

Ministère de l'Enseignement supérieur et de la recherche Scientifique

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Université Mustapha Stambouli Mascara

جامعة مصطفى إسطمبولي معسكر



Faculté des Sciences Economiques, Commerciales et des Sciences de
Gestion

كلية العلوم الاقتصادية، العلوم التجارية و علوم التسيير

أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه

تخصص: إستراتيجية التنمية والسياسات الاقتصادية

تحت عنوان

مساهمة القطاع الخاص في تحقيق النمو الإقتصادي في الجزائر في الفترة ما بين 1990-2017

**La contribution du secteur privé à la croissance économique en Algérie
au cours de la période 1990-2017**

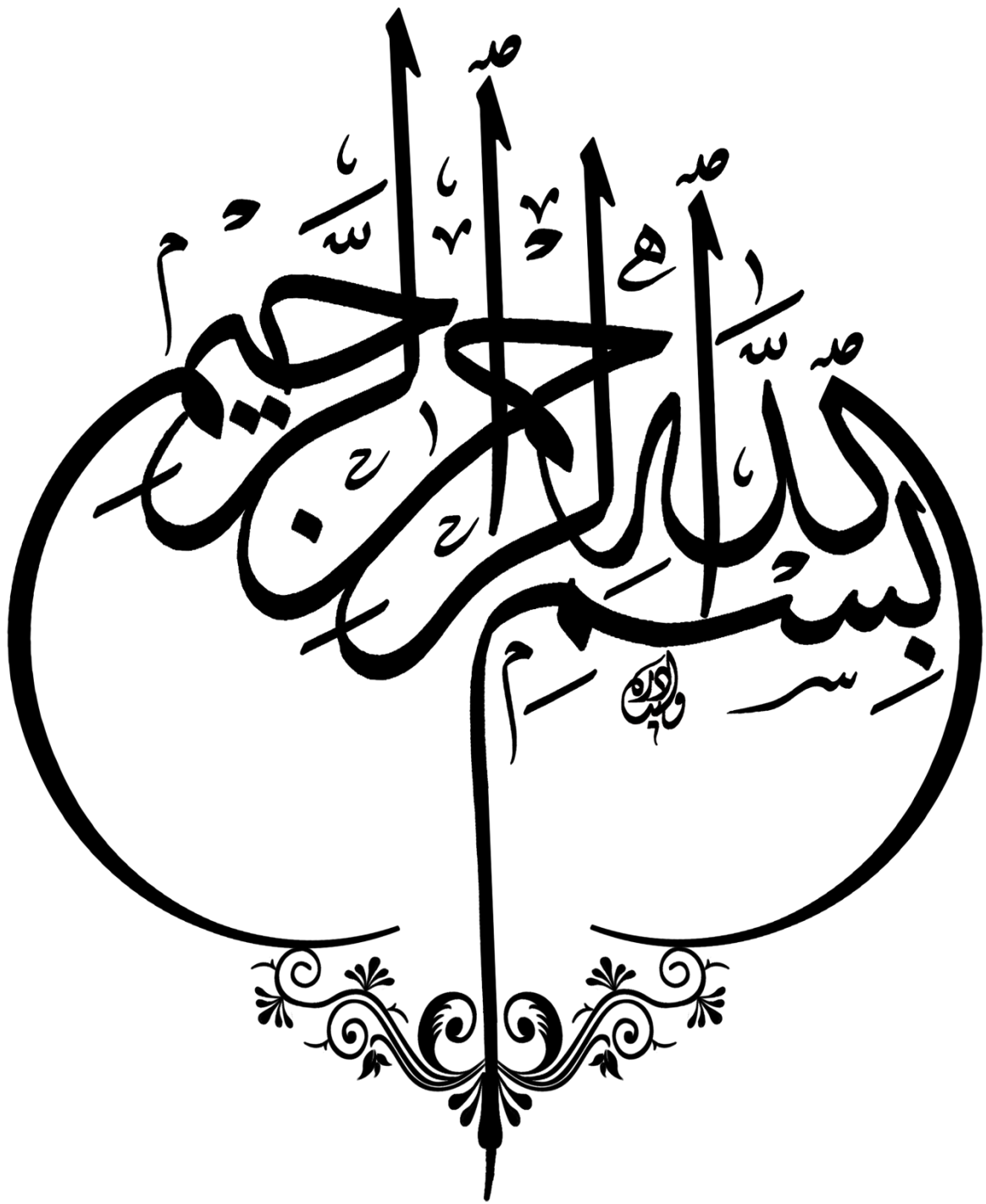
تحت إشراف: د. بن عطة محمد

من تقديم الطالب: زاهي ياسين

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة معسكر	أستاذ التعليم العالي	أ.د. مختاري فيصل
مقررا	جامعة معسكر	أستاذ محاضر-أ-	د. بن عطة محمد
عضوا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. بلمقدم مصطفى
عضوا	جامعة معسكر	أستاذ محاضر-أ-	د. جلطي سمير
عضوا	جامعة معسكر	أستاذ محاضر-أ-	د. قليل محمد صغير
عضوا	جامعة تلمسان	أستاذ التعليم العالي	أ.د. برويات يحيى عبد الكريم

السنة الجامعية 2020-2021



الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى الوالدين الكريمين أطال الله في عمرهما

إلى أختي العزيزة و أخي الحبيب حفظهما الله

إلى كل أفراد عائلتي

إلى كل زملاء الدراسة من تشرفت بمعرفتهم

إلى كل طالب علم

شكر و تقدير

الحمد لله عز وجل الذي أعانني علي اتمام العمل

بدءا بمقولة من لا يشكر الناس لا يشكر الله

أتقدم بالشكر الخالص للأستاذ بن عطة محمد على إشرافه على هذا العمل الذي لم

يبخلني بالنصائح و التوجيهات طول فترة الإشراف.

كما أتوجه بخالص الشكر للأستاذين البروفيسور "مختاري فيصل" والبروفيسور

"تشيكو فوزي" على الجهود التي بذلها في سبيل العلم طول فترة التكوين.

كما أوجه الشكر لأعضاء المناقشة على قبولهم تقييم العمل و التوجيهات التي

أفاداني بها.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الإهداء

شكر و تقدير

فهرس المحتويات

قائمة الجداول

قائمة الأشكال البيانية

01 المقدمة العامة

الفصل الأول: مقارنة نظرية للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي

07 مقدمة الفصل

08 1.1. التحليل النظري لماهية القطاع الخاص

08 1.1.1. إشكالية تدخل الدولة في النشاط الإقتصادي

08 1.1.1.1. الدولة الحارسة

09 2.1.1.1. الدولة المتدخلة

10 3.1.1.1. علاقة الإنفاق العام بالقطاع الخاص

11 2.1.1. المنظور المؤسسي للقطاع الخاص

11 1.2.1.1. نظرية حقوق الملكية

13 2.2.1.1. نظرية تكاليف المعاملات

14 3.2.1.1. نظرية الوكالة

16 3.1.1. منظور الاقتصاد السياسي للقطاع الخاص: (نظرية الخيار العام)

17 4.1.1. منظور الكفاءة للقطاع الخاص: La théorie de l'efficience X

20 2.1. تحليل النمو الإقتصادي من خلال النماذج الإقتصادية

20	1.2.1 نموذج harrod domar
23	2.2.1 نموذج solow
23	1.2.2.1 النموذج القاعدي
26	2.2.2.1 نموذج سولو مع الرقي التقني
28	3.2.1 نماذج النمو الداخلي
28	1.3.2.1 نموذج AK
30	2.3.2.1 نموذج lucas
32	3.3.2.1 نموذج Rommer 1990
35	4.3.2.1 نموذج Barro 1990
37	3.1 محددات إستثمار القطاع الخاص
38	1.3.1.1 المحددات المرتبطة بالسياسات الاقتصادية الكلية
38	1.1.3.1 سعر الصرف الحقيقي
39	2.1.3.1 الإستثمار العام
40	3.1.3.1 سعر الفائدة
41	2.3.1 المحددات التمويلية
41	1.2.3.1 الإستثمار الأجنبي المباشر
43	2.2.3.1 نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي
43	3.2.3.1 القروض الموجهة للقطاع الخاص
44	3.3.1 محددات ذات صلة بالتطورات الاقتصادية
44	1.3.3.1 معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي
45	2.3.3.1 معدل التضخم
46	4.3.1 المحددات ذات شكل مؤسسي

48.....	1.4.3.1 العلاقة بين المؤسسات و الجودة الإقتصادية.
49.....	2.4.3.1 محددات مناخ الإستثمار.....
49	1.2.4.3.1.الاستقرار السياسي.....
49	2.2.4.3.1.أثر جودة حقوق الملكية على الاستثمار الخاص.....
50	3.2.4.3.1.البنية التحتية المادية.....
51	4.2.4.3.1.سهولة أداء الأعمال.....
51	5.4.3.1 جودة الإدارة.....
52	4.1. علاقة القطاع الخاص بالبيئة الاقتصادية.....
52	1.4.1 مناخ الإستثمار.....
54.....	1.1.4.1 تأثير مناخ الإستثمار على القرار الاستثماري.....
55.....	2.1.4.1 التقييم الشامل لمناخ الاستثمار.....
56	2.4.1 آلية الخصخصة.....
58.....	1.2.4.1 أهداف الخصخصة.....
60.....	2.2.4.1 التحليل النظري لعملية الخصخصة.....
61	3.4.1 إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.....
61.....	1.3.4.1 التأثيرات غير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر.....
63.....	2.3.4.1 الإطار النظري لاستقطاب الاستثمار الأجنبي.....
68	خاتمة الفصل.....
	الفصل الثاني: الدراسات التجريبية التي ناقشت تطور وأثر القطاع الخاص في علاقته بالنمو الاقتصادي
70	مقدمة الفصل.....
71.....	1.2 الدراسات التي ناقشت تأثير الإستثمار الخاص و الرأس المال الخاص على النمو الاقتصادي.....

71.....	1.1.2 الدراسات التي ناقشت أثر الاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي
73	2.1.2 الدراسات التي ناقشت أثر الرأس المال الخاص على النمو الاقتصادي
76	2.2 الدراسات التي ناقشت متغيرات النمو الاقتصادي على إنتاج القطاع الخاص
76.....	1.2.2 الدراسات التي ناقشت أثر الاستثمار العام على القطاع الخاص
85.....	2.2.2 الدراسات التي ناقشت أثر البحث و التطوير و الرأس مال البشري على القطاع الخاص
90.....	3.2 الدراسات التي ناقشت أثر البيئة الاقتصادية على القطاع الخاص
90.....	1.3.2 الدراسات التي ناقشت أثر مناخ الاستثمار على إنتاج القطاع الخاص
96.....	2.3.2 الدراسات التي ناقشت أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على إنتاج القطاع الخاص
103.....	4.2 الدراسات التي ناقشت مساهمة القطاعات الاقتصادية على النمو الاقتصادي
105	خاتمة الفصل

الفصل الثالث: واقع القطاع الخاص في الإقتصاد الجزائري

107.....	مقدمة الفصل
108	1.3 التحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر
108	1.1.3 إصلاح الهيكل الاقتصادي
109.....	1.1.1.3 خصائص القطاع الخاص إبان الفترة الاستعمارية
109.....	2.1.1.3 الفترة ما بين 1963-1965
110.....	3.1.1.3 الفترة ما بين 1966-1980
112.....	4.1.1.3 الفترة 1980-1990
113.....	5.1.1.3 الفترة إبتداء من سنة 1990
117	2.1.3 الخصوصة كألية للإصلاح الاقتصادي

117	1.2.1.3 واقع الخصخصة في الجزائر.....
119	2.2.1.3 تحليل وتقييم عملية الخصخصة في الجزائر.....
121	3.1.3 استقطاب الاستثمار الأجنبي في الجزائر.....
121	1.3.1.3 تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
123	2.3.1.3 تحليل سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.....
125	2.3 تحليل سلوك الاستثمار في الجزائر.....
125	1.2.3 التشريعات الخاصة بالاستثمار الخاص.....
125	1.1.2.3 قانون الاستثمار الخاص لسنة 1963.....
126	2.1.2.3 قانون الاستثمار الخاص الصادر عام 1966.....
127	3.1.2.3 قانون الاستثمار لسنة 1982.....
127	3.1.2.3 قانون الاستثمار لسنة 1986.....
128	4.1.2.3 قانون الاستثمار 1988.....
128	5.1.2.3 قانون النقد و القرض 90-10.....
129	6.1.2.3 قانون الاستثمار 93-05.....
130	7.1.2.3 الأمر رقم 03-01 الخاص بتطوير الاستثمار و ترقيته.....
130	8.1.2.3 الأمر رقم 08-06 المعدل و المتمم للأمر 03-01 لسنة 2006.....
131	9.1.2.3 قانون الاستثمار رقم 09-16.....
132	2.2.3 تحليل الاستثمار في الجزائر.....
132	1.2.2.3 معدل الاستثمار.....
133	2.2.2.3 حجم الاستثمار المحقق.....
134	3.2.2.3 طبيعة الاستثمارات في الجزائر.....
135	4.2.2.3 تطور الاستثمار العام و الخاص في الجزائر.....

136	5.2.2.3 القروض الموجهة للقطاع الخاص
137	6.2.2.3 تأثير الاستثمار بإيجار الطاقة
138	7.2.2.1 تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر
138	1.7.2.2.1 مؤشر سهولة أداء الأعمال (Doing Business Index)
140	2.7.2.2.1 مؤشر الحرية الاقتصادية
142	3.7.2.2.1 المؤشر العالمي للبيئة التنافسية
145	3.3 أثر الهيئات الداعمة للقطاع الخاص على الإقتصاد الوطني
145	1.3.3 التشريعات الخاصة بالهيئات الداعمة
145	1.1.3.3 مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في القانون الجزائري
145	2.1.3.3 الاطار القانوني للهيئات الداعمة
145	1.2.1.3.3 الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب
146	2.2.1.3.3 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANJEM
147	3.2.1.3.3 الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC
147	4.2.1.3.3 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI
148	2.2.3.3 الإطار التحليلي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية
151	3.3 تحليل أثر الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الإقتصاد الجزائري
151	1.3.3 طبيعة القطاعات الممولة و حجم الاستثمارات
153	2.3.3 واقع المؤسسات المنشأة
153	3.3.3 توفير العمالة
154	4.3 مساهمة القطاع الخاص في الإقتصاد الجزائري
154	1.4.3 مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي

157	2.4.3	تركيبه القيمة المضافة للقطاع الخاص
161	3.4.3	مساهمة القطاع الخاص في التجارة الخارجية
163		خاتمة الفصل

الفصل الرابع: الدراسة القياسية

165		مقدمة الفصل
166	1.4	منهجية الدراسة
166	1.1.4	تحديد متغيرات الدراسة
168	2.1.4	تطور متغيرات الدراسة
177	2.4	النموذج القياسي للفترة (1974-2017)
177	1.2.4	صياغة النموذج القياسي للفترة (1974-2017)
178	2.2.4	نتائج الإنحدار
179	3.2.4	الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة
180	4.2.4	دراسة الاستقرارية
181	5.2.4	اختبار صلاحية النموذج
186	6.2.4	التحليل الإقتصادي لنموذج الدراسة
189	3.4	النموذج القياسي للفترة (1990-2017)
189	1.3.4	صياغة النموذج القياسي للفترة (1990-2017)
190	2.3.4	نتائج الإنحدار
191	3.3.4	الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة
192	4.3.4	دراسة الاستقرارية

193.....	5.3.4 اختبار صلاحية النموذج.....
197.....	6.3.4 التحليل الإقتصادي لنموذج الدراسة.....
199.....	4.4 مناقشة نتائج الدراساتين.....
204.....	خاتمة الفصل.....
206.....	الخاتمة العامة.....
211.....	قائمة المراجع.....
221.....	قائمة الملاحق.....

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
65	نموذج OLI للاستثمار الأجنبي المباشر.	(1-1)
118	المؤسسات المخصصة من سنة 1995 الى غاية 2003.	(1-3)
118	حصيلة عملية الخصخصة من 2003-2007.	(2-3)
134	طبيعة الاستثمارات في الجزائر في الفترة 1974-2014.	(3-3)
139	ترتيب الجزائر في مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال مقارنة مع تونس المغرب فرنسا ألمانيا الصين.	(4-3)
143	تطور مؤشر التنافسية العالمي للجزائر مقارنة بتونس المغرب، فرنسا و الصين.	(5-3)
145	تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القانون 02-17.	(6-3)
149	عدد PME في الجزائر حسب إحصائيات 2017.	(7-3)
149	نسبة PME حسب الطبيعة.	(8-3)
150	تركيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (الأشخاص معنويين) حسب المنطقة.	(9-3)
150	كثافة PME الخاصة حسب المنطقة.	(10-3)
152	تعداد PME حسب الهيئة الممولة و طبيعة النشاط و مساهمتها في العمالة و الاستثمار.	(11-3)
153	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي أنشأت و التي تم وقفها في	(12-3)

	الفترة 2003-2017.	
157	تركيبه القيمة المضافة للقطاع الخاص في الفترة 1990-2017.	(13-3)
161	طبيعة الصادرات الجزائرية في الفترة 1992-2017.	(14-3)
167	شرح المتغيرات.	(1-4)
178	نتائج الإنحدار للفترة 1974-2017.	(1-4)
179	الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة.	(3-4)
180	دراسة الاستقرارية .	(4-4)
181	إختبار مشكل الإرتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الأول.	(5-4)
182	إختبار تجانس التباين للنموذج الأول.	(6-4)
183	إختبار مشكل الإرتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الثاني .	(7-4)
183	إختبار تجانس التباين للنموذج الثاني .	(8-4)
184	إختبار مشكل الإرتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الثالث.	(9-4)
185	إختبار تجانس التباين للنموذج الثالث.	(10-4)
190	نتائج الانحدار للفترة 1990-2017.	(11-4)
191	الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة.	(12-4)
192	دراسة الاستقرارية .	(13-4)
193	إختبار مشكل الإرتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الأول.	(14-4)
194	إختبار تجانس التباين للنموذج الأول.	(15-4)
195	إختبار مشكل الإرتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الثاني.	(16-4)
195	إختبار تجانس التباين للنموذج الثاني.	(17-4)
196	إختبار مشكل الإرتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الثالث.	(18-4)
197	إختبار تجانس التباين للنموذج الثالث.	(19-4)
199	نتائج الدراساتين.	(20-4)

قائمة الاشكال البيانية

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
25	نموذج solow للنمو.	(1-1)
29	نموذج AK.	(2-1)
54	ديناميكية تأثير مناخ الاستثمار.	(3-1)
122	النسبة المئوية من تدفقات إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الذي للجزائر مقارنة بالمغرب و تونس في الفترة (1990-2018).	(1-3)
122	تطورات الاستثمار الاجنبي المباشر نسبة للنتائج المحلي الخام في الجزائر مقارنة بالمغرب و تونس في الفترة (1990-2018).	(2-3)
132	مقارنة معدل الاستثمار مع بعض الدول الجاورة و الصناعية و الناشئة.	(3-3)
133	مقارنة حجم الاستثمارات في الجزائر مع بعض الدول النامية و الدول الصناعية .	(4-3)
135	تطورالاستثمار العام و الخاص في الجزائر.	(5-3)
136	مقارنة القروض الموجهة للقطاع الخاص في الجزائر مع تونس ،المغرب و الصين.	(6-3)
137	مقارنة معدل الاستثمار و معدل الإيجار في الجزائر.	(7-3)
140	المؤشرات الفرعية لمؤشر ممارسة أنشطة الأعمال للجزائر مقارنة مع المغرب ،تونس،فرنسا الصين ألمانيا و الصين سنة 2015.	(8-3)
141	مقارنة الجزائر في مؤشر الحرية الإقتصادية.	(9-3)
142	مقرنة المكونات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر مع المغرب ،تونس،فرنسا ،الصين.	(10-3)
144	مقرنة المكونات الفرعية لمؤشر البيئة التنافسية مع المغرب ،تونس،فرنسا ،الصين لسنة 2015.	(11-3)

154	عدد مناصب العمل التي وفرتها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال هيئات الدعم.	(12-3)
156	تطور مكونات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر الفترة 1990-2017.	(13-3)
156	تطور القيمة المضافة للقطاعين العام و الخاص في الجزائر في الفترة 1990-2017.	(14-3)
168	تطور الصادرات و الواردات مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي.	(1-4)
168	نسبة الصادرات و الواردات للناتج المحلي الإجمالي.	(2-4)
169	تطور القطاعات الاستراتيجية مع الناتج المحلي الإجمالي.	(3-4)
169	نسبة القطاعات الاستراتيجية للناتج المحلي الإجمالي.	(4-4)
170	تطور القيمة المضافة لقطاع الزراعة مع الناتج المحلي الإجمالي.	(5-4)
170	نسبة القيمة المضافة لقطاع الزراعة للناتج المحلي الإجمالي.	(6-4)
171	تطور القيمة المضافة للقطاعات الفرعية لقطاع الصناعة مع الناتج المحلي الإجمالي.	(7-4)
171	نسبة القيمة المضافة للقطاعات الفرعية لقطاع الصناعة للناتج المحلي الإجمالي.	(8-4)
173	تطور القيمة المضافة للقطاعات الفرعية لقطاع الخدمات مع الناتج المحلي الإجمالي.	(9-4)
173	نسبة القيمة المضافة للقطاعات الفرعية لقطاع الخدمات للناتج المحلي الإجمالي.	(10-4)
174	تطور القيمة المضافة لقطاع التجارة مع الناتج المحلي الإجمالي.	(11-4)
174	نسبة القيمة المضافة لقطاع التجارة للناتج المحلي الإجمالي.	(12-4)
175	تطور القيمة المضافة لقطاع النقل و المواصلات مع الناتج المحلي الإجمالي.	(13-4)
175	نسبة القيمة المضافة لقطاع النقل و المواصلات مع الناتج المحلي الإجمالي.	(14-4)
176	تطور القيمة المضافة لقطاع الأشغال العمومية مع الناتج المحلي الإجمالي.	(15-4)
176	نسبة القيمة المضافة لقطاع الأشغال العمومية مع الناتج المحلي الإجمالي.	(16-4)
181	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج الأول.	(17-4)
182	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج الثاني.	(18-4)

184	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج الثالث.	(19-4)
185	التمثيل البياني للقيم الحقيقية و المقدرة للنموذج الثالث.	(20-4)
193	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج الأول.	(21-4)
194	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج الثاني	(22-4)
196	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج الثالث	(23-4)
197	التمثيل البياني للقيم الحقيقية و المقدرة للنموذج الثالث.	(24-4)

المقدمة العامة

تعتبر اشكالية النمو الاقتصادي مبتغى جميع الاقتصاديات والاقتصاديين لتحقيقها من جهة وتفسير هذه الظاهرة التي تعتبر أساسا قدرة البلد على الاستثمار واستخدام موارده بكفاءة وإنتاجية ، فالتطورات الاقتصادية الحديثة و خاصة العالمية التي أبرزت مفاهيم جديدة في الاقتصاد نتيجة الصراع بين قطبي المدارس الاقتصادية ومحاولة هيمنة الرأسمالية على الإقتصاد العالمي بإدراج مفهوم التحول الإقتصادي من خلال المؤسسات الدولية نتيجة محدودية وفشل النظام الإشتراكي ، أين تلعب الدولة دورا حاسما في تجسيد اصلاحات جذرية لتحقيق هذا المبتغى. بمعنى جعل استثمارات القطاع الخاص بمثابة عنصر أساسي في قيام النشاط الإقتصادي وذلك من منطلق فاعليته في تحقيق النمو وقدرته على المنافسة وتحمل المخاطر نتيجة التطور التقني السريع التي يتميز به ما يضمن له الاستمرارية وبالتالي دفع عجلة النمو الاقتصادي.

على هذا السياق أشار تقرير منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OCDE, 2005) أن القطاع الخاص هو المحرك الرئيسي للنمو بشرط توفير البيئة الملائمة له و بالتالي تنمية هذا القطاع شرط أساسي لتسريع وتيرة النمو، في حين صرحت المفوضية الأوروبية سنة (2014, CE) أن القطاع الخاص لديه القدرة على تحقيق نمو شامل ومستدام في البلدان النامية. كما بين (Haque,2013) أن التركيز على الاستثمار الخاص من شأنه تحفيز النمو الاقتصادي باعتباره سياسة لخلق المزيد من الثروة أو توليد المزيد من فرص العمل لأنه أكثر فعالية على المدى الطويل.

القطاع الخاص متدعم على المستوى النظري بالعديد من النظريات التي تثبت أفضليته على نظيره العام من عدة توجهات اقتصادية على سبيل المثال نجد نظرية حقوق الملكية ، تكاليف المعاملات ، الكفاءة ، الوكالة التي ناقشت موضوع الملكية الخاصة و بينت فعاليتها في الإقتصاد ، ما يستدعي بشكل أساسي تنمية قطاع خاص حيوي خاصة في البلدان النامية كاستراتيجية لتسريع خطى النمو ، تحقيق التنمية المستدامة والاندماج في الاقتصاد العلمي .

فالاستثمار الخاص يلعب دورا أكثر تأثيرا في تحديد النمو الاقتصادي و ذلك بالنظر إلى كون استثمارات القطاع العمومي غالبا ما تقتصر على صناعات ثقيلة في الاستخراج و استغلال الموارد الطبيعية ذات فعالية ضعيفة (Khan & Reinhart, 1990) ، إضافة إلى ذلك تكتسب سياسة المنافسة أهمية خاصة بالنسبة للاقتصادات النامية والناشئة ففي الكثير من الأحيان تكون معدومة أين تتركز الهياكل الاحتكارية التي تمثل القوى الاقتصادية والسياسية المحلية ما يعبر عن حالة جمود تشكل عائقا كبيرا

أمام التنمية والنمو (Oman, 2000). فالتركيز على برامج التكييف الهيكلي والاصلاحات القاعدية لإيجاد حافز أكثر ملائمة للقطاع الخاص لتحقيق النمو الاقتصادي المستدام يعتبر من الأولويات (Oshikoya, 1994).

وثقت العديد من الدراسات الاقتصادية هذا المنطلق أين أثبتت فعالية الاستثمار الخاص في النمو أين نجد مثلا (Khan & Reinhart, 1990) ، (Rosemary & Dorcas, 2018) ، (Makuyana & Odhiambo, 2018) ما يستدعي البدء في الاصلاحات الاقتصادية و التحول نحو اقتصاد السوق كخطوة أولى.

إن تفاقم أزمة الدين العام سنة 1982 و انهيار أسعار النفط سنة 1986 جعل الإقتصاد الجزائري محل أزمة اقتصادية واجتماعية وسياسية التي تعتبر من بين الأسباب الرئيسية التي دفعت بالسلطات الجزائرية الى تبني اقتصاد السوق بتطبيق برامج التعديل الهيكلي من طرف المؤسسات المالية الدولية المتمثلة في صندوق النقد الدولي والبنك الدولي ، أين سطرت العديد من البرامج و السياسات التي كان الهدف منها انتقال تدريجي الى اقتصاد قائم على آليات السوق بإعادة النظر في دور الدولة في الاقتصاد ، خصوصية المؤسسات ، العمل على الاستقرار الاقتصادي الكلي، تحرير الأسعار والأسواق، تحرير التجارة وتعزيز البيئة التنافسية .

فقد سعت الجزائر لهيئة بيئة مناسبة له عن طريق تشجيع الإستثمار الخاص أين يعتبر قطاع الأعمال هو القطاع الخاص أساسا نتيجة أنه يغطي مجموعة كاملة من الأنشطة الاقتصادية التي تمتد من الزراعة إلى الخدمات، بما في ذلك التجارة، من خلال التصنيع. كما يطمح القطاع الخاص الدولي لتوسيع نطاقه ليشمل قطاعات البنية التحتية والخدمات الاجتماعية وذلك في مواجهة تحديات العولمة في بناء القدرات البشرية والمؤسسية للاستغلال الفرص المتاحة لهم في مجالي التجارة والاستثمار مثلما أشارت منظمة التعاون والتنمية (OCDE, 2004). وفتح نطاقها سواء للإستثمار المحلي أو الأجنبي إضافة إلى سن العديد من القوانين و التشريعات الخاصة بهذا القطاع وكانت الانطلاقة بسن قانون الاستثمار لسنة 1988 الذي كان منعرج حاسم في الاقتصاد الجزائري الذي سمح للقطاع الخاص بممارسة نشاطاته بركيزة قانونية بعدما كان النظام الاشتراكي غالبا عليه .

إن الهدف من رفع مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري هو رفع مردودية عوامل الإنتاج وتحقيق تنوع اقتصادي في شتى القطاعات لتدعيم السوق المحلية وحتى لا تتكبد الميزانية العامة خسائر من شأنها أن تعيق مسار النمو الاقتصادي و احداث أزمات مثلما حصل سابقا نتيجة الأثار الهيكلية السلبية للاقتصاد الموجه.

إلا أن المتتبع لتطور النمو الاقتصادي في الجزائر يدرك تبعيته الواضحة لتطورات أسعار النفط العالمية فما يشير إليه الوضع الاقتصادي الحالي يبقى محل تساؤلات كثيرة لإعتماد الجزائر بصفة كبيرة على قطاع المحروقات فيما يبقى مساهمة القطاعات الأخرى ضعيفة لحد كبير مقارنة مع دول أخرى فيما تبقى أسباب هذا الوضع مرتبطة بعدة متغيرات الذي يعتبر فيها مناخ الاستثمار من بين الأسباب الرئيسية نتيجة تراجع مرتبة الجزائر في مؤشر بيئة الأعمال إلى المرتبة 168 سنة 2018 فبالرغم أن الجزائر حاولت جاهدة في اصدار العديد من قوانين الاستثمار ومحاولة تعديليها دوريا إلا أن التأثير الاقتصادي للقطاع الخاص ضعيف جدا خاصة من حيث التصدير في ظل المنافسة الدولية واقتصار الاقتصاد الجزائري على تصدير المحروقات كما ذكرنا سابقا ما يستدعينا الى تحليل هذه الوضعية أين يطرح الإشكال من جانبين: الأول يتمثل في معدل النمو الاقتصادي المحقق والثاني مساهمة القطاع الخاص في النمو .

ولعل ما يثير الإنتباه أن القطاع الاقتصادي الجزائري متمركز في قطاعات لا تعتمد بدرجة كبيرة على التصنيع الذي يعتبر أساس النمو بحكم اعتماده أساسا على التكنولوجيا التي أصبحت تتسم بتطور مستمر ما يجعلها تحقق قيمة مضافة مهمة في الاقتصاد واقتصاره على قطاعات كالنقل، التجارة والخدمات في حين أثبت ركيزته الفعالة على قطاع الزراعة في الآونة الأخيرة.

الإشكالية:

من خلال ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

في اطار التوجه نحو اقتصاد السوق ، ما هو أثر القطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر؟

يتبادر لنا مجموعة من التساؤلات الفرعية تحت هذه الإشكالية:

1. فيما تتمثل العلاقة بين القطاع الخاص و النمو الاقتصادي ؟
2. ماهي العوامل المؤثرة على سلوك القطاع الخاص ؟
3. ما هو واقع القطاع الخاص في ظل التطورات والاصلاحات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر؟

فرضيات البحث:

1. ضعف مساهمة القطاع الخاص نتيجة تأثيره بالعوامل الكلية المحيطة به.
2. استجابة القطاع الخاص للإصلاحات ضعيفة أثرت على عملية تراكم رأس المال و بالتالي النمو الاقتصادي وتوجهه نحو نشاطات ربحية تؤثر سلبا في المدى الطويل .

أهداف الدراسة:

مع زيادة الاهتمام بدور القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي و اعتباره أداة محركة للاقتصاد و أن التوجه نحو اقتصاد السوق من المتطلبات الأساسية لتحقيق ذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل المساهمة التي يتركز عليها القطاع الخاص في النمو الاقتصادي في الجزائر و ذلك بتبيان الوزن الحقيقي له في الاقتصاد الوطني محاولة لتفسير الوضعية الاقتصادية لهذا الأخير من خلال ارجاع ذلك بتقييم السياسات الاقتصادية او متغيرات أخرى تتحكم في المردود الاقتصادي له.

أهمية الدراسة:

تحاول هذه الدراسة ايجاد التأثير الاقتصادي للقطاع الخاص في النمو الاقتصادي باظهار عناصر القوة و عناصر الضعف المؤثرة عليه و تحليل الوضعية الاقتصادية له. فانتهاج الية اقتصاد السوق تتطلب العديد من الجهود لتحقيق معدلات نمو نتيجة المنافسة و تحديات العولمة التي تفرض نوعا من الانضباط لمواكبة الاقتصاد العالمي .

دوافع اختيار الموضوع:

ان التحولات الاقتصادية التي تطرق اليها العالم في الآونة الأخيرة يجعل الموضوع محل نقاش خاصة أن العديد من الدول واكبت هذا التحول وحققت نتائج استثنائية ، أما في حالت الجزائر كما ذكرنا سابقا بقيت ذات اقتصاد ريعي بدرجة كبيرة وهذا ما استدعانا لمحاولة فهم النقاط الأساسية المؤثرة عليه لتفسير الوضعية الحالية للاقتصاد.

منهجية الدراسة :

بغية الوصول إلى أهداف الدراسة والإجابة على الإشكالية الرئيسة قسمنا البحث إلى أربع فصول:

الفصل الأول يتضمن العلاقة النظرية بين القطاع الخاص والنمو الاقتصادي وذلك من أجل اظهار كيف للقطاع الخاص أن يؤثر على النمو الاقتصادي من خلال النماذج الاقتصادية التي تمت صياغتها هذه من جهة أما النقطة الثانية هو محاولة تفسير سلوك القطاع الخاص التي تثبط أو توسع حجمه و ذلك من خلال اظهار كافة المتغيرات التي تؤثر عليه استنادا لتأطير نظري و تجريبي.

الفصل الثاني خصصناه كدليل تجريبي لما هو مذكور في الفصل الاول بتلخيص الدراسات التجريبية التي ناقشت الموضوع سابقا بصفة مباشرة أو غير ذلك لجعلها مادة علمية في يدنا لشرح الأسباب و تفسيرها.

الفصل الثالث يركز على دراسة واقع الاقتصاد الجزائري لتحليل أهم التطورات التي شهدها القطاع الخاص في الحدود الزمنية للدراسة و ذلك حتى يتسنى لنا أن تكون لنا فكرة أولية في انتظار ما تظهره الدراسة القياسية ومحاولة التوفيق بينهما.

الفصل الرابع قمنا بدراسة قياسية لأثر القطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الفترة (1990-2017) ومقارنتها مع دراسة للفترة (1974-2017) حتى يتضح لنا معالم التحول نحو اقتصاد السوق وكيف أثر ذلك على القطاع الخاص من جهة والنمو الاقتصادي من جهة ثانية. و بالتالي حاولنا مناقشة النتائج و ايضاح مسار النمو في الجزائر من خلال الفترتين بالإعتماد على نموذج الإنحدار المتعدد.

كخاتمة لخصنا أهم النتائج المتوصل إليها النظرية و التطبيقية.

الفصل الأول:

مقاربة نظرية للقطاع

الخاص و النمو الإقتصادي

مقدمة الفصل :

يعبر القطاع الخاص عن القطاع الذي لا تساهم في نشاطه الدولة حسب تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية والذي تعتبره هذه الهيئة المحرك الأساسي لعجلة النمو إلا أن توفر الشروط التي تسمح بممارسة نشاطه بصفة محفزة يجعل معدل النمو يتضاعف، أين يعتبر هذا الأخير من أهم المواضيع الاقتصادية التي تشغل العالم خاصة بعد انتقال التحليل من الجانب الجزئي إلى الجانب الكلي . وبالتالي من خلال هذا الفصل حاولنا اظهار كل ما يتعلق بين القطاع الخاص والنمو الاقتصادي واطهار العلاقة والشروط التي تتطلبها، أين تطرقنا الى التعريف بماهية القطاع الخاص في النظرية الاقتصادية ، كيفية التأثير بين القطاع الخاص والنمو الاقتصادي، محددات استثمار القطاع الخاص ونهاية الفصل كانت باظهار تأثير البيئة الاقتصادية على القطاع الخاص لتحقيق النمو.

1.1 التحليل النظري لماهية القطاع الخاص:

إن ارتباط مفهوم القطاع الخاص بالعديد من النظريات التي تنطرق اليه من حيث التوجه الاقتصادي أو الأداء الانتاجي الذي يحدد العوامل التي لها أثر على نشاطه الاقتصادي، يجعلنا نتطرق الى أهم هذه النظريات التي تتضمن هذا المفهوم.

1.1.1 إشكالية تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:

تعد هذه الإشكالية عنصرا مهما في اختلاف آراء مدارس الفكر الاقتصادي بين مؤيدي و معارضي قوى وميكانزمات السوق، حيث طرح الاشكال في طبيعة الدولة وعلاقتها بالنشاط الاقتصادي فالجانب الأول يعتبرها دولة حارسة ويحظر أي إجراء للتأثير على النشاط الاقتصادي. ومن ناحية أخرى، تعبر دولة الرفاهية للدولة عن واجب القيام بدور نشط في تحفيز النمو الاقتصادي إضافة إلى توفير الحماية الاجتماعية.

1.1.1.1 الدولة الحارسة:

يظهر هذا المصطلح المبدأ الرئيسي الذي إعتمد عليه المذهب اللبرالي في القرنين الثامن عشر و التاسع عشر، حيث أكد الكلاسيك على أن دور الدولة يشمل الحفاظ على النظام العام والإطار السيادي لها، فميزانية الدولة تتمثل في مهمة تمويل القوة العامة، العدالة، والدبلوماسية. فالتيار الكلاسيكي يدافع عن الليبرالية الاقتصادية وامتناع الدولة عن الاقتصاد مع الاعتماد على مبدأ الملكية والحرية الفردية والمبادرة الخاصة واحترام القوانين الطبيعية لاقتصاد السوق، أي السماح للأسواق بالتنظيم الذاتي من خلال اليد الخفية لادم سميث¹. فمن خلال كتابه ثروة الأمم بين آدم سميث أن التبادل ليس مصدرا لرفاه الأفراد و ثروة الأمم فحسب وإنما ترك الأفراد أحرار في توجيه أنشطتهم وفقا لمصالحهم الخاصة هذا ما يكفل مصلحة المجتمع، كما أكد على ضرورة حرية التجارة فهي تسمح بزيادة الإنتاجية بمعنى زيادة الثروة نتيجة التقسيم الدولي للعمل فحسبه كل أمة متخصصة حسب قدراتها الخاصة و هذا ما يطلق عليه الميزة المطلقة، فانطلاقا من تحليل ادم سميث "دعه يعمل دعه يمر" طور الكلاسيك هذه الافكار في بناء نظرياتهم².

و بالتالي الوظائف الأساسية للدولة حسب آدم سميث تشمل:

¹ Ibanda Kabaka, P. (2016). *L'intervention de l'Etat dans l'économie: du laisser-faire à la régulation*. HAL.P15

² Deleplace, G., & Laviolle, C. (2008). *Histoire de la pensée économique*. P45

- الدفاع
- توفير العدالة
- انجاز المنشآت التي لا تجلب اهتمام القطاع الخاص.

كما أظهر الاقتصاديين النيوكلاسيكيين إعترافيهم بالدولة الحارسة لكنهم بينوا امكانية أخذ بعض الاجراءات التصحيحية في بعض الحالات.

كما بين رواد المدرسة الليبرالية الجديدة انطلاقا من سنة 1970 أمثال ميلتون فريدمان (المدرسة النقدية)، توماس (نظرية التوقعات العقلانية) وآرثر لافر (نظرية العبء الضريبي الأمثل) أن تدخل للدولة في النشاط الاقتصادي وعدم احترام ميكانزمات السوق إلا و يؤدي إلى خلل في الاقتصاد وزعزعة استقراره، فالأعوان الاقتصاديين دائما ما يبدون ردات فعل عن التدخلات والقرارات الحكومية فحسبهم أن الدولة الأمثل هي التي يقل تدخلها في النشاط الاقتصادي. فلقد دعوا الى سياسات مكافحة التضخم واستنكروا بشدة حالة عجز الميزانية و الآثار المترتبة عنها نتيجة ظاهرة كرة الثلج ،فالدولة وظيفتها الحماية السيادية وترك المجال الاقتصادي للقطاع الخاص، هذا هو المذهب الذي يسود في العالم الأنجلوسكسوني وفي المؤسسات الاقتصادية الدولية بما في ذلك صندوق النقد الدولي. أما الواقع الاقتصادي فقد بين أن التنظيم الذاتي للأسواق لم ينجح بعد من جهة، ومن ناحية أخرى هناك ما يسمى بالسلع العامة التي أهملها الليبراليون، وهذان العاملان يتطلبان ولا يزالان يتطلبان تدخل الدولة في الاقتصاد¹.

2.1.1.1. الدولة المتدخلة

إن أزمة 1929 أعطت شرعية جديدة لتدخل الدولة في الفكر الاقتصادي و كان هذا مع الاقتصادي جون مايند كينز و نظريته « la theori general de l'emploi 1936 ». حيث ذكر أن تدخل الدولة في الاقتصاد الكلي هو شرط لاستمرار النظام الرأسمالي فتوسع وظائف الدولة هو أمر ضروري للتكيف المتبادل بين الميل الحدي للاستهلاك والحافز للاستثمار الذي يفضلته يمكن تجنب الفشل الكامل للمؤسسات الاقتصادية الحالية وكشرط لممارسة سعيدة للمبادرة الفردية². فهو لا يؤمن بوجود قوانين "غير مادية" اقتصادية غير محضة مماثلة لقوانين الفيزياء التي تحدد الظواهر الطبيعية فلا يمكن فصل هدف التحليل الاقتصادي بوضوح عن تأثير السياسة أو الآثار الاجتماعية أو النفسية كما رفض فرضية

¹ Ibanda Kabaka, P. *Op,cit* P16.

² Deleplace, G., & Lavalie, C. *Op,cit* P118.

حيادية النقود¹. إضافة إلى رفضه قانون ساي الذي يعني أن العرض يخلق الطلب عليه خاصة بعد أزمة 1929 .

إن تحليل كينز للنشاط الاقتصادي عكس ما أتى به الكلاسيك فنظرياته متعلقة بمستوى الإقتصاد الكلي حيث تعتمد على المجمعات الاقتصادية الكبرى، فالطلب الكلي هو الذي يحدد مستوى الإنتاج الذي بدوره يحدد مستوى العمالة، وبالتالي إنه تحليل عكسي لتحليل الكلاسيكي. أي أن التأثير على الطلب الكلي هو الذي من شأنه أن ينعش النشاط الاقتصادي عكس مفهوم الكلاسيك لليد الخفية لادم سميث. حيث طرح مفهوم المضاعف الذي يقيس لنا التغير في الناتج الناجم عن التغير في إحدى مكونات الطلب الكلي، وبالتالي للتأثير على الإقتصاد لزيادة الطلب الفعلي يجب على الدولة أن تتدخل عن طريق السياسات الاقتصادية لتوجيه الإقتصاد نحو مستوى العمالة المثلى. و من بين الأمور التي دعت إلى وجوب تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي شملت بدرجة كبيرة مشكل اخفاقات السوق .

3.1.1.1 علاقة الإنفاق العام بالقطاع الخاص:

وفق المنظور الكينزي يعد الإنفاق العام أداة لتحفيز النمو الاقتصادي وذلك من خلال إحداث تأثيرات على المتغيرات الأساسية للاقتصادات ، لا سيما على الاستهلاك والاستثمار حسب طبيعة الدورة الاقتصادية و هذا ما يطرح إمكانية حدوث تأثيرات معاكسة لها ، كما أن مسألة الجودة تطرح عدة تساؤلات و خاصة فيما يتعلق بالإقتصاديات التي تعاني من ندرة مصادر التمويل و هذا ما يتطلب استخدامه الفعال في القطاعات ذات الأولوية للنمو والتنمية على المدى الطويل مثل التعليم والصحة والبنية التحتية للنقل² .

حسب (TANZI & ZEE, 1997) إن النمو الاقتصادي يتحدد من خلال ثلاث عوامل متمثلة في : استخدام الموارد الإنتاجية، تراكم الموارد الإنتاجية، العامل التكنولوجي بمعنى استيعاب تكنولوجيا جديدة. و هذا يجعل حسيهما الإنفاق العام يؤثر في النمو الاقتصادي و القطاع الخاص من خلال جانبين³ :

زيادة رصيد رأس المال للاقتصاد نتيجة الاستثمار العام في البنية التحتية التي قد تكون مكملة للاستثمارات الخاصة إلا أن ما يجب ذكره هو أن تتوافق السياسة الاقتصادية مع النسبة المثلى لتكوين رأس المال العام حتى لا تطرح تأثير سلبي على النمو نتيجة إهمال جوانب أخرى.

¹ Dostaler, G., Vignolles, B., & Bacot, J. F. (2009). Keynes et ses combats. *Idées économiques et sociales*, (3), P72.

² Nubukpo, K. (2007). Dépenses publiques et croissance des pays de l'Union économique et monétaire ouest-africaine (UEMOA). *Afrique contemporaine*, (2), P223.

³ Tanzi, V., & Zee, H. H. (1997). Fiscal policy and long-run growth. *Staff Papers*, 44(2), 179-209.

زيادة الإنتاجية الحدية لعوامل الإنتاج التي يقدمها للقطاع الخاص التي تساهم في تراكم رأس المال البشري كالتعليم أو ذات طابع اجتماعي كالصحة.

2.1.1 المنظور المؤسسي للقطاع الخاص:

يشمل هذا التحليل بصفة أساسية التقييم الذي يجعل القطاع الخاص يحقق فعالية من حيث الأداء بمعنى آخر الظروف التي تعبر عن كفاءة النظم الاقتصادية ، بحيث تعتبر هذه النظريات خاصة نظرية حقوق الملكية و نظرية تكاليف المعاملات خصائص في نفس الوقت شروط يجب أن تتوفر في النظم الاقتصادية حتى تمكن لهذا القطاع العمل بأريحية والتعامل مع الضغوط التنافسية.

2.1.1.1 نظرية حقوق الملكية :

تعتبر نظرية حقوق الملكية على أن أي تبادل بين الوكلاء يمكن اعتباره تبادل لحقوق الملكية على الأشياء، فحق الملكية يسمح لك أن تفعل ما تريد لأن حسب التحليل الكلاسيكي للحق فهو يمكن من ثلاث سمات لصاحب الحق متمثلة في استخدام الأصل والحصول على دخل من خلاله إضافة إلى حق التصرف في الأصل.¹

تعد هذه النظرية محور الفكر الكلاسيكي الجديد للمؤسسات، حيث أنها تستعرض كيف تؤثر حقوق الملكية على السلوك الفردي وكفاءة النظم الاقتصادية مع الإشارة إلى الملكية الخاصة . فالمؤسسات تتميز ببنية معينة من حقوق الملكية، تحدد لها مجموعة من العقود وبالتالي نتيجة هذا الأخير تظهر جودة النظم الاقتصادية، فنظام حقوق الملكية "الجيد" يسمح بتحقيق فوائد التخصص من ناحية، ومن ناحية أخرى يضمن نظاما فعالا للتحفيز لأن الوكلاء لا يملكون نفس المعلومات.²

أنصار هذه النظرية يبررون أهمية المبادرة الخاصة أو القطاع الخاص من خلال تشجيع الاستثمار الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي أمثال Alchian et Demsetz، حيث ينظرون للملكية الخاصة، بحكم طابعها الحصري وقابلة للتحويل، كأفضل وسيلة لتثمين الموارد. في حين أن الممتلكات التي تتسم بملكية غير خاصة ، ستؤدي بالضرورة إلى الإفراط في استخدام الثروة³ . حيث بين كل من (Alchian & Demsetz, 1972) في مقالهم أن المؤسسة ذات الطابع الرأسمالي بمعنى الكلاسيكية أي المؤسسة

¹ Maatala, N., Benabdellah, M., & Lebailly, P. (2017). Les Partenariats Public-Privé: fondement théorique et analyse économique. *Revue Marocaine des Sciences Agronomiques et Vétérinaires*, 5(2),p195.

² Coriat, B., & Weinstein, O. (2010). Les théories de la firme entre «contrats» et «compétences». Une revue critique des développements contemporains. *Revue d'économie industrielle*, (129-130), p 63

³ Tinel, B. (2004). Que reste-t-il de la contribution d'Alchian et Demsetz à la théorie de l'entreprise?. *Cahiers d'économie politique/Papers in Political Economy*, (1), p71.

الفردية تعتبر الشكل التنظيمي الأكثر فعالية عندما تفرض التكنولوجيا العمل الجماعي كما أظهرنا عدم كفاءة المؤسسات العامة و المؤسسات المدارة ذاتيا من منظور حقوق الملكية¹.

يشير مؤيدي هذا الإتجاه النظري الذي يعتبر في الحقيقة نظرية عامة للعلاقات الإجتماعية والمؤسسات أن خطر الإفلاس و تناقص حقوق الملكية هو الدافع وراء مسيري القطاع الخاص لإدارة أعماله بفعالية خاصة ما يخص الانتاجية والربحية والملاءة إضافة إلى الدور الذي يؤديه المساهمين في مراقبة المسيرين بصفتهم من يتحملون الخطر و باعتبار أن للمؤسسة أبعاد كبعد تقني، تجاري لن تتمكن المؤسسات المملوكة للدولة، بسبب ضعف حقوق الملكية، من الوفاء بالمتطلبات المتصلة بهذه الأبعاد². وبمقارنة هذا مع المؤسسات العامة فمسيرو هذا القطاع لا يتحملون الخسائر إضافة إلى أن خطر الإفلاس غير موجود نتيجة للدعم الذي تقدمه الدولة .

في هذا الإطار تعد الملكية و الإدارة العامة السبب في ثلاث فئات من الإخفاقات: التقييم (الفرص والتكاليف)، التخصيص (الموارد) والتمثيل (مشكلة الاختيار الاجتماعي)³. حيث أظهرت نظريات حقوق الملكية فيما يخص تأثير أشكال الملكية، وبشكل عام أشكال المؤسسات، على أداء الاقتصاد. تفوق أنظمة الملكية الخاصة على جميع أشكال الملكية الجماعية. هذا من جهة إضافة إلى أي شكل من أشكال التي تؤثر على المؤسسة الخاصة من حيث جودة الملكية أين يكون هنالك مخاطر المصادرة من طرف الحكومة بالامتناع عن استعمال أصل أو سلعة بقوة القانون تأثر على خفض وتيرة النشاط الاقتصادي للقطاع الخاص وهذا هو الأمر الذي يعتبر مسؤولية الحكومة بخفض السيطرة خاصة السياسية ما يشكل ضمان للقطاع الخاص بحماية حقوق الملكية.

¹ Coriat, B., & Weinstein, O. *Op,cit* ,p60.

² Albouy, M., & Obeid, H. (2007). L'impact des privatisations sur la performance des entreprises françaises. *Finance Contrôle Stratégie*, 10(1), p14.

³ Marty, F. (2007). La privatisation des services publics: fondements et enjeux. *Regards croisés sur l'économie*, (2), p92.

2.2.1.1 نظرية تكاليف المعاملات:

يعود مضمون هذه النظرية إلى الاقتصادي Roland Coase، إلا أنها لم تنشأ إلا بعد سنة 1970 بعد إكتشاف المقال في ستينيات القرن الماضي حيث تساءل من خلال ورقته *the nature of the firm*، ماذا نعني بالشركة؟ ولماذا وجدت؟ الإجابة التي يقترحها أن الشركة وسيلة للتنسيق الاقتصادي البديل للسوق. بينما في السوق يتم تنسيق الخيارات الفردية من خلال نظام الأسعار، وتتميز الشركة بالتنسيق الإداري، من خلال التسلسل الهرمي. حيث بين أن ظهور الشركة نتيجة بروز تكاليف المعاملات أو الصفقات¹. حيث أخذ وصف Sir arthur salter للنظام الاقتصادي بأنه ذاتي العمل وما هو إلا جزء من تفسير النظام الاقتصادي، والغرض من هذه الورقة هو سد ما يبدو أن هناك فجوة في النظرية الإقتصادية بين فرضية تخصيص الموارد من خلال نظام الأسعار وفرضية تخصيص الموارد من قبل منظم الأعمال².

استند Oliver E. Williamson إلى مقال Ronald Coase في تحليله ل نظرية تكاليف المعاملات حيث يبين أن التوفير في تكاليف المعاملات أفضل من القرارات التي تحركها الصدفة "الحدس الإداري"³، فهو يأخذ بفرضية عدم اكتمال العقود التي تنظم العلاقات بين الفاعلين في اقتصاد السوق الذين يعملون كل على مبدأ العقلانية محدودة وليس على مبدأ تعظيم مما يؤثر على القرارات بشكل سلبي، وعلى هذا الأساس يكون التسلسل الهرمي الحل التعاقدية المفضل، وبالتالي عملية اتخاذ القرار تكون بين القوة الحافزة لآليات السوق وقابلية التكيف للسلطة الهرمية. فهو يرى أن تكاليف المعاملات ماهي إلا تكاليف تشغيل النظام الاقتصادي بمعنى علاقة عكسية بين تكاليف المعاملات وطريقة الإنتاج المثلى فتقليل هذه التكاليف يعبر عن أفضل عملية إنتاج⁴.

حيث أظهر وجود فئتين من تكاليف المعاملات:

● تكاليف المعاملات السابقة:

تكون عند التفاوض على عقد وتشمل تكاليف التفاوض، تكاليف رسم وثيقة، الاجتماع، المناقشة.

¹ Weinstein, O. (2012). Les théories de la firme. *Idées économiques et sociales*, (4), p8.

² Coase, R. H., Gillis, X., & Bourreau, M. (1987). La nature de la firme. *Revue française d'économie*, 2(2), 133-163.

³ Ghertman, M. (2003). Oliver Williamson et la théorie des coûts de transaction. *Revue française de gestion*, (1), p45.

⁴ Jost, S. (2004). *La théorie des coûts de transaction de Williamson et la surveillance des banques dans l'UE* (Doctoral dissertation, University of Geneva) p35.

• تكاليف المعاملات اللاحقة:

تشمل تكاليف الإنشاء ، التشغيل ، تكاليف المساومة وتكاليف الامتثال للالتزامات المتخذة من قبل الأطراف.

إن التحليل الاقتصادي لنظرية تكاليف المعاملات فيما يخص المقارنة بين المؤسسات العامة و المؤسسات الخاصة يظهر في الواقع أن المؤسسات العامة غير فعالة حيث لا تستطيع التقليل من تكاليف المعاملات التي تتضمن المعلومات، التفاوض وتنفيذ العقود. فيما تظهر نقيض ذلك عند تحليلها لمؤسسات القطاع الخاص التي تتميز بالتنظيم الإداري ، السيطرة والملكية فهي تمتلك هياكل مناسبة تمكنها من أخذ القرارات الاستراتيجية الهامة (المالية والمحاسبية والتجارية والتسويقية والموارد البشرية، الخ)، التي تؤثر على مستقبل المنظمة والسيطرة على عملياتها نظرا للعدد المحدود من الوكلاء مما يمكنها من تحقيق وفورات كبيرة الحجم نتيجة تقليل من تكاليف المعاملات الناتجة عن التبادلات في السوق . فنظرية تكاليف المعاملات تستند إلى حجة أن صنع القرار في القطاع العام تفرض تفويض السلطات مما يؤثر سلبا على هذه الأخيرة نظرا لصلابة الهياكل، البيروقراطية، نقص المعلومات ، السلوك الانتهازي للوكلاء، الهياكل الباهظة ، التكلفة وتدبير المراقبة المكلفة مما يجعل القطاع الخاص أكثر كفاءة . إضافة إلا أن عملية توظيف المسيرين في القطاع العمومي نجد ما يسمى ب (l'opportunisme ex post) بمعنى عدم الامتثال للالتزامات التعاقدية الموظفين العموميين والتأثر بالقوى السياسية في المعاملات مما يؤثر على نوعية المنتجات وعدم كفاءة لدى الوكلاء المعينين أثناء تنفيذ العقد¹.

إضافة إلى أن أي شكل من الأشكال الذي يؤثر سلبيا بمعنى ارتفاع تكاليف المعاملات من شأنه أن يثبط تطور القطاع الخاص و بالتالي النمو الإقتصادي خاصة تكاليف المعاملات اللاحقة، كما أن البيئة المؤسسية تفرض مجموعة من التكاليف فكلما كانت البيئة المؤسسية أكثر التزاما مثلا بالقوانين ووضوحها أثناء ابرام العقود فانها تخفض من التكاليف وهذا ما يعتبر عامل جذب للقطاع الخاص.

3.2.1.1 نظرية الوكالة:

حسب (Jensen & Meckling, 1976) الوكالة عقد بموجبه يمكن شخص واحد أو أشخاص (المديرين الرئيسيين) شخص آخر (الوكيل) لأداء خدمة نيابة عنهم والتي تنطوي على تفويض بعض سلطة صنع

¹ Yaya, H. S., & Sanni, H. (2005). Les partenariats privé-public comme nouvelle forme de gouvernance et alternative au dirigisme étatique: ancrages théoriques et influences conceptuelles. *La Revue de l'innovation dans le secteur public*, 10(3), p8.

القرار إلى الوكيل. حيث تسعى هذه النظرية إلى دراسة وتفسير العلاقة ما بين المساهمين و المسيرين في إطار حوكمة المنظمات.

في الواقع، يمكن اعتبار أي علاقة تعاقدية علاقة وكالة والتي تطرح مشكلة بسبب تباين المصالح وعدم تماثل المعلومات بين الطرفين المتعاقدين، مما يولد تكاليف للوكالة فنظرية الوكالة تقوم على افتراضين سلوكيين، الأولى متعلقة بتعظيم فائدة الأطراف المتعاقدة تعمل على تعظيم المنفعة الخاصة مما يؤدي إلى تباين في المصالح ما ينتج عنه خسائر. أما الفرضية الثانية تتعلق بعدم تناسق المعلومات المرتبطة باختلاف المصالح بين المتعاقدين بسبب خلق مشكلة الوكالات. حيث تنقسم تكاليف الوكالة إلا ثلاث أنواع¹:

تكاليف المراقبة و التحفيز .

تكاليف الإلتزام .

تكاليف الفرصة البديلة .

يرجع أصل دراسة علاقة الوكالة إلى ادم سميث من خلال انعكاسات عدم كفاءة شركات ذات المساهمة نظرا لإدارتها من طرف وكيل غير مالك ما يسبب ظهور تكاليف الوكالة نتيجة تفويض صنع القرار إلى الوكيل و تباين في المصالح، فهذه النظرية تفرض أن الوكيل الغير المالك يستفيد من مجموعة من المعلومات المتميزة تقوده للعمل أكثر لمصالحه الشخصية سواء بصفة متعمدة أو غير ذلك لكن ما يجب الاشارة اليه هو أن علاقة الوكيل حالة القطاع العام هو أكثر تعقيدا ما هو عليه حالة القطاع الخاص فوسائل المراقبة المتاحة لهذا الأخير أكثر عددا و فعالية ما يفرض التفوق الجوهرى للأداء المالى والإقتصادي للمؤسسة الخاصة مقارنة بالمؤسسة العامة².

إن نظرية (Jensen & Meckling, 1976) تفترض فصل هيكل ملكية الوظائف الإدارية والتسيير مما يؤدي حتما إلى تضارب المصالح بين المالكين (المساهمين) والمسيرين ويؤدي إلى تكاليف الوكالة. ما نلاحظه في القطاع العام أن مسير المؤسسة يلعب دور مساهم ومالك لها في نفس الوقت للدور الذي كلفته له الدولة ما يجعل المؤسسة تتكبد خسائر لأن المسيرين يعملون على تحقيق مصالحهم الشخصية فمؤيدو نظرية الوكالة يبررون عدم كفاءة المؤسسات العامة يكمن في التكاليف الناجمة عن المحاولات التي يبذلها

¹ Maatala, N., Benabdellah, M., & Lebailly, P. *Op,cit* p 194.

² Albouy, M., & Obeid, H. *Op,cit* , p12.

مختلف أصحاب المصلحة لجعل تفضيلاتهم تسود، مما يؤدي إلى تشوهات في الاستراتيجيات و السياسات العامة كتكاليف عمليات المراجعة المالية وتكاليف إعداد البيانات المالية في حين أن تضارب المصالح يمكن للعامل أن يخفي بعض المعلومات عن الوكيل ما يسبب سوء اتخاذ القرارات على عكس المؤسسات الخاصة طبيعة المعاملات مختلفة ما يسمح لها بتقليل تكاليف الوكالة¹. إن تقييم تكاليف الوكالة بين القطاع الخاص و القطاع العام يرجح الكفة لصالح القطاع الخاص في الإدارة وكفاءته في التقليل من التكاليف ما يجعله أكثر ربحية وملاءة نظرا لإمكاناتها التنافسية.

3.1.1 منظور الاقتصاد السياسي للقطاع الخاص: (نظرية الخيار العام).

التعريف الأكثر استعمالا لنظرية الخيار العام يعود ل (Mueller, 1976) حيث يعرفه بأنه "الدراسة الاقتصادية لاتخاذ القرارات غير السوقية، أو ببساطة تطبيق الاقتصاد على العلوم السياسية". موضوع الخيار العام هو نفسه موضوع العلوم السياسية حيث يشمل نظرية الدولة، قواعد التصويت، سلوك التصويت، سياسة الحزب، البيروقراطية. ومع ذلك، فإن منهج الاختيار العام هو منهج الاقتصاد. الفرضية السلوكية الأساسية للاختيار العام، كما هو الحال بالنسبة للاقتصاد، هي أن الإنسان يتسم بالعقلانية، و يطمح لتحقيق منفعة خاصة².

وباختصار، فإن الخيار العام يكمل الاقتصاد العام التقليدي شأنه شأن علم الاقتصاد الذي يشرح عمليات السوق الخاصة فإن الخيار العام يوفر نظرية اقتصادية للعملية السياسية، فالنموذج المعياري لاقتصاد العام التقليدي يفترض وجود حكومة فعالة لتصحيح حالات فشل السوق حيث يظهر النموذج التقسيم الأمثل للمسؤولية بين الأنشطة العامة والخاصة. فنظرية الخيار العام أظهرت أيضا فشل الحكومة كما هو الحال في فشل السوق³.

ظهر هذا التحليل الاقتصادي للخيار العام مع أواخر الستينيات خاصة مع أعمال مدرسة فرجينيا حيث ساعدت هذه النظرية في دفع أفكار الليبرالية والليبرالية الجديدة في العقود الأخيرة من الناحية الاقتصادية. نظرا لتطرقها لفكرة عدم كفاءة المؤسسات العامة الذي يرجع بصفة خاصة إلى جماعات

¹ Yaya, H. S., & Sanni, H. *Op,cit* p9.

² Orchard, L., & Stretton, H. (1997). Public choice. *Cambridge Journal of Economics*, 21(3), p 409.

³ Toma, E. F. (2014). Public Choice and Public Policy: A Tribute to James Buchanan. *Southern Economic Journal*, p895.

المصالح والتلاعبات السياسية التي تميز الإدارات العام. أمثال الاقتصاديين (Tollison & Buchanan, 1972) الذين وضحوها من خلال تقرير هذه الفكرة¹.

إن من أهم النقاط التي تطرقت إليها هذه النظرية هي انتقادها للتدخل الحكومي وعدم فاعلية هذا الأخير ويرجع ذلك لثلاث أسباب متمثلة في التوجه السلوكي، تأثير المنفعة الخاصة وقصر النظر². ومن بين الحجج التي تستند عليها النظرية في تفسير ذلك نجد:

- صنع القرار والسياسات في القطاع العام (المؤسسات العامة) لا يتحملون عواقب نقدية أو مالية في حالة التسيير الخاطئ أو الفاشل.
- المالك الخاص أكثر اهتماما بالحفاظ على جودة أو أداء ممتلكاته.
- تكلفة مراقبة الوكيل في القطاع العام أعلى مما هي عليه في القطاع الخاص لأن هذا الأخير يتحكم فيه السوق مباشرة.

وبالتالي حسب الإطار التحليلي لهذه النظرية يؤكد على عدم كفاءة المؤسسات العامة و يبرر ذلك من خلال النهج اللبرالي الذي يدعي عدم تدخل الدولة إضافة إلى مميزات الملكية الخاصة التي تساعد على تخفيض تكاليف المعاملات، كما تطرقت إلى أن الدافع وراء مسيري و وكلاء القطاع العام هو تحقيق المنفعة الخاصة المحضة بالرغم من أنهم يدعون خلاف ذلك.

4.1.1 منظور الكفاءة للقطاع الخاص: *La théorie de l'efficience X*

تعود هذه النظرية إلى Harvey Leibenstein من خلال مقاله الذي أتى به سنة 1966 بعنوان "ALLOCATIVE EFFICIENCY VS. 'X-EFFICIENCY'" الذي تطرق فيه بصورة أساسية إلى كفاءة الشركات والمنظمات والمؤسسات، فقد اعتبر أن العامل وراء الكفاءة هو الدافع أو بالأحرى عدم وجود الحافز الذي أوضحه لاحقا، ما يعني أن القضاء على الاحتكار أو زيادة التخصيص لا يؤدي إلى زيادة كبيرة في المكاسب لأن أثر زيادة الكفاءة التخصيصية عادة ما تكون صغيرة جدا على أثر كفاءة التوزيع هذا من جهة، في حين أظهر ليبينشتاين سنة 1978 بعد أن نشر ورقته الأولية حول كفاءة X أنه في الاحتكارات المنظمة لا يوجد دافع لخفض التكلفة إلى مستوى أدنى ما يعني أن الأسعار ستكون مرتفعة على ما هو في الواقع فتأثر هذه الطريقة بصفة مباشرة إلى على المستهلك كإشارة منه إلى المؤسسات العامة (القطاع العام)، في حين أن البيئة الاقتصادية التي تكون تحتوي على المنافسة تجبر على البحث عن موارد أقل تكلفة ومواد أرخص من

¹ Yaya, H. S., & Sanni, H. *Op,cit* p10.

² Hill, P. J. (1999). Public choice: A review. *Faith & Economics*, 34(Fall), p 3.

أجل تخفيض سعر بيعهم لمخرجاتهم وأن يكونوا أكثر قدرة على المنافسة، أما في صناعة احتكارية يكون لهم الحرية في تحديد الأسعار¹.

إن مفهوم فكرة X-الكفاءة، بمعنى ضيق كما عرفه (LEIBENSTEIN H. , 1978) يمكن أن نطرحه بترتيب تسلسلي كما يلي من خلال ما حاول توضيحه في تعريفه:

- افترض في بادئ الأمر أن بعض المدخلات قد تم تخصيصها للشركة.
- يمكن استخدام هذه المدخلات بدرجات مختلفة من الفعالية داخل الشركة ما يعني كلما زادت فعالية استخدامها ارتفع الناتج.
- عندما لا يتم استخدام مدخلا نحو فعال فإن الفرق بين الناتج الفعلي والطاقة الانتاجية القصوى يرجع إلى أن المدخل هو مقياس لدرجة X-عدم الكفاءة.

فقد أشار في بادئ الأمر أن X-الكفاءة هو أن تتناقض مع كفاءة التخصيص بإعتباره شكل من أشكال الكفاءة ينظر عادة في الاقتصاد النيوكلاسيكي.

لكن ما يحاول توضيحه أنه يجب التمييز بين تخصيص المدخلات ووحدات صنع القرار القانوني بمعنى الاستخدام الفعال لهذه المدخلات داخل وحدات صنع القرار هذه. وبطبيعة الحال، يعتمد الاستخدام الفعال في الوقت نفسه على القرارات التي تتخذ بشأن كيفية استخدام المدخلات والأداء الفعلي استنادا إلى هذه القرارات. وبالتالي، داخل المؤسسات، مفهوم X-عدم الكفاءة يستند إلى عملية صنع القرار التفصيلية التي قد تحدد نية كيفية استخدام المدخلات والجانب الأداء الفعلي.

حسب (LEIBENSTEIN H. , 1966) " مفهوم الكفاءة هو في جوهر الاقتصاد. وتتعلق نظرية الاقتصاد الجزئي بكفاءة التوزيع. وقد تراكمت الأدلة التجريبية التي تشير إلى أن مشكلة الكفاءة التخصيصية هامشية. ومع ذلك فمن الصعب التخلص من الفكرة القائلة بأن الكفاءة بمعناها الواسع مهمة"².

إن الغرض من ما أتى به (LEIBENSTEIN H. , 1966) في نظرية الكفاءة X هو توضيح أنه ليس دائما يمكننا التفسير الكلي لأوجه القصور بعدم تخصيص عوامل الإنتاج، وإنما يمكن أن تطرح جوانب أخرى لا تأخذ بعين الاعتبار كما هو الحال بشكل خاص لعدم الكفاءة المرتبطة بتحفيز الموظفين أو إلى سوء تنظيم الشركة. عكس نظرية الاقتصاد الجزئي التقليدية، التي تشير إلى أنه أوجه القصور في عوامل

¹ Huil, M. (2014). *Critical View on Leibenstein's X-Efficiency Theory* (Bachelor's thesis, University of Twente) p21.

² Leibenstein, H. (1966). Allocative efficiency vs. "X-efficiency". *The American Economic Review*, 392-415.

الإنتاج بين الشركات والقطاعات، تحلل بنوع واحد فقط من الكفاءة التي هي كفاءة التخصيص، و باعتماده على البحوث التجريبية السابقة، خلصت ليبنستين إلى أن الشركات التي لها نفس تكوين العمالة (عامل العمالة) والتكنولوجيا (عامل رأس المال) يمكن أن تحقق أداء غير متكافئ من حيث إنتاجية العمال وجودة المخرجات التي تم الحصول عليها. فهذا ما يدفعه إلى أن هناك عاملا X مختلفا عن العوامل التقليدية للإنتاج (العمل ورأس المال) مما يفسر كفاءة أو عدم كفاءة الشركات¹. في حين أنه عرض ثلاث نقاط مهمة في مقاله الأولي حول الكفاءة x متمثلة في (LEIBENSTEIN H. , 1966, p. 406):

- كفاءة التحفيزية الداخلية
- كفاءة تحفيزية خارجية
- كفاءة المدخلات غير التسويقية

يوضح (LEIBENSTEIN H. , 1978) ان القطاع العام يعمل في مجال محمي من الضغوط التنافسية وأن هناك اعتبار واحد خاص لماذا القطاع العام أقل كفاءة x بشكل عام من القطاع الخاص ألا وهو الانتقاء الطبيعي للكفاءة في المشاريع الخاصة غير نافذة في القطاع العام كما لا يسمح للمؤسسات العامة بحلها عكس المؤسسات الخاصة ما لا يجعلها تبحث عن بدائل ما يؤثر على الخزينة العمومية و بالتالي النمو الاقتصادي ، فيصبح القطاع العام يؤدي وظائف اجتماعية عكس وظائفها الاقتصادية الأصلية فقد ركز على التقاط التالية²:

- المدراء التنفيذيين في هذا القطاع متخوفين من المخاطرة من ادخال اعتمادات و ابتكارات .
- المنافسة الأجنبية لا يمكن القضاء عليها.
- اتساع حجم القواعد التي تشغل اتخاذ القرارات في القطاع العام ما يوضح عدم الكفاءة x .
- المؤسسات التي هي في مراحل أولى من انشائها تعمل لصالح مجموعات قريبة من المؤسسة و ليس لفائدة المستهلكين ما يجعلها مؤسسة احتكارية فحتى لو كانت مربحة الا انه ارتفاع التكاليف يجعلها تمر بعدم الكفاءة.
- الحالة التي تتعدد فيها وظائف المؤسسة –وظيفة اجتماعية- تخلق وضع تستخدم فيه تكاليف مرتفعة ما يوضح عدم الكفاءة x ، حيث من النادر تحديد تكاليف هذه الوظائف منفصلة عن الوظائف الاقتصادية.

¹ Albouy, M., & Obeid, H. *Op.cit* p17-16.

² Leibenstein, H. (1978). *General X-efficiency theory and economic development*. Oxford University Press.

• المؤسسات العامة في غياب المنافسة لا تؤدي الى هياكل تنظيمية متطورة تمكن من ادخال تغييرات مناسبة ما يجبرها على المنافسة مع هياكل تنظيمية عليا ،فالكفاءة في المؤسسات الخاصة هي الديمومة و الاستمرارية.

من خلال ما ذكرنا سابقا يتضح ان هذه النظرية تدعم المبادرة الخاصة و الاستثمار الخاص نظرا لطبيعة البيئة التي تحكمه من خلال تشجيع المنافسة التي تحفز على التطور المستمر ما يؤدي بتحسين سير النشاط الإقتصادي و بالتالي تحقيق النمو الإقتصادي.

2.1. تحليل النمو الإقتصادي من خلال النماذج الإقتصادية:

أصبحت اشكالية النمو الاقتصادي خاصة ابتداء من منتصف القرن العشرين الماضي التي تمثل المعيار الأساسي لأداء الاقتصاد غاية كل الحكومات باستعمال أدوات إحصائية و نماذج قياسية لوضع استراتيجيات فعالة على المدى القصير و المتوسط و الطويل تتماشى مع القرارات خاصة في ظل المنافسة الدولية التي تتطلب تحسين الاقتصاد الوطني و الابتعاد عن التبعية . وبذلك فإن النمو الإقتصادي لم يفرق بين القطاع العام و الخاص بل جاء شاملا حسب توجه الايديولوجي للحكومات (ما إذا كانت رأسمالية أو اقتصاد سوق مثلا) ،ومن خلال ما ذكرنا سوف نتطرق لأهم النماذج الرياضية للنمو الاقتصادي التي بينت تأثير عوامل الإنتاج التي تدخل في تفسير النم الإقتصادي.

1.2.1 نموذج harrod domar:

أخذت نهاية الثلاثينات و بداية الأربعينات من القرن العشرين ظهور توجهات و تحاليل جديدة لتفسير نظرية كينز على المدى الطويل بإدخال تراكم عوامل رأس المال والعمالة، وكان ذلك بشكل رئيسي انطلاقا من اعمال (1947) Domar , (1942) Harrod، فالآليات التي يعتمد عليها كينز هي على المدى القصير باعتبار أن قدرات الإنتاج ثابتة و حتمية البطالة في الأداء التلقائي لاقتصاديات السوق نظرا لعدم توافق سلوكيات الوكلاء في الانفاق مع قوى العرض وخاصة اليد العاملة إضافة إلى الجمود والتكيف بين الأجور و الأسعار. لذا دوما و هارود متشائممان جدا حول إمكانية النمو المستدام و ضمان التوظيف الكامل مما يضع مسألة استقرار النمو أكثر من مسألة مصادرها¹.

¹ Guellec, D., & Ralle, P. (2003). Les nouvelles théories de la croissance. éditions la découverte ,paris ,p30

الفصل الأول: مقارنة نظرية للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي

فمحاولات كينز كانت تبحث عن كيفية الوصول للتشغيل الكامل لكنها افتقرت إلى كيفية حدوث ذلك على المدى الطويل، في حين تحليل هارود ودومار لهذه المشكلة أن التشغيل الكامل على المدى الطويل يتطلب استيفاء شرطين أساسيين¹:

- استثمار كل حصة الادخار من التشغيل الكامل فإذا كان الاستثمار لا يفي بهذا فإن ما أظهره كينز هو أن الطلب الفعال غير كافٍ للتوظيف الكامل.
- يتطلب التشغيل الكامل المستمر تساوي معدل نمو الإنتاج نمو القوى العاملة إضافة إلى معدل الزيادة في إنتاجية العمل ما يعني إضافة %n من اليد العاملة كل عام يستوجب لها إضافة نسبة مئوية (n+a) من نمو الانتاج من التشغيل الكامل سنويا.

إن النموذج التي عرضه كل من هارود و دومار في تحليل النمو الإقتصادي وشرحه تتمثل في الشروط الاتية:

$$g = \frac{\Delta Y}{Y} \quad \text{معدل النمو الاقتصادي } g \text{ يعطى بالصيغة التالية:}$$

بحيث ΔY تمثل الزيادة في الانتاج باعتبار Y المخرجات.

الشرط الثاني يتمثل في أن معدل النمو الإقتصادي g يتساوى مع الزيادة في رأس المال (الاستثمار) نسبة للإنتاج مقسوم على الزيادة في رأس المال نسبة للزيادة في الانتاج بحيث:

$$g = \frac{\Delta Y}{Y} = \frac{\Delta K}{Y} / \frac{\Delta K}{\Delta Y}$$

$$g = \frac{I}{Y} / C \quad \text{بمعنى:}$$

C تمثل نسبة رأس المال إلى الناتج الهامشية.

الشرط الثالث يقضي بأن يكون نصيب الاستثمار في التشغيل الكامل مساويا لنسبة المدخرات في التشغيل الكامل:

$$S = sY \quad \text{باعتبار:}$$

¹ Eltis, W. (2016). Harrod–Domar Growth Model. *The New Palgrave Dictionary of Economics*, pp 1-5.

$$g = s/C \quad \text{فإن :}$$

باعتبار وجود مستوى معين من C يمثل الربح الأقصى أين يعتبره المقاولين مستوى مثالي أشار إليه

$$g = s/C_r \quad \text{هارودب } C_r \text{ تصبح المعادلة :}$$

وكما ذكرنا سابقا يتطلب تحقيق النمو الاقتصادي للتشغيل الكامل المستمر تحقيق معدل نمو بنسبة $(n+a)$ معدل نمو القوى العاملة إضافة إلى معدل الزيادة في إنتاجية العمل وبالتالي:

$$g = s/C_r = n + a$$

لتحديد الاختلاف بين نموذج هارود رومار نوضح مايلي:

إن وصف هارود لتساوي كل من s/C_r و $n + a$ بالنمو المطلوب و النمو الطبيعي بحيث استخدم الرمز g_w للأول و الرمز g_n للثاني، كشرط لتحقيق النمو الاقتصادي في مستوى التشغيل الكامل المستمر. و باعتبارهما عنصران خارجيان و مستقلان فإن تحقيق ذلك يكون فقط بالصدفة فالاقتصادات الفعلية ستجد أنه من المستحيل عمليا تحقيق عمالة كاملة مستمرة، وهي نتيجة كينزية تتبع بشكل طبيعي من افتراضات هارود الكينزية.

تتنبأ نظرية هارود بأن عدم التوافق بين الادخار طويل الأجل وفرص الاستثمار أين يتجاوز المعدل الطبيعي المعدل المطلوب فيتجسد من خلال بطالة طويلة مع تضخم مستمر، فالادخار له دو جوهري في التأثير على النمو الاقتصادي فعدم ملائمته يثير مشكلات أساسية في بناء السياسة العامة، ما يتطلب اتخاذ اجراءات لتوليد الادخار و تقليص الاستثمارات خاصة من الناحية الاجتماعية.

فيما يخص المقالين الذين نشرهما دومار سنة 1946 و 1947 استندا الى نفس شروط من حيث المبدأ بمعنى تساوي النمو المطلوب مع الطبيعي، الاختلاف يطرأ فقط من حيث الشكل بمعنى الرموز التي حددها دومار في مقاله تختلف جزئيا عن هارود فيمكن توضيح ذلك بما يلي¹:

- النمو الطبيعي المعروف ب gn أشار إليه دومار بالرمز (r) .
- معدل الادخار على المدى الطويل s بالرمز α .
- الناتج السنوي الناتج عن وحدة رأس المال على المدى الطويل (I/C_r) هو σ .

¹ Eltis, W. (2016). *Op,cit* pp1-5.

فتحليل كل من هارود ودومار متجانسين فقط أن دومار لم يكن على علم بالمقال الذي نشره هارود.

2.2.1. نموذج solow:

إن مساهمة solow في تحليل النمو الاقتصادي أتت من خلال نموذجين حاول من خلالهما إعطاء تصور عن العوامل التي تفسر النمو الاقتصادي اللذان هما في الأصل دالة إنتاج نيوكلاسيكية من نوع cobb-douglas. حاول من خلالهما الرد عن توقعات هارورد المتشائمة بحيث يبينان التوازن الاقتصادي و مستوى النشاط و مسار النمو مع مرور الوقت

بحيث استندا على مجموعة من الفرضيات تتمثل فيما يلي¹:

-اقتصاد مغلق.

-وجود قطاع واحد يقوم بإنتاج سلعة واحدة .

النمو السكاني عامل خارجي.

صافي الاستثمار هو مجرد معدل زيادة في المخزون الرأسمالي.

عوامل الإنتاج تتمثل في الرأس مال و العمالة.

المنافسة التامة.

المردود الرأسمالي متناقص.

التكنولوجيا عامل خارجي.

دالة الإنتاج النيوكلاسيكية من نوع cobb- douglas :

$$Y(t) = F[K(t), L(t)] = K(t)^\alpha L(t)^{1-\alpha}$$

عرض النموذج:

1.2.2.1 النموذج القاعدي²:

دالة الإنتاج من نوع كوب-دوغلاس ما يعني أن الناتج يعبر عنه بالعنصران الرأس مال K والعمالة L ،

بحيث:

$$Y = f(k, l)$$

¹ Solow, R. M. (1956). A contribution to the theory of economic growth. *The quarterly journal of economics*, 70(1), 65-94.

² Solow, R. M. (1956). Ibid, pp 65-94.

بما أن الجزء المدخر من الناتج الحقيقي يتم استثماره فإن :

$$I = S \quad \text{باعتبار} \quad s(t) = sY(t) \quad 2$$

بحيث تمثل s نسبة الجزء المدخر ،

أين يمكننا أن نعبر عن الاستثمار الصافي الذي يمثل معدل زيادة في رأس المال بـ dK/dt أو $I - \delta K$

بإدراج المعادلة 1 في 2 باعتبار وظيفة الإنتاج متجانسة من الدرجة الأولى يصبح النموذج ريكاردي، بالتالي:

$$\dot{K} = sf(K, L) - \delta K \quad 3$$

δ تمثل إهلاك رأس المال.

معدل نمو عنصر العمل عبر الزمن بافتراض التوازن في سوق العمل هو :

$$L(t) = L_0 e^{nt} \quad 4$$

بإدراج المعادلة 4 في المعادلة 3 نتحصل على

$$\dot{K} = sf(K, L_0 e^{nt}) - \delta K \quad 5$$

يتم إعطاء قانون حركة المخزون الرأسمالي كما يلي : $K(t + 1) = (1 - \delta)K(t) + I(t)$

6

إنطلاقاً من التحليل الكلاسيكي للنمو الاقتصادي أين يعتبر للنمو السكاني دوراً هاماً ، سنوضح التأثير بينهما¹ :

$$k(t) = \frac{K(t)}{L(t)} \quad \text{نضع:} \quad 7$$

ما يعني أن:

$$\frac{\dot{k}(t)}{k(t)} = \frac{\dot{K}(t)}{K(t)} - \frac{\dot{L}(t)}{L(t)} \quad 8$$

و بالتالي:

¹ Daron, A. (2009). Introduction to Modern Economic Growth. Princeton University. pp48-50

$$9 \quad = \frac{\dot{K}(t)}{K(t)} - n$$

أين يعطى قانون تراكم رأس المال بما يلي:

$$10 \quad \dot{K}(t) = sf[K(t), L(t)] - \delta K(t)$$

القانون الأساسي لنموذج Solow لنسبة رأس المال إلى العمل بقسمة الجانبين على $k(t)$:

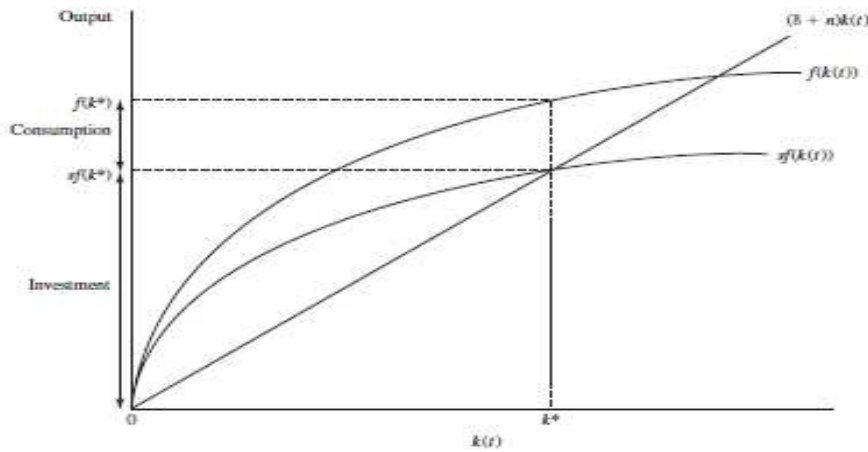
$$11 \quad \frac{\dot{k}(t)}{k(t)} = s \frac{f(K(t))}{K(t)} - (n + \delta)$$

دراسة حالة التوازن:

يتم إعطاء حالة التوازن بجعل المعادلة السابقة صفرية بالتالي تظهر العلاقة:

$$12 \quad \frac{F(K^*)}{k^*} = \frac{n + \delta}{s}$$

الشكل رقم (1-1): نموذج *solow* للنمو



المصدر: Daron, A. (2009). Introduction to Modern Economic Growth p 50

يظهر المنحنى أن قيمة الاستثمار $sf(k^*)$ يستخدم لتجديد نسبة رأس المال والعمالة لسببين أساسيين

- الأول نتيجة لأن الاستثمار يهتك بمضاعف أسي :
- الثاني لأن النمو السكاني الذي يستوجب زيادة الرأس مال للحفاظ على نسبة رأس المال العاملة على مستوى ثابت. وبالتالي فإن مقدار رأس المال الذي يحتاج إلى إعادة تجديد هو $(\delta + n)k$.

2.2.2.1. نموذج سولومع الرقي التقني:

إن الغرض من النموذج السابق الذي قدمه سولو هو كمحاولة لتفسير إمكانية النمو المتوازن لكن ليس على المدى الطويل و كإجابة على نموذج *harrord domar* وإظهار عدم أهميته و النتائج الذي سيوصل إليها، وبالتالي لتجاوز هذا الحد عاد سولو بنموذج أدرج فيه التقدم التقني كعنصر جديد في دالة الإنتاج لتفسير النمو الإقتصادي لكن ما يشير الإنتباه أنه إعتبره عامل خارجي بحيث استند إلى مجموعة من الحجج حسب التصورات و الواقع الذي كان يعايشه تتمثل في¹:

- التقدم التقني يعتمد على المتغيرات الفنية ، إلى ما هو أبعد من سيطرة الخبير الاقتصادي ما يعني أن التحليل الإقتصادي حسبه لا يدرجه كمتغير داخلي بل على حسب المستوى الذي يحققه.
- النشاط التكنولوجي مكلف و بدون مردودية مطلقة ما يؤرق ميزانية الوكلاء الخواص .
- التكنولوجيا سلعة عامة ، متاحة لجميع الوكلاء .

بالتالي اعتبر سولو أن التقدم التقني يصنف خارج المجال التنافسي بين المؤسسات بعبارة أخرى أنه يدرج ضمن البحوث الذي تجريبها المؤسسات العامة .

يقدم نموذج *solow* مع الرقي التقني على الشكل التالي²:

$$13 \quad Y(t) = F(K(t), A(t)L(t))$$

باعتبار الزيادة في التقدم التقني بعدل g ، بحيث $g > 0$ ما يشير إلى أن:

$$14 \quad \frac{\dot{A}(t)}{A(t)} = g > 0$$

وبنفس الطريقة التي اعتبرنا فيها في النموذج القاعدي أن النمو الديمغرافي يعبر عنه ب n ، معدل إيدار s فإن تراكم رأس المال يعبر عنه بالمعادلة التالية :

$$15 \quad \dot{K}(t) = sf[K(t), A(t)L(t)] - \delta K(t)$$

باعتبار كفاءة وحدات العمل تمثل ب $A(t)L(t)$ ، نضع $k(t)$ معدل راس المال للعمالة بحيث:

$$16 \quad k(t) = \frac{K(t)}{A(t)L(t)}$$

¹ ibid ,p 56.

² ibid, pp 65-68.

إن ادخال عنصر الزمن للتفريق بين فترتين نتحصل على المعادلة التالية:

$$17 \quad \frac{\dot{k}(t)}{k(t)} = \frac{\dot{K}(t)}{K(t)} - g - n$$

لدينا كمية الإنتاج لكل وحدة من العمالة الفعالة تعطى بالشكل التالي:

$$18 \quad \hat{y}(t) = \frac{Y(t)}{A(t)L(t)} \\ = F\left(\frac{K(t)}{A(t)L(t)}, 1\right) \\ \equiv f(k(t))$$

باعتبار الدخل الفردي يمثل بالمعادلة التالية :

$$19 \quad y(t) \equiv Y(t)/L(t) \\ y(t) = A(t) \hat{y}(t) \\ = A(t)f(k(t))$$

تظهر المعادلة أن الدخل الفردي يتجه تصاعديا حتى وإن كمية الإنتاج لكل وحدة من العمالة الفعالة $\hat{y}(t)$ ثابتة نتيجة الزيادة في التقدم التقني $A(t)$.

أما إذا أخذنا المعادلة $K(t) = sF(K(t), A(t)L(t)) - \delta K(t)$ وطبقنا عليها المعادلة 17

$$20 \quad \frac{\dot{k}(t)}{k(t)} = \frac{sF(K(t), A(t)L(t))}{K(t)} - (\delta + g + n)$$

$$21 \quad \frac{\dot{k}(t)}{k(t)} = \frac{sf(k(t))}{K(t)} - (\delta + g + n)$$

وهو يشبه إلى حد كبير قانون حركة نسبة رأس المال إلى العمل في النموذج دون تقدم تكنولوجي (21). والفرق الوحيد هو وجود g ، الذي يعكس حقيقة أن k الآن لم يعد يمثل نسبة رأس المال إلى العمالة، ولكن نسبة رأس المال إلى العمالة الفعالة.

3.2.1 نماذج النمو الداخلي:

إن الانتقادات التي تعرض لها نموذج *solow* وظهور دراسات تشرح النمو الإقتصادي حيث تعتبره ظاهرة إقتصادية عكس محدودية النموذج الذي عرضه سولو أين اعتبر بأنه لا يشرح النمو بصفة كلية وإنما

يبين فقط آثار التقدم التقني على المجاميع الاقتصادية نظرا لعجزه لتقديم تفسير مقبول على المدى الطويل¹. بحيث استندت هذه النظريات والنماذج التي تعمل بها من الانجازات التي حققها الإقتصاد الصناعي بداية الثمانينات إضافة إلى الدور الذي لعبته التجارة الخارجية ما أدى إلى ارتباط معدل النمو بسلوك الوكيل ومتغيرات الإقتصاد الكلي بحيث تبحث هذه النظريات عن الكيفية التي يتحقق بها العائد المتزايد وبصفة داخلية بالإعتماد على متغيرات جديدة داخلية المصدر.

ظهر هاذ التيار الفكري مع منتصف الثمانينات من القرن الماضي، بحيث عرض نماذج تشرح مسار النمو بفعل عوامل داخلية أين ركز " P.Romer " على أهمية البحث والتطوير، أما " Lucas " شرح النمو الإقتصادي من جانب رأس المال البشري ، في حين ركز " Barro " على دور النفقات الحكومية و البنى التحتية.

1.3.2.1 نموذج AK :

يعتبر هذا النموذج المبسط من أوائل النماذج التي ناقشت النمو بصفة داخلية واعتبر تناقص الانتاجية وخاصة لرأس المال فرضية مرفوضة، بحيث تعطى الدالة من الشكل² :

$$Y = AK$$

بحيث A عامل موجب ثابت يعكس مستوى التكنولوجيا.

تبدو الفرضية المرفوضة لتناقض الغلة غير منطقية لكن النموذج يعالج الرأس مال في مفهومه الموسع بادراج الرأس مال البشري.

من خلال المعادلة السابقة يعطى الدخل الفردي بالمعادلة التالية:

$$y = Ak$$

مع العلم أن متوسط المنتجات الرأسمالية الهامشية ثابت عند المستوى $A > 0$.

باعتبار المعادلة التفاضلية ل سولو – سوان تعطى بالشكل:

$$\dot{k} = sf(k) - (n + \delta) . k$$

¹ Guellec, D., & Ralle, P. op.cit p 39.

² Barro, R. J., & Sala-i-Martin, X. (2004). *Economic growth second edition* The MIT Press Cambridge, Massachusetts London, England .p63.

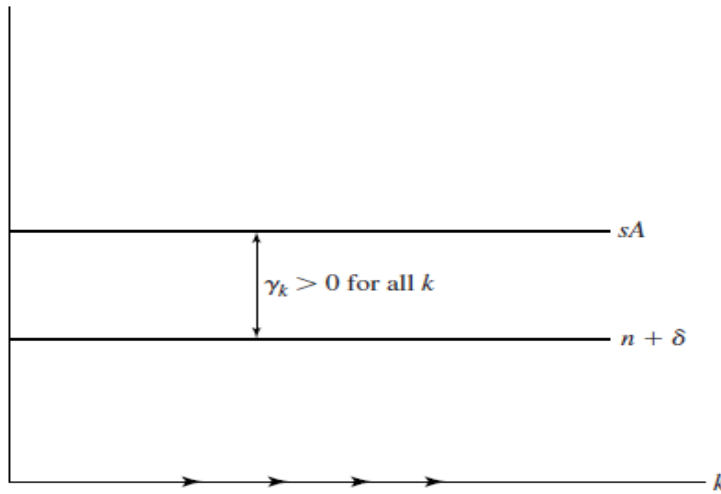
حيث $k = \frac{K}{L}$ و $(n + \delta)$ تمثل معدل الإهلاك الفعلي لنسبة رأس المال إلى العمل.

نقوم باستبدال في المعادلة السابقة $f(k)/k = A$ نتحصل على:

$$k/k = sA - (n + \delta)$$

لتوضيح النموذج في شكل بياني نستند إلى الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-1): نموذج AK



المصدر: Guellec, D., & Ralle, P. (2003). Les nouvelles théories de la croissance 40.

من خلال المنحنى يتضح لنا أن منحنى الادخار sA يأخذ شكل أفقي في حالة النموذج AK ومنحنى الاهتلاك $n + \delta$ يبقى أيضا أفقي $n + \delta$ ، أما k/k فتمثل المسافة بين الخطين فإذا كانت $sA > n + \delta$ ، يحدث نمو دائم لـ k ، حتى بدون التقدم التكنولوجي على المدى الطويل.

بالتالي يعتمد معدل نمو الفرد على المعلمات السلوكية للنموذج، بما في ذلك s و A و n على النحو الآتي:

$$y^* = sA - (n + \delta)$$

فمن خلال المعادلة يتضح أن أي زيادة في معدل الادخار s أو تحسن في مستوى التكنولوجيا A إضافة إلى حالة ما التغير في النمو السكاني n أو معدل اهتلاك رأس المال δ فإنه يؤدي إلى ارتفاع معدل نمو الفرد على المدى الطويل. كما أن لا تتنبأ بالتقارب المطلق أو المشروط.

صيغة النموذج AK هو مجرد نموذج Cobb-Douglas مع إلغاء فرضية تناقص الإنتاجية الحادية، أي ($a=1$) فإنتاجية كل وحدة لرأس المال تساوي التي قبلها و التي بعدها بنسبة ثابتة. ويرجع عدم وجود عوائد متناقصة لرأس المال في وظيفة إنتاج AK هي النظر في مفهوم واسع لرأس المال يشمل المكونات المادية والبشرية.

2.3.2.1 نموذج (Lucas Jr, 1988) :

يعبر الرأسمال البشري عن القيمة الاقتصادية لمخزون المعرفة التي يمتلكها الأفراد، بحيث اشار نموذج النمو الداخلي بأنه يشمل جانبين: المكتسبة لدى العمال والمستخدمة في عنصر الإنتاج إضافة إلى دور نظام التدريب في التأهيل (أي المعلمين والطلاب على حد سواء على خلاف نموذج سولو الذي عبر عنه بعدد السكان النشطين ومن ناحية أخرى كفاءة المزيج الإنتاجي بمعنى الكفاءة الإنتاجية لرأس المال البشري نتيجة لأن دراساته كانت تبحث الإرتباط بين العنصرين¹.

(Lucas Jr, 1988) قام بدراسة للرأس المال البشري على أنه متغير مكمل للنمو الاقتصادي إلى جانب التغيير التكنولوجي في نموذج سولو بحيث توضيح الطريقة التي تؤثر بها مستويات رأس المال البشري على الإنتاج الحالي والطريقة التي يؤثر بها توزيع الوقت الحالي على تراكم رأس المال البشري. بالتالي فإن نمذجة الرأسمال البشري الذي اعتمد عليها Lucas وناقشه في ورقته تأخذ الصيغة التالية²:

$$\dot{h}(t) = h(t) \delta [1 - u(t)].$$

بحيث:

$\dot{h}(t)$ مخزون رأس المال البشري الفردي في الفترة t .

$(1-u)$ الوقت المكرس للتعليم.

δ معلمة الكفاءة أو الفعالية.

¹ Guellec, D., & Ralle, P. op,cit .p49

² Lucas Jr, R. E. (1988). On the mechanics of economic development. *Journal of monetary economics*, 22(1), 3-42.

الفصل الأول: مقارنة نظرية للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي

تشير المعادلة إلى أن تراكم الرأس مال بشري يعتمد على الوقت المسخر للتعليم واكتساب المهارة فإذا لم يتم تكريس أي جهد لتراكم رأس المال البشري ، $[u(t) = 1]$ ، فلن يحدث أي تراكم أما إذا تم تكريس كل جهد لهذا الغرض $[u(t) = 0]$ ، فإن معدل النمو لا يتجاوز الحد δ .

أشار *Lucas* في ورقته أنه اعتمد على نموذج سولو لإظهار تأثير تراكم الرأس مال البشري على النمو الإقتصادي لسببين:

- عدم قدرة النموذج على تفسير الاختلاف بين القدرات الانتاجية للبلدان و بالتالي النمو الإقتصادي.
- وتوقعاتها بأن التجارة الدولية محفزة في المساواة بين نسبة رأس المال - العمالة وأسعار العوامل.

و لتوضيح هاذ التأثير لتراكم الرأس مال البشري على النمو الإقتصادي *Lucas* أدرج المعادلة التالية¹:

$$Y_i = (u h_i)^{1-b} \cdot K_i^b$$

أين: y_i تمثل إنتاج الفرد الواحد.

K_i الرأس مال المادي للفرد الواحد.

ما تشير إليه هذه المعادلة هي أن كل العوامل قابلة للتراكم ما يعني لا يوجد عامل ثابت. إضافة إلى أن عوائد على الحجم ثابتة في العوامل التراكمية.

أضاف *Lucas* فرضية جديدة للمعادلة السابقة بإدخال عنصر خارجي سماه b متوسط رأس المال البشري للأفراد الآخرين بحيث يشرح تأثير الكفاءة الجماعية على الفرد الواحد التي هي حسيه نتيجة لتبادل الأفكار فالفرد يزيد من فعاليته ليس فقط من مستوى كفاءته فقط بل أيضا من الكفاءات التي هي في محيط عمله بالتالي تعطى المعادلة بالشكل التالي:

$$Y_i = (u h_i)^{1-b} \cdot K_i^b \cdot h_a^y$$

h_a^y تمثل متوسط رأس المال البشري للأفراد الآخرين.

3.3.2.1 نموذج (Romer, 1990) :

¹ Guellec, D. (1992). Croissance endogène: les principaux mécanismes. *Économie & prévision*, 106(5), pp 41-50.

الفصل الأول: مقارنة نظرية للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي

إن الورقة العلمية التي أعدها Rommer بين فيها دور التغير التقني في شرح النمو الاقتصادي أعطت مفهوماً جديداً لعوامل النمو لكن بشكل داخلي عكس نموذج سولو الذي اعتبرها خارجياً بحيث اعتبرت نشاطاً بحثياً مهماً في مجال الغلة المتزايدة.

فالتقدم التقني يعبر عن الزيادة في مخزون المعرفة التي يحوز عنها الفاعلين في عملية الإنتاج، بحيث تأثر بطريقة غير مباشرة عن رفاه المجتمع أو طبيعة المنتجات المخصصة للاستهلاك نتيجة لإدخال منتجات جديدة أو عمليات تسهيل الإنتاج وتحسن نوعيته ما يخلق فرص استثمار. فيعتبرها الاقتصاديون محركاً أساسياً لعملية النمو الاقتصادي لعدة أسباب نجد¹:

- ترتبط مستويات المعيشة بين الدول بالقدرة على استخدام كفاءات تقنية حديثة وفعالة.
- خلق فرص استثمار ما يؤدي إلى تراكم الرأس مال المادي.
- توسيع المعرفة ما يؤثر على الرأس مال البشري.

(Romer, 1990) اقترح مجموعة من الفرضيات عند تقديم نموذج بحيث²:

التغير التقني داخلي المنشأ ومرتبطة بنشاطات البحث و التطوير.

المدخلات الأساسية للنموذج هي رأس المال، العمالة، رأس المال البشري ومؤشر مستوى التكنولوجيا.

النموذج مكون من ثلاثة قطاعات بحيث:

- قطاع البحث و التطوير: استخدام الرأس مال البشري في تحصيل المعارف و الحصول على براءات اختراع.
- قطاع المنتجات الوسيطة: إنتاج سلع وسيطة تكون احتكارية نتيجة شراء براءات اختراع من القطاع السابق.
- قطاع المنتجات النهائية: تقديم منتجات تنافسية متجانسة

اعتبر رومر الأفكار العلمية هي عبارة عن سلعة تختلف من المبدأ عن السلع التقليدية باعتبارها سلعة حصرية جزئياً فهذا لا يمنع استخدامها المتزامن من طريف وكيل اقتصادي اخر ما يعني أنه يمكن أن يكون حق الملكية على الاكتشاف جزئياً فقط، فهي سلعة عامة.

¹ Guellec, D., & Ralle, P. op,cit .p47

² Romer, P. M. (1990). Endogenous technological change. *Journal of political Economy*, 98(5, Part 2), S71-S102

تكلفة اختراع جديد تقل مع زيادة عدد الأفكار و مخزون المعرفة في المجتمع.

إن الشرح الذي اعتمد عليه (Romer, 1990) في نموذجه لفهم النمو الاقتصادي من خلال الدور الذي يلعبه التقدم التقني نلخصه فيما يلي¹:

1. بالنسبة لقطاع البحث تكون المعرفة غير منافسة وغير حصرية. وبالتالي عرض منتج جديد باستخدام المعارف المتوفرة للباحث تعطى المعادلة بالشكل التالي:

$$\dot{A} = \delta L_A A$$

A مخزون المعرفة (عدد التكنولوجيات المتاحة).

L_A عدد الباحثين (كمية القوى العاملة المخصصة للبحث).

δ معلمة الفعالية أو الإنتاجية.

تبين المعادلة حسب (Romer, 1990) وجود افتراضين موضوعيين²: الأول معدل نمو التكنولوجيا متعلق بعدد العمالة المخصصة للبحث فتخصيص المزيد من رأس المال البشري للبحوث يؤدي إلى معدل إنتاج أعلى للتصاميم الجديدة. أما الثاني التأثير الإيجابي للمعرفة السابقة على إنتاجية الباحث بحيث أن كل ما كان مكتشف سابقا فإنه يساهم و يساعد في ظهور معرفة جديدة من حيث الرأسمال المادي (الألات) أو طريقة إنتاج منتج سابق لإدخال تغييرات جديدة عليه لتحسين نوعيته فكلما زاد مخزون المعرفة زادت إنتاجية الباحث في قطاع البحث .

2. يتم تمثيل رأس المال بمجموع وحداته بحيث:

$$k = \sum_{i=1}^A (x_i)$$

x_i الكمية المتاحة لكل نوع من أنواع رأس المال. فإنتاج أي منتج يتطلب شراء براءة الاختراع .

الرصيد الرأسمالي المنتج بالسلع الرأسمالية يعبر عنه في النموذج ب :

$$\dot{K}(t) = Y(t) - C(t)$$

¹ Guellec, D., & Ralle, P.op,cit .pp47-48

² Romer, P. M. (1990). Op,cit. S71-S102

وهو يمثل الإدخار نفس ما طبق في نموذج سولو.

3. وبالتالي يعبر عن دالة الإنتاج التي تأخذ شكل كوب دوغلاس بالمعادلة التالية:

$$Y = L_y^{1-b} \cdot \sum_{i=1}^A x_i^b$$

بحيث L_y كمية العمل المخصصة لإنتاج السلع.

و باعتبار عدم تجانس راس المال يمكن إعادة كتابة الصيغة السابقة بالشكل التالي:

$$Y = L_y^{1-b} \cdot A^{1-b} \cdot K^b$$

تبين المعادلة أن الابتكار يحدد معدل النمو باعتبار أن تخصيص القوى العاملة تنقسم بين الموجهة للإنتاج و الأخرى للإبتكار بحيث $L = L_A + L_y$ ، في حين أن تخصيص المنتج بين الاستهلاك والاستثمار.

نحصل على معدلات نمو التوازن اللامركزية g والقيمة المثلى الاجتماعية (g^*) كالآتي :

$$g = \frac{\delta L - p(1 - b)}{1 + 1(1 - b)}$$

$$g^* = \delta \cdot L - p$$

إن الفكرة التي أراد أن يوضحها (Romer, 1990) في نمودجه تتعلق بالرأس مال البشري و النشاط البحثي و النمو الإقتصادي ،فتناسق هذه العناصر الثلاث فيما بينها من شأنه يعطي مفهوما جديدا في نظريات النمو الداخلي فحسبه أن حجم الاقتصاد له تأثير مهم لأن اجمالي كمية رأس المال البشري وليس مستوى متوسطه لكل فرد يحدد معدل النمو نتيجة استخدام كفاءات تقنية حديثة وفعالة ما يؤدي الى خلق فرص استثمار و بالتالي الى تراكم الرأس المال المادي باعتبار الطبيعة الثابتة لتكلفة النشاط البحثي. ويضيف فكرة أن التجارة الدولية الحرة يمكن أن تعمل على تسريع النمو فهو يطرح فكرة أن لماذا لا يزال اقتصاد أقل نمواً لديه عدد كبير من السكان يستفيد من التكامل الاقتصادي مع بقية العالم و يشيد بالاقتصاديات المتقدمة التي حققت نمو معدل دخل الفرد أعلى في القرن العشرين¹.

¹ Ibid, pp S71-S102

الفصل الأول: مقارنة نظرية للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي

أضاف (Romer, 1990) في فهمه أن يجب أن تركز السياسة العامة على البحث وليس على الاستثمار ، لأن الزيادة في هذه الأخيرة ستؤدي إلى زيادة في توازن المنتج ، ولكن ليس في معدل نموها، وبالتالي تسريع وتيرة النمو تتطلب الزيادة في مخزون المعرفة التي يحوز عنها الفاعلين في عملية الإنتاج ما تؤثر بطريقة غير مباشرة عليه و هذا من شأنه أن يعبر عن مفهوم الغلة المتزايدة.

4.3.2.1. نموذج (Barro, 1990):

إن الغرض من المقال الذي اقترحه (Barro, 1990) هو توضيح مساهمة الرأس مال العام على الانتاجية والنمو الاقتصادي طويل الأجل من المنظور الداخلي، بحيث يعتبر هذا النموذج مرجعي فيما يخص تأثير السياسات الحكومية التي تخص نفقات الاستثمار العام على الانتاجية في المدى الطويل في إطار النمو الداخلي.

افترض بارو أن الاقتصاد مغلق ووكلاء غير محدودي العمر بحيث يسعون الى تعظيم المنفعة على النحو التالي¹:

$$U = \int_0^{+\infty} u(c)e^{-pt} dt$$

حيث c هو الاستهلاك لكل شخص.

$P > 0$ هو المعدل الثابت للوقت المفضل.

(Barro, 1990) اعتبر عدد السكان ثابت بحيث تعطى دالة المنفعة على الشكل:

$$u(c) = \frac{c^{1-\sigma} - 1}{1 - \sigma}$$

حيث $\sigma > 0$ ، بحيث تكون المنفعة الحدية ذات مرونة ثابتة.

لتوضيح أثر النفقات الاستثمارية على النمو الاقتصادي في قطاع أو بصفة كلية بارو وضع النموذج الذي يأخذ شكل الدالة كوب دوغلاس على النحو التالي²:

¹ Barro, R. J. (1990). Government spending in a simple model of endogeneous growth. *Journal of political economy*, 98(5, Part 2), S103-S125.

²Hurlin, C. (1999). La contribution du capital public à la productivité des facteurs privés: une estimation sur panel sectoriel pour dix pays de l'OCDE. *Économie & prévision*, 137(1), pp49-65.

$$Y_i = AL_i^{1-e_k} \cdot K_i^{e_k} \cdot G^{e_g}$$

إذا أشرنا إلى i بقطاع ما فإن :

L تمثل نسبة العمالة الخاصة بالقطاع.

K تمثل مخزون الرأسمالي الخاص بالقطاع.

e_k ، e_g تمثل مرونة الإنتاج بالنسبة إلى مخزون رأس المال الخاص وللاستثمارات العامة على التوالي.

G النفقات الحكومية الإجمالية التي تتوافق مع مفهوم Samuelson (1954) تحت افتراض عدم التنافس و عدم الاستبعاد.

Y_i تمثل انتاج القطاع.

يتم تمويل الإنفاق العام في النموذج المقترح من طرف Barro من خلال ضريبة نسبية على الإنتاج بمعدل ثابت بحيث:

$$G = \tau Y$$

بالتالي يعطى النمو الإقتصادي بالشكل التالي:

$$Y = \frac{1}{\sigma} \left[A(1 - \tau) e_k \frac{G_t}{K_t} - \delta - p \right]$$

بافتراض أن δ معدل اهتلاك الرأس مال الخاص.

يمكن إعادة كتابة معدل النمو على النحو التالي باستخدام قيود ميزانية الحكومة:

$$Y = \frac{1}{\sigma} \left[A^{e_k} e_k (1 - \tau) \tau^{\frac{1-e_k}{e_k}} L^{\frac{1-e_k}{e_k}} - \delta - p \right]$$

باعتبار أن L يمثل اليد العاملة.

من خلال المعادلة السابقة يتضح لنا التأثير المتعاكس لمعدل الضريبة على النمو الاقتصادي في المدى الطويل بحيث من الناحية السلبية فإنها تعد مصدر لتراجع الموارد الخاصة بالمؤسسات الخاصة في حين

الفصل الأول: مقارنة نظرية للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي

أنها تؤدي إلى الزيادة في الإنفاق العام ما يعني الزيادة في إنتاجية العوامل وبالتالي تفضي إلى تراكم رأس المال الخاص. أي أن النمو الاقتصادي يحدد بتفاعل هذان التأثيران.

على ضوء ما سبق يمكننا اثبات أن يمكن إثبات أن أي نفقات إضافية تولد تحسنا في النمو على المدى الطويل ، من خلال:

$$\frac{\delta Y}{\delta \tau} = \frac{1}{\sigma} e_k A^{\frac{1}{\sigma}} \tau^{\frac{1-e_k}{\sigma}} \left[\frac{(1-e_k) - \tau}{e_k \tau} \right] > 0$$

بشرط $\tau < 1 - e_k$ ومستوى الإنفاق العام دون المستوى الأمثل.

توضح المعادلة أن أثر الإنفاق العام على الزيادة في معدلات النمو يتحدد على أثر الهامشي لمعدل الضريبة ومرونة الإنتاج بالنسبة للإنفاق العام $1 - e_k$ ، فتساوي الأخيرين يعبران عن لأداة لتحقيق النمو الاقتصادي من خلال السياسة الضريبية. وبالتالي:

$$\tau^* = 1 - a = \frac{g^*}{Y^*}$$

و بالرغم هذا كله فإن هناك انتقادات وجهت للنموذج من حيث انه لم يعطي بعد للرأس مال العام في التأثير على الإنتاجية والنمو الاقتصادي أو بصورة أكثر تحديدا البنى التحتية العامة بحيث عبر عنها بنفقات الاستثمار بصفة عامة.

3.1. محددات استثمار القطاع الخاص:

إن التحدث عن القطاع الخاص يستدعي بالضرورة فهم سلوك الاستثمار الخاص و العوامل المحددة له أين يعتبر مبدأ أساسي لرسم السياسات الاقتصادية ووضع الاستراتيجيات التي من شأنها أن تساعد على تحقيق نمو اقتصادي مستدام ، فاتخاذ القرارات الاستثمارية تتحدد تحت دراسات و واقع من شأنه أن يحفز أو يثبط هذه العملية أين يعتبر توفير البيئة المناسبة أمر ضروري لتراكم رأس المال الخاص.

1.3.1 المحددات المرتبطة بالسياسات الاقتصادية الكلية

1.1.3.1 سعر الصرف الحقيقي:

تشير مسألة تأثير الاستثمار بحالة عدم اليقين أنه يكبح و يقلل من النشاط الاستثماري فقد أوضح Lucas (1967) من خلال تطويره لهذه النظرية أن الاستثمار ينخفض نظرا لوجود تكاليف التكيف، كما يظهر نموذج (1969) Q tobin أثره السلبي على الاستثمار¹، فتأثير تقلبات سعر الصرف الحقيقي غامض من الناحية النظرية، فالأثار المترتبة عليه تختلف حالة تخفيض العملة أو انخفاض في قيمة العملة².

يعبر سعر الصرف الحقيقي عن عدد الوحدات من السلع الأجنبية اللازمة لشراء وحدة واحدة من السلع المحلية ويميز بينه وبين سعر الصرف الاسمي معدل التضخم ما يعني كلما كان سعر الصرف الحقيقي قريب من سعر الصرف الاسمي كان معدل التضخم منخفض،

تشهد العديد من الاقتصادات النامية تقلبا كبيرا في أسعار الصرف الحقيقي ما يؤثر على الربحية و تكلفة الاستثمارات للقطاع الخاص نظرا لتعلقه بدرجة عالية من عدم اليقين بالنسبة للمستثمرين . حيث تؤدي تقلبات أسعار الصرف الحقيقية الغير منتظمة إلى سوء التنبأ في تقديرات الربحية النسبية للاستثمار في قطاعات السلع المتداولة والغير المتداولة في الاقتصاد، وفي المقابل أيضا تصبح تكلفة السلع الرأسمالية الجديدة غير مؤكدة ، نظرا لارتفاع محتوى الواردات من الاستثمار في البلدان النامية³ . ما يؤثر في قرارات الاستثمار الخاص و بالتالي يشهد ما يسمى بالكبح أو تخفيض مستوى حجم النشاط الاستثماري.

أما بخصوص التنبؤ بتقلبات أسعار الصرف فهناك الحالتين:

الحال الأولى: تكون أسعار الصرف متسقة تماما مع المتغيرات الاقتصادية الأساسية كالأسعار النسبية وسياسات الاقتصاد الكلي، حيث تستجيب بشكل مفرط للصدمات التي تطرأ على هذه المتغيرات قبل أن تتكيف تدريجيا مع مستويات توازن جديدة طويلة الأجل، فيمكن التنبؤ بهذا النوع من تقلب أسعار الصرف إلا أنه يعتبر مكلف لأنه يزيد من التأثير المحلي للاضطرابات الناشئة في الأسواق الخارجية ما يزيد من تفاقم التقلبات في النمو المحلي.

¹ Guérin, J. L., & Lahrèche-Révil, A. (2001). Volatilité des changes et investissement. *Economie internationale*, (4), p7.

² Ajide, K. B., & Lawanson, O. (2012). Modelling the long run determinants of domestic private investment in Nigeria. *Asian Social Science*, 8(13), p144.

³ Servén, L. (2003). Real-exchange-rate uncertainty and private investment in LDCs. *Review of Economics and Statistics*, 85(1), p212.

الحالة الثانية: قد تكون مرونة أسعار الصرف متقلبة نتيجة تأثيرها بعوامل لا علاقة لها بالمتغيرات الاقتصادية الأساسية. وفي هذه الحالة فإن تحركات أسعار الصرف ستكون غير قابلة للتنبؤ إلى حد كبير، وخاصة على المدى القصير. ما يمكن أن يؤدي إلى عدم الاتساق في أسعار الصرف على المدى الطويل ما يؤثر أيضا على الاستثمار والنمو (Danson, Ganesh, & Moses, 2012).

2.1.3.1. الإستثمار العام:

تبقى طبيعة العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص محل غموض حيث أن هنالك تضارب للأراء حول تأثيرهما على الاستثمار الإجمالي المحلي سواء في الإطار النظري أو التطبيقي. حيث أن دراسة العلاقة بين الاستثمار العام والاستثمار الخاص وتأثيرهما على النمو الاقتصادي ذو أهمية كبيرة في الاقتصاديات المتقدمة والأسواق الناشئة باعتبار أن الاستثمار العام جزء من الإنفاق العام واتخاذ القرارات المالية العامة لتشكيله إضافة في حجم رأس المال العام وتشكيله أيضا مع الاستثمار الخاص حجم الاستثمار الإجمالي، إلا أن هذا الأخير قد يتأثر سلبا بالاستثمار العام في بعض الظروف¹.

فخلاصة القول أن لأثر الاستثمار العام على الاستثمار الخاص اتجاهان متناقضان، فالاتجاه الذي يدعم الأثر الإيجابي مفاده أن الاستثمارات الحكومية في البنية التحتية كالطرق، الطاقة والمدارس مثلا من شأنها أن تعمل على خلق علاقات مترابطة مع القطاع الخاص وبالتالي يشكلان عاملان متكاملان أي تعزيز إنتاجية رأس المال الخاص من خلال تحسين رأس المال العام. أما الأثر السلبي والذي يعرف بأثر المزاحمة الذي يؤثر بطريقتين سواء بطريقة مباشرة من خلال تخفيض الموارد المالية المتاحة للقطاع الخاص أو بطريقة غير مباشرة من خلال ارتفاع أسعار الفائدة والأسعار وهذا ما يؤدي إلى كبح نشاط الاستثمار الخاص وبالتالي تناقص الاستثمار المحلي الإجمالي.

أما فيما يخص الإطار النظري فالأدب الاقتصادي يظهر وجهات نظر في تحليل أثر الإستثمار العام على الإستثمار الخاص :

فوفقا للنيوكلاسيك، يعتبر الإنفاق الحكومي أقل إنتاجية من الاستثمار الخاص، فزيادة في الناتج نتيجة للإنفاق الحكومي الممول من الديون لا تعوض تماما الأثر السلبي لازدحام الاستثمار الخاص وبالتالي يميل إلى الانخفاض مما يخفض الناتج المحلي الإجمالي.

¹ Afonso, A., & St Aubyn, M. (2016). Economic growth and public and private investment returns. *ISEG-UL Working Paper*, (14) p2.

(Barro, 1990) أظهر من خلال مقاله دور النفقات العمومية في تحقيق النمو الاقتصادي بحيث تدخل في اطار نماذج النمو الاقتصادي الداخلي، وقد تطرق قبله (Aschauer, 1989) في مقاله الى دور الاستثمار العام على انتاج القطاع الخاص في الولايات المتحدة الأمريكية.

3.1.3.1 سعر الفائدة:

يشير التحليل الاقتصادي لأثر معدل الفائدة على الاستثمار أن هنالك علاقة عكسية بين الطرفين فارتفاع معدل الفائدة يؤثر على القرارات الاستثمارية بالسلب و بالتالي تناقص حجم الاستثمار وأن أي انخفاض لمعدل الفائدة من شأنه أن يرفع حجم النشاط الاستثماري، ويظهر هذا التحليل عند كل من المدرسة الكلاسيكية، النيوكلاسيك والمدرسة الكينزية.

- فبالنسبة للكلاسيك ، سعر الفائدة يتحدد بفعل قوى السوق نتيجة التوازن بين الإستثمار و الإدخار باعتبار أن الاستثمار هو الطلب على رأس المال و الادخار ما هو إلا عرض لهذا الأخير. حيث بين مارشال من خلال "Marchal's principal" أن "الفائدة، كونها الثمن المدفوع لاستخدام رأس المال في أي سوق، بحيث عند مستوى توازن الطلب الكلي على رأس المال في تلك السوق، بمعدل الفائدة هذا، يكون مساويا للمجموع السائد في ذلك المعدل." كما بين الأستاذ كاسل في "Nature and Necessity of Interest" الفائدة هي السعر الذي يحقق التوازن بين الاستثمار الذي يمثل الطلب على انتظار رأس المال و الادخار الذي يمثل عرض رأس المال. وبالتالي فإن انخفاض سعر الفائدة يؤدي إلى زيادة الطلب على رأس المال ما يعني زيادة حجم الاستثمار وهذا ما يوضح العلاقة العكسية بينهما.¹

- النيوكلاسيك يعتبرون معدل الفائدة الحقيقي متغير أساسي في تحديد مستوى الإستثمار انطلاقا من أعمال (Jorgenson 1963)، حيث تظهر علاقة عكسية بين معدل الفائدة و حجم الاستثمار نتيجة زيادة الفائدة المدفوعة. كما تشير نظرية المسرع إلا أن زيادة الدخل في الاقتصاد سوف تؤدي الى زيادة مستوى الاستثمار.²

- يشير تحليل كينز في كتابه "The General Theory of Employment, Interest and Money" أن معدل الفائدة يتحدد وفق المستوى الذي يتساوى فيه طلب وعرض النقود في السوق وقد بين أنه مكافئة التخلي على السيولة في فترة معينة من الزمن، حيث أن دواعي الاحتفاظ بالسيولة لثلاث

¹ Maynard, J. (2016). *General Theory of Employment, Interest, and Money*. STELLAR CLASSICS .pp170-171.

² Khan, S., & Khan, M. A. (2007). *What determines private investment? The case of Pakistan* (No. 22202).p7.

أغراض: دافع الصفقات، الاحتياط، المضاربة. أما تأثيره على الاستثمار فقد أظهر أن له علاقة عكسية فزيادة الطلب على النقود يجعل أسعار الفائدة ترتفع ما يخفض مستوى الاستثمار¹.

وعلى نقيض ذلك أتت دراسة (1973) Shaw and (1973) McKinnon لتعطي إضافة لعلاقة الاستثمار و liberalization إمكانية وجود علاقة موجبة بينهما فقد استندا في تحليلهما إلى أن تحرير أسعار الفائدة خاصة في الدول النامية سوف يؤدي بالضرورة إلى ارتفاع سعر الفائدة الحقيقي مما يشجع على توجيه الأموال نحو الادخار وهذا ما يساعد على رفع حجم الاستثمار مما يؤدي نتيجة ذلك إلى النمو الاقتصادي، فقد ركزا على أن تخفيف الكبح المالي من خلال السماح للسوق بتحديد أسعار الفائدة الحقيقية، وإزالة السيطرة على الائتمان من بين أمور أخرى كما أن ارتفاع معدل الفائدة الحقيقي يساعد أيضا على توجيه الإستثمار نحو المشاريع الأكثر إنتاجية وتسهيل الابتكار التكنولوجي ما يؤدي إلى النمو من جهة أخرى.²

حيث أن العائق أمام الاستثمار في الدول النامية ندرة الموارد المالية لو تمت مقارنتها بتكلفة راس المال ، وبالتالي ركزت هذه النظرية على عامل الادخار مقارنة بالتحليل السابقة التي درست أثر معدل الفائدة بطريقة مباشرة على الاستثمار .

1.2.3. المحددات التمويلية:

1.2.3.1 الإستثمار الأجنبي المباشر:

يؤكد التحليل الاقتصادي لأثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في الدول النامية بصفة عامة و على الاستثمارات الخاصة بصفة خاصة وجود اختلاف في نتائج الدراسات بين مؤيد لضرورة وجود تدفقات الاستثمار الأجنبي ومعارض لها. حيث أظهرت دراسة لمجلس التعاون و التنمية (OCDE) للعوامل التي تستفيد منها الدول النامية في إطار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على النحو التالي (OCDE, 2005, p. 23)

¹ Appelt, K. (2016). Keynes' Theory of the Interest Rate: A Critical Approach. *THEORY METHODOLOGY PRACTICE: CLUB OF ECONOMICS IN MISKOLC*, 12(1), pp3-5.

² Orji, A., Ogbuabor, J. E., & Anthony-Orji, O. I. (2015). Financial liberalization and economic growth in Nigeria: An empirical evidence. *International Journal of Economics and Financial Issues*, 5(3), pp664-666.

- الاندماج في الاقتصاد الدولي من خلال التدفقات التجارية مع البلدان الأجنبية ما يحقق التكامل في التبادلات الدولية كما يمكنها تعبئة مواردها من خلال وصولها للشركات متعددة الجنسيات للاستفادة من المزايا التنافسية.
 - في الجانب الاستثماري : تساعد تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من تفعيل النشاط الاقتصادي من خلال:
 - الآثار المترتبة عن المنافسة من خلال زيادة الإنتاجية ، انخفاض الأسعار وزيادة كفاءة تخصيص الموارد.
 - نقل التكنولوجيا: نتيجة التعامل مع الموردين المحليين ما يستوجب تقديم مساعدات تقنية و التأهيل للتعامل مع التكنولوجيا الحديثة.
 - تكوين الرأس مال البشري.
 - الاثار المباشرة لإعادة هيكلة المؤسسات المتمثلة في زيادة الإنتاجية وتخفيض التكاليف وإدخالها لطرق الإدارة الحديثة وتطوير أنشطة جديدة.
 - تحسين البيئة الاقتصادية للمؤسسات المحلية نتيجة سياسات الاستثمار الأجنبي المباشر التي تعتمد على مبادئ كالقواعد الرسمية لاتفاقيات الاستثمار و التي تشمل أيضا عدم التمييز والشفافية والإجراءات القانونية الواجبة.
- كما أن انتقال الرأس المال الأجنبي للاستثمار بطريقة مباشرة يتحدد تحت عوامل جذب للبلد المضيف حيث نذكر منها مايلي حسب (FOUDA, 2005):
- الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي، الحوكمة، قواعد تنظيم ممارسة الأنشطة، المعايير المطبقة على معاملة الشركات الأجنبية المنتسبة للشركات المتعددة الجنسيات؛ نظام التجارة (الحواجز التعريفية وغير التعريفية)، النظم الضريبية، نظام التشغيل وهيكل الأسواق، سياسة الخصخصة، حوافز ومساعدات استثمارية، جودة البنية التحتية والمرافق المجتمعية .
- على نقيض ما ذكر يمكن للاستثمار المحلي أن يتأثر بطريقة عكسية بفعل تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر عن طريق أثر المزاخمة ما يكبح نشاط الاستثمار الخاص نتيجة المنافسة والتفوق التكنولوجي و الاحتكار أي أثر احلالي مل يعني زيادة حجم الاستثمار المحلي بدرجة أقل من الاستثمار الأجنبي المباشر ،ومن جهة أخرى يمكن أن يؤثر على الدول النامية سلبيا من خلال التغيير في هيكل الصادرات والواردات

نتيجة استيراد سلع وسيطية أو تحويل الأرباح إلى الشركة الأم كما أن استخدام التكنولوجيا الحديثة يمكن أن يرفع من مستوى البطالة.

2.2.3.1. نسبة الدين الخارجي إلى الناتج المحلي الإجمالي:

يمثل حجم الدين الخارجي أحد المتغيرات التي تؤثر على تأثير قيود الائتمان الخارجي أو على تمويل أنشطة الإنتاج في البلدان النامية. فانخفاض الموارد الخارجية أحد أسباب انخفاض معدلات الاستثمار نتيجة لنقص التمويل و مزاحمة القطاع العام للقطاع الخاص على الموارد المالية المتاحة. كما يظهر ارتفاع مستويات الديون المرتفعة أيضا أن الموارد التي كانت تستخدم سابقا لتمويل الشركات المحلية قد نقلت إلى الخارج كمدفوعات ورسوم خدمة¹. يتم قياس هذا الدين الخارجي نسبة إلى الناتج المحلي الإجمالي ويلاحظ أن له علاقة عكسية مع الاستثمار الخاص.

3.2.3.1. القروض الموجهة للقطاع الخاص:

يعد ائتمان القطاع الخاص مهما جدا بالنسبة للاستثمار الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي، حيث يتيح توفير الموارد المالية اللازمة لتفعيل النشاط الاستثماري باعتبار أن توفر التمويل اللازم الذي يحدده مستوى الادخار إضافة إلى القيود على الائتمان يقلل من أثر مزاحمة القطاع العام عن القروض مما يساعد على زيادة نسبة استثمارات القطاع الخاص مقارنة بمجملة الاستثمارات من جهة إضافة إلى نسبة الاستثمارات الخاصة مقارنة بمجملة الناتج المحلي الإجمالي من ناحية أخرى.

تمثل نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص كنسبة للناتج المحلي الإجمالي متغيرا أساسيا في دراسة اتجاهات الاستثمار الخاص حيث تظهر أثر الوساطة المالية في الاقتصاد وكفاءة الجهاز المصرفي. حيث تتحدد بمستوى تطور القطاع المالي ونوعية الخدمات المقدمة التي تحقق وفرات للاستثمار الخاص. ويشير الائتمان المقدم إلى القطاع الخاص إلى الموارد المالية المقدمة إلى القطاع الخاص، مثل القروض، شراء الأوراق المالية غير المتعلقة بالأسهم إضافة إلى الائتمانات التجارية وحسابات القبض الأخرى التي تنشئ مطالبة بالتعويض عن السداد مثلما أشارت إليها دراسة (Olowofeso, Emmanue, Abiola, & Udoji, 2015).

¹ Kilindo, A. A. (2017). Determinants of Private Investment in Tanzania: 1970-2015. *Tanzania Economic Review*, 5(1-2).p25.

تظهر الدراسات أن مستوى نمو القطاع المالي أثر مباشر على النمو الاقتصادي بصفة عامة والاستثمار الخاص بصفة خاصة حيث ركزت الدراسات السابقة مثلاً (shumpeter(1912) الدور الإيجابي للتمويل على النمو الاقتصادي¹.

أظهرت دراسة (Roseline & Esman, 2011) أن الائتمان المقدم للقطاع الخاص يؤثر بنسبة كبيرة على الاستثمار الخاص، كما يعكس ضعف مؤشر سوق الأسهم انخفاض مستوى تطور سوق الأسهم في معظم الاقتصادات الأفريقية.

3.3.1. محددات ذات صلة بالتطورات الاقتصادية

1.3.3.1. معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي:

يظهر معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي مستوى تطور النشاط الاقتصادي بحيث يؤثر بصفة كبيرة على قرارات الاستثمار وخاصة الاستثمار الخاص، فمن خلال تتبع تطور هذا الناتج يتضح أن الاقتصاد يمر بثلاث حالات تأخذ في الحسبان أثناء التحليل الاقتصادي لأثره على قرارات وسلوك الاستثمار، فملاحظة نمو ملحوظ على مستوى الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يقود إلى زيادة في الاستثمار حيث تستثمر الشركات في رأس المال الجديد، وستنشأ المزيد من فرص العمل وستتوسع الإيرادات الشخصية. أما الحالة الثانية تباطؤ في النمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فالشركات سوف تستبعد الاستثمار في المشتريات الجديدة والتوظيف إلى حين معرفة ما إذا كانت الظروف الاقتصادية سوف تتحسن، ما يقلل من حجم الدخل. أما في حالة التي يكون فيها نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي سالب هذا يعني أن الاقتصاد يتجه نحو الركود أو يسير بالفعل ما يؤثر بصفة كبيرة على الاستثمار الخاص لأنه يقلل من فرص زيادة نسبته مقارنة بمجمل الاستثمارات.²

يستند التحليل في تطور النشاط الاقتصادي على الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي عوض الناتج المحلي الإجمالي الاسمي لتفادي التقلبات في الأسعار وخاصة التضخم حيث يميز بينهما المخفض (déflateur)³. وذلك لمعرفة تطور حجم الكميات السلع والخدمات المنتجة فالناتج المحلي الإجمالي الحقيقي يحسب

¹ Acaravci, S. K., Ozturk, I., & Acaravci, A. (2009). Financial development and economic growth: Literature survey and empirical evidence from Sub-Saharan African countries. *South African Journal of Economic and Management Sciences*, 12(1), pp12-15.

² Eshun, M. E., Adu, G., & Buabeng, E. (2014). THE financial determinants of private investment in ghana , Munich Personal RePEc Archive , p11.

³ Burda, M., & Wyplosz, C. (2014). *Macroéconomie: A european text*. De Boeck Supérieur ,p34.

باستخدام أسعار سنة محددة يطلق عليها سنة الأساس حتى لا تظهر اثار التقلب في الاسعار ويؤدي إلى تحليل خاطئ.

2.3.3.1. معدل التضخم:

يشير ارتفاع معدل التضخم إلى تدني القدرة الشرائية للعملة نتيجة ارتفاع الأسعار حيث يمكن تفسيره بزيادة الطلب الكلي عن العرض الكلي وهذا ما يسبب ارتفاع تكلفة السلع والخدمات. فيؤثر بصفة مباشرة على ربحية الاستثمارات وهذا ما يجعل صناع القرار وخاصة أصحاب الاستثمارات الخاصة يتجنبون الاقتصاديات التي تؤثر حالة عدم اليقين أو اللامستقرار في معدل التضخم على المردودية والربحية وقيمة الاستثمارات.

إن زيادة الإنتاج مع ارتفاع التضخم له تأثير سلبي على الاستثمار الخاص، فمعدل تضخم مرتفع يزيد من مخاطر الإنتاج في حين تتسم التجارة بقدر من الكفاءة ما يؤثر سلبا على الاستثمارات الخاصة بالانخفاض نظرا لدرجة عدم اليقين التي تنتج عن توجه معدلات التضخم في المستقبل، فعدم الاستقرار في الأسعار يمكن أن تحدث بعض التغييرات في القرارات الاقتصادية لأن تقدير التكاليف والإيرادات المستقبلية للأنشطة لا يتسمان بالشفافية مما قد يؤدي إلى آثار سلبية على تخصيص الموارد وكفاءة الأنشطة الاقتصادية نظرا لعدم فعالية آلية السعر في التخصيص الأمثل للموارد¹.

يتم حساب معدل التضخم بالإعتماد على الرقم القياسي لأسعار المستهلك. حيث يعتبر التغييرات في مؤشر أسعار المستهلك مؤشرا على التغييرات في مستوى السعر من السلع والخدمات الاستهلاكية. وهو واحد من أهم المتغيرات في عملية صنع القرار. (ALLEN, 2000, p. 282)

تعطى معادلة التضخم من الشكل التالي:

$$inf = \frac{CPT - CPT-1}{CPI - 1} \times 100$$

حيث:

INF معدل التضخم

¹ Rozeei, Z., Akhondzadeh, T., & Sameei, G. (2014). The study of the effective factors on investment in private sector in Iran "With emphasis on uncertainty". *International Journal of Industrial Mathematics*, 6(3), pp255-264.

CPI الرقم القياسي لأسعار المستهلك

4.3.1. المحددات ذات شكل مؤسستي:

يبرز الاقتصاد المؤسسي الدور الحاسم للمؤسسات في الأداء الاقتصادي بحيث تشرح المؤسسات السياسية والاقتصادية السبب في الاختلافات في عملية النمو والتنمية الاقتصادية خاصة بعد تحول الاقتصاديات من النظام الاشتراكي إلى النظام الرأسمالي أو اقتصاد السوق في أقل تقدير، عاد الفكر الاقتصادي إلى تحليل البيئة المؤسسية وقد تم الاعتراف بأن السوق لن تعمل بفعالية ما لم تشكل المؤسسات (العامّة والخاصة) بيئة تعزز العمل الإنتاجي¹. يعود أثر هذا الجانب في تحليل سلوك الاستثمار وإعطاء لمحة عن المحددات التي تشغل القواعد الرسمية و الغير الرسمية إلى دوغلاس نورث الذي حاول توضيح دور المؤسسات في أداء الاقتصاديات استناداً إلى التاريخ الاقتصادي حيث بين أن (North, 1991):

"المؤسسات هي القيود التي وضعها البشرية التي تشكل التفاعل السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وهي تتألف من قيود غير رسمية (العقوبات ، والمحظورات ، والعادات ، والتقاليد ، ومدونات السلوك) ، والقواعد الرسمية (الداستير ، والقوانين ، وحقوق الملكية). على مر التاريخ ، تم إنشاء المؤسسات من قبل البشر لخلق النظام والحد من عدم اليقين في التبادل. جنبا إلى جنب مع القيود القياسية في علم الاقتصاد أنها تحدد مجموعة الاختيار ، وبالتالي تحديد تكاليف المعاملات والإنتاج ، وبالتالي ربحية وجدوى المشاركة في النشاط الاقتصادي. تتطور تدريجياً ، وربط الماضي مع الحاضر والمستقبل. إن التاريخ نتيجة لذلك هو إلى حد كبير قصة التطور المؤسسي الذي لا يمكن فهم الأداء التاريخي للاقتصادات إلا كجزء من قصة متسلسلة. توفر المؤسسات الهيكل التحفيزي للاقتصاد ؛ كما يتطور هذا الهيكل ، فإنه يشكل اتجاه التغيير الاقتصادي نحو النمو ، والركود ، أو الانخفاض"

حيث يحاول تلخيص سياق نظري لأثر قواعد اللعبة على الاقتصاد و هذا ما يؤثر بطريقة مباشرة على الاستثمار بصفة عامة و الاستثمار الخاص بصفة خاصة كون أن مسيري القطاع الخاص يتميزون بالعقلانية ما يؤثر على قرارات الاستثمار و بالتالي النمو الاقتصادي. فحسب دوغلاس نورث (North, 1991) زيادة الراس مال ثابت مرتبط بالتكنولوجيا يؤدي إلى نمو التصنيع بشرط توفر حماية لحقوق الملكية ما يستلزم نظاماً سياسياً وقضائياً للسماح بتكاليف منخفضة التعاقد بتوفر هياكل تنظيمية ذات جودة إضافة لنظام الحوكمة المعقد لتفادي مشكل الوكالة.

¹ Vitola, A., & Senfelde, M. (2015). The role of institutions in economic performance. Business: Theory and Practice, 16(3), p271.

الفصل الأول: مقارنة نظرية للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي

فحسب (Vitola & Šenfelde, 2015) أن الاختلاف في الناتج ودخل العمالة بين الإقتصاديات يكون حسب درجة الجودة المؤسسية التي تعد عنصر مهم في تسهيل التقدم التكنولوجي و بالتالي الابتعاد من مشكل الركود نتيجة إدخال معارف جديدة ، فالمؤسسات لها أثر مباشر على الاستثمار في رأس المال المادي والبشري ما يتطلب عل المؤسسات دعم الأنشطة الإنتاجية و التوسع فيها بشرط خفض تكاليف المعاملات التي يعتبر المحفز لتشجيع تراكم الرأس مال و البحث عن التكنولوجيا الجديدة و اكتساب المهارات ما يدفع بعجلة النمو الاقتصادي و ظهور ما يسمى النظام الإقتصادي الحديث لتفاعل القوة الاقتصادية و المؤسسات الاقتصادية و السياسية.

وفقا لرودريك (Rodrik, 1991)، قرار الاستثمار لأصحاب المشاريع و خاصة المستثمرين الخواص يكون على أساس الجودة واستقرار السياسات والأنظمة السياسية المعمول بها لديها بحيث يؤثر من ناحيتين الأولى البدء في المشاريع و الثانية اثناء قرارات التوسعة.

حسب (Ménard, 2010) تطرق ويليامسون الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد لتحليله لقضايا الحوكمة التي تعد في تلك الفترة طرق جديدة لتحليل النشاط الاقتصادي من خلال مفهوما تكاليف المعاملات و العقود حيث تعد الأولى جوهر الاقتصاد المؤسسي أين يبرز بشكل خاص دور أربعة مكونات مؤسسية أساسية في التنظيم الفعال لضمان المواءمة الصحيحة بين هياكل الحوكمة والمعاملات التي تكون مسؤولة عن ضمانها:

- ضمانات السياسة غير التعسفية وتأمين حقوق الملكية لتقليل من مخاطر عدم اليقين.
- المؤسسات القانونية اللازمة للتعريف الصحيح للشروط التعاقدية وقادر على ضمان تنفيذها بتكلفة أقل حتى لا تؤثر على مردودية المنظمات من خلال كثرة التكاليف الغير منسقة.
- السياسات العامة المؤيدة للقوى المبتكرة ، سواء كان الابتكار تنظيبي أو تكنولوجي.
- وجود إدارة عامة فعالة ، توفر الخدمات الأساسية التي تسهل المعاملات وحماية المشغلين مع احتواء تكاليف المعاملات كإشارة له لدور البيروقراطية أين تلعب الإدارة دورا رئيسيا في قدرتها أو عدم فعاليتها لضمان الدعم الكافي لتنظيم المعاملات.

1.4.3.1 العلاقة بين المؤسسات والجودة الاقتصادية:

يظهر دور المؤسسات من خلال هذا المفهوم في التأثير الذي يمكن أن يقيد أو يشجع سلوك الأفراد في استغلال الموارد الانتاجية حيث يكون هذا التأثير نتيجة تفاعل ثلاث أنواع من المؤسسات حسب ما لخصه (Vitola & Šenfelde, 2015, pp. 273-274) :

المؤسسات الاقتصادية:

تشمل سيادة القانون ونوعية الإطار التنظيمي إضافة إلى مستوى الفساد، يظهر أثر هذا النوع من المؤسسات على الاستثمار من خلال توفيره حوافز على شكل ضمانات للرأس مال المادي و البشري المتمثلة في حماية حقوق الملكية ووضوح القوانين و اللوائح إضافة إلى إطار تنافسي عادل من خلال مكافحة الفساد فحماية حقوق الملكية مثلا سواء مادية أو فكرية تجعل من المستثمرين أكثر توجها للاستثمارات ذات التكنولوجيا عالية ذات أصول متخصصة ودائمة إضافة إلى تفضيلهم و انجذابهم إلى وضوح اللوائح القانونية.

المؤسسات السياسية:

تشكل المؤسسات السياسية السلطة السياسية الشرعية بحيث تؤثر بطريقة مباشرة على المؤسسات الاقتصادية التي بدورها تحدد الأداء الاقتصادي وتوزيع الموارد، فالمؤسسات السياسية ليست بالضرورة تكون ذات فعالية موجبة كما تطرق إليها دوغلاس نورث فقد تكون تخدم مصالحها الشخصية بالإعتماد على المؤسسات الاقتصادية ما يؤثر في الأداء الاقتصادي نتيجة توجيه الاستثمارات أو تقليل المنافسة ما يؤثر على عملية اتخاذ القرار الاستثماري نتيجة العراقيل و السياسات التي تشكلها هذه الجهات إما بالاخلال بالاستقرار السياسي أو خفض القدرة التنافسية السياسية لضبط عملية تسهيل العمل السياسي لأن توفر السلطة في فئة قليلة عكس ما تكون في فئة كبيرة أو الدور السلبي للبيروقراطية التي تثبط الأداء الاقتصادي و بالتالي النمو الاقتصادي.

قيم المجتمع:

لقيم المجتمع أثر على الإنتاجية الكلية والنمو الاقتصادي لأنها تعتبر أحد أعمدة تحقيق جودة عالية من النمو الأداء الاقتصادي من خلال تبادل المعرفة، تشجيع الابتكار، السلوك العقلاني الذي يقود إلى استخدام أمثل للموارد إضافة التوجه نحو المشاركة السياسية التي تعزز من الديمقراطية.

2.4.3.1 محددات مناخ الإستثمار:

1.2.4.3.1 الاستقرار السياسي:

يشير هذا العنصر إلى الدور الذي تلعبه المؤسسات في الحد من عدم اليقين السياسي حيث أن المؤسسات السياسية التي تتسم بالضوابط والتوازنات يمكن أن تسمح للحكومات بالتعامل بمصداقية مع المستثمرين سواء محليين أو أجانب و تجنب تجاوزات في حقهم فحالة اللاستقرار تؤدي إلى تقصير آفاق صناع السياسة ما يؤثر على مدة و أجال السياسات المتخذة ما يخلق حالة شك و عدم يقين بالنسبة للمستثمرين نتيجة التبدل المتكرر للسياسات ، مما يخلق تقلبًا وبالتالي يؤثر سلبيًا على أداء الاقتصاد الكلي لأن سياسات الاقتصاد الكلي قصيرة الأجل تجعل فارق بينها وبين المستوى الأمثل نتيجة إختلاف التوجهات السياسية التي تؤثر على الاقتصاد.¹

إن عدم توفر مناخ استثمار فعال من ناحية السياسية يؤثر على قرارات الاستثمار خاصة ذات طبيعة خاصة أو تلك التي تكون في شكل استثمار أجنبي مباشر لأن البيئة السياسية تعطي تصورات حول المستقبل فإنعدام الديمقراطية و ظهور قوى تتحكم في الطابع السياسي وتخدمها بالطابع الاقتصادي يؤدي بالمستثمرين إلى إما النفور عن الاستثمار في هذه المنطقة أو التوجه نحو استثمارات مربحة غير مكلفة حتى تتفادى بدرجة أقل المخاطر التي تتعرض لها.

2.2.4.3.1 أثر جودة حقوق الملكية على الاستثمار الخاص:

يشغل مفهوم حقوق الملكية جزءاً أساسياً في تكوين اليقينة المؤسسية للإقتصاد حيث أنه يعبر عن مدى قدرته على التصرف واستخدام الأصول بحرية وهذا نتيجة للسياسات المتخذة من طرف صناع القرار و احترامهم للقوانين و حمايتهم لمبدأ الملكية الخاصة. فحسب ما ذكر (Besley & Ghatak, 2010) تأثير حقوق الملكية على عملية النمو يكون عن طريق الحاجة للاستثمار فباعتبار أن المستثمرين الخواص عقلانيين فانهم يتفادون الاستثمار أين يكون هنالك مخاطر المصادرة من طرف الحكومة بالامتناع عن استعمال أصل أو سلعة بقوة القانون حيث تأثر على خفض أو رفع وتيرة النشاط الاقتصادي من خلال ما يلي:

¹ Zouhaier, H., & KEFI, M. K. (2012). Interaction between political instability and investment. *Journal of Economics and International Finance*, 4(2), p50.

- يؤدي توفير حماية لحقوق الملكية إلى تدفق الدخل باعتباره محددًا للاستثمار الخاص من مخاطر نزع الملكية لأنها تشغل الفكر الاقتصادي كضمان و حافز للاستثمارات لتحقيق الأهداف المرجوة منه عكس الحالات أين يكون هنالك تخوف من عملية المصادرة.
- تعزيز تنقل الأصول من خلال معاملات تتم بتحويل الموجودات إلى أولئك الذين يمكنهم استخدامها بأكثر إنتاجية وهذا ما يحتاجه القطاع الخاص كشرط لتحقيق النمو الاقتصادي ما يجعله أكثر كفاءة .
- انخفاض تكاليف الحماية و أثرها على تخصيص الموارد من استخدام غير منتج للموارد إلى استخدامات منتجة.
- زيادة الموارد في السوق المالي و ذلك أثناء استعمالها كضمان للمعاملات ما يؤدي إلى تسهيل المعاملات و هذا كله بشرط تحقيق درجات عالية من حماية حقوق الملكية.

3.2.4.3.1 البنية التحتية المادية:

يشير واقع مناخ الاستثمار إلى تحليل أثر عدم كفاية البنية الأساسية أو تخلفها كأحد المؤثرات التي تحد من استغلال الطاقات الانتاجية ما يعني الحد من توظيف الاستثمار وخاصة الاستثمار الخاص الذي يعتبر أكثر رشادة في توظيف استثماراته من خلال دراسته للتكاليف المترتبة ما يعني بالمفهوم الاقتصادي تكاليف المعاملات . يعبر عن البنى التحتية كسلع وسيطة تسهل التجارة وتحسن إنتاجية المدخلات في الإنتاج¹. حيث بدأ هذا المفهوم في أعقاب المناقشات على النمو المتوازن التي بدأها منظري التنمية روزنشتاين-رودان (Rosenstein-Rodan, 1943)، (Nurkse, 1952)، (Hirschman, 1958) في الفترة 1940-1950 كحافز للاستثمار من خلال خفض تكاليف الإنتاج وتوسيع حجم السوق إلا أنه ظهور مفهوم مزاحمة الانفاق العام للإستثمار الخاص غير من توجهات الرؤيا الاقتصادية للاستثمار في البنى التحتية بالرغم من مفهوم المضاعف الكينزي الذي يحدد الدور الكبير للإنفاق العام في النمو الاقتصادي من خلال التأثير على الطلب². إلى أن توسع المفهوم من خلال نماذج النمو الداخلي حيث جعل الرأس مال العام كمحرك أساسي للنمو الإقتصادي من خلال تحليل (Barro, 1990) الذي يبرر تدخل الدولة و دور الانفاق العام في النمو الإقتصادي كعامل داخلي. وهذا أن استعرضنا بشكل مبسط لدور البنى التحتية في الفكر الاقتصادي ما يهمننا هو جودتها كمحدد للاستثمار الخاص ، حيث تتطلب الأنظمة الاقتصادية

¹بونوة. ش مولاي ل. ع، العوامل المحددة لتنمية القطاع الخاص ، مجلة دراسات ، العدد 14 ، ص90.

² Véganzonès, M. A., & CERDI, C. F. (2000). Infrastructures, investissement et croissance: un bilan de dix années de recherches. *Etudes et Documents du CERDI*, 7,p3.

العصرية وفرة طرق ذات نوعية جيدة ، تأمين الإتصالات و المواصلات إضافة إلى توفير مصادر الطاقة للعملية الانتاجية ما يؤثر على إنتاجية الحديد للقطاع الخاص نظير توفر مناخ فعال من ناحية البنى التحتية.

4.2.4.3.1. سهولة أداء الأعمال:

يشير هذا المؤشر إلى أثر اللوائح التي تسهل ممارسة الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات وتخفيض التكلفة والإجراءات القانونية التي تعمل على تحسين الأداء الإنتاجي للقطاع الخاص من خلال جعل التصورات الذهنية للمستثمرين سواء محليين أو أجانب في ممارسة الأعمال تتم بصفة مبسطة لا تطرأ إلى تعقيدات تؤثر على الوقت و تكلفة الإجراءات بحيث يتكون من ثلاث عناصر أساسية متمثلة في إجراءات إنشاء الأعمال التجارية و الحصول على تصاريح البناء وإغلاق الأعمال (Ehuitché & Melagne, 2013, p. 21)¹، يتم تحديد هذا المؤشر من خلال معطيات doing business الذي يتم تقييمها على أساس ما يلي:

أولاً: الإجراءات المطلوبة رسمياً للمقاول لإنشاء وإدارة مؤسسة صناعية أو تجارية رسمية، بحيث تشمل الحصول على كافة التراخيص وجميع التصاريح اللازمة مع الجهات ذات العلاقة أي المطلوبة للشركة والموظفين، بما في ذلك الإشعارات.

ثانياً: الإجراءات التي يجب على المؤسسة الراغبة في بناء مقر للمشروع يتوافق مع المعايير المعمول بها ، تشمل هذه الإجراءات الإيداع لدى السلطات المختصة كافة الوثائق المطلوبة لذلك المشروع المحدد (مثل خطط البناء وخرائط الموقع)

ثالثاً: فحص الوقت والتكلفة ونتائج إجراءات الإفلاس للمؤسسات المحلية.

5.2.4.3.1. جودة الإدارة:

تسعى الحكومات إلى التعامل مع المستثمرين وتزويدهم بسياق يعتمد على الاستثمار ويمكن الاعتماد عليه للقيام بمشاريعهم الاستثمارية حتى لا تنتج مشاكل عن تكاليف المعاملات ومخاطر ممارسة الأعمال

¹ Beke, E. T., & N'guessan, D. D. M.(2013) Climat d'Investissement et Performance Productive du Secteur Privé en Afrique de l'Ouest . rapport de recherche du FR-CIEA N°55/13 .p21

التجارية ما يؤثر على قرارات الاستثمار فجودة الإدارة من أهم المؤشرات التي تعطي طابع علاقة الحكومة مع المستثمرين من خلال تقييم أربع جوانب¹:

السيطرة على الفساد: للفساد آثار ضارة على الأنشطة الاقتصادية فهو يزيد من تكاليف الاستثمار والتشغيل ، فضلاً عن عدم اليقين بشأن توقيت تطبيق اللوائح الحكومية وأثارها. فهو يؤثر سلباً على النمو الاقتصادي و بالتالي على الإستثمار الخاص من عدة أوجه خاصة الأضرار التي تنتج عن تأخير الاستثمارات في البنى التحتية التي تحد من إنتاجية القطاع الخاص.

جودة البيروقراطية: يبين قدرة الحكومة على صياغة وتنفيذ سياسات سليمة بعيدة عن الضغوط السياسية التي توجه قرارات الحكومة لمنفعة فئة خاصة.

ملف الاستثمار: إن دراسة ملف الاستثمار يحدده تقييم أربعة مكونات فرعية: المخاطر على العمليات والضرائب ، تكاليف إعادة الأرباح ، تكاليف العمالة والتنظيم المفرط يؤدي إلى الحد من الاستثمارات نتيجة زيادة تكاليف الأعمال التجارية وتكاليف التشغيل بالرغم أن هذه الإيرادات توجه للمصلحة العامة إلا أنها ذات حساسية لدى المستثمرين أثناء اتخاذ عملية القرار الاستثماري.

القانون والنظام: تقيماً لقوة النظام القانوني ونزاهته فهو في علاقة طردية مع استقطاب الاستثمار الخاص سواء المحلي أو الأجنبي.

4.1.4. علاقة القطاع الخاص بالبيئة الاقتصادية.

1.4.1 مناخ الاستثمار:

إن تحقيق القطاع الخاص درجات عالية من الإنتاجية وزيادة حجمه و قدراته يتطلب توفير مناخ استثمار فعال بعيداً عن البيروقراطية و الفساد و مجمع العوامل التي تؤثر بطريقة سلبية عليه، وعلى هذا الأساس مناخ الإستثمار يضم مفهوم مركب يشمل النظم القانونية، المؤسساتية، السياسات و الأوضاع السياسية. فهو يؤثر على إمكانية اتخاذ قرار الإستثمار من خلال عنصرين أساسيان و هما: حالة عدم اليقين و تكلفة المخاطر، فمناخ الاستثمار الفعال يساعد على تحديد الفرص و الحوافز التي تجعل من بيئة الأعمال موضع جذب للإستثمارات سواء المحلية أو الأجنبية وتوسيع نطاقها و مجالاتها التي تساعد

¹ Aysan, A. F., Nabli, M. K., & Végonzonès-Varoudakis, M. A. (2007). Governance institutions and private investment: an application to the Middle East and North Africa. *The Developing Economies*, 45(3), pp347-350.

على تحقيق النمو الإقتصادي و خلق فرص عمل، فتحليل مناخ الإستثمار يعد من أولويات عملية الإستثمار لتفادي كثرة الأعباء أثناء العملية الإنتاجية.

حسب ما أشار إليه (Stern, 2002) فإن مناخ الاستثمار يتكون من البيئة السياسية و المؤسساتية و السلوكية (الحالية و المستقبلية) التي تؤثر على قرار الإستثمار في شكل العائد و المخاطر أي أنه يتعلق بصفة كبيرة به في دراسة الرغبة في أن تقوم المؤسسات بالإستثمار في المستقبل. بمعنى توفر بيئة محلية شديدة البيروقراطية والفساد أو بنية تحتية وخدمات المالية غير فعالة فإن العوائد على الاستثمارات المحتملة ستكون منخفضة وغير مؤكدة ، ما يجعل عملية النمو و تراكم رأس المال صعب نتيجة عدم امكانية الحصول على خدمات موثوقة.

أظهر (Stern, 2002) أن مناخ الإستثمار يتعلق بثلاث عناصر أساسية كالتالي :

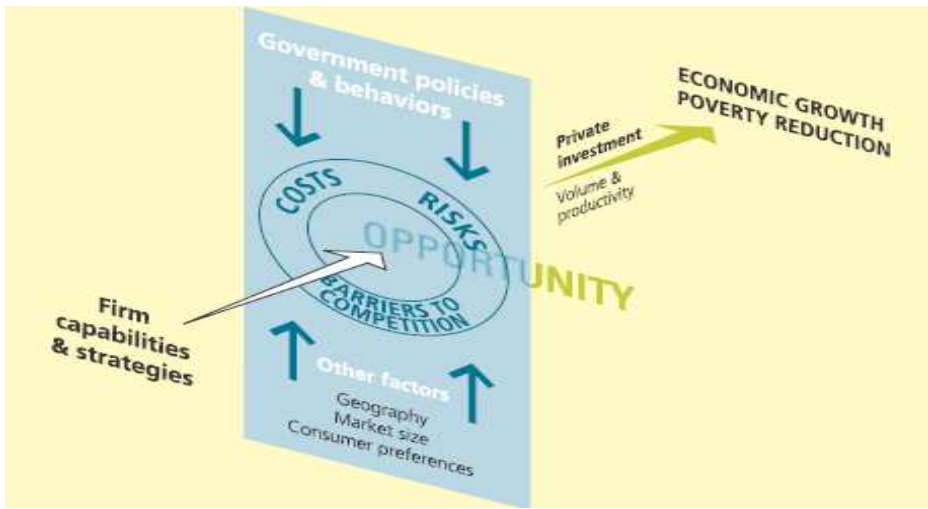
- استقرار الاقتصاد الكلي : يشمل حالة الإقتصاد بما فيها السياسة المالية ، السياسات التجارية، استقرار العملة مقارنة بالعملات الأجنبية ، التضخم ، المديونية وكل ما يتعلق بالإقتصاد الكلي.
- الحكم والمؤسسات: يشمل سلوك الجهات الفاعلة العامة كمجال الضرائب ، تكاليف ومدة الحصول على التمويل ، مصداقية النظام القانوني (العدالة) ، سياسات لضمان بيئة تنافسية للشركات كالإصلاحات لا سيما الأسواق الاقتصادية والمالية ، سوق العمل ، السيطرة على الفساد و البيروقراطية، التنظيم.
- نوعية البنية التحتية للبلد: تشمل الكهرباء، الطرقات، ومياه الشرب والاتصالات السلكية واللاسلكية ،نقل.

وفقا(Stern, 2002) أن تكون قادرة على جني فوائد أكبر من العولمة ينطوي على تحسن في مناخ الاستثمار الذي يتضمن توفير التنظيم السليم للصناعة فضلا عن تعزيز المنافسة ، ومكافحة التأخير البيروقراطي وعدم الكفاءة والفساد ، وتحسين جودة البنية التحتية. كما يشدد على أهمية مناخ الاستثمار بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم (PME) ، القطاع غير الرسمي ، الإنتاجية الزراعية ، وخلق الوظائف غير الزراعية.

1.1.4.1 تأثير مناخ الإستثمار على القرار الاستثماري :

يعتبر مناخ الإستثمار من أهم محددات استراتيجيات المؤسسات و قرارات الإستثمار لأن الفرص والحوافز التي تشجع الشركة على الاستثمار وخلق فرص عمل يتم تقييمها من خلال تأثيرها على الربحية و هذا ما يستدعي دراسة ثلاث عوامل أساسية مترابطة فيما بينها متمثلة في التكاليف والمخاطر والعقبات أمام المنافسة أثناء التقييم الشامل للقرار الإستثماري للمؤسسة، فالنمو الإقتصادي يرتبط بالحجم الكمي للقيمة المضافة للمؤسسات الشاغلة و بالتالي تحقيق قيمة مضافة فعالة يتطلب خفض التكاليف و المخاطر لزيادة الإنتاجية و إلغاء العوائق أمام المنافسة وذلك للتنبؤ بالربحية المستقبلية . فالمؤسسات بطبعها تسعى لعدم تحمل تكاليف إضافية تحد من قدرتها على المنافسة في إطار تحديات العولمة فدراسة مناخ الإستثمار أفضل سبيل لتخطي مشاكل الدورة الإنتاجية تؤدي المكاسب الإنتاجية الناتجة عن هذه الاستثمارات إلى زيادة في النمو و هذا ما تم توضيحه في الشكل التالي في دراسة للبنك الدولي.

الشكل رقم (1-3): ديناميكية تأثير مناخ الاستثمار.



المصدر: Banque Mondiale. (2005). *World Development Report 2005* p 2

إن ما يجب توضيحه قبل تحليل الشكل السابق هو أن تأثير مناخ الإستثمار يشمل كل مستويات الإنتاجية من القطاع الأولي إلى مجمع القطاعات الأخرى كالصناعة و الخدمات هذا من جهة كما أنه يشمل المؤسسات بكافة أنواعها من حيث البلد الأم محلية أو أجنبية إضافة إلى الحجم من المؤسسات الصغيرة إلى الشركات المتعددة الجنسيات ، فتحقيق نمو إقتصادي يتطلب توفير مناخ إستثمار فعال يتناسب مع استراتيجيات المؤسسات وقرارات الاستثمار من خلال السعي إلى تحقيق الأرباح حيث تتأثر

الربحية بالتكلفة والمخاطر والعوائق التي تعترض المنافسة المرتبطة بالفرص كما هو موضح في المستوى الأفقي من الشكل هذا من جهة أما المستوى العمودي يمثل العوامل الخارجية التي تحدد طبيعة مناخ الاستثمار حيث نجد السياسات الحكومية في توفير الاستقرار والأمن وخاصةً أمن حقوق الملكية ، اللوائح ، الضرائب، التمويل والبنية التحتية وكل ما يشمل المدخلات الرئيسية لأنشطة الاستثمار إلا أنه هناك جوانب يصعب على بعض الحكومات تغييرها كالجغرافيا وحجم السوق، إلا أنه ما يثير الإنتباه في الشكل هو الترابط بين مصطلح النمو الإقتصادي مع الحد من الفقر فهذا يشير إلى أن مناخ الاستثمار الجيد يضمن تأثيره على خلق الوظائف ، خفض درجات التضخم وتوسيع القاعدة الضريبية.

2.1.4.1 التقييم الشامل لمناخ الاستثمار:

يتم التقييم الشامل لمناخ الاستثمار من خلال ثلاث عناصر حسب تقرير البنك الدولي سنة 2005¹:

التكاليف:

يختلف حجم التكاليف التي تتحملها المؤسسات حسب طبيعة البيئة التي تنشط فيها ،فالتكاليف بطبيعة الحال تتميز بتكاليف مباشرة تشمل العناصر التي تدخل في العملية الإنتاجية و التوزيع مثلا ما يميز هذه الأخيرة أن إمكانية تقليص كلفتها قليل جدا من خلال السياسات والسلوكيات الحكومية على تكاليف ممارسة الأعمال عكس التكاليف الغير مباشرة التي يمكن لها أن تجعل من الفرص الاستثمارية المربحة تنخفض ربحيتها نتيجة نقاط الضعف في الأداء الحكومي في هذه الأدوار ما يؤدي إلى زيادة تكاليف الشركات، فلمستوى التكاليف الغير المباشرة تأثير كبير على نشاط المؤسسات فهو يؤثر بصفة خاصة على رقم أعمالها من خلال مثلا تكاليف صعوبات تنفيذ العقود ،عدم كفاية البنية التحتية ،الجريمة ،الفساد والتنظيم قد تصل إلى 25% من قيمة المبيعات، كما أن لتأثير البعد الزمني أيضا يعد تكلفة للمؤسسات نتيجة عرقلة نشاطها لمدة زمنية كحاجتها لتصريح أثناء محاولة توسيع النشاط أو التعامل مع الجمارك مثلا ،يختلف كل من مستوى هذه التكاليف وتكوينها على نطاق واسع بين البلدان وأهم مثال على ذلك الضرائب على المؤسسات فنجد بعض البلدان تنخفض معدلاتها كمحاولة لتشجيع على الاستثمار و استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال السياسة الحكومية لتحسين مناخ الاستثمار ووضع فرص محفزة نتيجة الأداء الحكومي الفعال.

¹ Banque Mondiale. (2005). World Development Report 2005: a better business climate for everyone. Washington, D.C : World Bank .

المخاطر:

يشمل هذا الجانب العناصر التي تعد مسعى الجهات الحكومية في توفيرها حتى لا تتأثر قرارات الإستثمار بحالة من عدم التأكد من البيئة المحيطة بالمؤسسة ما يجعل فرص الاستثمار والحوافز على ذلك ضعيفة لأن المؤسسات بطبيعتها الحال وخاصة ذات طبيعة خاصة تسعى لمواجهة المخاطر الداخلية لها المتعلقة بالنشاط الإنتاجي أين لا يمكن للجهات الحكومية التدخل أو بنسبة ضعيفة ، حيث أن المؤسسات وخاصة في الدول النامية تتأثر بالسياسات ما يجعل حالة عدم الاستقرار تعرقل تراكم الرأس المال الثابت ما يؤدي إلى خفض وتيرة النمو الاقتصادي حيث أن توفير بيئة مستقرة بما في ذلك حماية حقوق الملكية وانخفاض درجة حالات عدم اليقين في السياسة واستقرار الاقتصادي الكلي والتنظيم يؤدي إلى توسيع الفرص وحوافز للاستثمار. فالتخفيف من هذا النوع من المخاطر ينطوي على مصداقية الدولة اتجاه السياسات المتبعة التي تؤثر بطبيعة مباشرة على الاستثمارات لأن العائد المتوقع يتعلق بمدى تكلفة المخاطر التي تتحملها الشركات .

العقبات أمام المنافسة:

إن توضيح أهمية هذا العنصر يظهر مفارقات في البداية ، فتحليل مسعى المؤسسات من مناخ الإستثمار يشير إلى بيئة تقل فيها طبعاً الضغوط التنافسية لكن وجود عقبات أمام المنافسة سيؤدي بطبيعة الحال إلى نقص الفرص ويزيد التكاليف بالنسبة للمستهلكين بالإضافة إلى ذلك ، تدفع الضغوط التنافسية إلى محاولة تفعيل عملية الابتكار وإدخال منتج جديد يؤدي إلى زيادة الإنتاجية ، وتحقيق الفوائد والمزايا للعملاء والموظفين. كما أن درجة تأثير المنافسة على قطاع الأعمال تختلف حسب الإجراءات الحكومية المتخذة بدون أن نهمل الإجراءات التي تخص إنتهاك قواعد المنافسة ، فكل هذا يكون نتيجة التنظيم والتحكم في السوق و بالتالي إزالة هذه العقبات تختلف من دولة لأخرى و قد تكون من منطقة لأخرى في نفس البلد ما يؤثر على نشاط المؤسسات .

2.4.1 الخصوصة

تمثل هذه الآلية فتح الدولة رأس مال مؤسساتها العامة لمستثمر القطاع الخاص وقد بدأت هذه الحركة في الثمانينيات في بريطانيا التي بادرت في هذه العملية¹ ، حيث تنطوي على العديد من التقنيات القائمة على الأدوات المالية و القانونية تكون متجانسة مع الأهداف المتوخاة وخصائص البلد وحالة المؤسسة

¹ Albouy, M., & Obeid, H. op.cit p8.

وقطاعها، يمكن وصفها في جانبين فتكون إما خوصصة الممتلكات التي تؤدي إلى نقل أصول الدولة (الأصول و/ أو الأوراق المالية) إلى القطاع الخاص أو خوصصة التسيير التي تعني التنازل عن الإدارة للقطاع الخاص أما في ما يخص عملية التنفيذ تكون بالإتفاق المتبادل أو المناقصة لإبداء الشفافية.¹ فما تشير اليه هذه الآلية تقليص دور الدولة في النشاط الاقتصادي وفتح المجال للقطاع الخاص تحت تأثير ميكانزمات السوق.

إن مصطلح الخوصصة يمكن من استخدامه في ثلاث مستويات حيث يشير إلى²:

- خوصصة الشركات. بالمعنى الدقيق للكلمة، أي توجيه المؤسسات من القطاع العام إلى القطاع الخاص في شكل بيع الأوراق المالية أو الأصول، أو نقل التسيير الإداري للمتعامل الخاص.
- المستوى الثاني، يشير إلى خوصصة قطاع ما، فهذا يعني في المقام الأول إلغاء الإحتكار المفروض على القطاع بفتح هذا القطاع لمبادرة خاصة بمنح تراخيص جديدة للمتعاملين آخرين والغرض من هذه العملية إدخال المنافسة الحقيقية بين المتعاملين الخواص لتحسين جودة القطاع.
- ويمكن إعطاء مفهوم الخصخصة على نطاق أوسع ليتعدى خوصصة الشركات والقطاعات ويشمل خوصصة الاقتصاد. نتيجة برنامج إصلاح هيكلي فدرجة الخوصصة تعتمد على الحالة السابقة للإقتصاد فكلما كان نطاق برنامج الإصلاح الهيكلي واسع كلما كانت درجته أكبر.

يستمد الإطار التحليلي لعملية الخوصصة من جانب الفعالية أساسا من النظرية الاقتصادية النيوكلاسيكية وتوسعها في النظرية المؤسسية الجديدة حيث يبرران ذلك بحجة أن المؤسسة الخاصة (القطاع الخاص) تعتبر الحل الأفضل للمؤسسة العامة (القطاع العام) لمعالجة أوجه القصور في الأسواق بشرط أن يكون هيكل السوق قادرا على المنافسة بحيث تعتبر هذه الأخيرة شرطا أساسيا في تغيير الملكية للقطاع الخاص لتحقيق الفعالية. إضافة إلى ذلك فإن حوكمة المؤسسة الذي تعرف على نطاق واسع بأنه مجموعة الآليات التي تنظم قرارات المسيرين المرتبطة بالخوصصة أفضل من حوكمة المؤسسة العامة³. وعلى هذا الأساس يرتبط مفهوم الخوصصة بدور الملكية في الإصلاح فهو يتيح آلية من شأنها أن تعزز الكفاءة و الفعالية وتحقيق النمو الإقتصادي نتيجة تحسين جودة منتجات المشروعات ولصفة

¹ Founanou, M. (2009). Méthodes de Privatisation des Entreprises Publiques en Afrique Sub-Saharienne: une analyse théorique. *Revue d'économie politique*, 119(6), p923.

² Kanté, P. N. (2002). Les contraintes de la privatisation des entreprises publiques et parapubliques au Cameroun. *Revue internationale de droit économique*, 16(4), p 605.

³ Alexandre, H., & Charreaux, G. (2001). *L'efficacité des privatisations françaises: une vision dynamique à travers la théorie de la gouvernance* (No. 1011002). Université de Bourgogne-CREGO EA7317 Centre de recherches en gestion des organisations, p 792.

الابتكار و المنافسة التي تتميز بها المؤسسات الخاصة علاوة على ذلك جذب الاستثمار الأجنبي بمعنى شراء المؤسسة العامة من طرف مستثمر أجنبي ما يتيح لها الاستفادة من الكفاءة الإنتاجية له.

حسب (Shleifer, 1998) ينبغي تفضيل الملكية الخاصة بوجه عام على الملكية العامة لما تكون الحوافز على الابتكار واحتواء التكاليف قوية فالمؤسسة الخاصة تسعى إلى تحقيق أقصى قدر من الربح. في حين تحقيق أقصى قدر من الربح بالنسبة للقطاع العام هو واحد من مختلف الأهداف الممكنة التي تحددتها العملية السياسية التي لا تعزز الكفاءة من حيث الأداء المالي.

حسب تحليل (Shleifer, 1998) فإن نقل الأوراق المالية للقطاع العام إلى الجهات الفاعلة الخاصة يكفي لضمان إدارة أفضل نتيجة تخصيص أفضل للموارد داخل الشركات. ومن العوامل المهمة أيضا في هذه العملية التغيرات في أساليب الحكم، وضغط المنافسة مع فتح أسواق السلع والخدمات، والدور المنضبط للسوق المالية. وتحسين الأداء الاقتصادي والمالي للشركات المخصصة¹.

معظم التقييمات النظرية تؤكد على أن الخصخصة ستكون أكثر فائدة حيث أن الشركة المخصصة تعمل في بيئة تنافسية، في حين تحفيز المنافسة أفضل بكثير من الكفاءة من الخصخصة نفسها، لأن السلطة التأديبية للأسواق هي أكثر كفاءة من تلك التي للمساهمين. يشير هذا الاستنتاج إلى اعتبار أن الانفتاح على المنافسة وإدخال آليات داخلية لحكومة الشركات سيكون لها آثار أكبر من مجرد نقل الملكية إلى مستثمر خاص². وبالتالي لا يمكن للخصخصة أن تنجح إلا إذا رافقتها بيئة تنافسية تساعد في التحرر من القواعد التنظيمية للمؤسسة العامة حتى تفرض نفسها فالخصخصة تعتبر السبيل الوحيد لإعطاء مصداقية للالتزام بعدم التدخل في إدارة التقديرية للشركة بوضع ترتيبات مؤسسية.

1.2.4.1 أهداف الخصخصة:

يشير التحليل لموضوع الخصخصة ارتباطه بأهداف معينة حسب سياق وطبيعة اقتصاد البلد الذي يعتمد على هذه الآلية في التحول نحو القطاع الخاص حسب الدافع والغرض من ذلك حيث يمكننا تقسيمها إلى أهداف اقتصادية وأخرى متعلقة بميزانية الخزينة وأهداف سياسية.

¹ Albouy, M., & Obeid, H. op.cit , p 8.

² Marty, F. op.cit), p 101.

من بين الأهداف الاقتصادية و المتعلقة بميزانية الخزينة نجد (Andreff, 2007, p. 143) :

- تحسين الكفاءة الإنتاجية للشركات تحت فرضية الملكية الخاصة أكثر كفاءة من الملكية العامة.
- تغيير طبيعة التسيير (البحث عن الربح).
- الرفع من المنافسة.
- التقليل من العرض الاحتكاري.
- تحسين تخصيص الموارد في الاقتصاد.
- المساهمة في تشكيل اقتصاد السوق.
- التقليل من تدخل الدولة في الاقتصاد.
- تحصيل إيرادات استثنائية للميزانية من بيع أصول الدولة.
- الحد من الدعم للمؤسسات.
- تمويل عجز الميزانية و المساهمة في الاستقرار الاقتصادي.
- التقليل من الديون الخارجية بفضل خلق صناعة موجهة للتصدير و تحقيق الربح.

إضافة إلى ما سبق نجد أهداف سياسية من عملية الخصخصة تتمثل في حسب (Fakhri, 2010, p. 30) :

- تتيح الخصخصة فرصة لتطوير الرأسمالية الشعبية نتيجة لهيكل وطبيعة التسيير في المؤسسة الخاصة حيث أنها تسمح لأصحاب المساهمات الصغيرة من المشاركة في الإدارة المستقبلية للشركات المخصصة والاستفادة من الأرباح الموزعة.
- تمكين الموظفين من المشاركة في رأس مال المؤسسات المخصصة :تحفيز الموظفين على شراء الأسهم المتاحة لهم بتشجيعهم على المشاركة بشكل أكبر في عملية صنع القرار وفي إدارة أعمالهم باعتبارهم أدرى بالأمور المتعلقة بالمؤسسة لتحسين نتائجها المالية و التصرف كمالكين حقيقيين.

إن ما تشير إليه خصخصة المؤسسات العامة من خلال ما ذكرنا أنها تتيح للإقتصاد بصفة عامة والخزينة بصفة خاصة الحد من العبء التي كانت تتحمله من خلال الدعم الدائم لها ما يؤثر بصفة ايجابية على تطور عمل الاقتصاد نتيجة المنافسة في السوق ما يؤهله لعملية النمو الاقتصادي في ظل الصفات التي تتميز بها المؤسسة الخاصة.

1.2.4.2 التحليل النظري لعملية الخصخصة:

يعتمد الإطار النظري لعملية الخصخصة على الكفاءة الاقتصادية في تحقيق النمو الاقتصادي كحجة للتوجه نحو عملية الانتقال لإقتصاد السوق. فتحقيق الكفاءة الاقتصادية تكون بالتخلي عن حقوق الملكية للمشاريع العامة، لصالح الجهات الفاعلة الخاصة بمعنى تخلي الدولة عن وظيفتها الانتاجية¹.

تشير نظرية la théorie du bien-être أن تدخل الدولة في الاقتصاد وكمثال عن ذلك ملكيتها للمؤسسات العامة سواء ذات الطبيعة الصناعية أو التجارية يوضح على وجه الخصوص حالة فشل السوق². في حين المساهمات التي أتى بها مفكري نظرية حقوق الملكية l'école des droits de propriété لتبرير عدم كفاءة المؤسسة العامة مقارنة بالمؤسسات الخاصة فوفقا لهم الأداء التنظيمي يعتمد على الحوافز الخاصة بأسلوب الملكية وأن المنطق الاقتصادي أظهر أن أكثر الشركات نجاحا هي تلك التي تحدد فيها ملكية الأرباح بشكل أوضح وهذا كتبرير للتوجه نحو برامج الخصخصة³.

تساءل coase صاحب نظرية تكاليف المعاملات عن العلاقة بين التكلفة - الفوائد إثر التدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، في حين بينت مدرسة الاختيار العام أن العمل في إطار التنظيم العام ما هو إلا مكان لتقاسم الدخل لا يبحث عن سبيل أو حل لإخفاقات السوق فقد استندت الحجج النظرية المؤيدة للخصخصة إلى مقارنة التكاليف المتصلة بإخفاقات السوق وتلك الناجمة عن الإخفاقات في التسيير العام المتكونة من التقييم التخصيص ومشكل الإختيار الجماعي⁴.

تعد نظرية حقوق الملكية والاختيار العام نهجان متكاملان في إطار تحليلهما الفجوات في الأداء بين المؤسسات العامة والمشاريع الخاصة من خلال ما بينه بحيث يظهران ما يلي حسب (Michel و Hassan، 2007، صفحة 17):

- صانعو القرار في النظام العام لا يتحملون عواقب مالية لأفعالهم وقراراتهم.
- تكلفة السيطرة على وكلاء يصبح أعلى بكثير نظرا لأن حقوق الملكية للمؤسسات العامة لا يمكن تداولها في السوق.
- إمكانية تبادل حقوق الملكية أو تبادلها للمالك الخاص عكس الملكية العامة.

¹ Tahar, H. M. (2011). Privatisation des entreprises publiques en Algérie. *Geoeconomie*, (1), p 134.

² Marty, F. *Op.cit* p 92.

³ Albouy, M., & Obeid, H. (2007). *Op.cit* . pp14-15.

⁴ Marty, F. (2007). *Op.cit* p93.

كما بينت نظرية الكفاءة X أن الخصوصية يمكن أن تقلل إلى حد كبير من مصادر عدم الكفاءة في الشركات المملوكة للدولة، مما يسمح لهم بالعودة إلى الأداء والقدرة التنافسية التي مصدرها سلوك الدولة ووكلائها من ناحية، ومن جهة أخرى، من خلال الهيكل التنظيمي البيروقراطي الشديد، ما يمكن للخصوصية إزالة التأثيرات السياسية السيئة، وبالتالي تبسيط وتوضيح وظيفتها الموضوعية.

3.4.1. إستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر:

إن البحث عن رأس المال الأجنبي يمثل أولوية بالنسبة لمعظم البلدان النامية الذي يمكن تفعيل النشاط الاقتصادي نظرا للمميزات التي يوفرها حيث أنه يعيد تنشيط الصناعة والعمالة والدخل ما يؤثر على النمو الاقتصادي¹، فصانعو السياسات دائما ما يعطون أهمية للفوائد العامة لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر وإمكانياته كأداة للتنمية الاقتصادية الإقليمية على وجه الخصوص².

1.3.4.1 التأثيرات غير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر:

في حين أنه يمكن تسليط الضوء على أربعة أنواع من التأثيرات غير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو والانتعاش في الاقتصادات المضيفة³:

- أثر من حيث نقل المعارف والتكنولوجيا إلى البلد المضيف ما يجعله يتخطى الخطوات الثقيلة للاستثمارات في البحث والتطوير لاعتماد التكنولوجيات الجديدة للعمليات والمنتجات إلا ان هذا الأثر يعمل في ظل ظروف معينة من توافر رأس المال البشري.
- التنوع الاقتصادي: يعتبر هذا الأثر غير مباشر نتيجة أنه لا يختص في قطاع معين بل تشمل إنتاجية القطاعات المختلفة ما يحسن الإنتاجية الكلية.
- الأثر التحويلي للتخصص الدولي للبلد المضيف من خلال الأثر الذي تتيحه استثمارات الشركات المتعددة الجنسيات الذي يتجسد في التنوع القطاعي.
- تعزيز تأثير عملية التكتل التي تساعد على تحسين كفاءة النمو و بالتالي تسريع وتيرة النمو الاقتصادي وفقا لمساهمات الاقتصاد الجغرافي الجديد.

¹ Maximin, B. (2003). Investissement direct étranger, dynamique industrielle et inégalité salariale en Asie. *Mondes en développement*, (2), p85 .

² Christiansen, H., Oman, C. P., & Charlton, A. (2003). Incentives-based competition for foreign direct investment ,MPRA , p2.

³ Bouoiyour, J., & Hanchane, H. (2009). Investissements directs étrangers et productivité. *Revue économique*, 60(1), p112.

ما يمكن ملاحظته أنه ما يتيح الاستثمار الأجنبي المباشر للبلد المضيف لا يمكن لكل مستثمر محلي أن يمنحه للاقتصاد حيث يشمل ثلاث نقاط مهمة¹:

- يؤدي إحلال الاستثمار الأجنبي المباشر عادة إلى تحسين المبادلات التجارية فيما بين المناطق وكذلك على الصعيد الدولي.
- تواجد الشركات الأجنبية له أثر مباشر على المشاريع والأسواق المحلية فهي تساعد على تحسين حوكمة الشركات وإدخال تكنولوجيا جديدة وتعزيز الكفاءة.
- إن وجود الشركات الأجنبية قادر على إحداث تداعيات هامة على قطاع الأعمال المحلي خاصة فيما يخص نقل التكنولوجيا وتكوين رأس المال البشري الذي يمكن أن تستفيد منه بعد ذلك مؤسسات ليست ذات صلة تكون مصدرا لريادة الأعمال في الاقتصاد المحلي.

تعتبر العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر وجاذبية الإقليم مرتبطة إلى حد بعيد في عملية اتخاذ القرار الشركات الأجنبية. حيث تشير جاذبية إقليم عموما إلى قدرة الإقليم على اجتذاب العوامل المتنقلة للإنتاج و/ أو السكان والاحتفاظ بها، بمعنى أن قدرة الإقليم على اختياره من قبل جهة فاعلة (مؤقتة أو مستدامة) في جميع أنشطتها أو جزء منها². إلا أن جاذبية الأقاليم فيما يتعلق بالاستثمار الأجنبي المباشر يطرح مشكلة موقع الأنشطة مما يجعل اختيار الموقع أكثر تعقيدا تتجسد في المنافسة بين الأقاليم المتنافسة التي تقدم مزايا مماثلة من أجل اجتذاب المستثمرين الأجانب إضافة إلى استراتيجيات الشركة الأجنبية الخاصة على حساب المزايا التي تقدمها مناطق الاستقبال بحثا عن قدر أكبر من الربحية³.

إن قرار انشاء وحدة انتاج للشركة خارج البلد الأم يتحدد وفق معيارين فمن ناحية تحدد استراتيجيات الشركة الأم والثاني على حساب المزايا التي يقدمها الاقليم المضيف⁴. فقد طور هذا المفهوم في البداية في اطار نموذج أولي، فالشركات المتعددة الجنسيات تأخذ في عين الاعتبار التكاليف وظروف الانتاج وامكانيات السوق أما السلطات المحلية تعمل جاهدة على اجتذاب المستثمر الأجنبي، فهذا ما يمكننا من طرح تساؤلين لماذا تسعى الشركة للوصول إلى السوق الدولية من تحديد مكان في الخارج بدلا من التصدير أو بيع ترخيص لشريك أجنبي؟ والثاني، لماذا تختار شركة متعددة الجنسيات لتحديد موقع

¹ Christiansen, H., Oman, C. P., & Charlton, A. op.cit , p2.

² Poirot, J., & Gérardin, H. (2010). L'attractivité des territoires: un concept multidimensionnel. *Mondes en développement*, (1), p29 .

³ Karray, Z., & Toumi, S. (2007). Investissement Direct Étranger et Attractivité Appréciation et enjeux pour la Tunisie. *Revue d'Economie Regionale Urbaine*, (3), p497.

⁴ Driss, S. (2007). L'attractivité des investissements directs étrangers industriels en Tunisie. *Région et développement*, 25(2), 140.

شركة تابعة في بلد واحد وليس آخر؟ فبالنسبة للسؤال الأول يمثل العوامل الداخلية فوجود أصول غير ملموسة كالتيكنولوجيا و الدراية الفنية يجعل معاملات السوق صعبة بسبب إخفاقات السوق المتعلقة بهذه الأصول، أما السؤال الثاني يمثل فحص العوامل الخارجية التي قد تؤثر على قرار موقع للشركة حجم السوق ومستوى الدخل الحقيقي، ومستوى تكلفة ومهارات القوة العاملة، والاستقرار السياسي والاقتصادي، والتحرير والسياسات التجارية، وتحركات أسعار الصرف، والسياسات الضريبية، ، نوعية المؤسسات والهيكل الأساسية و ما إلى ذلك.¹ فما يشير الانتباه أن التنافس بين الأقاليم لاجتذاب الاستثمار الأجنبي المباشر يؤثر بطريقة مباشرة على الأحوال الاقتصادية لهذه الأقاليم عندما تبذل جهودا لتحسين إنتاجية العمل والنمو الاقتصادي وتوفير الحوافز لكن يجب الأخذ في عين الاعتبار أن هذه المنافسة يمكن أن تكون مشكلة أيضا عندما تكون آثار الاستثمار الأجنبي المباشر أقل من التوقعات.²

1.2.3.4.1 الإطار النظري لاستقطاب الاستثمار الأجنبي:

النظرية الانتقائية: نموذج OLI

تعود هذه النظرية لمساهمات DUNNING الذي يوضح فيه تفسير توجه شركة للتوسع في الخارج وبالتالي اختيار دولة معينة كموقع عمل. النموذج الانتقائي يسعى إلى توفير إطار عام لاتجاهين أساسيين للاستثمار الأجنبي المباشر فمن جهة تحديد مدى ونمط الإنتاج المملوك للأجانب الذي تضطلع به مشاريع بلد ما إضافة للإنتاج المحلي الذي تملكه أو تسيطر عليه الشركات الأجنبية من جهة أخرى، فهو نموذجا يشمل تفسيرات مختلفة لأنشطة المؤسسات التي تمارس أنشطة مضيضة للقيمة عبر الحدود فما يجب الإشارة إليه هو أن ميل الشركات إلى امتلاك أصول أجنبية مدرة للدخل قد يتأثر بالمتغيرات المالية و / أو أسعار الصرف، وأخيرا فإن هذا النموذج يسلط الضوء بالمقام الأول للقضايا الإيجابية بدلا من المسائل المعيارية فهو يحدد إطارا مفاهيميا لشرح مستوى وهيكل الاستثمارات الأجنبية المباشرة للمؤسسات (Dunning & Lundan, 2008, p. 95).

شملت هذه النظرية على ثلاث مقترحات تتجسد في تكوين ثلاث مجموعات من القوى (DUNNING, 2001, p. 176):

¹ Karray, Z., & Toumi, S. op.cit p481-482.

² Oman, C. (Ed.). (2000). Policy competition for foreign direct investment: A study of competition among governments to attract FDI. OECD Publishing. p125.

- المزايا التنافسية (الصادفة) التي تملكها الشركات من جنسية واحدة على غرار شركات من دولة أخرى سواء كانت خاصة بها أو امكانية الوصول اليها تجعلها توفير أسواق معينة أو مجموعة من الأسواق خارج الحدود الوطنية تساعد في تكوين قيمة مضافة .
 - مدى إدراك الشركات لمصلحتها الفضلى لتوفير أسواق نتيجة للمزايا التنافسية التي تتمتع بها ما يمنحها إضافة قيمة لها.
 - مدى اختيار الشركات لتحديد هذه الأنشطة ذات القيمة المضافة خارج حدودها الوطنية.
- الأفكار الرئيسية للنموذج الانتقائي تتمثل في ثلاث مزايا تفسر اختيار الاستثمار الأجنبي المباشر من قبل شركة متعددة الجنسيات¹:

1. ميزة الملكية تتجلى في الميزة الحصرية التي قد تتمتع بها الشركة المتعددة الجنسيات إزاء الشركات المحلية في البلد المضيف تشمل الأصول غير الملموسة للمؤسسة مثل المعرفة التكنولوجية أو السوق والقدرات الإدارية العليا لمراقبة وتنسيق المعاملات الدولية، تشكل "سلعة عامة داخل الشركة" تستفيد منها جميع فروعها في أنحاء العالم.
2. ميزة الموقع ترتبط عادة بخصائص البلد المضيف يمكن اعتبارها من الناحية النظرية الميزة النسبية، تشمل ميزة الموقع التكلفة النسبية للمدخلات المحددة لهذا البلد المتاحة للشركات العاملة داخل حدود هذا البلد، أو تكلفة الحواجز التجارية بين البلدان فهي ذات صلة بالتخصيص المكاني مرتبطة بالموقع غير متحرك دولياً.
3. ميزة الاستيعاب الداخلي هي في الحقيقة سمة معاملة تنطبق على الحالة التي تفضل فيها الشركة استغلال ميزة ملكيتها داخلياً بدلاً من الترخيص أو أي وضع تعاوني آخر لتجنب نسخ التكنولوجيا و ظهور منافسة بتكلفة أقل أو ظهور مشكل التباين في المعلومات بين الشركة و المرخص له إضافة إلى تقليل تكاليف المعاملات المرتبطة بنقل المعارف والقدرات الخاصة بالشركات إلى أدنى حد ممكن.

¹ Buckley, P. J., & Hashai, N. (2009). Formalizing internationalization in the eclectic paradigm. *Journal of International Business Studies*, 40(1), p59.

يمكن أن نوضح في الشكل التالي معظم هذه المزايا:

الجدول رقم (1-1): نموذج OLI للاستثمار الأجنبي المباشر

ميزة الملكية	ميزة الموقع	ميزة الاستيعاب الداخلي
الملكية التكنولوجية. اقتصاديات السلم تمايز المنتجات الوصول إلى الأسواق (العوامل والمنتجات).	الفرق في أسعار المدخلات. جودة المدخلات. تكلفة النقل والاتصالات. المسافة النفسية (اللغة والثقافة (... التوزيع المكاني للمدخلات والأسواق. إمكانية الاتفاق	انخفاض في تكلفة الصرف. انخفاض في سرقة حقوق الملكية. الحد من عدم اليقين. مراقبة العرض (الكمية والجودة). السيطرة على منافذ،

من اعداد الطالب بالإعتماد على: (Bouksour, Barkaoui, Elhasbi, و Kamach, 2017، صفحة 26)

المبادئ الرئيسية للنموذج :

إن المبادئ الرئيسية للنموذج تعتمد على أربع شروط التي يجب أن يتم استيفاؤها، الثلاثة الأولى تشمل المزايا المشتركة للنموذج التي يختصر في مصطلح (OLI) أي الملكية (ownership) الموقع (location)، الاستيعاب الداخلي (internalisation)، في زيادة القدرة المولدة للثروة وقيمة الأصول و ادراكها أن من مصلحتها أن تضيف قيمة إلى مزاياها وخدمة المصالح العالمية للمؤسسة نجد الشرط الرابع يعبر عن المدى الذي تعتقد فيه الشركة أن الإنتاج الأجنبي يتسق مع الأهداف الطويلة الأجل لأصحاب المصلحة على حسب إستراتيجياتها، فالتنبؤات المعممة للنموذج الانتقائي واضحة حيث أن تفسير التغييرات في مركز الاستثمار المباشر الخارجي أو الداخلي لبلد معين يكون نتيجة إما التغييرات في مزايا (O) لمؤسساته مقارنة بمزايا الدول الأخرى أو التغييرات في المزايا (L) مقارنة ببلدان أخرى أو التغييرات في رؤية الشركات أن هذه الأصول هي أفضل تنظيماً داخلياً (I) أو التغييرات في استراتيجية الشركات التي قد تؤثر عليه (Dunning & Lundan, 2008).

النظريات المفسرة لتدفق الاستثمار الأجنبي من حيث اختلاف أو التشابه بين البلدان:

تحاول هذه النظريات تفسير تدفق الاستثمار الأجنبي من حيث الإشارة إل نوعه أهو عمودي أو أفقي حيث: "تقدم النظرية التقليدية للنشاط المتعدد الجنسيات" la théorie traditionnelle de l'activité

"multinationale" تفسيرا لأسباب تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر من النمط العمودي حيث تبين أن الاختلافات ما بين البلدان المرسل والمستقبل من حيث dotation factorielle، وحجم السوق، دخل المستهلك، التي يمكن ملاحظتها بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. في حين أن النظرية الحصرية "la théorie modern" بينت عكس ذلك حيث تشير إلى أن تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر تتعلق بالتشابه بين البلدان المرسل والمستقبل من حيث أحجام السوق وأوقاف العوامل وتكنولوجيات الإنتاج ودخول المستهلكين. وهذه التشابهات هي بوجه عام خصائص البلدان المتقدمة النمو التي تفضل الاستثمار الأجنبي المباشر الأفقي ذي الاتجاهين.¹

الإقتصاد الجغرافي الجديد:

تحاول هذه النظرية تحليل تموقع الأنشطة الإنتاجية حسب التركيز أو التشتت الجغرافي للإنتاج. حيث يعرف حسب (KRUGMAN، 1998، صفحة 12) الإقتصاد الجغرافي بأنها حركة متعددة التخصصات تشمل جمع بين مفاهيم الفيزياء والبيولوجيا والجغرافيا والاقتصاد. كما أنه، يقترح إيجاد سبل لتحسينه وبناء الجسور مع المجالات الأخرى، مع الأخذ بعين الاعتبار أفكار المنظرين المتعددي التخصصات. فهو يستخدم الجغرافيا لشرح الاختلافات في التنمية بين المناطق لأنه يعتقد أن الإقتصاد الجغرافي هو في قلب العملية لفهم التعقيد لما يحدث في العالم الحقيقي بإعتباره الهدف الرئيسي أما الاهداف الوسيطية التي يبحث عن تفسيرها تتمثل في محددات التركيز و التموقع، التنمية غير متكافئة بين البلدان وأخيرا مصدر الأزمات (Coissard, 2007, p. 113). فمن خلال مقاله، **Increasing returns and economic geography** (Krugman, 1991) حاول إعطاء نموذج من أجل تحقيق اقتصادات واسعة النطاق و تكون متمايز داخليا و ذلك بتقليل تكاليف النقل، وفورات الحجم، وحصص التصنيع في الدخل القومي.

لقد تولى (Krugman, 1991) في إضفاء الطابع الرسمي لها وكسر غياب الجغرافيا في انعكاسات الاقتصاديين في التحليل الاقتصادي من حيث فهم عملية التنمية وقضايا الاقتصاد الكلي، إضافة الإقتصاد الجغرافي الجديد هو الأخذ في الاعتبار التفاعلات بين قوى الاختلاف التي تفسر لماذا لا تتكامل جميع الأنشطة الاقتصادية في منطقة واحدة تشمل: تكتل الأنشطة والسكان، ندرة الأراضي، سعر المساكن، وارتفاع تكاليف البناء الكثيف، الازدحام، وانهيار شبكات النقل أو الدعم، أو التلوث، وقوى التقارب التي تفسر وجود المدن والمناطق الكثيفة تشمل: العوائد المتزايدة في الإنتاج (وفورات الحجم)، والوصول إلى الأسواق، الزبائن، الموردن أو المنافسين (الذي يعزز تبادل الأفكار والابتكار)، البنية التحتية

¹ Driss, S. op.cit p114.

الفصل الأول: مقارنة نظرية للقطاع الخاص والنمو الاقتصادي

للخدمات العامة حيث تساهم هذه التفاعلات في القوى تفسير الظواهر الناجمة عن دورات الاقتصاد الكلي¹.

ما يمكننا استخلاصه أن الاهتمام المتجدد بالجغرافيا الاقتصادية وجد صدق قويا في عملية العولمة حيث نرى بوضوح تأثير الاقتصاد الجغرافي واهتمامه بالكفاءة المكانية على الإصلاح الإقليمي لإحداث تدفقات للاستثمار الأجنبي المباشر.

¹ Allègre, G., Cornilleau, G., Laurent, É., & Timbeau, X. (2015). Nouvelle économie régionale et réforme territoriale. *Revue de l'OFCE*, (7), p5-6.

خاتمة الفصل:

أثبتت النظريات التي ذكرناها أن القطاع الخاص محرك للنمو من عدة جوانب خاصة من الجانب المؤسساتي لحقوق الملكية، تكاليف المعاملات والوكالة هذا إضافة لنظرية الكفاءة و الخيار الجماعي . وباعتبار أن القطاع الخاص يتشكل من خلال رأس مال و يد عاملة من المنظور القاعدي حاولنا شرح تأثيره على النمو الاقتصادي من خلال النماذج الرياضية ، إضافة أنه يقتصر على محددات لتفعيل استثماراته بشكل جيد وذلك من الناحية السياسات الاقتصادية الكلية أو التمويلية أو التطورات الاقتصادية والشكل المؤسساتي الذي يظهر تأثير كبير عليه إضافة أنه يتأثر بالبيئة الاقتصادية التي ينشط فيها على هذا الأساس تنمية قطاع خاص حيوي يعتبر أساس لتحقيق النمو الاقتصادي و هذا ما سنتطرق له في الفصل الثاني باظهار أهم المتغيرات التي تتحكم في مساهمته في النمو.

الفصل الثاني:

الدراسات التجريبية التي
ناقشت تطور وأثر القطاع
الخاص في علاقته بالنمو
الاقتصادي.

مقدمة الفصل:

شرح النمو الاقتصادي يتطلب العديد من المتغيرات التي تظهر بطريقة علمية تأثيرها عليه و باعتبار أن القطاع الخاص الذي نحاول دراسة علاقته مع النمو كمتغير اقتصادي مستقل يستدعي لنا الاطلاع بجميع الجوانب التي يمكن لنا باستخدامها في تفسير العلاقة بين قطبي الدراسة، وبغية تجسيد ذلك حاولنا في هذا الفصل تقديم فكرة مبسطة عن الأفكار التي نستخدمها في تحليل التفاعل بينهما و بذلك خصصنا الفصل للدراسات السابقة التي ناقشت على النحو التالي:

- الدراسات التي ناقشت أثر الاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي.
- الدراسات التي ناقشت الرأس المال الخاص على النمو الاقتصادي.
- الدراسات التي ناقشت أثر الاستثمار العام، النفقات العامة والبنية التحتية على القطاع الخاص.
- الدراسات التي ناقشت أثر عملية البحث و التطوير والرأس مال البشري على القطاع الخاص.
- الدراسات التي ناقشت أثر مناخ الاستثمار على القطاع الخاص.
- الدراسات التي ناقشت أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع الخاص.
- الدراسات التي ناقشت مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو الاقتصادي.

1.2.1.2 الدراسات التي ناقشت تأثير الإستثمار الخاص والرأس المال الخاص على النمو الاقتصادي:

1.1.2 الدراسات التي ناقشت أثر الاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي:

1. دراسة (Khan & Reinhart, 1990)¹ بعنوان:

“Private investment and economic growth in developing countries.”

الهدف من هذه الدراسة الفصل بين تأثيرات القطاع العام والقطاع الخاص على النمو الاقتصادي ، حيث شملت 24 دولة نامية باستعمال نموذج نمو بسيط يشرح درجة الفعالية للقطاعين بدراسة بانل.

أشارت النتائج إلى:

- الاستثمار الخاص والاستثمار العام لهما تأثيرات مختلفة على معدل النمو الاقتصادي على المدى الطويل.
- معامل الاستثمار الخاص إيجابي و معنوي عند مستوى 1٪.
- الإنتاجية الهامشية لرأس مال القطاع العام تبين أنها سلبية.
- مساهمة الرأس مال الإجمالي في معدل النمو تتراوح بين 43% إلى 54% في حين نجد أن استثمار القطاع الخاص يساهم حوالي 43٪ في متوسط النمو. أما مساهمة الاستثمار العام سلبية لأن المعامل المقدر للاستثمار العام كان سالبًا في الانحدارات.

تحليل هذه النتائج يرجع حسب الباحثين إلى دور الإصلاحات المستندة إلى السوق فالاستثمارات العامة ليس لها أي تأثير هام من الناحية الإحصائية على النمو، كما أرجح إلى من الممكن تمامًا أن يكون للاستثمار العام آثار إيجابية غير مباشرة على النمو نتيجة الدور التكميلي له لاستثمارات القطاع الخاص مثلًا من خلال توفير البنية التحتية اللازمة - الطرق والكهرباء والاتصالات السلكية واللاسلكية والمدارس حينئذ يمكن أن يكون لاستثمار القطاع العام تأثير قوي على معدل وإنتاجية تكوين رأس المال الخاص. وبالتالي للسياسات المنتهجة تأثير واضح ومباشر من خلال تهيئة الظروف اللازمة كهيئة مستقرة للاقتصاد الكلي واحترام الأطر القانونية والترتيبات المؤسسية لحماية الملكية الخاصة إضافة إلى تفعيل دور الائتمان.

¹ Khan, M. S., & Reinhart, C. M. (1990). Private investment and economic growth in developing countries. *World development*, 18(1), 19-27.

2. دراسة (Rosemary & Dorcas, 2018) بعنوان¹:

” INVESTMENT CLIMATE, DOMESTIC PRIVATE INVESTMENT, AND ECONOMIC GROWTH IN SUB-SAHARAN AFRICA”

تبحث هذه الورقة في العلاقة بين مناخ الاستثمار والاستثمار المحلي الخاص والنمو الاقتصادي في 44 دولة من دول إفريقيا جنوب الصحراء خلال الفترة 2004-2015، بيانات الدراسة تم ادراجها في بابل بحيث تم استخدام معادلة النمو ل Solow (1956) and Swan (1956)، فيما يخص مؤشرات مناخ الاستثمار التي تم ادراجها كأنها ممثلة لتكاليف المعاملات شملت: مؤشر البدء في العمل، الحصول على الكهرباء، الحصول على الائتمان، تسجيل العمل، الحصول على رخصة بناء، تنفيذ العقد، معدل الضريبة، إيقاف العمل.

نتائج الدراسة أظهرت ما يلي:

- وجود علاقة قوية ما بين مؤشرات مناخ الاستثمار، الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي.
- مناخ الاستثمار الغير مواتي سيؤثر سلبيًا على الاستثمار الخاص ثم على النمو الاقتصادي فالنتائج أشارت إلى ايجابية ومعنوية الدلالة الاحصائية .
- تسجيل الأعمال والبنية التحتية التي أشار اليها بالحصول على الكهرباء والضرائب كان العائق الرئيسي للاستثمار ثم النمو الاقتصادي، النتائج أشارت إلى سلبيتها ومعنويتها من خلال الدلالة الاحصائية مما زاد من تكاليف المعاملات.
- الباحثان أشارا إلى أن تفعيل دور الحكومة في تحسين نوعية المؤسسات يعد من أولويات السياسات الاقتصادية لتحقيق النمو الاقتصادي.

3. دراسة (Makuyana & Odhiambo, 2018) بعنوان²:

“Public and Private Investment and Economic Growth: An Empirical Investigation.”

تحاول هذه الدراسة توضيح مساهمة القطاعين العام و الخاص في النمو الاقتصادي في جنوب افريقيا خلال الفترة الممتدة ما بين 1970-2017 باستعمال باستخدام نهج اختبار ARDL-bounds الذي يدرس

¹ Rosemary, S., & Dorcas, O. (2018). Investment Climate, Domestic Private Investment, And Economic Growth In Sub-Saharan Africa. International Journal of Small Business and Entrepreneurship Research. Vol.6, No.5, pp.31-42, September 2018

² Makuyana, G., & Odhiambo, N. M. (2018). Public and Private Investment and Economic Growth: An Empirical Investigation. Studia Universitatis Babes-Bolyai Oeconomica, 63(2), 87-106

ويوضح وجود علاقات بين المدى القصير و المدى الطويل كما تم استخدام نهج بليجر وخان (1984) لتوليد بيانات الاستثمار العام في البنية التحتية وغير البنية التحتية من إجمالي الاستثمارات العامة .

نتائج الدراسة بينت أن الاستثمار الخاص يساهم بدرجة أعلى في النمو الاقتصادي نظراً ل:

- الاستثمار الخاص يؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي على المدى الطويل وعلى المدى القصير.
- الاستثمار العام له تأثير سلبي على النمو الاقتصادي في المدى الطويل ، في حين أنه على المدى القصير ليس له تأثير كبير على النمو الاقتصادي.
- ثبات أثر ازاحة القطاع العام للقطاع الخاص على المدى الطويل.
- في المدى القصير أيضاً فرضية المزاحمة محققة فيما يخص الاستثمارات العامة المخصصة لغير البنى التحتية.

2.1.2 الدراسات التي ناقشت أثر الرأس المال الخاص على النمو الاقتصادي:

1. دراسة (Ghura, 1997)¹ بعنوان:

“Private Investment and Endogenous Growth: Evidence from Cameroon”

التي تشرح العوامل الاقتصادية المحددة للنمو الاقتصادي للكامرون في الفترة ما بين 1963-1996 باستخدام نموذج نمو داخلي بحيث تم اطرء بعض التغييرات على دالة الانتاج ل solow-swan بادخال عنصري الرأس المال العام للترفقة بينه وبين الرأس المال الخاص و هذا ما تطرق اليه (1990) barro إضافة للرأسمال البشري الذي تطرق اليه (1988) lucas.

نتائج الدراسة أثبتت :

- وجود تزايد الغلة من خلال تراكم الرأس المال المادي و البشري فتنمية رأس المال البشري له دور مهم في توسيع عملية الإنتاج إضافة إلى الدور الذي تلعبه السياسات الاقتصادية فالعجز في الميزانية أثر سلباً على النمو الاقتصادي .
- فيما يخص تأثير الاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي فنتائج الدراسة وضحت صلة سببية مهمة بين الاستثمار الخاص والنمو الاقتصادي ذو دلالة إحصائية مرتفعة فزيادة نسبة

¹ Ghura, Dhaneshwar, Private Investment and Endogenous Growth: Evidence from Cameroon (December 1997). IMF Working Paper, Vol. , pp. 1-31, 1997. Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=883047>

الاستثمار الخاص بمقدار 1 % واحدة تزيد النمو الاقتصادي بنحو 1.4 % . هذا التأثير أكبر من تأثير زيادة الاستثمارات الحكومية فزيادة نسبة الاستثمار الحكومي بمقدار 1 % ترفع النمو بنحو 0.8 % ما يتطلب تخصيص الاستثمار الحكومي للمشروعات الرأسمالية ذات معايير اقتصادية صارمة وبمعدلات عائد كافية.

● عالجت الدراسة من جانب آخر بإضافة متغيرات توضيحية لتبيان أثر الاستثمار الخاص على النمو الاقتصادي كسعر الصرف الحقيقي كمؤشر للمنافسة الخارجية، معدل عجز الموازنة، مؤشران للسياسة الضريبية و النقدية و حصة قطاع النفط من الناتج المحلي الخام. النتائج أشارت إلى انخفاض سعر الصرف يعزز النمو، علاقة سلبية بين الاستثمار الخاص والعجز في الموازنة، تؤثر التحسينات في القدرة التنافسية الخارجية بشكل إيجابي على النمو الاقتصادي فيما يخص السياسة المالية اما بالنسبة للسياسة النقدية اثر التغيير في معدل الخصم غير معنوي كما هو الحال أيضا فيما يخص التغيير في حصة النفط .

2. دراسة (Kortelainen & Leppänen, 2013) ¹ بعنوان:

“Public and private capital productivity in Russia: a non-parametric investigation.”

حاولت هذه الورقة دراسة تأثير إنتاجية الرأس المال الخاص و العام على النمو الاقتصادي في الفترة ما بين 2003-2007 في روسيا. إضافة إلى ذلك تطرقت إلى اختبار كل من الآثار الغير المباشرة المترتبة على رأس المال العام على الإنتاج الخاص . تم تقدير وظيفة إنتاج مرنة باستخدام تقنيات المتغيرات الآلية غير البارامترية للتحكم في مشاكل النمو الداخلي المحتملة في تقدير الإنتاجية "non-parametric regression techniques" وذلك ما يسمح للبيانات "بالتحدث عن نفسها" في تحديد شكل وظيفة الإنتاج دون تحديد أي هيكل حدودي كما تم إدخال تأثيرات إقليمية مقيدة على البيانات ما حصل نتائج مستقرة وفقا لاختبار Hsiao-Li-Racine specification test.

نتائج الدراسة يمكن تلخيصها فيما يلي:

● متوسط تقدير مرونة الرأس المال الخاص قدر ب 0.38 في حين متوسط تقدير مرونة الرأس المال العام بلغ 0.12 ما يظهر تفوق مرونة رأس المال للقطاع الخاص.

¹ Kortelainen, M., & Leppänen, S. (2013). Public and private capital productivity in Russia: a non-parametric investigation. *Empirical Economics*, 45(1), 193-216

- أشارت النتائج أن تأثيرات الرأس المال العام غير متجانسة ما يجعل مساهمتها في الإنتاج الخاص في بعض المناطق سلبية بالرغم من مساهمتها الفعالة في مناطق أخرى
- تمكن هذه المنهجية من تقليل الخطأ المتعدد مع التأثيرات الإجمالية للمنطقة، ما جعل الباحثان يتحصلان على نتائج مرضية تتمثل في:

- مرونة رأس المال الخاص تبلغ 0.14 في المتوسط في حين أن رأس المال العام 0.08.
- مرونة الرأس المال المشترك بين القطاعين العام والخاص (0.10).

النتائج الأخيرة تأخذ في الاعتبار عدم التجانس الإقليمي.

3. دراسة (Tchouassi, 2014)¹ بعنوان :

“Private capital and investment climate for economic growth: Empirical lessons based on ARDL bound test technique”

التي عالج فيها مساهمة كل من الرأس مال الخاص ، مناخ الاستثمار الذي تطرق اليه من جانب الحرية الاقتصادية باستخدام أربعة مؤشرات في الدراسة متمثلة في حرية العمل ، الحرية المالية ، حرية الاستثمار وحرية التجارة في النمو الاقتصادي في البلدان الأفريقية: الكاميرون ، كوت ديفوار ، تونس ، جنوب أفريقيا وزامبيا باستخدام نهج سلسلة زمنية واختبار bounds ARDL بصفة أساسية كما تم أيضا فحص الارتباط بين المتغيرات باستخدام نموذج تصحيح الأخطاء (ECM) . فيما يخص المؤشرات المؤسسية الخاصة بمناخ الاستثمار تم معالجتها في الفترة الممتدة من 1995-2011.

نتائج الدراسة تمثلت في:

- على المدى القصير علاقة إيجابية و معنوية بين الرأس المال الخاص والحرية الاقتصادية والنمو الاقتصادي باستثناء تونس حيث شملت الأربع بلدان المتبقية: الكاميرون وكوت ديفوار وجنوب إفريقيا وزامبيا.
- على المدى الطويل هناك علاقة طويلة المدى للترابط المشترك بين المتغيرات في بعض المعادلات في الكاميرون وكوت ديفوار وجنوب إفريقيا وزامبيا بحيث:

¹ Tchouassi, G. (2014). Private capital and investment climate for economic growth: Empirical lessons based on ARDL bound test technique. *European Journal of Sustainable Development*, 3(2), 17-32.

- 1) فيم يخص حرية الأعمال ،وجود علاقة بينها و بين الرأسمال الخاص و النمو الإقتصادي لكن احصائيا أثر حيادي للرأسمال الخاص في الكامرون والكوديفوار على النمو الاقتصادي في حين أثر سلبي ايجابي على التوالي لحرية الأعمال.
- 2) بالنسبة للحرية المالية وجود علاقة بينها و بين الرأسمال الخاص و النمو الإقتصادي. فالدلالة الاحصائية أثبتت وجود علاقة ايجابية ،سلبية على التوالي لكل من الحرية المالية و الراس مال الخاص على النمو الاقتصادي في حين أثبتت سلبيتهما على النمو الاقتصادي في حالة جنوب افريقيا وزامبيا.
- 3) زامبيا الوحيدة التي أظهرت علاقة بين حرية الاستثمار و الرأسمال الخاص و النمو الاقتصادي لكن الدلالة الاحصائية في المتغير الأخير غير معنوية.
- 4) المتغير الوحيد الذي أظهر عدم وجود علاقة بين المتغيرات الثلاث هو حرية التجارة.

2.2. الدراسات التي ناقشت متغيرات النمو الإقتصادي على القطاع الخاص:

1.2.2 الدراسات التي ناقشت أثر الاستثمار العام على القطاع الخاص:

1. دراسة (Aschauer, 1989)¹ بعنوان:

“Is public expenditure productive?”

التي تعتبر من الدراسات المرجعية التي تناقش دور النفقات الحكومية ومدى تأثيرها على الانتاجية ، حيث ناقش في هذه الورقة سلوك الإنتاجية في الاقتصاد الخاص للولايات المتحدة والمدى الذي يمكن به تفسير تحركاته من خلال تراكم رأس المال في القطاع العام. الدراسة حاول فيها الاجابة على سؤالين مهمين:

- أولا: الإشارة إلى أي درجة يمكن للإنفاق العام أن يكون ذو انتاجية، وذلك لتحديد فعالية السياسات المنتهجة بمعنى المدى الذي تؤدي إليه سياسات الإنفاق العام في زيادة ضغوط الطلب الإجمالية الزائدة ، ورفع أسعار الفائدة ، وحفز الإنتاج.
- دور النفقات الحكومية في الحركات طويلة الأجل فيما يخص الإنتاجية.

فترة الدراسة امتدت ما بين 1949-1985 بتحليل دالة الانتاج من نوع كوب دوغلاس للقطاع الخاص الأمريكي، نتائج الدراسة يمكن تلخيصها فيما يلي:

¹ Aschauer, D. A. (1989). Is public expenditure productive?. *Journal of monetary economics*, 23(2), 177-200.

- وجود علاقة إيجابية ذات دلالة احصائية مرتفعة بين رأس المال العام والإنتاجية فتقييم معادلات الإنتاجية لتحركات رأس المال العام في حدود مدة الدراسة بلغت درجتها المجال ما بين 0.38 إلى 0.56 للفترات 1949-1967 و 1968-1985 و 1953-1985 و 1949-1981.
- للبنية التحتية قوة تفسيرية معنوية موجبة لإنتاجية القطاع الخاص ممثلة في الطرق السريعة والمطارات والنقل الجماعي والصرف الصحي وأنظمة المياه .
- بلغ متوسط عجز ميزانية القطاع العام 1٪ من إجمالي الناتج القومي من عام 1949 إلى 1985 ، بلغ متوسط صافي الاستثمار العام 1.4٪. فرغم هذا العجز للسياسة المالية إلا أنه يعتبر ذو أهمية في صناعة قرارات الاستثمار الخاص ، وديناميكية الاقتصاد أداء.
- انخفاض متوسط معدل إجمالي إنتاجية عوامل الإنتاج في القطاع الخاص من 2٪ خلال الفترة 1949-1970 إلى 0.8٪ خلال الفترة 1970-1985 سنويا ، الباحث تطرق إلى سببية انخفاض الإنفاق على البحث والتطوير بمعنى آخر أشار الى محدودية النمو التقني حيث الانخفاض المحسوس في معدل نمو نفقات البحث والتطوير من 6.5٪ في الفترة 1960 إلى 1969 ، إلى 2.6٪ في الفترة 1969 إلى 1979 كما أشار أيضا الى بعض الدراسات التي أرجحت ذلك إلى الزيادة في أسعار الطاقة في السبعينيات و توقف هجرة العمال من المزارع إلى المهن غير الزراعية.
- الرأس المال العام الغير العسكري أكثر أهمية بشكل كبير في تحديد الإنتاجية للقطاع الخاص مقارنة بتدفق الإنفاق العسكري فهذا الأخير ليس له علاقة كبيرة بالإنتاجية رغم معنويته.

2. دراسة¹ (Hurlin, 1999) بعنوان :

« La contribution du capital public à la productivité des facteurs privés: une estimation sur panel sectoriel pour dix pays de l'OCDE »

لتوضيح تأثير و مساهمة الرأسمال العام على انتاجية العوامل الخاصة بحيث أجريت الدراسة على عشرة بلدان من منظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي ،الجديد في الدراسة انها أجريت على حسب تخصص القطاعات بحيث استندت الدراسة على مساهمات (1990) barro و (1989) aschauer بحيث تطرق أولاهما إلى دور النفقات العامة المنتجة يقصد البنى التحتية في تحقيق النمو الاقتصادي و الثاني

¹ Hurlin, C. (1999). La contribution du capital public à la productivité des facteurs privés: une estimation sur panel sectoriel pour dix pays de l'OCDE. *Économie & prévision*, 137(1), 49-65.

إلى أيضا مساهمتها في الانتاجية والنمو الاقتصادي. تراوحت الدراسة في الفترة ما بين 1970-1990 باستعمال منهجية بانل للبيانات المقطعية.

نتائج الدراسة بينت أن :

- الاختلاف الضمني للخصائص بين البلدان لا يسمح برفض فرضية وجود تأثيرات إنتاجية كبيرة لرأس المال العام إضافة لا توجد فروق واضحة أو منهجية بين المرونة المقدرة لرأس المال العام وحصص الاستثمار العام في الإنتاج.
- وجود علاقة طردية بين الاستثمار العام و العوامل الانتاجية الخاصة فحسب الباحث أنه يبدو من غير المرجح أن تتباطأ جهود الاستثمار العام في البنية التحتية وحدها ، فنظرا لانخفاض العوامل الإنتاجية الخاصة في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منذ منتصف السبعينات لابد أن يكون للبنى التحتية دور تكميلي في مسار النمو.

3. دراسة (Bom & Ligthart, 2014) ¹ بعنوان:

“What have we learned from three decades of research on the productivity of public capital?.”

التي تم مناقشة فيها تأثير الرأس مال العام في مرونة إنتاج القطاع الخاص ، تتكون العينة الوصفية من 578 تقدير تم الحصول عليها من 68 دراسة للفترة 1983-2008 باستخدام وظيفة الإنتاج النيوكلاسيكية " كوب دوغلاس" بحيث خصصت الدراسة على نطاق مجموعة من البلدان شملت الولايات المتحدة الأمريكية ومجموعة من البلدان المنتمين لمنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، الأسلوب المتبع في هذه الدراسة معقد نوع ما أين تم التحليل بواسطة الانحدارات الفوقية meta regression analysis.

إن اتباع هذا الأسلوب المذكور سابقا يمكن من تحديد متوسط مرونة إنتاج الرأس المال العام سواء على المدى الطويل أو القصير بعد التصحيح و هذا ما يمكن توضيحه فيما يلي:

- مرونة المخرجات الحقيقية غير متجانسة لحد ما بحيث بلغت في المتوسط 0.082 بعد التصحيح.
- على المدى الطويل فإن مرونة الإنتاج في رأس المال العام ترتفع إلى 0.173 هذا إذا تم اعتبار أن رأس المال العام الأساسي يتم توفيره من خلال أدنى مستويات للحكومة.

¹ Bom, P. R., & Ligthart, J. E. (2014). What have we learned from three decades of research on the productivity of public capital?. *Journal of economic surveys*, 28(5), 889-916.

- تتأثر مرونة الانتاج الخاص بحسب نوعية الرأس المال بمعنى إذا كان الرأس مال العام منتج بصورة كبيرة أو أقل ما يترجم اقتصاديا بأن العوائد الحدية لرأس المال العام تتجاوز التكلفة الحدية بحيث تقع في حدود في حدود 0.051 إلى 0.120 على المدى القصير.
- تشير النتائج إلى أن رأس المال العام الأساسي يعاني من نقص في اقتصاديات منظمة التعاون و التنمية في الميدان الاقتصادي. لذا يتطلب دراسة اقتصادية فيما يخص التفرقة بين العوائد الحدية و التكلفة الحدية لهذا النوع من الرأسمال إلا أن التحليل البسيط للتكاليف والفوائد لا يأخذ في الاعتبار آثار الاستثمار العام على رأس المال الخاص والعمالة ، الأمر الذي يتطلب استخدام نموذج هيكلي للاقتصاد الكلي.

4 دراسة (Žemgulienė, 2012)¹ بعنوان:

“Public expenditure on capital formation and private sector productivity growth: Evidence from Lithuania and the Euro area”

ناقشت هذه الورقة المدى الذي يمكن فيه تفسير سلوك الإنتاجية في منطقة اليورو في الاتحاد الأوروبي (12 دولة) والاقتصاد الصاعد في السوق الليتوانية في أوروبا الشرقية بتدفق الإنفاق الحكومي على إجمالي تكوين رأس المال الثابت.

الدراسة اعتمدت على وظيفة الانتاج مع الإنفاق العام على تكوين رأس المال الثابت كمدخل إضافي في الدول السابقة الذكر في الفترة ما بين 2000-2010 من أجل بلوغ نتيجة ما إذا كان معامل المرونة في تكوين رأس المال العام موجباً في هذه الدول. تم الاعتماد على بيانات سنوية فيما يخص منطقة اليورو و ربع سنوية لتوانيا.

نتائج الدراسة شملت ما يلي:

- تأثير ضئيل للإنفاق الحكومي على تكوين رأس المال الثابت و نمو مخرجات القطاع الخاص.
- زيادة حصة الإنفاق العام على تكوين رأس المال الثابت من شأنه أن يؤثر على تقلص معدل نمو إنتاج القطاع الخاص.

تظهر النتائج أنها تختلف مع العديد من الدراسات في هذا المجال خاصة دراسة (Aschauer, 1989) التفسير يرجع إلى أن اختلاف طبيعة النفقات يمكن من اختلاف في النتائج. فالنفقات الأكثر

¹ Žemgulienė, J. (2012). Public expenditure on capital formation and private sector productivity growth: Evidence from Lithuania and the Euro area. *Organizations and Markets in Emerging Economies*, 3(05), 20-31

انتاجية كمرافق البنية التحتية ، والبنية التحتية الأساسية في حين أن الاستثمار في رأس المال إلى ميادين عسكرية أو اجتماعية تعتبر أقل إنتاجية ما يؤثر على النمو الاقتصادي في المدى الطويل بصفة عامة ومخرجات القطاع الخاص بصفة خاصة. خاصة اذا كانت مكونات الاقتصاد تعتمد بصفة كبيرة على القطاع الخاص في تمويل النفقات الحكومية مثلا في شكل الضرائب.

5. دراسة (Zegeye, 2000) ¹ بعنوان :

“US public infrastructure and its contribution to private sector productivity.”

تقدم هذه الورقة البحثية دراسة لتأثير البنية التحتية العامة على نمو مخرجات القطاع الخاص والإنتاجية والعمالة في الولايات المتحدة الأمريكية، الدراسة حاولت تقليل تأثير الاقتصاد الكلي على التقديرات وذلك بتخصيصها على المستويات المحلية أين ناقشتها على مستوى المقاطعة بعينة قدرت ب 1500 مقاطعة كما درستها على مستوى الولاية التي تقدر بطبيعة الحال 50 ولاية.

الدراسة اعتمدت على وظيفة الانتاج من نوع Translog production function بادخال عنصر الرأس مال العام. في السنوات 1982، 1992، 1987. رغم أن ما هو ملاحظ بالاستغناء عن العديد من المقاطعات (حوالي النصف) إلا أن المقاطعات قيد الدراسة شكلت ما لا يقل عن 80٪ من إجمالي الناتج الإجمالي للدولة وما لا يقل عن 85٪ إلى 90٪ من إجمالي رأس المال الخاص للدولة و نصف مخزون البنية التحتية العامة.

نتائج الدراسة تمثلت في:

- تقدر المرونة لرأس المال العام في إنتاج القطاع الخاص ب 0.133 فبالرغم أنها صغيرة ولكنها إيجابية ومهمة إحصائياً في جميع الحالات على مستوى الولايات ومستوى المقاطعات ، باستثناء عندما يتم تجميع البيانات لثلاث تعدادات. تكون المرونة غير المباشرة للمقاطعات في هذه الحالة سلبية أو تقريباً صفر.
- مرونة رأس المال العام على إنتاج القطاع الخاص ترتفع مع مستوى التجميع كما أن نسبة نصيب الفرد من رأس المال العام إلى رأس المال الخاص أكبر بكثير بالنسبة للولايات مقارنة بالمقاطعات (84٪ مقابل 21٪ في عام 1982).
- فيما يخص أداء الانتاجية وتقارب الإنتاجية بين الولايات والمقاطعات أشارت النتائج إلى أن :

¹ Zegeye, A. A. (2000). *US public infrastructure and its contribution to private sector productivity*. US Department of Labor, Bureau of Labor Statistics, Office of Productivity and Technology

- (1) المقاطعات القديمة ذات رأس المال المتقادم قد تتعرض للنمو في الإنتاجية مقارنة بالمقاطعات الأصغر حجمًا التي تم تطويرها مؤخرًا في الولايات المتحدة .
- (2) مفهوم التقارب يعني زيادة كثافة رأس المال أو تحقيق مستويات مماثلة من التكنولوجيا ، تشير التقديرات إلى أنه بينما يكون التقارب بطيئًا ، إلا أنه يحدث بشكل أسرع على مستوى الولاية مقارنة بمستوى المقاطعة.

6.6 دراسة (Mikhailitchenko, 2018)¹ بعنوان:

“Public Infrastructure and Private Sector Productivity, Tasmania 1990-2015”

يناقش هذا المقال تأثير البنية التحتية العامة على إنتاجية القطاع الخاص في ولاية تسمانيا الأسترالية في الفترة ما بين 1990-2015 بحيث توظف الدراسة نسخة من دالة الإنتاج الإجمالية لتقدير مرونة إنتاجية رأس المال الخاص فيما يتعلق بالبنية التحتية العامة. تم استخدام منهجية Autoregressive Distributed Lag (ARDL) لتحديد العلاقة على المدى الطويل.

نتائج الدراسة تمثلت في:

- وجود علاقة سلبية طويلة الأجل بين إنتاجية رأس المال الخاص وصافي رأس المال العام.
- تقدر المرونة لرأس المال العام في إنتاجية القطاع الخاص ب -0.04 ما يظهر تأثير سلبي ضعيف للبنية التحتية العامة على إنتاجية القطاع الخاص في تسمانيا ، هذه النتيجة جاءت معاكسة للعديد من الدراسات في هذا المجال.
- فيما يخص نسبة رأس المال /العمالة فزيادة قدرها واحد في المئة في رفي هذه الأخيرة ينتج زيادة بنسبة 0.4 في المئة في إنتاجية رأس المال الخاص.
- تشير النتائج إلى أن العلاقة بين تصورات الحكومة و النتائج على المدى الطويل غير متوافقة تماما فلا يمكن اعتبارها سوى حافز قصير الأجل لاقتصاد الدولة.

¹ Mikhailitchenko, S. (2018). Public Infrastructure and Private Sector Productivity, Tasmania 1990-2015. *Journal of Economic and Social Development*, 5(1), 19-28.

7. دراسة (Hämäläinen & Malinen, 2011)¹ بعنوان:

“The relationship between regional value-added and public capital in Finland: what do the new panel econometric techniques tell us?.”

ناقش هذا المقال تأثير الرأس مال العام على الإنتاج الخاص بالاستناد على ثلاث مناطق اقليمية في فنلندا لتحديد هل التأثير متجانس أو مختلف في الفترة من 1975 إلى 2004 .

الدراسة اعتمدت على دالة انتاج من نوع كوب دوغلاس معدلة حسب الدراسة وتم استعمال منهجية تقنيات بانل في التقدير، المناطق تم اختيارها حسب معدل النمو إلى مناطق بطيئة، معدلة النمو، وسريعة النمو ، كما تم إضافة متغير وهي إلى حساب التراجع الاقتصادي الحاد في عام 1993-1991. فيما يخص البانل تم استعمال نوعين في الدراسة:

(1) تقدير نظام DOLS (بانل DOLS) الذي ينفذ بقوة في وجود ترابط أو تداخل وحدة مشتركة عكس OLS تكون متحيزة وحساسة لتغيير أحد المقدرين.

(2) بانل DSUR الذي يظهر التباين الطويل المدى ma-trix الذي يتم استخدامه في التقدير، و تضمين الخيوط والتأخر في المتغيرات التفسيرية المختلفة الأولى في بانل DOLS .

نتائج الدراسة كالاتي:

- تشير تقديرات DOLS إلى أن معامل رأس المال العام سلبي وغير مهم إذا لم تتم مراعاة الآثار غير المباشرة المحتملة في حين أن المتغيرات مجتمعة تصبح إيجابية ، ولكن لا يزال تقدير إحصائي غير معنوي. تبقى تقديرات المرونة للمدخلات الخاصة ذات دلالة إحصائية معنوية وضيئلة.
- فيما يخص تقديرات DSUR أظهرت النتائج أن جميع تقديرات المرونة المقدره بواسطة لوحة SUR الديناميكية مهمة للغاية من الناحية الإحصائية . يحصل رأس المال العام على تقدير مرن قدره 0.11 في عينة من 10 مناطق نمو أسرع. العمل يحصل على تقدير مرونة عالية مقارنةً بنتائج DOLS. ومع ذلك ، لا يزال حجم هذه التقديرات معقولاً. إن نتائج عينة من 10 مناطق سريعة النمو هي الأكثر موثوقية من وجهة نظر الاقتصاد القياسي للوحة.

¹ Hämäläinen, P., & Malinen, T. (2011). The relationship between regional value-added and public capital in Finland: what do the new panel econometric techniques tell us?. *Empirical Economics*, 40(1), 237-252

8. دراسة (Kemmerling & Stephan, 2002) ¹ بعنوان:

“The contribution of local public infrastructure to private productivity and its political economy: Evidence from a panel of large German cities”

يحاول هذا المقال تقدير مساهمة تراكم البنية التحتية في الإنتاج الخاص إنطلاقاً من وظيفة الإنتاج إضافة إلى تقدير وظيفة الاستثمار في البنية التحتية ومنحة الاستثمار بالإشارة إلى دور الاقتصاد السياسي من خلال تطلعاته و انتماءاته الأيدلوجية في تخصيص منح الاستثمار في البنية التحتية العامة باعتبار أن الدراسة شملت 87 مدينة ألمانية وثلاث سنوات (1980 ، 1986 ، 1988).

الورقة اعتمدت في منهجيتها على نموذج بانل لتوضيح آثار الإنتاجية للبنية التحتية وثقلها على الاقتصاد السياسي في هذه المدن .

نتائج الدراسة شملت ما يلي:

- مرونة الإنتاج فيما يتعلق بالبنية التحتية إيجابي ومهم من الناحية الإحصائية (معنوي) بقيمة حوالي 0.17 هذا المعامل مستقر بشكل ملحوظ فيما يتعلق بتقدير مختلف الأساليب والمواصفات في حين أن تبلغ نسبة الإنتاج إلى مخزون البنية التحتية العامة في المتوسط حوالي 0.95 وهذا راجع إلى كبر حجم المخزون.
- فيما يخص مرونة رأس المال الخاص تبلغ حوالي 0.55، تشير النتيجة إلى ارتفاعها الكبير في حين أن معدل الإنتاج إلى رأس المال الخاص في المتوسط حوالي 0.6 ، مما يعني أن معدل عائد رأس المال الصناعي الخاص يبلغ حوالي 33٪.
- الدراسة كما ذكرنا سابقاً تجاوزت الحد لمساهمة الرأس المال العام و الخاص في وظيفة الإنتاج الخاص فتطرق إلى وصف كل من استثمارات البنية التحتية المستقلة التي تقوم بها المدينة و منح الاستثمار من الحكومات العليا التي حصلت عليها المدينة، النتائج كالتالي:
- بالنسبة لوظيفة الاستثمار في البنية التحتية ، نجد أن منح الاستثمار من الحكومات العليا التي حصلت عليها المدينة ذات لمعامل الإيجابي ومعنوي.
- الإنفاق على البنية التحتية المحلية يعكس تفضيلات ومطالب سكان المدن والأعمال التجارية ما يعكس عملية التخصيص في تحديد الاستثمارات.

¹ Kemmerling, A., & Stephan, A. (2002). The contribution of local public infrastructure to private productivity and its political economy: Evidence from a panel of large German cities. *Public Choice*, 113(3-4), 403-424

- ارتفاع الديون المحلية يثبط التوسع في استثمار البنية التحتية.
 - ارتفاع الإيرادات التجارية يزيد التوسع في استثمارات البنية التحتية.
 - إنتاجية العمل مرتبطة سلباً بإنفاق البنية التحتية. بمعنى المدن التي تنخفض فيها إنتاجية الصناعات التحويلية تنفق أكثر على البنية التحتية ، دليل على أن المدن المتخلفة اقتصادياً تحاول أن تكون لها نفس خصائص المدن الاقتصادية.
 - تأثيرات الإنتاجية المتوقعة من البنية التحتية بالنسبة للاستثمارات المحلية ايجابية في حدود 10 %.
 - في ما يخص محددات الاقتصاد السياسي للاستثمار في البنية التحتية نجد أن:
 - عدد شركات التصنيع غير مرتبط مع الإنفاق البنية التحتية المحلية فقد تكون شركة ذات هيمنة عالمية متحكمة في هذه القرارات .
 - حجم الغالبية الحكومية من الحكومة في مجلس المدينة أمر حاسم لإنفاق البنية التحتية و بالتالي فإن تأثير الرأسمال السياسي يظهر من خلال حجم الاستثمارات في البنى التحتية ما يجعل له تأثير حول البرامج التنموية في المدن محل الدراسة.
 - الآثار الإنتاجية المتوقعة للاستثمار في البنية التحتية تشكل محور مهم في تخصيص منح الاستثمار لأن المردودية المتوقعة لها خاصة في شكلها الاقتصادي أو التنموي لها علاقة مباشرة للتفسير الحكومي لإنفاقها.
 - الاستثمارات لها تأثير إيجابي على المنح المقدمة من طرف الحكومة، يمكن شرح هذه النقطة من خلال مايلي:
1. الحكومات المحلية لا تستجيب للتغيرات في حجم المنح المقدمة من الحكومات ذات المستوى الأعلى عند تحديد مستوى استثماراتها المستقلة بل الاستجابة تكون بحسب الحاجيات وتوجهات الحكومات المحلية.
 2. الحكومات العليا تستجيب بشكل مباشر للإنفاق الاستثماري المستقل بتخصيص ما يلزم من منح لذلك.
 3. إذن يمكن وصف الآلية الأساسية لهذه الحالة أن الاستثمارات المستقلة تحدد مقدار المنح ، لكن المنح لا تحدد مقدار الإنفاق الاستثماري المستقل.

2.2.2. الدراسات التي ناقشت أثر البحث والتطوير والرأس مال البشري على القطاع الخاص:

1. دراسة (Kilponen, 2010)¹ بعنوان:

“Why do growth rates differ? Evidence from cross-country data on private sector production.”

تبحث هذه الورقة تحليل دالة الانتاج من نوع كوب دوغلاس للقطاع الخاص مع الاشارة إلى اثار عملية الاستثمار في البحث والتطوير على معدل النمو في القطاع الخاص وذلك لتوضيح الفرق في حالة وجوده أو بدون هذا المتغير لهذا النوع من الاستثمار ، الدراسة شملت 14 دولة من دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بما في ذلك الولايات المتحدة. تغطي عينة البيانات الفترة ما بين 1960-2004. كما تشير الدراسة إلى أن أقل مقارنة شملت نموذج ل 12 دولة في الفترة ما بين 1987-2004 نظرا لعدم توفر بيانات البحث و التطوير للنمسا و البرتغال.

نتائج الدراسة بينت ما يلي:

- الاختلافات في أداء النمو في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في نموذج الدراسة وخلال فترة الدراسة مستمرة وواسعة الانتشار. بحيث أبدت النتائج أن الافتراضات المتعلقة بالتغير التقني ذات صلة قوية .
- استخدام بقايا نموذج solow كمتغير تابع في الانحدار بدلالة بين البحث والتطوير والحصة التجارية وبراءات الاختراع أظهرت أن الخصائص النوعية للنتائج قوية بشكل معقول.
- علاقة إيجابية قوية إلى حد ما بين مستوى البحث والتطوير و العمل.
- الاختلافات في الموارد المخصصة للبحث والتطوير من أسباب التباين في معدلات النمو نظرا لتأثير هذه الاستثمارات على التغير التقني أي القدرة على إنتاج ابتكارات تكنولوجية جديدة في شكل براءات اختراع جديدة فإدخال هذا المتغير في معادلة الانتاج يعطي دلالة احصائية معنوية بمقدار 0.1 بمعنى ذا زادت كثافة البحث والتطوير بنسبة 1٪، سيزيد نمو إنتاجية القطاع الخاص بنسبة 0.1٪.

¹ Kilponen, J., & Viren, M. (2010). Why do growth rates differ? Evidence from cross-country data on private sector production. *Empirica*, 37(3), 311-328.

- يأتي دور الانفتاح الاقتصادي فعال على كثافة الاستثمار في البحث و التطوير فمن خلال المقارنة بين البلدان يظهر جليا العلاقة المرتبطة بينهما ما يؤثر بشكل مباشر على النمو الاقتصادي وخاصة تنمية قطاع الأعمال.
- توفر درجات مختلفة من قابلية الاحلال بين رأس المال والعمالة تفسيراً مباشراً لسرعة التقدم التقني بين البلدان وهذا راجع الى الانفاق عن الاستثمار في البحث و التطوير إلا أنه لا يمكن الاعتماد عليها بصفة مطلقة في تعزيز النمو الاقتصادي نتيجة لتحديات العولمة وما يطرأ من تغيرات في الهيكل الاقتصادي العالمي.

2. المقال الذي قدمه كل من (Archibald & Pereira, 2003) تحت عنوان: ¹

“ Effects of public and private R&D on private-sector performance in the United States. “

بحيث ناقشا فيه تأثير كل من متغير البحث و التطوير الممول من القطاع الحكومي و القطاع الخاص على انتاجية القطاع الخاص باستعمال نموذج السلاسل الزمنية متعدد المتغيرات لفهم الديناميكية بين المتغيرين المستقلين بمعنى فهم العلاقة بينهما وبين متغيرات القطاع الخاص ذات صلة. فترة الدراسة ممتدة من سنة 1956 الى غاية 1988 بمجموع 33 ملاحظة سنوية.

نتائج الدراسة أرجحت الكفة بنسبة كبيرة لتأثير الانفاق العام على البحث و التطوير من حيث درجة التأثير أين بينت النتائج أن:

- الزيادات في البحث والتطوير العام المرتبطة بالزيادات في الاستثمار الخاص والإنفاق الخاص على البحث والتطوير وهذا ما أشار اليه بفهم الديناميكية بين المتغيرات المستقلة.
- لتوضيح النتيجة السابقة قدر الباحثين تأثير البحث والتطوير العام بالدولار لفترة الدراسة ، فقد ذكرا حرفيا:

" إذا تمت زيادة البحث والتطوير العام الفعلي لفترة العينة بمقدار 149.8 مليار دولار ، فإن ذلك كان سيؤدي إلى زيادة في البحث والتطوير الممول من القطاع الخاص بقيمة 77.9 مليار دولار وفي الاستثمار الخاص بمبلغ 223.2 مليار دولار. ما يجعل الزيادة في الإنتاج الخاص بمبلغ إجمالي قدره 1048.7 مليار دولار بحلول نهاية فترة العينة". كما ذكرنا أن "انخفاض البحث والتطوير العام يمكن أن يمثل حوالي 80٪ من تباطؤ النمو".

¹ Archibald, R. B., & Pereira, A. M. (2003). Effects of public and private R&D on private-sector performance in the United States. *Public Finance Review*, 31(4), 429-451.

- تأثير الانفاق العام في البحث والتطوير على الإنتاج الخاص يعتبر ايجابي بدرجة كبيرة ، بحيث أن الزيادة التي تبلغ دولارًا واحدًا في البحث والتطوير العام تولد زيادة إجمالية متراكمة في الإنتاج بمرور الوقت تقارب 7 دولارات ما يعبر عن نتيجة فعالة اذا ما قارناها مع فترة الدراسة .
- يلاحظ أن التأثير الكلي للبحث والتطوير الخاص على الإنتاج في الولايات المتحدة إما صغير جدًا بمعنى هامشي أو سلبي قليلاً ما يطرح الكثير من التساؤلات.
- الاختلاف أيضا موضح من خلال المرونة المتراكمة على المدى الطويل للإنتاج لكل عامل بحيث بلغت لدى الانفاق الخاص على البحث و التطوير 0.10 في حين كانت نتيجة الانفاق العام على البحث و التطوير 0.99 .
- النتائج أيضا جاءت مغايرة لواقع تطور الانفاق العام فبالرغم من أنها انخفضت في الستينات من القرن الماضي و أيضا استمرت في الانخفاض طوال سبعينيات في الولايات المتحدة إلا أن تأثيرها على انتاجية القطاع الخاص كانت بنسبة كبيرة إلا أن الباحثان لا يعارضان فكرة أنها قد تكون سبب في تباطؤ نمو إنتاجية العمل.

3. دراسة كل من (Blanco & Gu, 2016) ¹ بعنوان:

“The impact of research and development on economic growth and productivity in the US states”

الدراسة دقيقة شاملة حيث تناولت تأثير الاستثمار في البحث والتطوير على عوامل الانتاج TFP والإنتاج في القطاع الخاص في الولايات المتحدة من عام 1963 إلى عام 2007، الجديد في الدراسة أنها تخصصت في تحديد

مستوى هذا التأثير سواء على المدى الطويل أو القصير في كل ولاية التي يبلغ عددها خمسون ولاية اضافة الى مقاطعة كلومبيا، كما أم التحليل يأخذ أيضًا في الاعتبار التأثير غير المباشر للبحث والتطوير عبر الولايات. الدراسة تمت انطلاقا من دالة انتاج لكوب دوغلاس تم تغييرها حسب متطلبات الدراسة أين تم استعمال بانل (panel) في المنهجية المتبعة.

¹ Blanco, L. R., Gu, J., & Prieger, J. E. (2016). The impact of research and development on economic growth and productivity in the US states. *Southern Economic Journal*, 82(3), 914-934.

فيما يخص مجمع عوامل الانتاج تم الاستناد على ثلاث متغيرات شملت التغير التقني، الرأس المال البشري ومخزون البحث و التطوير أما فيما يخص دالة الانتاج كما ذكرنا سابقا فقد تم اضافة مجمع عوامل الانتاج للرأس مال الخاص و اليد العاملة الخاصة (معادلة كوب دوغلاس) على مستوى كل ولاية .

نتائج الدراسة تمثلت في:

- أشارت الدراسة على أن عمليات البحث والتطوير ليس لها تأثيرات كبيرة على المدى القصير على الإنتاجية بشكل مباشر او غير مباشر كما ذكرنا سابقا، بمعنى سواء تم تنفيذ البحث والتطوير داخل الولاية أو في ولايات أخرى .
- على المدى الطويل ، النتائج جد مهمة فمن حيث مرونة البحث والتطوير في الولاية فقد قدرت بمجال يتراوح ما بين 0.056 إلى 0.143 ، هذه النتيجة تشير إلى عوائد الناتج المحلي الإجمالي للولاية من الإنفاق على البحث والتطوير بنسبة 83٪ إلى 213٪.
- العائد الهامشي المقدّر داخل الدولة لاستثمار البحث والتطوير هو 82٪.
- تأثير إيجابية للبحث والتطوير على نمو الإنتاجية خاصة أن العائدات المتراكمة على مدى السنوات أكبر بكثير من القيمة الحالية.
- مرونة البحث والتطوير إما مستقرة أو تزيد قليلاً بعد عام 1993. فالنتائج أشارت إلى أن مرونة البحث والتطوير زادت ، ولو بشكل طفيف ، بين الفترتين 1963-1992 و 1993-2007
- إذا حاولنا تقييم النتائج السابقة بلغة القيمة (الدولار)، يمكن تلخيصها فيما يلي:
 1. مقابل كل دولار يستثمر في هذا المجال يضاف إلى الناتج المحلي الإجمالي الخاص بالولاية ، يتم تحقيق ما يقرب من 5 دولارات من إجمالي الناتج المحلي في دول أخرى.
 2. فيما يخص العائد الهامشي فإن كل دولار ينفق على البحث والتطوير في ولاية ما له عائد هامشي يبلغ حوالي 11٪ في ولاية أخرى في المتوسط.
- فيما يخص العلاقة بين الرأس المال البشري، التنمية الاقتصادية ومستويات البحث والتطوير سجلت الدراسة النتائج التالية:
 1. علاقة سببية بين العناصر الثلاث المذكورة سابقا.
 2. كلما زاد رأس المال البشري في الولاية يقابله زيادة مرونة البحث والتطوير.
 3. انخفاض مستويات رأس المال البشري في أي ولاية ، لا يمكنه عكس تأثيرات مجال البحث والتطوير الذي يتم تنفيذه في ولايات أخرى على الإطلاق وتحقيق إنتاجية في الولاية.

4. تتعلق مستويات البحث و التطوير بمستوى التنمية الاقتصادية، فانخفاض الأخيرة لا ينتج تأثير لنشاط البحث والتطوير داخل الولاية على الإنتاجية.

الورقة البحثية التي قدما كل من (Joutz & Abdih, 2008)¹ تحت عنوان:

“ The Impact of Public Capital, Human Capital, and Knowledge Aggregate Output”
الدراسة مقدمة ضمن دراسات صندوق النقد الدولي أين عالجت تأثير كل من الرأس مال العام ، الرأس مال البشري وبإضافة مخزون المعرفة على الدالة الانتاجية لقطاع الخاص في الاقتصاد الأمريكي باستخدام تحليل التكامل المشترك متعدد المتغيرات يوهانسن (1988 و 1991) خلال الفترة 1948-2004 ، الدراسة تأخذ نهج وظيفة الانتاج كوب دوغلاس أين تطبق عليها توسعة في اطار نماذج النمو الاقتصادي الداخلي فيما يخص الرأس المال العام (1990) baroo (1989) Aschauer) و الرأس مال البشري lucas (1988).

للتوضيح فإن:

- مدخلات العمل المعدلة حسب المهارة مكون من عدد ساعات العمل الكلية في اقتصاد الأعمال الخاص (Ht) ومؤشر تكوين العمالة (LCt). بمعنى: $Lt = Ht LCt$.
- مخزون المعرفة هو رصيد إجمالي طلبات براءات الاختراع في نهاية العام السابق.

نتائج الدراسة تمثلت في:

- وظيفة الانتاج الكلية للقطاع الخاص على المدى الطويل تعطى بالشكل الموالي:
 $Output = 0.13 Knowledge Stock + 0.39 PrivateCapital + 0.39 PublicCapital + 0.61 Skill-Adjusted Labor - 2.44$
أين سرعات التعديل للإنتاج والعمل سلبية و معنوية : -0.65 و -0.28 على التوالي.
- الاستثمار العام يستجيب بشكل إيجابي لتغيرات الإنتاج الخاص. أين قدرت مرونة الإنتاج على المدى الطويل للرأس المال العام ب 0.39 نقطة بما يتوافق مع التقديرات السابقة التي وجدها Aschauer (1989) بحيث تشير إلى وجود تأثير قوي طويل المدى لرأس المال العام على الإنتاج.

¹ Joutz, F. L., & Abdih, M. Y. (2008). *The Impact of Public Capital, Human Capital, and Knowledge Aggregate Output* (No. 8-218). International Monetary Fund.

- أظهرت معالم البحث و التطوير أهميتها و ذلك لبلوغ المرونة التقديرية طويلة المدى للنتائج فيما يتعلق بمخزون المعرفة 0.13 نقطة، وهو ما يتسق مع كل من دراسات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي لذلك يتطلب تخصيص نفقات سواء كانت ممولة من السياسات الاقتصادية أو خاصة لتطوير مستوى مخزون المعرفة.
- بلغت مرونة الإنتاج على المدى الطويل المقدرة فيما يتعلق برأس المال البشري / العمالة المعدلة حسب المهارة 0.61 ، وهو ما يتسق مع نماذج النمو الداخلية المدفوعة برأس المال البشري .
- فيما يخص متوسطات النمو السنوي في الساعة للمتغيرات حسبت من خلال نموذجين فرعيين للفترة 1973-1985 و الفترة 1985-2004، النتائج أشارت إلى:
 1. بالنسبة للمتغير التابع انتقل متوسط معدل النمو السنوي للإنتاج في الساعة من 1.62 في المائة في الفترة إلى 2.27 في المائة.
 2. أما المتغيرات المستقلة مخزون المعرفة ،رأس المال العام ،رأس المال الخاص وتكوين العمالة حققت زيادة في متوسط النمو في الساعة مقدار 3.61 و 0.13 و 0.01 و 0.30 نقطة مئوية على التوالي.
- بالنسبة لرأس المال العام أظهر تأثير متذبذب نوع ما بسنة مرجعية 1973 بحيث يمثل حوالي نصف تباطؤ الإنتاجية بعد هذه السنة ، لكنه يلعب دورًا بسيطاً في الانتعاش الجزئي لنمو إنتاجية العمل منذ منتصف الثمانينات.
- أخيرا التغيرات أو الانحرافات في الإنتاج على المدى القصير عن مسارها على المدى الطويل قريبة من تقلبات الإنتاج في آخر 55 عامًا.

3.2. الدراسات التي ناقشت أثر البيئة الاقتصادية على القطاع الخاص:

1.3.2. الدراسات التي ناقشت أثر مناخ الاستثمار على القطاع الخاص:

1. دراسة (BEKE & N'GUESSAN, 2013) ¹بعنوان:

« WEST-AFRICA, P. S. I. CLIMAT D'INVESTISSEMENT ET PERFORMANCE PRODUCTIVE DU SECTEUR PRIVE EN AFRIQUE DE L'OUEST. »

الهدف من هذه الدراسة هو تقييم تأثير مناخ الاستثمار على الأداء الإنتاجي للقطاع الخاص حيث شملت 16 دولة لغرب افريقيا وشرح الاختلافات في الكفاءة من خلال المتغيرات التي تصف مناخ الأعمال في

¹ Beke, E. T., & N'guessan, D. D. M. Climat d'Investissement et Performance Productive du Secteur Privé en Afrique de l'Ouest. TRUST AFRICA.

الفترة ما بين 1999-2010، بحيث المحددات الرئيسية للفعالية التقنية للقطاع الخاص التي تم تسليط الضوء عليها في هذه الدراسة هي: الاستقرار السياسي، سهولة ممارسة الأعمال التجارية، جودة الإدارة، السيطرة على الفساد، البنية التحتية للكهرباء والتعليم. تم توسيع نطاق العينة لتشمل ثلاثة بلدان تمثل معايير في أفريقيا من حيث مناخ الأعمال والحوكمة: بوتسوانا وجنوب إفريقيا وجمهورية موريشيوس. باستخدام منهجية حدود الإنتاج الستوكاستيكية لتقدير مؤشر يقيس الأداء الإنتاجي للقطاع الخاص.

تظهر النتائج أن:

- قدرت مرونة العمالة و راس المال ب 0.6342 و 0.4061 عل التوالي ما يشير إلى أن القطاع الخاص في غرب إفريقيا يسيطر عليه قطاع الصناعات التحويلية وقطاع الخدمات كثيف العمالة نسبيًا.
- في المتوسط، تعمل القطاعات الخاصة في دول غرب إفريقيا بنسبة 57٪ فقط من إمكاناتها.
- تنتشر درجات الكفاءة هذه أيضًا على نطاق واسع وتتراوح من 18.27٪ (ليبيريا) إلى 87.43٪ (ساحل العاج).
- معامل سلبي للاستقرار السياسي ما يؤكد الفرضية الاقتصادية التي تدعي أن وجود بيئة سياسية مستقرة يحفز الاستثمار المنتج ويعزز نمو القطاع الخاص.
- معامل سلبي لسهولة ممارسة الأعمال ما يعني أن دول عينة الدراسة ما زالت تعاني من مشاكل ممارسة الأنشطة الاقتصادية.
- اصلاحات مكافحة الفساد ما زالت تأرق الكفاءة الإنتاجية للقطاع الخاص الذي بدوره(الفساد) يقلل من المبادرات الاستثمارية وفرص الاستغلال العادلة.
- توفر ادارة مؤهلة يؤثر بشكل ايجابي وكبير ويخفض التكاليف إلا أن المعامل السلبي يطرح عدة أسئلة .
- العلامة الإيجابية لمعامل التعليم تعبر عن تأثيرها الإيجابي المباشر على القدرات الإنتاجية للقطاع الخاص.
- توفر الامدادات بالكهرباء كشكل من أشكال توفر البنية التحتية ما زال يعرقل النشاط الاقتصادي في دول غرب افريقيا.

- يُظهر امتداد التحليل إلى البلدان المرجعية الثلاثة أداءً سيئاً للقطاعات الخاصة في غرب إفريقيا فيما يتعلق بهذه المراجع الأفريقية التي تعمل في بيئات العمل الأكثر ملاءمة. فيما يخص المتغيرات المستعملة أظهرت النتائج أن لها تأثير مباشر على القدرات الانتاجية لقطاع الخاص لعينة الدراسة فهي تمثل عناصر حساسة في دراسة قرار الاستثمار و استقطابه إضافة أنها تزيد من التكاليف، المخاطر وتعتبر مثبت للمنافسة.

2. دراسة¹ (Commander & Svejnar, 2007) بعنوان:

“Do institutions, ownership, exporting and competition explain firm performance? Evidence from 26 transition countries.”

تحاول هذه الورقة توضيح تأثير بيئة الأعمال على أداء الشركات مع التطرق الى متغيرات توضيحية أخرى تشمل السمات الهيكلية للشركات من ملكية الشركة، المنافسة واتجاه التصدير. الدراسة تستخدم عينة عشوائية طبقية كبيرة من الشركات ذات أعلى مستويات الأداء وإدارة الشركة في 26 دولة في مرحلة انتقالية حيث تم توضيح بأن معظم الشركات هي خاصة أو تم خصصتها.

الدراسة اعتمدت على مجموعة بيانات- مسح بيئة الأعمال والأداء المؤسسي (BEEPS) إضافة إلى توفير عدد كبير من الملاحظات، أكثر من 4000 شركة في عام 2002 و6006 شركة في عام 2005 لتصورات المديرين حول المعوقات التي تواجه هذه الشركات. العينة تم تقسيمها مناصفة من حيث إذا كانت الشركات محلية أو أجنبية بحيث تم استخدام مجموعة متنوعة من الأساليب، بما في ذلك المتغيرات الآلية واستخدام المتغيرات الأخرى.

من حيث المنهجية تم الاعتماد على دالة الانتاج كوب دوغلاس و إضافة لها متغيرات حسب ما تحتاج اليه الدراسة من متغيرات كما تم ملاحظة بعض التطورات ما بين سنة 2002 و 2005 شملت ما يلي:

- ارتفاع في مستوى العمالة، الأصول الثابتة، المبيعات والمبيعات لكل عامل بين عامي 1999 و 2002، وبين عامي 2002 و 2005.
- فيما يخص معلومات وصفية بشأن المنافسة لوحظ اختلافاً ضئيلاً محسوساً عبر المناطق أو القطاعات، بالإضافة إلى تغيير بسيط خلال الفترتين.

¹ Commander, Simon; Svejnar, (2007) : Do institutions, ownership, exporting and competition explain firm performance? Evidence from 26 transition countries, IZADiscussion Papers, No. 2637, Institute for the Study of Labor (IZA), Bonn,

- فيما يخص المبادرات الفردية في اطار البحث و التطوير قام حوالي نصف الشركات بترقية منتج موجود ، بينما طور أكثر من ثلث منتج جديد. قدمت حوالي 30٪ من الشركات تقنيات جديدة.
- تبايناً كبيراً في متوسط القيمة عبر القيود فيما يخص الممارسات المعادية للمنافسة والاجراءات التنظيمية.

نتائج الدراسة شملت ما يلي:

- أشارت النتائج إلى أن المؤسسات التابعة للملكية الأجنبية لها تأثير على الأداء الاقتصادي و هذا يرجع بطبيعة الحال إلى التغيرات التقنية و الكفاءات التي تستخدمها أما المؤسسات الخاصة الجديدة لوحظ أن التأثير سلبي.
 - القدرة التنافسية أيضا لها تأثير على الأداء حيث أشارت المواصفات إلى قيام حوالي نصف الشركات بترقية منتج موجود ، بينما طور أكثر من ثلث منتج جديد وهذا نتيجة للضغوط التنافسية التي تستوجب التحديث
 - اتجاه التصدير للشركة ليس له أي تأثير على أداء.
 - فيما يخص بيئة الأعمال لوجود علاقة منهجية بين القيود والأداء. رغم أن هذه النتيجة قد لا تتوافق مع النظريات و الدراسات السابقة إلا أن الباحثن أرجح ذلك إلى الفرضيتين التاليتين نظرا للتباين الكبير في القيود التي تم الإبلاغ عنها عبر الشركات:
- (1) تستطيع الشركات التغلب على هذه القيود بتكلفة منخفضة نسبياً وبالتالي لا يمكن اكتشاف التأثير في البيانات ،نعني بذلك أن مديري الشركات يتوجهون إلى طرق غير قانونية قدفع رشوة مثلا لتسهيل نشاطاتهم.
- (2) المديرون الذين يواجهون قيوداً شديدة يعرضون عن وجود هؤلاء القيود والإبلاغ عن شدة أقل مما هو عليه في الواقع بحيث أعطيا مثالا عن التمويل باستعمال المدخرات الخاصة بهذه الشركات.

3. دراسة (Okey, 2015)¹ بعنوان:

“Institutional reforms, private sector and economic growth in Africa.”

ناقشت هذه الورقة تحليل تأثير الاصلاحات المؤسساتية على مؤشرات تنمية القطاع الخاص في البلدان الافريقية، أين تطرقت بوجه التحديد إلى مؤشرات بيئة الأعمال للبنك الدولي ومؤشرات الحرية الاقتصادية لمؤسسة heritage foundation ومؤشر الفساد لمنظمة الشفافية الدولية. تم اسقاط هذه المؤشرات على أربع متغيرات تابعة للقطاع الخاص شملت الاستثمار الخاص ، الاستثمار الأجنبي المباشر ، الائتمان المحلي للقطاع الخاص ومعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي للاقتصاد الخاص كما تم تقسيم البلدان الناطقة باللغة الفرنسية و البلدان الناطقة باللغة الانجليزية لاعتبارات تاريخية كتوسعة للدراسة.

الدراسة اعتمدت في منهجيتها على بانل في الفترة 2003-2008 بالاعتماد على الصيغة الرياضية التالية:

$$SP_{it} = a_0 + a_1RI_{it} + \delta X_{it} + \varepsilon_{it}$$

بحيث:

SP: المتغيرات التابعة للقطاع الخاص التي ذكرناها سابقا.

RI: الاصلاحات المؤسساتية.

X: متغيرات التحكم تشمل التضخم ، والإنفاق الحكومي على الاستثمار ، ومستوى الدخل

ε: مصطلح الخطأ

نتائج الدراسة تمثلت في:

1. بالنسبة للاستثمار الخاص:

- البلدان التي تبنت اصلاحات سنة واحدة على الأقل لبرنامج ممارسة أنشطة الأعمال تؤثر بنسبة كبيرة على الاستثمار الخاص في دول افريقيا، اما اذا أخذنا الأصل القانوني فهي ذات أهمية في البلدان ذات البلدان الناطقة باللغة الانجليزية.
- بلغة الأرقام انتقل الاستثمار الخاص من 0.61% إلى 0.83% لجميع البلدان ومن 0.79% إلى 1.02% البلدان الناطقة باللغة الانجليزية.
- زيادة عدد الاصلاحات بنسبة 1% يحفز الاستثمار الخاص بنسبة 0.47% بالنسبة لأفريقيا وبين 0.67% و 0.99% بالنسبة البلدان الناطقة باللغة الانجليزية.
- مؤشر الحرية الاقتصادية معنوي لدى البلدان الناطقة باللغة الانجليزية.

¹ Okey, M. K. (2015). 14 Institutional reforms, private sector and economic growth in Africa. *Growth and Institutions in African Development*, 329.

- مؤشر الفساد يخفض نسبة الاستثمار الخاص بنسبة تصل 0.3 لكل البلدان الأفريقية و الناطقة بالفرنسية و يصل إلى 0.8 بالنسبة للبلدان الناطقة باللغة الانجليزية.
- النتائج الثانوية المتبقية شملت: تأثير معنوي لمؤشر حماية المستهلك لكن المعامل لم يتم تحديده، أثر إزاحة للاستثمار العام للبلدان الناطقة بالفرنسية، زيادة القروض الموجهة للقطاع الخاص بنسبة 1% تحفز الاستثمار الخاص بنسبة 4% حالة كل البلدان والبلدان الناطقة باللغة الانجليزية بينما تبقى في حدود 2% حالة البلدان الناطقة باللغة الفرنسية.

2. بالنسبة للقروض الموجهة للقطاع الخاص:

النتائج متشابهة من حيث التأثير على الاستثمار الخاص الاختلاف فقط في المعاملات بحيث بالنسبة لجميع البلدان الأفريقية:

- تنفيذ الإصلاحات يزيد نسبة الائتمان ما بي 0.09% و 0.78% .
- زيادة عدد الاصلاحات بنسبة 1% يحفز لائتمان للقطاع الخاص بنسبة ما بين 0.08% و 5.76%.
- تؤثر إصلاحات الحريات الاقتصادية بنسبة ايجابية ما بيم 0.02% و 0.1%.
- الفساد يخفض نسبة الائتمان المقدم للقطاع الخاص ب 0.08%.
- زيادة مستوى الديمقراطية يرفع الائتمان الخاص بنسبة 0.04%.

3. بالنسبة للاستثمار الأجنبي المباشر:

أهم المتغيرات ذات حساسية للملكية الأجنبية نجد.

- تنفيذ الاصلاحات لبرنامج ممارسة الأعمال يرفع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين 3% و 4% بدلالة احصائية 1%.
- اصلاحات حماية المستثمرين يحفز تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ما بين 0.36% و 0.42%.

4. بالنسبة للتأثير على معدل النمو:

- تنفيذ الاصلاحات لبرنامج ممارسة الأعمال يرفع معدل النمو ما بين 1% و 3% بدلالة احصائية 10% بالنسبة للبلدان الناطقة باللغة الانجليزية.
- تحسين مؤشر الحرية الاقتصادية ب 1% يرفع معدل النمو ما بين 2-4% لجميع البلدان.
- مرونة عدد الاصلاحات بلغت نسبة 3% عند مستوى 1% لجميع الدول.

- زيادة تدفقات الملكية الأجنبية يرفع معدل النمو ب 0.9% لدول افريقيا و ب 1.1 % بالنسبة للبلدان الناطقة باللغة الانجليزية.

يظهر من خلال النتائج السابقة أن الاصلاحات المؤسساتية تعتبر عنصر فعال في تحسين مؤشرات تنمية القطاع الخاص، وإذا أخذنا الاصل القانوني فإن الدول الناطقة باللغة الفرنسية ما زالت تعاني من تدني مستوى هذه المؤشرات مقارنة بالدول الناطقة باللغة الانجليزية. على العموم يجب على الدول الافريقية تحسين الاطار المؤسسي لها و ذلك لمواكبة الدول الناشئة و الدول المتقدمة.

2.3.2 الدراسات التي ناقشت أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على القطاع الخاص:

1. دراسة (Miraskari, Masouleh, & Alavi, 2014)¹ بعنوان:

“Analyzing Impacts of Foreign Direct Investment on Private Sector in Economic Growth of Iran”

هذه الدراسة على غرار الدراسات السابقة ناقشت أثر الاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي في نفس الوقت تطرقت لأثره على القطاع الخاص بمعنى تفاعل المتغيرين ومدى مساهمتهما في النمو الاقتصادي. الباحثين وصفوا هذه الحالة ب الآثار المباشرة وغير المباشرة للاستثمار الأجنبي المباشر على النمو الاقتصادي .

الدراسة تمت في ايران خلال الفترة 1970-2012 باستخدام نموذج انحدار النمو المستخدم من قبل Kosack and Tobin (2006) و Hermes and Lensink (2003) و Thompson (2008) ، بحيث تم استخدام أربع متغيرات مستقلة في تفسير النمو الاقتصادي في المنطقة شملت : الاستثمار الأجنبي المباشر، القطاع الخاص المعبر عنه بنمو القيمة المضافة للصناعة التحويلية ، المتغير الثالث يشمل تفاعل المتغيرين السابقين وفي الأخير تمت اضافة الانفتاح التجاري.

نتائج الدراسة تمثلت في :

- معامل الاستثمار الأجنبي المباشر غير مهم من الناحية الاحصائية في التأثير على النمو الاقتصادي.

¹ Miraskari, S. R., Masouleh, M. S., & Alavi, S. A. (2014). Analyzing Impacts of Foreign Direct Investment on Private Sector in Economic Growth of Iran. *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, 4(11), 2222-6990.

- تأثير التفاعل بين الاستثمار الأجنبي المباشر و نمو القيمة المضافة للصناعة التحويلية ايجابي بحيث بلغ 18.33 ومعنوي في حدود 5% خلال فترة الدراسة.
 - معامل نمو القيمة المضافة للصناعة التحويلية الذي يعبر عن القطاع الخاص في حدود 0.75 بدلالة احصائية عند مستوى 1% .
 - معامل الانفتاح التجاري الذي يعبر عنه بحصة من إجمالي حجم التجارة إلى الناتج المحلي الإجمالي في حدود 0.20 بدلالة احصائية عند مستوى 10% .
- تظهر النتائج أن تحفيز التنمية الاقتصادية والصناعية في ايران اعتمد خلال فترة الدراسة على قناة القطاع الخاص و خاصة من خلال تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كعامل محوري في استراتيجياتها الاقتصادية والتصنيع أين يحفز بمستوى تطور القطاع الخاص لتحقيق تأثير الربط وخلق نتائج غير مباشرة.

2. دراسة (Apostolov, 2016)¹ بعنوان :

“The Role of Foreign Direct Investments in Southeastern Europe”

يناقش هذا المقال تأثير وتجديد الصلة بين الاستثمار الأجنبي المباشر على الإنتاج الخاص لستة دول من جنوب شرق اوربا المتمثلة في : ألبانيا ،البوسنة و الهرسك، كرواتيا ، مقدونيا، صربيا وسلوفينيا . الدراسة تمت في الفترة 2013-202 خاصة أن هذه الدول اعتمدت على الملكية الأجنبية في عملية المرحلة الإنتقالية .

الدراسة اعتمدت في منهجيتها على دالة انتاج من نوع كوب دوغلاس لتفسير ها التأثير أين تم أخذ هذه المتغيرات في الوظيفة الخطية:

بالنسبة للرأسمال :

- نسبة الملكية الأجنبية الخاصة في الشركة
- نسبة الاستفادة من القدرات

بالنسبة للعمالة:

- عدد العمال الدائمين المتفرغين

¹ Apostolov, M. (2016). The Role of Foreign Direct Investments in Southeastern Europe. *Revue d'études comparatives Est-Ouest*, 47(3), 45-82. doi:10.4074/S0338059916003028

- نمو العمالة السنوي
- نمو إنتاجية العمل السنوية

بالنسبة للتأثيرات المباشرة وغير المباشرة لرأس المال الفعلي :

- نسبة إجمالي المبيعات التي يتم تصديرها مباشرة
- نسبة إجمالي المبيعات التي يتم تصديرها بشكل غير مباشر

نتائج الدراسة تمثلت في :

• ألبانيا:

• ميل إيجابي مرتفع لنمو العمالة السنوي نظرا لتوفر هذا العامل إضافة الى تحقيق نتائج إيجابية تتعلق بالعمال الدائمين المتفرغين وهذا راجع كله لتدفقا الاستثمار الأجنبي المباشر.

• ميل سلبي لنمو إنتاجية العمل السنوية لكن النتيجة ايجابية نظرا لتخصيص رأس المال والاستثمارات كثيفة العمالة.

• ازاحة سلبية في نسبة إجمالي المبيعات التي يتم تصديرها بشكل غير مباشر.

• انخفاض حاد في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر خلال الفترات الأخيرة من الدراسة .

• البوسنة والهرسك:

• ميل سلبي فيما يخص الاستفادة من القدرات ونم العمالة السنوي ، حيث أظهرت النتائج أهمية احصائية.

• يرجع انخفاض العمالة حسب تفسير الباحث الى عوامل سياسية سلبية حدثت في الفترات السابقة.

• تظهر النتائج أيضا انخفاض في استخدام الكلي للرأس المال من حيث القدرات المستفيد منها وهذا ما يجعل تصحيح هذه الحالة في وجهة نظر الباحث من خلال عملية التنسيق مع الانخفاض في العمالة المذكور أنفا .

• دلالة إحصائية معنوية وميل إيجابي فيما يخص إجمالي المبيعات التي يتم تصديرها بطريقة غير مباشرة.

- تشابه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و الناتج المحلي الاجمالي ما يعبر عن علاقة طردية.

• كرواتيا:

- زيادة في نشاط التوظيف نظرا للميل الايجابي لعدد العمال الدائمين المتفرغين.
- نمو انتاجية العمل ذات انحدار قوي نظرا ل توظيف القطاعات كثيفة رأس المال.
- ظهور مشاكل فيما يخص اجمالي المبيعات التي يتم تصديرها بطريقة غير مباشرة خاصة أن فترة الدراسة تزامنت مع الانضمام للاتحاد الأوروبي.
- نفس حالة البوسنة و الهرسك فيما يخص ارتباط حركات الملكية الأجنبية و الناتج المحلي الاجمالي(علاقة طردية).

1. مقدونيا:

- اعتماد مقدونيا على الاستثمار الأجنبي المباشر أكثر من أي بلد من عينة الدراسة.
- نتيجة غير ميقنة لعدد العمال الدائمين المتفرغين.
- ميل سلبي لاستخدام القدرات.
- ميل ايجابي لاجمالي المبيعات التي يتم تصديرها بشكل مباشر.
- الاستثمارات الأجنبية المباشرة ممول ومساهم بشكل كبير في الناتج المحلي الاجمالي لتأثره بحركات وتدفقات الملكية الأجنبية.

2. صربيا:

- تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على الناتج المحلي الاجمالي يظهر بصفة كبيرة في حالة صربيا بحيث الدلالة الاحصائية موجبة معنوية بأقل من 0.01.
- التأثير يظهر أيضا من خلال الصادرات المباشرة ما يرجع تأثيره على الناتج المحلي الاجمالي أين أظهرت النتائج نسبة اجمالي المبيعات التي يتم تصديرها مباشرة أنها موجبة.
- نتائج نمو انتاجية العمل و عدد العمال الدائمين أيضا موجبة.
- توافق العلاقة بين الناتج المحلي الإجمالي والملكية الأجنبية خاصة أن مستوى الاستثمار في صربيا مرتفع لوجود وفرات غير مستخدمة.

3. سلوفينيا:

- فيما يخص العمالة تظهر انتاجية العمل السنوية أنها إيجابية ومتزايدة رغم الانخفاض في عدد العمال الدائمين المتفرغين والنمو السنوي السلبي للعمالة.
- ميل ايجابي لمنحنى نسبة اجمالي المبيعات التي يتم تصديرها مباشرة ، حسب الباحث يرجع ذلك للقطاعات كثيفة رأس المال والملكية الأجنبية.
- ميل سلبي لاجمالي المبيعات التي تصديرها غير مباشر.
- تظهر نتائج العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و نمو الناتج المحلي الإجمالي تفسيرين ، الأول يظهر علاقة توافقية نظرا لأن انخفاض مخرجات القطاع الخاص ترتبط بانخفاض نسبة الملكية الأجنبية هذا من جهة، ثانيا نمو الناتج المحلي الاجمالي أعلى من نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي لمباشر فحسب الباحث يجع ذلك أنها مؤشر للنمو الداخلي بمعنى تأثير غير مباشر لمحاسن استعمال نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر لدفع عجلة النمو والتنمية الاقتصادية.

كخلاصة فإن تأثيرات الاستثمار الأجنبي المباشر على مخرجات القطاع الخاص في دول جنوب شرق أوروبا تظهر أهميتها رغم الاختلاف في الدرجة ، مرتفعة بالنسبة لمقدونيا ، صربيا، سلوفينيا وكرواتيا ومعتدلة بالنسبة لألبانيا ، البوسنة والهرسك، رغم أن سلوفينيا تأثرت أيضا بعوامل داخلية. هذه التأثيرات تشمل :

- تأثير إيجابي على العمالة بحيث يظهر آثار تعليمية ايجابية والصادرات.
- تراكم رأس المال و الانتاج.
- هيكلية الشركات نحو اقتصاد فعال.

ما يعطي نموذج الاستثمار الأجنبي المباشر في النمو الاقتصادي أهمية و خاصة أن العديد من الدراسات تتوافق مع هذه النتائج ما يشجع التوجه نحو سياسات استقطاب الملكية الأجنبية.

4. دراسة (Ozturk, 2012)¹ بعنوان:

“Foreign direct investment and private sector external financing: Do credit ratings matter”

تبحث هذه الدراسة في العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتمويل الخارجي للقطاع الخاص ل61 دولة نامية مقسمة إلى دول مستثمرة عددها (30) و دول أقل درجة استثمار ، باستخدام بيانات بانل خلال

¹ Ozturk, H. (2012). Foreign direct investment and private sector external financing: Do credit ratings matter. *Afro Eurasian Stud*, 1, 8-9

الفترة 1999-2010 .

الدراسة تبحث العلاقة في اتجاهين : الأولى ما إذا كانت التصنيف الائتماني للدول له تأثير على الاستثمار الأجنبي المباشر ، أما الثانية فهي العلاقة العكسية بين المتغيرين. تمت إضافة متغيرات توضيحية أخرى متمثلة في معدل النمو ، والانفتاح ، ورصيد الموازنة العامة العامة ، واحتياطيات النقد الأجنبي.

نتائج الدراسة تمثلت في:

ا. فيما يخص تأثير التمويل الخارجي للقطاع الخاص على الاستثمار الأجنبي المباشر:

- وجود علاقة سببية بين المتغيرين.
- رغم ثقل ديون القطاع الخاص لمجموعة البلدان غير الاستثمارية ، فإن الاستثمار الأجنبي المباشر لا يتأثر بها بأهمية احصائية 1% ، عكس الدول الاستثمارية.
- متغير النمو ذو دلالة احصائية موجبة في البلدان الاستثمارية و سالبة في البلدان ذات التصنيف الغير استثماري.
- الانفتاح له تأثير إيجابي على تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر.
- رصيد الميزانية العامة العامة له تأثير سلبي على الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان الاستثمارية و ايجابي بدلالة 5% في البلدان ذات التصنيف الغير استثماري .
- الاحتياطيات الرسمية بالعملات الأجنبية عامل محفز للمستثمرين الأجانب بأهمية احصائية 1%.
- نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر للنتائج المحلي الإجمالي مرتبط بشكل سلبي بزيادة التصنيف الائتماني.

ا. فيما يخص تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التمويل الخارجي للقطاع الخاص :

- المتغيرات التوضيحية و متغيرات التحكم ليست ذات دلالة احصائية.
- الاستثمار الأجنبي المباشر لا يؤثر على الدافع التمويلي للقطاع الخاص لهذه البلدان في أي حالة من الحالات (حالات نمو أو حالات الأزمات) خلال السنوات العشرة السابقة ، الا أن تكلفة التمويل تكون مرتفعة .

5. من جهة أخرى تحاول دراسة (Al-Sadig, 2013)¹ بعنوان:

“The effects of foreign direct investment on private domestic investment: evidence from developing countries”

توضيح آثار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على الاستثمار الخاص في البلدان النامية خلال الفترة 1970-2000. الدراسة تمت باستخدام بانل على مستوى 91 بلد، تتجلى أهمية الدراسة في تحديد هل للمتغيرين أثر مزاحمة نظرا للمنافسة أو تكميلي لعينة الدراسة، كما تمت إضافة متغيرات توضيحية أخرى لتوسيع مجال الدراسة.

نتائج الدراسة تمثلت في:

- للاستثمار الأجنبي المباشر تأثير ايجابي معنوي على الاستثمار الخاص بدلالة احصائية قدرت ب5%.
- على المدى القصير تدفق الاستثمار الأجنبي المباشر كنسبة مئوية من الناتج المحلي الاجمالي بنقطة واحدة يؤدي الى زيادة الاستثمار الخاص ب ب9%.
- على المدى الطويل التأثير مرتفع نوع ما في حدود 29%.
- تأثير الاستثمار العام ايجابي دون دلالة احصائية.
- معدل التضخم يحفز الاستثمار الخاص بنحو 0.3 و 0.9% على المدى القصير والطويل ما يطرح بعض التساؤلات.
- زيادة السيولة المتاحة معرفة ب المجمع النقدي 2 / الناتج المحلي الاجمالي يرفع معدل الاستثمار نتيجة زيادة التمويل في بعض النماذج .
- ارتفاع الديون الخارجية يثبط الاستثمار الخاص.

حاول الباحث توسيع الدراسة نظرا لوجود اختلاف في التأثير بين البلدان، أين لاحظ أن البلدان متوسطة ومرتفعة الدخل يكون التأثير كبير عكس المنخفضة الدخل. انطلاقا من هذا حاول ايجاد تبريرات للنتائج أين استخدم انحدارات منفصلة لاستكشاف تأثير التفاعل لثلاث متغيرات : الرأس مال البشري، الانفتاح التجاري والتنمية المالية مع الاستثمار الأجنبي المباشر.

النتائج بينت لدى البلدان منخفضة الدخل أن :

- توفر الرأس مال البشري يؤثر بشكل ايجابي على مستوى الاستثمار الخاص من خلال التفاعل مع الاستثمار الأجنبي المباشر عند مستوى 5%.

¹ Al-Sadig, A. (2013). The effects of foreign direct investment on private domestic investment: evidence from developing countries. *Empirical Economics*, 44(3), 1267-1275

تفاعل متغير الانفتاح التجاري مع الاستثمار الأجنبي المباشر ذو فرضية معدومة ودون أي دلالة احصائية، في حين تفاعله مع المجمع النقدي 2 نسبة للنتائج المحلي الاجمالي ايجابي لكن دون أهمية احصائية.

4.2 الدراسات التي ناقشت أثر ومساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو الاقتصادي:

1. دراسة (Hussin, 2013)¹ بعنوان :

“The Contribution of Economic Sectors to Economic Growth: The Cases of Malaysia and China”

تحاول هذه الدراسة عن مساهمة القطاعات الاقتصادية المتمثلة في الصناعة، الزراعة، الخدمات في النمو الاقتصادي في الصين و ماليزيا باعتبارهما اقتصاديين حققا انتقالا سلسا في معدلات النمو الاقتصادي بعد عملية الاصلاح الاقتصادي و التحرير التي ركزا عليها لبناء اقتصاد قوي. الدراسة شملت الفترة ما بين 1978-2007. تم استخدام تحليل الارتباط وتحليل الانحدار المتعدد لفحص العلاقة بين المتغيرات من خلال المعادلة التالية:

$$\ln gdp = \beta_0 + \beta_1 \ln agr + \beta_2 \ln manu + \beta_3 \ln serv + \mu$$

نتائج الدراسة تمثلت في:

أ-ماليزيا:

- المتغيرات الثلاثة ذات أهمية احصائية .
- قطاع الزراعة تأثيره سلبي لكن ضعيف بنسبة 0.017795%.
- قطاع الخدمات المساهم الأكبر في عملية النمو بنسبة 33.99% بحيث زيادة القيم المضافة لهذا القطاع ب 1% يرفع النمو الاقتصادي ب 33.99%.
- قطاع الصناعة هو الاخر تأثيره ايجابي أين زيادة القيمة المضافة ب 1% يرفع النمو الاقتصادي في ماليزيا ب 16.17%.

أ-الصين :

- كل المتغيرات الثلاثة ذات أهمية احصائية و موجبة مرتبة وفق نسبة المساهمة حسب ما يلي:
- قطاع الصناعة بنسبة 66.96% أين زيادة القيمة المضافة ب 1% يرفع النمو الاقتصادي في الصين ب 66.99%.

¹ Hussin, F. (2013). The contribution of economic sectors to economic growth: The cases of Malaysia and China. *International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences*, 2(2), 36-48.

- قطاع الخدمات يساهم بنسبة 23.62% بحيث زيادة القيم المضافة لهذا القطاع ب 1% يرفع النمو الاقتصادي ب 23.62%.
- قطاع الزراعة هو الأخير يساهم بنسبة 17.22%.

يظهر من خلال النتائج أن ارتفاع معدلات النمو في الصين يعتمد بصفة كبيرة على تطوير القطاع الصناعي الذي انتهجته من خلال استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر وقطاع الخدمات الذي هو أيضا أظهر نسبة هامة في المساهمة و أخيرا القطاع الزراعي.

بنفس السياق نجد دراسة (Hussin & Yik, 2012)¹:

كان قد قدم الباحث مقال اخر مشاركة مع باحث بعنوان:

“The contribution of economic sectors to economic growth”

أين درسا فيه بنفس الطريقة مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو الاقتصادي في نفس الفترة 1978-2007 لكن بمقارنة الصين مع الهند. بطبيعة الحال كانت النتائج للصين مماثلة أما فيما يخص الهند شملت النتائج التالية:

- كل المتغيرات الثلاثة ذات أهمية احصائية و موجبة مرتبة وفق نسبة المساهمة حسب ما يلي:
- قطاع الخدمات بنسبة 47.88% أين زيادة القيمة المضافة ب 1% يرفع النمو الاقتصادي في الهند ب 47.88%.
- قطاع الزراعة يساهم بنسبة 14.19% بحيث زيادة القيم المضافة لهذا القطاع ب 1% يرفع النمو الاقتصادي ب 14.19%.
- قطاع الصناعة هو الأخير يساهم بنسبة 11.69%.

كما أننا يبي أن لا نهمل أن الصين تحقق قيمة مضافة كبيرة مقارنة مع الاقتصادات الأخرى.

¹ Hussin, F., & Yik, S. Y. (2012). The contribution of economic sectors to economic growth: the cases of China and india. *Research in Applied Economics*, 4(4), 38-53.

خاتمة الفصل:

حاولنا في هذا الفصل المام الفكر بالطريقة التي سوف نحددها لدراسة الموضوع من كل جوانبه التي يمكن الولوج اليها و أخذ الأفكار المستنبطة من الدراسات القياسية التي تحدد الطبيعة المعمول بها في التفسير ووضع الحجة على نتائج الدراسة . الفصل يشكل عنصر مهم بطريقة أكاديمية لما تطرقنا اليه سابقا في الجانب النظري بحيث يعتبر محور أساسي لفهم الموضوع و تكملة للفصلين السابقين سوف نحاول في الفصل الثالث ابراز الواقع الاقتصادي للقطاع الخاص في الجزائر و ابراز أهم التطورات التي أثرت فيه لتبيان نقاط القوة والضعف عليه.

الفصل الثالث:

واقع القطاع الخاص
في الإقتصاد الجزائري

مقدمة الفصل:

إن التحول الإيديولوجي الذي شهدته الجزائر في رسم السياسات والاستراتيجيات التي يمكن لها من تحقيق انطلاقة نوعية فيما يخص النمو الاقتصادي ومواكبة الدول التي أصبحت اقتصاداتها تشكل مبتغى العديد من الدول النامية يستدعي لنا دراسة أهم النقاط ذات صلة بالقطاع الخاص وتبرز علاقتها في تحليل موضوع الدراسة و على إثر ذلك حاولنا في هذا الفصل إبراز التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق من خلال نشأة هذا القطاع و سياسة الخوصصة في الجزائر إضافة الى الجهود المبذولة لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر كما حاولنا تحليل سلوك الاستثمار في الجزائر واثار الهيئات الداعمة للقطاع الخاص على الإقتصاد الوطني و اختتمنا الفصل بإظهار حجم الاقتصاد الجزائري بالأرقام.

1.3 التحول نحو اقتصاد السوق في الجزائر:

1.1.3 إصلاح الهيكل الإقتصادي:

ان انخفاض مستوى كفاءة القطاع العام في مرحلة التخطيط المركزي وما تتكبدته الخزينة العمومية إثر ذلك نتيجة عدم تخصيص الموارد الاقتصادية وتدهور مستوى الكفاءة الانتاجية و التسويقية ما يؤثر على قيمة العائد على الاستثمار أدى بصناع السياسة الى التفكير نحو التحرير الاقتصادي الذي يعني بتقليص دور الدولة في الاقتصاد وإفساح المجال لآليات السوق من خلال السماح للقطاع الخاص المساهمة بمدخراته ومبادراته في بناء الاقتصاد القومي بتطبيق العديد من الاجراءات التي بإمكانها ان توفر البيئة المناسبة لذلك كعملية الخوصصة و استقطاب الاستثمار الأجنبي.....). إن التوجه نحو هذه الاصلاحات بإزالة الاحتكارات الحكومية لا يعني التخلي عن أدوات الرقابة وانما رفع اليد عن التدخل المباشر عن الأنشطة الانتاجية والخدماتية وتحرير الأسعار واستعادة النمو الاقتصادي الذي خفضته بصفة كبيرة الانفاقات الحكومية وهدر للموارد الاقتصادية واختلال ميزان المدفوعات المرافق لعجز الموازنة العامة ما يؤدي الى أزمة مديونية ذات أثر حاد في الجانب الاقتصادي والاجتماعي على المدى الطويل. كما لا ننسى أنها أجبرت الى التوجه للصندوق النقد الدولي لسحب شريحة قرض في إطار برنامج تثبيت يمتد من ماي 1989 إلى ماي 1990 بمبلغ مقداره 7.155 مليون وحدة حقوق سحب خاصة¹.

إن إصلاح الهيكل الإقتصادي الجزائري الذي اعتمد على الاستثمار الحكومي الذي كان مبررا بغياب البنية التحتية و الهياكل الأساسية وعدم استقرار الإقتصاد الكلي ما يشكل مخاطر عالية لا يستطيع القطاع الخاص تحملها شمل عدة مراحل التي بدورها نتجت عن انبثاق قوانين و مراسيم عن السلطة لتوضيح التوجه الايديولوجي لها و بعبارة أخرى أكثر تحديدا نعبّر عنه بدور القطاع الخاص في الاقتصاد الوطني أين نلاحظ تناقضات من حيث السياسة المنتهجة أين يمكن له أن يكون مكملا و داعما لقطاعات الدولة أو حليفا للرأسمالية الدولية². أين سنحاول شرح ظهور القطاع الخاص عبر التطورات التاريخية له منذ الاستقلال ومعرفة أهم النقاط الأساسية المؤثرة عليه:

¹ قدي ع (2002)، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر محاولة تقييمية، Cahiers du CREAD n°61، ص 10.

² Benbitour A. (2000), L'Algérie au troisième millénaire. Défis et potentialités, Alger, Éditions Marinoor.

1.1.1.3 خصائص القطاع الخاص إبان الفترة الاستعمارية¹:

- عدم التوازن بين القطاعات الاقتصادية.
- ضعف تشكيل رأس المال الصناعي و استنزاف الثروات الباطنية.
- أقلية معدودة من الصناعيين الجزائريين محصورة في الملابس و الأغذية الزراعية بأدوات بسيطة ما يتناسب مع الدين والعادات العامة ما ينتج عنها تجار بمعنى الضيق و حرفيين، إضافة الى احتكار الصناعات الاستراتيجية من جانب الأجانب واستعمال السلطة في التمييز التشريعي في الحصول على امتيازات خاصة من جانب الواردات.

من خلال ما ذكرناه يظهر أن الطبيعة الهيكلية للقطاع الخاص في الفترة الاستعمارية كانت محدودة جدا أثرت على الهيكل الاجتماعي أيضا ما أسس اقتصاد هش في بداية الاستقلال ومحاولة البحث عن حلول تتوافق مع السيادة الوطنية ومتطلبات النمو.

2.1.1.3 الفترة ما بين 1963-1965:

شهدت المرحلة بعد الاستقلال تحديات كبيرة في وجه الدولة نتيجة ضعف المقومات الأساسية للتنمية الاقتصادية². فالفترة الأولى من الاستقلال تميزت باختلاف الرؤى الاقتصادية ما بين التصريحات والقوانين الموسومة في تلك الفترة ما أجبر المستثمرين الجزائريين في الجزائر وخارجها على تبني موقف انتظار أو التحرك نحو القطاعات غير المرئية في صورة خدمات . فمن خلال قانون الاستثمار 1963 الذي أعطى حرية تامة لإقامة الأعمال التجارية وفقاً لمعايير صارمة جداً مطبقة ومخصصة للأجانب فقط و سياسة ادخال الإدارة الذاتية في القطاع الزراعي والصناعي ما أدى الى تشكيل قاعدة مادية للقطاع العام نتج عنه تخوف الرأس المال الخاص و عدم المبادرة في النشاط الإقتصادي خاصة انعدام تعامله مع الرأس مال الأجنبي³.

مما ذكرنا سابقا يمكن القول أن هذه الفترة تميزت بوضع سياسي واقتصادي معقد للغاية و خاصة من منظور القطاع الخاص ما أثر على سلوكه .

¹ Derras, O. (1997). Place du secteur privé industriel national dans l'économie algérienne.

Insaniyat/إنسانيات/Revue algérienne d'anthropologie et de sciences sociales, (1), pp 157-158.

² ليليا بن صويلح (2012) ، قراءة تحليلية في مسار تطور تجربة القطاع الخاص بالجزائر ،مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية العدد 2012/08 ، ص90.

³ Derras, O. op.cit p 158-159

3.1.1.3 الفترة ما بين 1966-1980 :

تعتبر هذه الفترة جد حساسة بالنسبة للقطاع الخاص خاصة مع ظهور مرحلة التخطيط المركزي الذي حاول من خلالها هذا القطاع فرض نفسه لكن الرؤى الاقتصادية كانت ذات توجه مغاير ولذلك يجب أولاً شرح اهم الحقائق التي شهدتها هذه الفترة¹:

- التخلي التدريجي عن الإدارة الذاتية تبني نظام إنتاجي جديد في إطار سياسة "الصناعات المصنعة" من خلال خطط تنموية لكن بمراقبة الأنشطة الاقتصادية بما فيها قنوات التوزيع و التسويق إضافة للتحكم في التجارة الخارجية للفترة ما بين 1973-1974.
- تأميم القطاعات الإستراتيجية وتحديد قطاع المحروقات و حضر القطاع الخاص منه والالتزام بعدم التنافس مع القطاعات الاقتصادية للدولة ما يظهر صراحة في قانون الاستثمار 1966.
- انشاء العديد من الهيئات والهيئات المشتركة بين الوزارات لابرار النوايا الحسنة اتجاه القطاع الخاص لرفع الرأس مال المادي لكنه يفرض عليه شروط حساسة تثبط من نشاطه مقارنة بما هو مصرح به .
- صعوبة هيكله القطاع الخاص مع وجود قطاع عام ذو قاعدة انتاجية هامة وهيمنته على الاقتصاد في حين السيطرة على القطاع الخاص بمؤسسات الدولة.

شهدت هذه الفترة مرحلتين أساسيتين:

المرحلة الأولى 1966-1971

تشجيع المبادرة الخاصة من خلال قانون الاستثمار 1966 أين منحت له ضمانات ومزايا ضريبية وقروض مصرفية ما يظهر لنا في الاحصائيات أين تمت الموافقة على 688 مشروعاً ، أي 77.3٪ من الإجمالي خلال الفترة (1967/1980) . و لكن هذه المشاريع دائماً تكون بشروط مثلما ذكرنا سابقاً فيما يخص القطاعات الاستراتيجية و عدم المنافسة ، كما لا يخفى عنا القيود البيروقراطية .

توجه القطاع الخاص نحو القطاعات الغزل و النسيج و قطاع الزراعات الصناعية بمجمل 414 مشروع وهذا في إطار سياسة الدولة تخفيف العبء عن الميزان التجاري ومحاولة تحقيق الأمن الغذائي.

¹ Ibid pp159-160.

ان هذه المرحلة من مفهوم الاستاذ جيلالي ليابس مجرد تشكيل نوى اقتصادية للانتاج و تراكم للرأس ما الخاص خاصة مع الضغوطات و اديولوجية الإقتصاد الموجه ما يستلزم التأقلم مع التدابير و التوجهات السياسية لمرحلة التخطيط المركزي من تدابير حمائية و احتكارات للتجارة الخارجية...¹.

المرحلة الثانية:1971-1979

من أبرز الحقائق التي تميزت بها هذه الفترة نجد²:

- القطاع الخاص في هذه المرحلة أكثر تضررا من سابقه ما يؤكد اعتماد النهج الاشتراكي و الابتعاد عن التنمية ذات تيار رأسمالي . ان استدلالنا يعتمد على الإحصائيات لهذه الفترة نظير اعتماد 200 مشروع نتيجة وقف إعانات الدولة ومزاياها للقطاع الخاص و هذا ما جاء به قانون المالية لعام 1971 كما شهدت هذه الفترة مجموعة من التأميمات أبرزها تأميم قطاع المحروقات و بصفة المستثمر الخاص عقلاني فانه دائما يبتعد عن المجازفة في ظروف اقتصادية غير واضحة المعالم مفضلا استراتيجية الانتظار.
- القطاع الخاص أيضا تضرر من نظام الاستيراد العالمي المطبق سنة 1974 المتعلق بمسائل الواردات و التجارة الخارجية .

من خلال ما ذكرنا سابقا فإن هذه الظروف جعلت المبادرة الخاصة في صورة انشاء مؤسسات صغيرة التي لا تتطلب رأس مال كبير و عمالة أقل من 5 عمال تتجه للتراجع التي قد تكون على المدى الطويل أداة لتشديد البرامج التنموية.

كخلاصة لهذه الفترة:

- القطاع الخاص رغم التهميش والسياسات التي تعرقل نموه فإنه استطاع بناء نفسه تدريجياً رغم المسار المتعرج في ظل القطاع العام ذو قاعدة انتاجية مهيمنة وأزمة هوية للغموض من القيادة السياسية على دور ومكان القطاع الخاص في بناء الاقتصاد الوطني.
- تطور التخصص المنهجي ساعد القطاع الخاص من تحقيق جزء من الأرباح ذات أهمية خاصة في قطاعات النسيج والبناء والأشغال العامة والكيمائيات والبلاستيك و هذا نظرا

¹ Liabes, D.(1984) Capital privé et patrons industriels en Algérie 1962/82. Alger : Ed. CREA, 1984.p 569.

² Derras, O. op.cit p 160.

الفصل الثالث: واقع القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري

لتطوير رؤية للعمل بين القطاعين العام والخاص خاصة قطاع الحياكة والملابس ، حيث يمثل 65.4٪ من الشركات و 59٪ من القوى العاملة 10.

- القطاع الخاص اعتمد أيضا على بعض الممارسات كتوظيف كفاءات القطاع العام باستعمال سياسة الإغواء في الأجر ، تمديد مدة العمل، انتهاز فرص عدم كفاءات الدولة و نظرا لهذا جعله يوسع القاعدة الاقتصادية.

4.1.1.3 الفترة 1990-1980:

ان الاحصائيات التي وضعت في الفترة السابقة جاءت بالكامل ذات تأثير سلبي أين وضعت السياسات العامة للاقتصاد في موقف من الاعتماد على دخل النفط والغاز ، والذي يمثل 97٪ من عائدات التصدير وحوالي ثلثي موارد الميزانية. ان هذا النهج المتبع يعبر عن خلل في الاقتصاد لاسيما ان الاقتصاد الريعي يتأثر بفواتير المعدات باهظة الثمن بغية زيادة الطاقة الإنتاجية للبلد مع استقرار الإنتاج الزراعي والإنتاجية الصناعية ما يجبر التوجه نحو الديون قصيرة الأجل ذات معدلات الفائدة المرتفعة¹.

ان السياسة المنتهجة أمام القطاع الخاص و الاضطرابات الناجمة عن عدم التوازن في الحالة الاقتصادية نتيجة تقييم سلبي للفترة السابقة أجبر صناع القرار نحو الشروع في التعديلات واللوائح اللازمة والمخططة و التنبؤات التي من شأنها أن تسيطر على الحالة الاقتصادية الغير مستقرة وذلك بالاعتراف قولا و فعلا بأن القطاع الخاص قوة اقتصادية واجتماعية لا غنى عنها ولا مفر منها ومحاولة و ضع آليات الرقابة حول تطوره الغير منضبط .

سعت الدولة في دمج القطاع الخاص في برامجها وأهدافها الخاصة في خطتين مدتهما خمس سنوات ، لكن من جديد تتضح ملامح التخوف من أن يصبح قاعدة انتاجية و استثمارية كبيرة وظهور قوة اقتصادية جديدة تؤثر على السياسة. هذا يتضح من خلال قانون الاستثمار لسنة 1982 ؛ اين تم وضع مجموعة من القيود أهمها² :

- الحصول على الموافقة في بدء مشروع أو توسيعه
- حظر الاستثمارات المتعددة المتراكمة من قبل صاحب العمل نفسه.

¹ Bouhou, K. (2009). L'Algérie des réformes économiques : un goût d'inachevé. *Politique étrangère*, (2), pp 326-327.

² Derras, O. op.cit p 168

- الحد الأقصى لرأس المال الأولي البالغ 30 مليون دينار جزائري.

اما من الجانب الايجابي فقد أظهرت بعض المزايا نذكر منها الاعفاء الضريبي لمدة 5 سنوات وسهولة الحصول على القروض المصرفية.

في سنة 1981 تم انشاء ديوان للتوجيه ومراقبة وتنسيق الاستثمار الخاص 1981 (OSCIP) الذي يعمل على توجيه الاستثمارات الوطنية الخاصة لتلبية احتياجات التنمية و تحسين وضعية الميزان التجاري ما شكل مؤسسات خاصة تعمل في مجالات مثل تصنيع المعادن ، الصناعات الميكانيكية والكهربائية الصغيرة والتركيز بشكل رئيسي على الصناعات التقليدية.¹

كتقييم لهذه الفترة ارتفع عدد المؤسسات من 9387 الى 14154 مؤسسة نتيجة استعادة الثقة بين الدولة و القطاع الخاص الوطني. لكن الانخفاض الحاد في أسعار النفط وهبوط الدولار الأمريكي في الفترة 1985-1986 أدى لحدوث اضطرابات على الصعيد الانتاجي نتيجة نقص في المواد الخام و قطع الغيار و القروض المصرفية ما أدى الى انخفاض القيمة المضافة و تقليل القوى العاملة. فبحكم توجه القطاع الخاص الى قطاعات غير استراتيجية كالمنسوجات ، الجلود، الحذاء وكذلك صناعة المواد الغذائية اما نتيجة سياسة أو حتمية فان هذه القطاعات تعتمد بشدة على العالم الخارجي و بالتالي ان الانخفاض في أسعار النفط و قيمة الدولار أدى الى نقص العملة الصعبة ما يثر على الوحدات النتاجية المحلية بصورة أساسية.

5.1.1.3 الفترة إبتداء من سنة 1990:

قبل البدء في ابراز أهم الحقائق التي شهدتها هذه الفترة يجب ايضاح نقطة مهمة تتعلق بالبيئة الاقتصادية و السياسية للقطاع الخاص في حالة الجزائر أين نجد تباين للأراء حول مفهوم وجوده ؛ فالاتجاه الأول يجادل عدم وجود القطاع الخاص لصالح التحرير "الخاضع للسيطرة" ، أي تحت ارادة الدولة من خلال السياسات المنتهجة بما يتناسب مع تفضيلاتها بمعنى أن القادة السياسيين قد يعملون لصالحهم الخاص مع ما لا ينطبق مع الاستقرار الاقتصادي في الجزائر. وبالتالي ارادة الدولة هي التي لها القدرة على التصريح بالخصخصة الخاضعة للرقابة ، وفتح رأس المال. هذا من جهة أما الاتجاه الثاني فيسمح بوجود قطاع خاص يعمل تحت السيطرة للدولة الجزائرية ، أصحاب هذا الاتجاه يبررون ذلك من خلال احصائيات حققها القطاع الخاص في هذه الفترة أين نجد 70٪ من الإنتاج غير الهيدروكربوني في

¹ Mouloud, A. (2012). De l'économie administrée à l'économie de marché. *Le Maghreb et l'indépendance de l'Algérie*, p 68

الفصل الثالث: واقع القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري

عام 2002 لصالح القطاع الخاص إضافة الى ظهور رجال اعمال... (بمعنى أكثر تحديد القطاع الخاص الجزائري يجري بناؤه بسياسات الإلهام النيوليبرالي التي تقودها الدولة الجزائرية).¹

ان اعطائنا للمفهوم السابق هو مجرد لتوضيح طبيعة القطاع الخاص الجزائري الذي نحن بصدد دراسته بحيث تعتبر هذه الفترة من اسمى مراحل التحرير لهذا القطاع ومن أبرز النقاط التي ساعدت على ذلك:

- تراجع أسعار النفط في عام 1986 و ما نتج عنها من أضرار في القطاع الانتاجي كما ذكرنا سابقا.
- سقوط الكتلة الشيوعية في عام 1989 .
- قلة أداء القطاع الاقتصادي العام الذي أصبح لا يطاق لميزانية الدولة .
- العجز عن سداد الديون و التوجه الى صندوق النقد الدولي لاعادة جدولتها.

ان ملامح التحول نحو اقتصاد السوق و اعطاء فرصة للقطاع الخاص في خطط التنمية الخاصة بالاقتصاد الجزائري أو يمكننا القول بأن هذا التحول جاء جبرا نتيجة عدم قدرة التخطيط المركزي قد بدأ يتض من خلال قانون الاستثمار لسنة 1988 أين أدخل عدة تعديلات ألغت القيود السابقة المفروضة والذي في الواقع يلغي نصوص وقوانين مدونات الاستثمار السابقة وبالطبع جميع القيود والقيود المفروضة على القطاع الخاص الوطني.²

فيما يخص المعوقات ذات صلة بالحصول عن الائتمان التي كانت أكثر تأثيرا على قدرات القطاع الخاص التمويلية أعطى صدور القانون 90-10 ، بشأن النقد و القرض أين شكل حافزا للمستثمر الخاص في البحث عن سبل الاستثمار بعد معاناته من البيروقراطية التي أثقلت تطورها. لذلك ، تم تطوير ترسانة قانونية كبيرة ، من أجل إرساء أسس هذا التحول وتحديد الشروط الجديدة للإدارة الاقتصادية والاجتماعية. أين تم وضع سياسات لتحقيق الأهداف العامة لهذا القانون شملت³:

- استبدال اقتصاد السوق {اقتصاد يديره إدارياً ؛
- البحث عن قدر أكبر من الحكم الذاتي للشركات يجب أن تكون محكومة بالقواعد التجارية ؛
- تحرير التجارة الخارجية وأسعار صرف العملات الأجنبية ؛
- -استقلالية البنوك التجارية وبنك الجزائر.

¹ Grégoire Delhaye et Loïc Le Pape, « Les transformations économiques en Algérie », *Journal des anthropologues*, 96-97 | 2004, p 180.

² Derras.O, op.cit p 168 .

³ Mouloud, A. op.cit p 69.

أعطى قانون الاستثمار ل سنة 1993 حافزا أيضا للمبادرة الخاصة الذي بموجبه من خلال الأحكام والقوانين التي نص عليها لاستكمال آليات اقتصاد السوق دون تمييز بين القطاعات: العامة / الخاصة (الوطنية والأجنبية)¹. إضافة الى انشاء وكالة لدعم ومراقبة الاستثمار (APSI) لاتمام عملية التحول في هذا المجال لكن للأسف من خلال التقييم لهذه الوكالة بعد سبع سنوات من التواجد لوحظ ضعف أدائها نتيجة الروتين البيروقراطي والمشاكل المتعلقة بإدارة الأراضي الصناعية، الإحصائيات آنذاك بلغت 43000 نية استثمار ، بقيت غالبية المشروعات في مرحلة النية (المجلس الاقتصادي والاجتماعي الوطني). ما أثر على الدور الاقتصادي الذي حدد له في عملية النمو والتنمية.²

سنة 1994 كانت الظروف الاقتصادية غير مواتية من ناحية الاستقرار فباعترار أن النهج المعتمد من طرف صندوق النقد الدولي و البنك الدولي ذو اتجاه رأسمالي فانهما شجعا و قادا هذه المرحلة الانتقالية نحو اقتصاد السوق في الجزائر. بحيث في عام 1994 ، أجبر صندوق النقد الدولي الحكومة الجزائرية على التحول الاقتصادي والانتقال من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق و هذا نظرا لعدم قدرة الاقتصاد الجزائري استيعاب المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية نظرا لفشل الاقتصاد المخطط . فمن الشروط التي حددها صندوق النقد الدولي لقبول ملف الاستدانة نجد خفض قيمة العملة الجزائرية وتحرير التجارة الخارجية وحرية الأسعار وإعادة جدولة الدين الخارجي.³

في أفريل من سنة 1994 تم التوقيع عن الاتفاقية المبرمة بين صندوق النقد الدولي والحكومة الجزائرية أين تم إعادة جدولة الدين الخارجي تطبيقا برنامج التكيف الهيكلي المتفاوض عليه أين يضمن بُعد سياسي يحترمه صندوق النقد الدولي. تم إجراء تعديلات لإصلاح النظام الاقتصادي وطريقة تشغيل الأداة الاقتصادية الجزائرية لكن كانت لها آثار سلبية خاصة من الجانب الاجتماعي فبعض الأثار لم تكن متقبلة خاصة من طرف جانب العمال أين تم توقيفهم أما من الجهة الاقتصادية خاصة مع تحسن أسعار البترول في السوق العالمية .

تبعث هذه الاتفاقية تحسن في مستوى أسعار النفط العالمية بين عامي 1995 و 1997 أين أتاحت تراكم الموارد المالية الكبيرة . ولكن عدم كفاءة الإدارة الاقتصادية الداخلية منع الإنتاج والاستثمار من الاستفادة من الراحة المالية بشكل فعال.

¹ Derras.O, op.cit pp 168-169.

² Mouloud, A. op.cit p 69.

³ Lakhdari, H, Turkina, E et Ayad, A. «De la rente pétrolière à la diversification économique : un nouvel espoir pour l'économie Algérienne», Revue "Repères et Perspectives Economiques" [En ligne], 02 / 2 ème semestre 2017, mis en ligne le 22 février 2018.

الفصل الثالث: واقع القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري

في بداية الألفية الثانية تم اصدار مرسوم جديد سنة 2001 رقم 01-03 بشأن تنمية الاستثمار كما تم في نهاية العام نفسه اصدار القانون رقم 01-18 الصادر في 12 ديسمبر 2001 بشأن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و إنشاء هيكل دعم لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يتمثل دورها في الارشاد ، التمويل و المتابعة كما تقدم تسهيلات و اعفاءات خاصة في الجانب الضريبي لدينا ANDI و ANGEM و CNAC إضافة إلى إنشاء كيانات مسؤولين عن ضمان الائتمان الممنوح للشركات الصغيرة والمتوسطة المتمثلين في CGCPME و FGAR¹.

خلال عقد من الزمن (1998-2008) ، كانت جميع مؤشرات نشاط الاقتصاد الكلي الجزائري (التضخم والعجز والنمو والنتائج القومي الإجمالي والتجارة الخارجية) إيجابية أو فائضة. تم تسجيل احتياطات من العملة الأجنبية تقدر ب 32 مليار دولار في عام 2003 و انتعاش الخزينة العمومية.²

رغم الاحصائيات السابقة التي تعد ايجابية الا أن طبيعة الاقتصاد الجزائري يعتبر هش للغاية و هذا ما أثر عليه في المستقبل فالقطاع الصناعي يمثل أقل من 5% من الناتج المحلي الاجمالي أين يتركز بصفة كبيرة في قطاع الخدمات ، الأعمال التجارية فبالرغم من كل ما سطر بخصوص القطاع الخاص الا أن من جانب الاحصائيات لاتزال المبيعات في قطاع الطاقة تمثل أكثر من 95% من إيراداتها الخارجية و 60% من ميزانية الدولة الجزائرية بعد مرور 20 سنة من التحول الاقتصادي لاقتصاد السوق.³

ان ذكرنا لاقتصاد هش ليس من باب التقليل من أهميته ففي سنة 2015 انخفاض أسعار النفط انعكست أثارها على الاقتصاد مباشرة أين انخفضت العائدات النفطية بنسبة (-43.71%) ما أرق الميزان التجاري أين وصل ميزان المدفوعات إلى مستوى قياسي - 10.72 مليار دولار في الربع الأول من عام 2015 هذه الاحصائيات توضح أن الاقتصاد الريعي مازال مسيطرا فهذه المرحلة الانتقالية نحو اقتصاد السوق ساعدت فئة المستوردين في تحقيق أرباح كبيرة نتيجة استيراد السلع الاستهلاكية .

الى غاية سنة 2018 مازال القطاع الخاص متجه نحو قطاعات هامشية التي تحقق له أرباح قياسية ، هذه النتيجة قد تعد لأسباب عدة حتى نكون أكثر موضوعية أين يرى (Mohamed, 2010) القطاع الخاص لا يتطور بقوة الاعتماد على قطاع المحروقات ويبدو أن الاقتصاد محكوم عليه بالبقاء اقتصاد ريعي.

¹ Mouloud, A. Op.Cit P 70.

² Bouhou, K. op.cit p 327.

³ Lakhdari, H, Turkina, E et Ayad, A. op.cit .

2.1.3 الخوصصة كألية للإصلاح الاقتصادي:

حاولت الجزائر اصلاح الاطار التنظيمي لاقتصادها خاصة بعد صدمة انهيار أسعار النفط أين تبنت برنامج خوصصة المؤسسات العامة و فتح رأس مالها ، هذه العملية لم تتم دفعة واحدة وانما عن طريق دراسة وتبني منهجية لهذه الالية خاصة أنها تتلقى الدعم من الجانب النظري فيما يخص نظرية حوق الملكية، و نظرية الخيار العام أين تنص على نقل سلطة اتخاذ القرار إلى مشغلي القطاع الخاص، و بالتالي ان اصلاح الاطار التنظيمي يؤثر بصفة مباشرة الإطار التنظيمي والمؤسسي للتجارة الخارجية والاستثمار والمنافسة ونظام الأسعار.

شهد برنامج الخوصصة في مدة ستة سنوات ثلاث تعديلات لمضمونه في المراسيم المخصصة له الانطلاقة كانت بموجب المرسوم 22-95 المؤرخ 26 أغسطس 1995 ، المعدل بموجب المرسوم 12-97 المؤرخ 19 مارس 1997 وأخيرا الأمر الجديد رقم 01-04 تم تبنيه في 20 أغسطس 2001 وهو يحدد تنظيم وإدارة وخصخصة المؤسسات الاقتصادية العامة (EPE) . مشروع الخوصصة بدأ فعليا سنة 1998 نظرا للغموض ووجود فراغات قانونية حول نوعية المؤسسات التي يمكن خصصتها الا أن الأمر الأخير لسنة 2001 بين أن جميع أصول (EPE) قابلة للتحويل و مؤهلة للخوصصة. بما في ذلك المؤسسات و البنوك¹ .

ان تبني هذه الالية بطبيعة الحال تمت عن طريق اصدار قوانين جديدة تعبر صراحة عن الكيفية المتبعة بحيث أخذت بعين الاعتبار حيث أن الأمر رقم 01-04. حدد تقييم قيمة المؤسسة العامة وسعر بيعها وفقاً للمادة 19. أين أدرج ثلاثة طرق تقييم من خلال الخبرة المالية والمحاسبية. كما تم ادراج اعتبارات النفعية السياسية والاقتصادية في المادة 22.

1.2.1.3 واقع الخصخصة في الجزائر:

الخوصصة في الجزائر مرت بمرحلتين؛ الأولى الى غاية سنة 2003 أين شوهد بطئ كبير بحصيلة 5 مؤسسات في ثمانية سنوات أما الثاني من سنة 2003 إلى غاية 2007 مع صدور الأمر رقم 01-04 الذي يعد أكثر جرأة . حصيلة عملية الخصخصة موضحة في الجدولين المواليين:

¹ Tahar, H. M. (2011). Privatisation des entreprises publiques en Algérie. *Geoeconomie*, (1), p 139.

الفصل الثالث: واقع القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري

الجدول رقم (1-3): المؤسسات المخصصة من سنة 1995 الى غاية 2003

المؤسسات المخصصة	فروع النشاط	رأس المحول	المال	تقنية المخصصة	مساهمات الشريك
فندق الأوراسي	السياحة	٪20		الاكتتاب العام	ايرادات البيع
صيدال	صيدلة	٪20		الاكتتاب العام	ايرادات البيع
الرياض سطيف	المواد الغذائية	٪20		الاكتتاب العام	ايرادات البيع
Sider، الحجار	صناعة الحديد	٪70		فتح رأس المال ل LNM-ISPAT (الهند)	50 مليار دينار للتحديث
ENAD	المنظفات	٪60		فتح رأس المال ل HENKEL (الهند)	استثمار تحديث للعلامة

المصدر: Ministère de l'Industrie et de la Promotion des Investissements, Alger 2008

الجدول رقم (2-3): حصيلة عملية الخصخصة من 2003-2007

عدد العمليات	2003	2004	2005	2006	2007	المجموع
الخصخصة الكلية	5	7	50	62	68	192
الخصخصة الجزئية < ٪50	1	2	11	22	7	33
الخصخصة الجزئية > ٪50	0	3	1	1	6	11
استرداد الموظفين	8	23	29	9	0	69
شراكات)	4	10	4	2	9	29
مبيعات الأصول للقطاع الخاص	2	13	18	30	20	83
المجموع	20	58	113	116	110	417

Source : Ministère de l'Industrie et de la Promotion des Investissements, Alger 2008.

ان حصيلة برنامج الخصخصة الموضح في الجدول الأول يظهر مدى فشل هذه الآلية في السنوات الثمانية الأولى ما يعطي العديد من التساؤلات كيف لهذا البرنامج أن ينتهي ب 5 مؤسسات فقك في ثمانية سنوات، (Andreff, 2009) يرجع ذلك بشكل أساسي إلى:

- ضعف رأس المال المحلي ومتطلبات الدفع النقدي .

- عدم وجود تحديد مؤسسي للأصول عن طريق سندات الملكية.

ان هذه الحصيلة كانت غير مرغوبة فيها خاصة من جانب صندوق النقد الدولي أين أصدر تقرير غير متفائل فيه من تباطئ الاصلاحات الهيكلية في الجزائر بما هو كان من المقرر أن يكون، فهو بطبيعة الحال ذو توجه رأسمالي ما يطالب الحكومة الجزائرية بتسريع وتيرة الاصلاحات ما يتماشى مع نهجه الاقتصادي ، فمقابل المساعدات التي قدمها يجب أن تفي الحكومة بالتزاماتها المسطرة مسبقا، كما دعا الى تسريع وتيرة إعادة هيكلة الصناديق الاستثمارية الأجنبية وإعادة هيكلتها¹.

يوضح الجدول الثاني الحصيلة النهائية للمؤسسات المخصصة من سنة 2003 الى غاية 2007 بعد مزيد من الضغوطات من المؤسسات الدولية، فعكس الفترة السابقة حوالي 417 مؤسسة عمومية اقتصادية تمت خصومتها. من أهم النقاط التي يمكن استخلاصها من الجدول السابق حسب (Andreff, 2009) فإن:

- قطاع المحروقات غير مدرج ضمن توجهات الحكومة في عملية الخصخصة باعتباره قطاع استراتيجي فهو يعتبر خط أحمر.
- تحتفظ الدولة بالسيطرة في عمليات الخصخصة الجزئية.
- الشراكات مع الأجانب كانت بحصيلة 29 مؤسسة مخصصة.
- خصخصة البنوك العامة رغم أنها كانت هنالك نية لخصخصة بنك القرض الشعبي الجزائري إلا أن في نفس الوقت كانت محاولات لتأجيل بدون استثناء وهذا ما كان بحجة أزمة الرهن العقاري بعد أن تقدمت خمسة بنوك أجنبية بعروض.

2.2.1.3 تحليل وتقييم عملية الخصخصة في الجزائر²:

ان الجزائر في تلك الآونة تميزت ببطء واضح في تجسيد هذه الآلية في الثمانية سنوات الأولى فان مع نهاية سنة 2003 كان ما يقارب 1112 مؤسسة اقتصادية عمومية مؤهلة لهذه العملية من بينها 731 تعاني صعوبات مالية في حين 250 مفلسة. بقيمة دين تصل 97 مليار دينار فمن جهة عدم وجود حلول ما يجبرها للتوجه نحو برنامج الاصلاح الهيكلي لصندوق النقد الدولي و من جهة التخوف من النتائج السلبية خاصة من تجربة أوروبا الشرقية.

لتقييم هذه العملية لابد أن نتطرق للعناصر التالية حتى نتسم بشكل من الحياد:

¹ IMF (2003), Algeria: Staff Report for the 2002 Article IV Consultation, International Monetary Fund, January 22.

² Andreff, W. (2009). Réformes, libéralisation, privatisation en Algérie. *Confluences Méditerranée*, (4), pp 56-60.

الفصل الثالث: واقع القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري

- مدخرات وطنية محدودة لتجسيد هذه الآلية رغم ظهور رجال أعمال إلا أن اختصاصهم في عملية الاستيراد للاستفادة من مدخرات العملة الصعبة لقطاع المحروقات في حين عوامل جذب للمستثمرين الأجانب محدودة نتيجة تباطؤ الإصلاحات الهيكلية والمؤسسية ، بما في ذلك الإصلاح المصرفي. إضافة لعدم وجود الرغبة في تكوين قطاع خاص فعال.
- معاناة برنامج الخصخصة من ظاهرة التسييس الشديد للعملية بين مؤيدي الحفاظ على أداة الإنتاج وأنصار الخصخصة .
- صعوبة تقييم قيمة الأصول العامة بشكل صحيح .
- اقحام العديد من الأجهزة الإدارية في إعادة الهيكلة والخصخصة ما يخلق صراعات قضائية و مشاكل تعوق العملية برمتها.
- استفادة بعض المسيرين و أصحاب المصالح من الوضع الحالي أكثر مما هو عليه من التوجه نحو القطاع الخاص.
- رغبة الحكومة الجزائرية في الاحتفاظ بالسيطرة المباشرة على أصول المؤسسات العمومية لأطول فترة ممكنة ، بمجرد الحصول على التنازلات المقدمة لصندوق النقد الدولي والبنك الدولي للحصول على المساعدة المالية.
- إضافة للعنصر السابق إدراج قاعدة 51/49 التي تستوجب أن لا يتحصل المستثمر الأجنبي أكثر من 49 من المائة من قيمة أصولها الذي دخل حيز التنفيذ سبتمبر 2009 بعدما كان يتعلق بالقطاعات الإستراتيجية فقط ما يؤثر على الشراكة بين المستثمر المحلي و الأجنبي و يضعف تطور عملية الخصخصة.

من ما ذكرنا سابقا فان واقع هذه العملية في الجزائر تميزت بالفشل نظرا لأسباب عديدة ما جعلت الوضع القائم أكثر غموضا هما التسيير البيروقراطي لهذه العملية والشروط التعجيزية للمستثمرين¹ ، فالتوجه لاقتصاد السوق بشكل أساسي يتطلب رغبة و ارادة من الحكومة و من المتعاملين الاقتصاديين لآكن ما يلاحظ في الجزائر فما هو الا خيار مجبر نتيجة تأزم الأوضاع. في نفس الوقت عكس ما ذكرنا سابقا فإن هناك توجهات تدعو الحكومة الجزائرية التخلي عن ممارسة تصفية حسابات المؤسسات العامة ووضع حد للإعانات العامة وإعادة الرسملة المتكررة بتحسين جودة الإطار المؤسسي في الجزائر ، خاصةً الإطار الذي يضع آليات للحكم الجزئي فالجزائر باعتبارها بلد مصدر للنفط فإنها تعاني من العلة الهولندية في النتائج فارتفاع أسعار النفط يعرض للخطر أي جهد لتصنيع أو تنوع الصادرات الجزائرية².

¹ عبابو ط، يوسف ر(2020) ، تقييم التوجه نحو الاستثمار الخاص في الجزائر ومساهمته في الاقتصاد الوطني، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16 / العدد 23 ص185.

² Labaronne, D. (2013). Performances des firmes publiques algériennes : une question de privatisation ou de gouvernance des firmes ?. *Management & Avenir*, 63(5), 33-53.

3.1.3. استقطاب الاستثمار الأجنبي في الجزائر:

يشكل الاستثمار الأجنبي المباشر أداة أساسية في تحقيق النمو الاقتصادي و لعل أهم تجربة في هذا الميدان نجد الانجاز الذي حققته الصين و مواكبتها الدول الناشئة التي تحقق معدلات نمو أعلى و مستمرة، وبذكرنا للاستثمار الأجنبي المباشر فإنه يتعلق بصفة مباشرة خاصة في الدول النامية بمشكل التمويل أين يعتبر كبديل لتوليد الديون و ما ينتج عنه من صعوبات على مستوى الميزان التجاري و ميزان المدفوعات. من خلال ماذكرنا سابقا فإن الجزائر تعتبر صورة مبسطة لهذه المشاكل خاصة بعد انهيار أسعار النفط سنة 1986 و ظهور هشاشة الاقتصاد الجزائري الا أن المتتبع تطورات و تموقع الاستثمارات الأجنبية المباشرة يدرك أنها تتطلب بيئة جذابة تشمل:

- قانون استثمار غير مثبط له .
- التحرير الداخلي والخارجي .
- خصوصية الاقتصاد وانهاج الرأسمالية.
- بيئة مؤسسية مواتية.
- ظروف الإنتاج الأكثر جاذبية (التدريب العمل والبنية التحتية للنقل والاتصالات).

فبظهور الاستثمار الأجنبي المباشر ظهرت معه الشركات المتعددة الجنسيات التي تتحكم في مواقعها الانتاجية أين تعتمد على المزايا النسبية للبلدان لمشاركتها في عملية الإنتاج ما يتعين على الدول تطوير سياسات الجاذبية وتطوير ، وليس استراتيجيات استبدال الواردات ، ولكن استراتيجيات لتشجيع الصادرات هذا لأن البداية كانت بالبحث عن الأسواق لتصريف منتجاتها النهائية إلا ان الظروف الاقتصادية و المنافسة بين هذه الشركات و متطلبات العولمة غيرت من المفاهيم التقليدية و ظهور استراتيجيات التصدير و التي تأخذ في عين الاعتبار اضافة لما ذكرناه سابقا التحفيزات الجمركية كما تأخذ في عين الإعتبار أيضا التكامل بين المجمعات الاقتصادية و درجات التكامل.¹

3.1.3.1 تطور الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

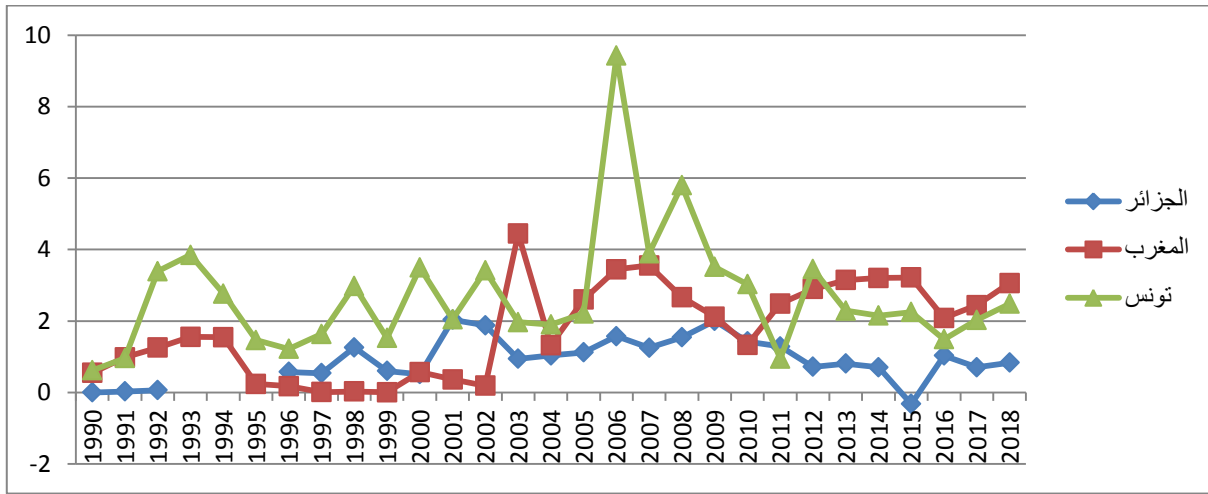
ان المتتبع لتطور تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في دول شمال افريقيا يلاحظ القيم المحتشمة لها كنسبة من الناتج المحلي الخام الذي هو أيضا ذو قيمة منخفضة مقارنة مع دول ناشئة أو متطورة، فمن خلال الشكل الموالي يلاحظ أن الجزائر ، تونس و المغرب لا يتجاوزا قيمة 4 من المئة لهذه النسبة باستثناء سنتين لتونس و سنة للمغرب ما يدل على أن هذه البلدان لا تتيح للمستثمر الأجنبي دافع لتوسيع نشاطاته خاصة في الجزائر فما يقارب 30 سنة من الاصلاحات و التوجه نحو اقتصاد السوق فإن نسبة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الاجمالي لا يتجاوز 2 بالمئة ما يعطي الكثير من التساؤلات

¹ Regnault, H. (2013). Les pays en développement face aux investissements directs étrangers : de la substitution aux importations à l'intégration profonde. *Techniques Financières et Développement*, 110(1), pp 6-7.

الفصل الثالث: واقع القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري

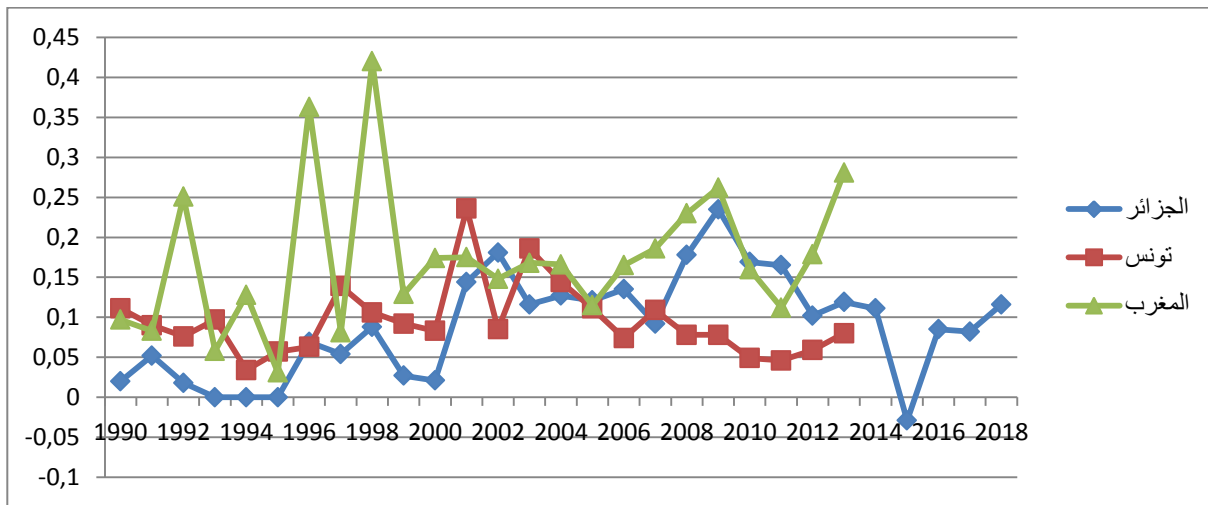
أين يتم اهتمام السياسات المتبعة في عزوف الاستثمار الاجنبي المباشر الذي يعتبر في الاونة الأخيرة كما ذكرنا سابقا محور اهتمام الدول لتجاوز العديد من المشاكل خاصة التمويلية ، التكنولوجيا ، اليد العاملة المؤهلة التي تواكب العصرنة وتحديات العولمة في تفسير النمو الاقتصادي لبعض الدول. لتوضيح الصورة أكثر سوف نستعين بالشكلين المواليين اللذين يبرزان واقع الجزائر اتجاه تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر:

الشكل رقم (1-3) : تطورات الاستثمار الاجنبي المباشر نسبة للنتائج المحلي الخام في الجزائر مقارنة بالمغرب وتونس في الفترة (2018-1990)



من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات البنك العالمي.

الشكل رقم (2-3):النسبة المئوية من تدفقات إجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر الذي للجزائر مقارنة بالمغرب وتونس في الفترة (2018-1990)



من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات cnucead

من خلال الشكل السابق الذي يمثل معيار اخر في المقارنة ما بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الدول الثلاث حيث يلاحظ ان حصة الجزائر من اجمالي الاستثمار الأجنبي المباشر ضعيفة جدا لا تتجاوز في المتوسط 0.02 من المائة وأن المغرب و تونس رغم ضعف النسبة إلا أنهما استطاعا استقطاب نسبة أكبر من الجزائر .

يلاحظ من خلال الشكلين أنهما يسلكان اتجاه واحد و أن الجزائر هي دائما في مؤخرة الترتيب.

2.3.1.3 تحليل سلوك الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر:

ان المتبع لقانون الاستثمار الذي سنقوم بتحليله لاحقا يدرك أن الاستثمار الأجنبي المباشر يعاني نفس الأوضاع التي يعيشها القطاع الخاص فاختلاف في التوجهات و التضييق عليه من خلال قوانين التي ربما هي السبب المباشر في هذا العزوف .فالجزائر في بداية الأمر بعد الاستقلال من خلال قانون الاستثمار لسنة 1963 أصدرت الجزائر مدونة للمستثمرين الأجانب بحيث أنها لم تقدم أي مزايا خاصة من شأنها أن تجعله عنصر هام في مسار التنمية، ثانيا قانون الاستثمار لسنة 1966 أخذ نفس المسار ولم يعطي للاستثمار الأجنبي المباشر ضمانات و حوافز من شأنها أن تكون عنصر استقطاب للملكية الأجنبية و اهتمامه بالمدخرات المحلية. و لمدة من الزمن لم يحظى هذا النوع من الاستثمار إلا بأهمية في قطاع المحروقات بداعي توفير التكنولوجيا لعمليات التنقيب ذلك تبعا للقرار المتخذ لفتح هذا القطاع للمستثمر الأجنبي للاستثمار في تكرير، اكتشاف ونقل البترول و الغاز الطبيعي اعتبار أن هذا القطاع هو الأساس الاستراتيجي في الاقتصاد الجزائري أين يحكمه قانون محدد.

قانون الاستثمار لسنة 1982 الذي يعتبر غريب أيضا أين أعطى للمستثمر الأجنبي المباشر حصة 49 بالمائة في الشراكة في نفس الوقت استثنى القطاع الخاص من هذه الميزة أين يعتبر القطاع الخاص في الاونة الأخيرة حسب تقرير البنك العالمي لسنة 2006 محرك النمو الاقتصادي في الدول.

الى غاية سنة 1993 كان الاستثمار الأجنبي المباشر مهمش لم يصدر أي قرار يحفزه رغم أن تم اعطاءه حصة 65 من المئة في فترة سابقة إلا أن الظروف التي واكبتها خاصة السياسية لسنة 1988 و انخفاض أسعار النفط قبلها و ارتفاع الدين الخارجي للخزينة لم يسمح بوجود بيئة مواتية .قانون الاستثمار لعام 1993 أعطى نفس جديد للملكية الأجنبية أين تم تعديله واستكمالته بمرسوم 2001 ، الذي يعترف بمبدأ حرية الاستثمار أين تم تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تشريع ضريبي جديد أكثر جاذبية

الفصل الثالث: واقع القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري

وإطار دعم مؤسسي أكثر ملاءمة. لتوفير أقصى قدر من الضمانات ، صدّقت الجزائر على العديد من الاتفاقيات الدولية أو الثنائية المتعلقة بالاستثمار. بعد "برنامج دعم الانتعاش الاقتصادي"¹.

يلاحظ من خلال الشكل السابق أن نسبة الاستثمار الأجنبي المباشر للناتج المحلي الخام ارتفعت الى حدود 2 من المئة في هذه الفترة بعد أن كانت لا تتجاوز 0.5 من المئة رغم ان هذه النسبة تضاعفت إلا أن مقارنة بقيمة الناتج المحلي الخام المحقق في الجزائر لا تعطي تفاعل كبير .

المثير للاهتمام فان السلطات الجزائرية زادت من تفاقم استغراب المستثمر الأجنبي بعد صدور قانون المالية التكميلي لسنة 2009 أين صاحبه القاعدة 49/51 لنسبة الشراكة بين المستثمرين أين أعطت الحق لامتلاك نسبة 51 من المئة للمستثمر المحلي و 49 من المئة من أصول الاستثمار المراد إقامته في الجزائر للأجنبي ، هذه القاعدة صاحبها تطورات على مستوى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر أين نلاحظ من خلال الشكل السابق أنها توجهت للانخفاض التدريجي ثم أصبحت سالبة سنة 2015 ما يدل أيضا أن الاستثمار الأجنبي المباشر مازال يعتبر حساس بالنسبة لصناع القرار في الجزائر ما يثير التساؤل كيف تفرض على مستثمر أجنبي نسبة 49 بالمئة من الشراكة و أنت تمتلك اقتصاد ريعي وهو السبيل نحو نقل التكنولوجيا .كانت الحجة بتصرفات غير مسؤولة لبعض المستثمرين الأجانب ثم أعقبت ذلك بقانون الاستثمار لسنة 2016 أين تدعو "استخدام الشراكات مع المشغلين الأجانب المشهورين الذين سيظلون ملتزمين لدعم ولتكثيف تنميتنا الوطنية ، على أساس المصلحة المتبادلة وكذلك نقل المعرفة والتكنولوجيا"².

إضافة الى ما ذكرنا سابقا فإن الظروف الاقتصادية والمالية والسياسية للبلد تلعب دوراً هاماً في جاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر ، فبالنسبة للمخاطر المالية يلاحظ أن القطاع المالي مملوك بنسبة كبيرة للدولة و توقف برنامج الخصخصة ، إضافة إلى أن الجزائر مرت على أوضاع سياسية خاصة في العشرية السوداء ما زاد في خفض سمعتها من حيث الضمانات لدى الدول فجذب الاستثمار الأجنبي المباشر في قطاعات أخرى غير النفط ، لا يزال التحدي الحقيقي للجزائر³.

¹ Bouadam, K. (2007). Le Climat Des IDE En Algérie: Tendances Et Perspectives. Revue des Sciences Humaines -Université Mohamed Khider Biskra .p 32.

² Menna, K., & Mehibel, S. (2017). La problématique des ide en Algérie: paradoxes d'une économie attractive faiblement attrayante. *Les Cahiers du CREAD*, (119/120), p 50.

³ Sissani, M., & Belkacem, Z. (2014). The impact of country risk components on Algeria attractiveness for foreign direct investments (1990-2012). *Applied Econometrics and International Development*, 14(1), p 135.

الفصل الثالث: واقع القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري

من خلال دراسة أعدها (Sissani & Belkacem, 2014). عن طريق بناء "مؤشر سياتي لجاذبية الاستثمار الأجنبي المباشر" بالاستعانة على طريقة تطبيقه من خلال مؤشر unctad أوضح فيها أهم النقاط التي تعتبر جاذبية في الاقتصاد الجزائري و الجزائر بصفة عامة والتي سوف نستعين بها في التحليل :

- موارد طبيعية باطنية ذات أهمية كبيرة.
- اقتصاد ريعي منذ الاستقلال و اعتماده على تصدير المحروقات للرفع من مستوى النمو الاقتصادي ونمو نصيب الفرد من الدخل.
- اقتصاد يشمل حوالي 40 مليون نسمة بنسبة من الشباب أعلى واحتياجات استهلاكية واستثمارية هو جذاب من حيث المبدأ.
- التغيرات في المناخ القانوني والمؤسسي والاقتصادي والاجتماعي والسياسي ما يؤثر سلبا على قرارات الاستثمار خاصة من جانب الشركات المتعددة الجنسيات التي تبحث دائما على بيئة مستقرة لتفادي الاختلافات مع الحكومات.
- جهود عمليات البحث و التطوير ضعيفة من حيث الشكل ومن حيث الأثار أين اعتبرت في الماضي القريب من اساسيات النمو الداخلي.
- القاعدة 49/51 و التي ظهرت أثارها السلبية بشكل واضح على استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر.

2.3 تحليل سلوك الاستثمار في الجزائر:

1.2.3 التشريعات الخاصة بالاستثمار الخاص في الجزائر:

1.1.2.3 قانون الاستثمار الخاص لسنة 1963¹:

إن من أهم أولويات الجزائر غداة الاستقلال التفكير في خارطة طريق تمكنها من تحقيق نمو وتنمية اقتصادية وتبني سياسات من شأنها تشغيل الأداة الإنتاجية وباعتبار الهيكل الاقتصادي والاجتماعي الذي ورثته من الحقبة الاستعمارية ما كان لها إلا أن تبحث عن سبل لتحقيق ذلك أين أصدرت القانون سنة 1963 المتعلق برؤوس الأموال الإنتاجية الأجنبية، وقد بين الحقوق الواجبات ومنحهم ضمانات عامة يستفيد منها كل المستثمرون الأجانب، لكن تبنت موقفا حذرا من الاستثمار الأجنبي أين تولت بنفسها الاستثمارات في القطاعات الحيوية. ومن أهم النقاط التي تناولها هذا القانون:

- حرية للإستثمارات الخاصة بشرط توطين هذه الإستثمارات سواء أشخاص طبيعيين أو معنويين.
- حرية التنقل والإقامة لمستخدمي ومسيري هذه المؤسسات.

¹ Journal officiel de la république Algérienne ,la loi n°63-277 du 26 juillet 1963 .

- المساواة أمام القانون خاصة المساواة الجبائية.
- حرية نقل الأرباح ورؤوس الأموال كما بينت بعض النقاط في حالة التحديث للقانون.
- تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي يكون بموجب مؤسسات وطنية أو شراكة مع مؤسسات أجنبية كما بينت كيفيات ذلك.

2.1.2.3 قانون الاستثمار الخاص الصادر عام 1966:

قانون الاستثمار لسنة 1963 سرعان ما بين محدوديته خاصة من جانب توجيه الاستثمار و هذا ما يتناقض مع سلوك الاستثمار الأجنبي و تطبيقا لتعليمات مجلس الثورة أصدر القانون لسنة 1963 الذي ينص على صراحة على الاطار الذي ينظم بموجبه تدخل الرأس مال الخاص في مختلف فروع النشاط الاقتصادي و سد ثغرات القانون السابق (1963). و من أهم المبادئ و الضمانات التي ناقشها¹:

- الحق للمستثمر الخاص أو الأجنبي في انجاز استثمارات في القطاع الصناعي و السياحي مع الاحتفاظ بحق انجاز مشاريع استثمارية للدولة و امكانية احداث شراكة مع المستثمر الخاص أو الأجنبي.
- ضمانات من حيث استرجاع الدولة للاستثمارات خاصة إذا تناقضت مع حيثيات التنمية الاقتصادية.
- منافع جبائية مغرية للمستثمر الخاص أو الاجنبي لإنشاء مؤسسات حسب الحاجة الاقتصادية لمعرفة التكاليف .
- كما أظهر هذا القانون كيفيات الحصول على رخص استثمارية و تناول نقاط مهمة لتجاوز عقبة البيروقراطية التي من شأنها أن تثبط مسار التنمية.
- كما ناقش فكرة تحويل الأرباح للخارج فيما يخص المستثمر الأجنبي أين حدد نسبة 15 من المائة سنويا من مبلغ المساهمات الأجنبية.

يعد هذا القانون عكس سابقه فهو موجه للاستثمار الخاص المحلي تزامن مع المخطط الثلاثي الأول يهدف الى تعبئة المدخرات و تخفيض البطالة ما لوحظ نمو في هذه الفترة ، لكن مع انطلاق المخطط الرباعي الأول عانى من انخفاض نتيجة الغاء حرية التأسيس مناقضة لقانون 1966 إضافة الى الصرامة على الواردات في جوان 1971 أسن شكلت هذه التدابير النظامية عائقا بالنسبة له².

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966.

² Mouloud, S.(2006), L'INVESTISSEMENT PRIVE EN ALGERIE:des frustrations passées aux entraves présentes, Les Cahiers du MECAS, N° 2, p.71.

الفصل الثالث: واقع القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري

كما أن التخوف الذي سيطر على المستثمر الخاص خاصه من خلال التأميمات في العديد من القطاعات التي شهدتها تلك الفترة ما أجبر المستثمر الخاص بأخذ موقع ترقب حتى تتضح السياسة المنتهجة من طرف الدولة بشكل جيد.

3.1.2.3 قانون الاستثمار لسنة 1982:

جاء هذا القانون صراحة للقطاع الخاص أوضح العديد من النقاط التي كانت غير واضحة أين أظهر أن مشاريع الاستثمار الخاصة كلها الآن تخضع لموافقة مسبقة ومبلغ واحد يجب ألا يتجاوز أي مشروع سقف 30 مليون دينار، كما بين القطاعات التي يمكن له أن يستثمر فيها أين تشمل: التصليح الصناعي و صيانة الآلات الصناعية، الصناعات الصغيرة و المكملة للقطاع الاشتراكي، الصيد البحري في حدود نطاق معين، البناء و الأشغال العمومية، الفنادق و السياحة، النقل البري. فيما يخص المزايا فكانت من الجانب الضريبي بحيث أعطت مزايا كبيرة للمناطق المحرومة تمثلت في¹:

- إعفاء كامل من الضريبة على الأرباح الصناعية والتجارية، خلال فترة لا تتجاوز 5 سنوات اعتبارا من البدء في الاستغلال.
- إعفاء كامل من الضريبة العقارية لفترة لا تتجاوز 10 سنوات.
- إعفاء من الرسم الوحيد الإجمالي على الإنتاج (TUGP)، لاقتناء مواد التجهيز اللازمة للاستثمار.
- إعفاء كامل من الرسم على النشاط الصناعي والتجاري، وإعفاء من الدفع الجزافي (VF) لمدة خمس سنوات اعتبارا من البدء في الاستغلال .

هذه المزايا تتناقض اذا شملت الاستثمارات المنتجة للمواد و تتناقض أيضا اذا شملت استثمارات أخرى. هذا القانون ناقش أيضا مشكل منح قروض مصرفية إضافة إلى الحصول على عقار اذا التزم بما هو عليه.

3.1.2.3 قانون الاستثمار لسنة 1986

عدل قانون 13-82 بقانون 13-86 أين تناول موضوع الشركات المختلطة بحيث ألغيت العديد من المواد في القانون السابق. الجديد في هذا القانون بسبب ضعف سابقه أظهر أنه لا يحق للمستثمر الأجنبي أن تتجاوز حصته 49 من المائة من قيمة المشروع كما بين أهم القطاعات و المزايا و الضمانات لسير نشاطه.²

ان موضوع المشاريع المختلطة التي كانت تفضلها الدولة الجزائرية كان هدفها نقل التكنولوجيا و المعارف الا أن الاستثمار الخاص عانى في فترة القانون 13-82 و 13-86 من البيروقراطية وقيود اديولوجية خاصة من

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 11-82 المؤرخ في 21 أوت 1982.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 13-86 المؤرخ في 28 أوت 1982.

الفصل الثالث: واقع القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري

التمويل المصرفي و الحصول على العملة الصعبة مع الحفاظ على استقلالية صنع القرار في الجزائر أي التحكم في مجلس الإدارة¹.

4.1.2.3 قانون الاستثمار 1988:

يعتبر هذا القانون مختص بتوجيه الاستثمارات الخاصة الوطنية أين قدم إحدى أهم المعالم التي تحرر الاستثمار الخاص من أهم النقاط التي تطرق إليها²:

- الغاء سقف الاستثمار الذي قدر ب 30 مليون دينار جزائري.
- الغاء الحصول على الموافقة المسبقة للاستثمار.
- الامتيازات الضريبية و التسهيلات الممنوحة موضحة في القانون 88-12.
- الغاء ديوان التوجيه ومراقبة وتنسيق الاستثمار الخاص.
- في نفس الوقت حدد القطاعات الإستراتيجية التي هي في اختصاص الدولة التي تشمل تسيير الأملاك الوطنية وتتضمن النشاطات المتعلقة بالنظام المصرفي، التأمينات، المناجم، المحروقات، الصناعة القاعدية للحديد والصلب، النقل الجوي، السكك الحديدية والنقل البحري، ومن أهم المبادئ هو استبدال الواردات.

رغم أن هذا القانون كان مرنا في التعامل مع القطاع الخاص إلا أن شح العملة الصعبة و أزمة الدين العام أثرت عليه³.

5.1.2.3 قانون النقد و القرض 10-90:

يهدف هذا القانون الى ترقية الإستثمار الخاص المحلي والأجنبي في الجزائر أين تضمن إصلاحات في مجالات التسيير المالي و القرض و الإستثمار أهمها⁴:

- الاستثمار يميز بمبدأ الإقامة و ليس الجنسية.
- فتح الاستثمار الأجنبي المباشر بدون حصص باستثناء القطاعات الاستراتيجية.
- استقلالية بنك الجزائر.

¹ Mouloud ,S. op cit, p.72.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988.

³ عيسى ع (2015)، مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري -دراسة تحليلية- مجلة البديل الاقتصادي-العدد الثاني، ص 162.

⁴ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990.

الفصل الثالث: واقع القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري

إلا أن تزامن هذا القانون مع فترة نقص في الاحتياطات الأجنبية خاصة بعد أزمة 1986 والسياسات التنافسية للغاية مع دول الجوار (المغرب وتونس) إضافة إلى فتح أسواق في البلدان الشرقية أضعف الانفتاح على الاستثمار الأجنبي المباشر¹.

6.1.2.3 قانون الاستثمار 93-05:

إن الحالة الاقتصادية التي كانت تعيشها الجزائر و انعكاسها السلبي على المجالات المختلفة و توجيهها نحو طلب قرض من الصندوق النقد الدولي كان لا بد لها أن تظهر حسن النية حول أن تتوافق اتجاهاتها الاقتصادية مع مبادئ الصندوق على هذا تم المصادقة على قانون الاستثمار الجديد الذي يعطي نفس جديد للقطاع الخاص بإقراره لمبدأ الحرية الكاملة للإستثمار سواء كان محليا أو أجنبيا بإعطائه الحرية في انجاز مشاريع استثمارية مهما كانت طبيعتها عدا بعض القطاعات الخاصة بالدولة فكان أهم ما جاء فيه لإرساء قواعد السوق²:

- الحرية الكاملة للاستثمار كنوع من الانفتاح الاقتصادي.
- إنشاء الوكالة الوطنية لترقية و دعم ومتابعة الإستثمارات.
- الاستثمار يتطلب تصريح من الوكالة
- مبدأ عدم التمييز بين المستثمرين أين يحظى المستثمرين الأجانب بنفس حقوق المستثمر المحلي كضمان للأنشطة.
- فك النزاعات يكون في محاكم خاصة بنزاعات الاستثمار باللجوء إلى التحكيم الدولي. إذا وجدت اتفاقيات ثنائية أو متعددة الأطراف، أبرمتها الدولة الجزائرية مع دولة المستثمر.
- امتيازات عديدة ناقشها القانون حتى تمثل إغواء للمستثمر الأجنبي خاصة من ناحية الضريبية.
- تفسيم الامتيازات إلى ثلاث فئات :
 - الأولى خاصة بالنظام العام.
 - الثانية خاصة بالمناطق الخاصة التي تعتبر مناطق للترقية و مناطق للتوسع الاقتصادي، الامتيازات تتعلق بنقل الإعفاء من ضريبة نقل الملكية ، إنشاء جزئي أو كلي للهياكل القاعدية ، إعفاء السلع والخدمات الموظفة في الاستثمار من الرسم على القيمة المضافة، إعفاء من الضريبة على الأرباح من خمسة إلى عشرة سنوات ، مساعدات من حيث توفير الأراضي تصل إلى التنازل بالدينار الرمزي.

¹ Mouloud,S., op.cit p.72.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993.

الفصل الثالث: واقع القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري

-الثالثة خاصة بالمناطق الحرة تتم فيها عمليات الاستيراد والتصدير أو التخزين أو التحويل، أو إعادة التصدير تتم المعاملات التجارية في هذه المناطق، بعملات قابلة للتحويل، مسعرة من البنك المركزي الجزائري أين تعفى من جميع الضرائب و الرسوم والاقتطاعات ذات الطابع الجبائي و الشبه جبائي و الجمركي إلا حالات نادرة .

17.1.2.3 الأمر رقم 03-01 الخاص بتطوير الاستثمار وترقيته:

إن صدور الأمر الرئاسي 03-01 في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار أعطى نفس جديد حول توجهات السياسات الاقتصادية التي من شأنها أن تثبط أو تحفز الاستثمار الخاص سواء المحلي أو الأجنبي . الأمر جاء واضح في محتواه أين بين أنه امتداد لقانون 93-05 بالاحتفاظ بنفس المبادئ التي تحمي مكاسب تحرير الاستثمار بمعنى نفس الحقوق تعطى للقطاعين العام والخاص وبين المستثمر المحلي والأجنبي إضافة إلى الحوافز و التسهيلات و ضمانات الاستثمار .ومن أهم ما جاء به هذا الأمر إنشاء هيئتين لدعم الاستثمار بحيث تضمن مايلي حسب ما جاء في الجريدة الرسمية¹:

- المجلس الوطني للاستثمار الذي يقترح استراتيجيات تطوير الاستثمار و أولوياته إضافة الى اقتراح تدابير تحفيزية للاستثمار على حساب التطورات الملحوظة علاوة على ذلك يحدد المناطق التي تستفيد من النظام الاستثنائي الذي هو مغاير للنظام العام، القرارات و التدابير التي تحفز الاستثمار و تشجعه، استحداث مؤسسات و أدوات مالية لتمويل الاستثمار وتطويره.
- الوكالة الوطنية لدعم الاستثمار (ANDI) التي تعمل على ضمان ترقية الاستثمار و تطويرها، استقبال المستثمرين سواء المحليين أو الأجانب و مساعدتهم، منح الامتيازات المرتبطة بالاستثمار في إطار الترتيب المعمول به. ينشأ على مستوى هذه الوكالة الشباك الوحيد المركزي الذي تتمثل مهمته في الاتصال مع الهيئات والإدارات المعنية قصد تبسيط و تيسير إجراءات إنشاء المؤسسات وانجاز المشاريع إضافة إن الوكالة تقوم بتسيير صندوق دعم الاستثمار لتمويل التكفل بمساهمة الدولة في كل المزايا الممنوحة خاصة أشغال المؤسسات الضرورية لانجاز المشاريع.

18.1.2.3 الأمر رقم 08-06 المعدل و المتمم للأمر 03-01 لسنة 2006:

يهدف هذا الأمر إلى تعديل و اتمام بعض أحكام الأمر 03-01 من أهم الامتيازات والتسهيلات التي تطرق إليها²:

- مدة اثنان وسبعون ساعة لتسليم المقرر المتعلق بالمزايا الخاصة بالانجاز.
- مدة 10 أيام لتسليم المقرر الخاص بمزايا بالاستغلال.

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الأمر الرئاسي 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001.

² الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الأمر الرئاسي 08-06 المؤرخ في 15 جويلية 2016.

الفصل الثالث: واقع القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري

- الاعفاء من الضريبة على الأرباح و الرسم على النشاط المهني لمدة ثلاث سنوات بعنوان الاستغلال. إضافة إلى بعض التعديلات على المواد القانونية.

9.1.2.3 قانون الاستثمار رقم 16-09:

بعد التطورات التي شهدتها الجزائر خاصة من جانب الناتج المحلي الخام ابتداء من منتصف سنة 2014 أعدت الحكومة قانون استثمار جديد أهم ما جاء فيه كالتالي¹:

- صنفت المزايا الى مزايا مشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة، مزايا إضافية لفائدة النشاطات ذات امتياز و/أو منشئة لمنصب شغل، مزايا استثنائية لفائدة الاستثمارات ذات أهمية للاقتصاد الوطني. أين شملت:

- الأولى : إعفاءات على الحقوق الجمركية و الرسم على القيمة المضافة لمقتنيات انجاز الاستثمار ، إعفاء على دفع حق نقل الملكية ، الإعفاء من حقوق التسجيل و الرسم على الأشهر العقاري، تخفيض نسبة 90 من المائة من مبلغ الإتاوة الاجارية. أما مرحلة الانجاز فقد استفادة لمدة ثلاث سنوات من الإعفاء من الضريبة على الأرباح و الإعفاء من الرسم على النشاط المهني.
- ا لثانية: ترفع مدة مزايا الاستغلال من 3 سنوات الى خمسة سنوات عندما تنشئ أكثر من 100 منصب شغل.

- الثالثة: تمديد مزايا الاستغلال لمدة 10 سنوات ، إعفاءات وتخفيضات للحقوق الجمركية والجبائية و الرسوم و كذلك إعانات ومساعدات ودعم مالي في مرحلة الانجاز المجلس الوطني للاستثمار يمنح تخفيضات للحقوق أو الضرائب أو الرسوم لمدة 5 سنوات على أسعار السلع المنتجة التي تدخل في إطار الأنشطة الصناعية.

- فيما يخص المزايا مشتركة لكل الاستثمارات القابلة للاستفادة شمل تسهيلات اضافية لمناطق الجنوب و الهضاب العليا.

- أجهزة الاستثمار تتضمن الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار التي بدورها تنشأ لديها أربعة مراكز تشمل:

- مركز تسيير المزايا.
- مركز استيفاء الإجراءات الخاصة بانجاز المؤسسات وانجاز المشاريع.
- مركز الدعم لإنشاء المؤسسات.
- مركز الترقية الإقليمية.

- الاستفادة من الدعم المنصوص عليه في حساب التخصيص الخاص.

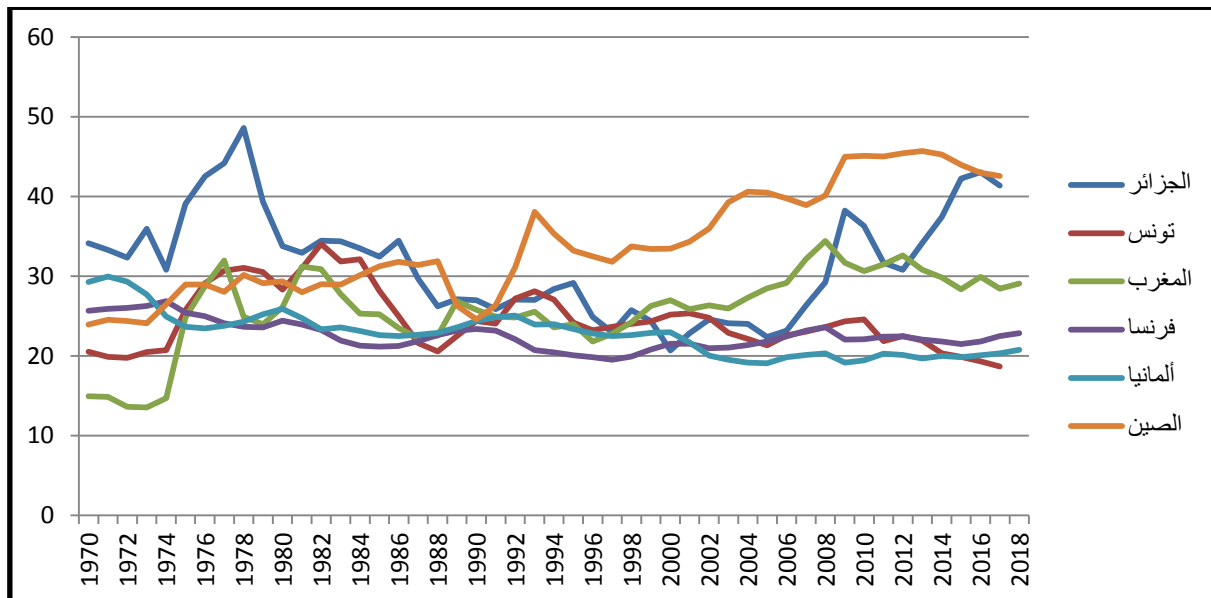
2.2.3 تحليل الاستثمار في الجزائر:

¹ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016.

1.2.2.3 معدل الاستثمار:

ان دراستنا لمعدل الاستثمار في الجزائر يعطي الكثير من الانطباعات التي تحدد النمو الاقتصادي في هذا البلد فباعبار أن معدل الاستثمار يمثل قسمة اجمالي تكوين الرأس المال الثابت على الناتج المحلي الخام أو بعبارة أخرى نسبة جميع الاستثمارات للناتج المحلي الخام فما بينه الشكل الموالي فان:

- الجزائر تحقق معدل استثمار مرتفع و ملحوظ مقارنة ببعض الدول الموضحة في الشكل باستثناء الصين ابتداء من سنة 1991 و المغرب في الفترة 1999-2009 و سنة 2012 إضافة الى بعض السنوات لتونس و ألمانيا و حتى تكون المقارنة موضوعية نجد أن متوسط ما تحققه هذه في الشكل من معدل الاستثمار الجزائر، تونس، المغرب، فرنسا، ألماني و الصين تواليها هو : 31.54 % 24.54 % 25.86 % 22.57 % 22.80 % 33.96 % في سنة 48 ما يظهر أن الجزائر في المرتبة الثانية بعد الصين التي تعتبر دول ناشئة أين تتفوق على دولتين ناميتين المغرب و تونس ودولتين متقدمتين كفرنسا و ألمانيا ما يعكس الجهود لإضافة استثمارات جديدة على حساب الاستهلاك .
 - انخفاض تدريجي في معدل الاستثمار بالجزائر من سنة 1978 الى غاية 2006 باستثناء بعض السنوات أين يتحسن ثم يعيد الانخفاض ، يمكن أن تنطبق هذه الملاحظة مع الدول الأخرى كتونس ، فرنسا، ألمانيا غلا أنها تشمل الفترة انطلاقا من سنة 1978. فيما يخص المغرب يتحسن المعدل ابتداء من سنة 1998 أين يقارب في المتوسط 30 من المئة ، اما الصين ف تأخذ شكل تصاعدي ابتداء من سنة 1990 باستثناء بعض السنوات أين تصل 45.68 سنة 2013.
- الشكل رقم (3-3): مقارنة معدل الاستثمار مع بعض الدول الجاورة والصناعية والناشئة

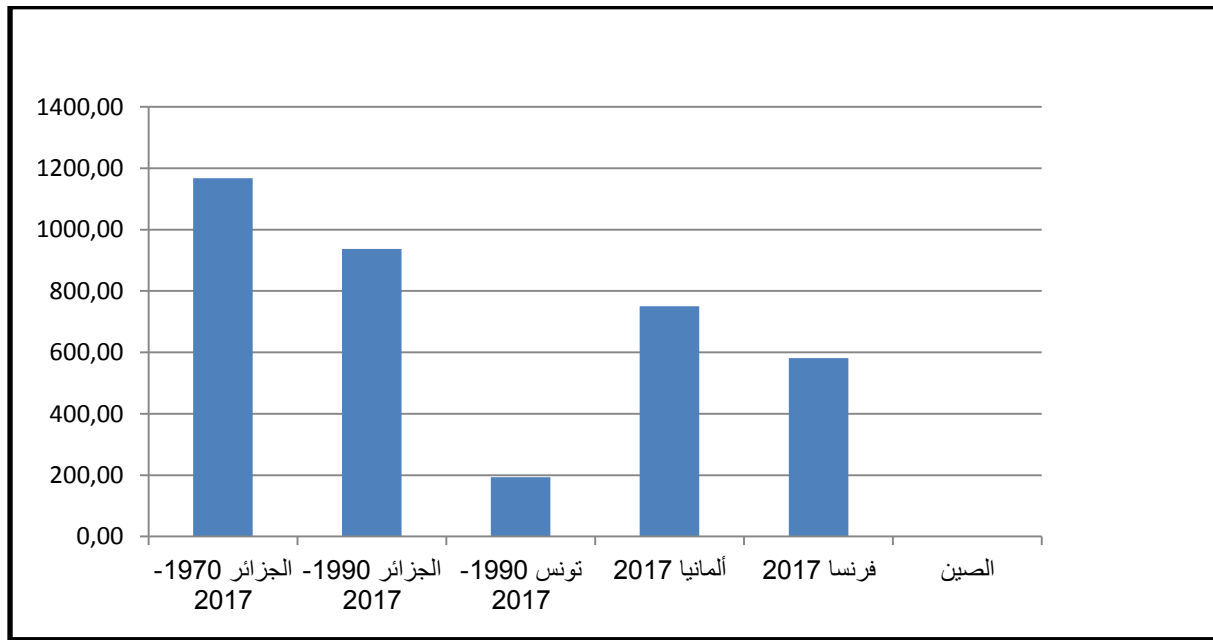


من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

2.2.2.3 حجم الاستثمار المحقق:

النقطة الثانية المهمة التي يتطلب دراستها حتى يتسنى لنا فهم سلوك الاستثمار من كل النواحي والحكم على جهود الدولة في تحقيق النمو الاقتصادي هي حجم الاستثمارات المحققة كما هو موضح في الشكل الموالي:

الشكل رقم (2-4): مقارنة حجم الاستثمارات في الجزائر مع بعض الدول النامية والدول الصناعية بالدولار:



من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

يظهر الشكل العديد من التحولات المفاهيمية خلافا لما ذكرناه سابقا في معدل الاستثمار فصحيح أن الجزائر حققت معدل استثمار بمتوسط 31.54 من المئة هو مهم من الناحية الاقتصادية لكن من حيث حجم الاستثمار نلاحظ العكس فباستثناء تونس نستطيع أن نقارن فترات تصل الى 48 سنة مع سنة واحدة لألمانيا أو فرنسا أو الصين ، فأهم الملاحظات ما يلي:

- ما حققته الجزائر في الفترة 1970-2017 من حجم الاستثمارات هو ما يعادل ضعف ما حققته فرنسا سنة 2017 ، أو ما يعادل 3/2 ما حققته ألمانيا سنة 2017.
- ما حققته الجزائر ابتداء من انتهاجها لمفهوم اقتصاد السوق سنة 1990 الى يومنا هذا يمثل 1.61 ما حققته فرنسا سنة 2017 أو 1.24 ما حققته ألمانيا سنة 2017.
- تونس في آخر الترتيب من حيث إجمالي الاستثمارات.
- الصين تحقق حجم استثمارات ما يقارب 5169 مليار دولار سنة 2017 وهو رقم خيالي مع دول أخرى، لم ندرجها في الشكل لحجم الرقم ويتسنى لنا المقارنة بشكل أوضح.

الفصل الثالث: واقع القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري

- سنة 2017 هي ليست سنة مرجعية فقط اخترناها في التحليل ، كما أنه يوجد سنوات أخرى قيمتها مرتفعة حققتها ألمانيا وفرنسا.

3.2.2.3 طبيعة الاستثمارات في الجزائر:

تعد معرفة طبيعة الاستثمارات التي يشكلها الوكلاء الاقتصاديين شيء مهم في عملية التحليل و ذلك لمعرفة توجهات الدولة نحو قطاعات بصفة أساسية أو الامتيازات التي قد توجه نشاط القطاع الخاص في تشكيل تراكم الرأس مال الثابت ، من خلال هذا حاولنا أن نقسم الفترات على حساب قوانين الاستثمار التي شهدتها الجزائر في مجالها الاقتصادي و هذا ما يوضحه الشكل الموالي:

الجدول رقم (3-3): طبيعة الاستثمارات في الجزائر في الفترة 1974-2014

2014-1974	2014-2002	2001-1994	1993-1983	1982-1974	
42.39	36.94	41.31	61.73	29.61	البناء و الأشغال العمومية
12.6	4.54	37.62	2.96	5.28	الأشغال البترولية العمومية
26.17	17.53	13.45	24.04	49.68	الآلات و المعدات
7.1	7.78	4.83	7.80	7.99	معدات النقل
0.46	0.45	0.41	0.62	0.37	قطاع الغابات و الثروة الحيوانية
11.26	32.75	2.38	2.85	7.07	الخدمات
100	100	100	100	100	تراكم رأس المال

من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء.

من خلال الجدول يتضح أن الاقتصاد الوطني الجزائري:

- يعطي أهمية خاصة لقطاع البناء و الأشغال العمومية أين يصل الى حدود 61.31% من مجمع الاستثمارات ما يظهر أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد في مرحلة التشييد حيث يتصدر هذا القطاع جميع الفترات . هذه النتائج تعطي انطبعا حول تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر باعتبار أن هذا القطاع هو عبارة عن برامج الدولة ما يثير الكثير من التساؤلات لتعلقه بحالة الخزينة العمومية.
- مجال الطاقة باعتبار أن الجزائر بلد مصدر للبتروول يحقق نسبة معتبرة بالنسبة لجميع الاستثمارات لكن ما يثير الانتباه ظانه حقق نسبة 37.62 % ما بين 2001-1994 و هذا راجع للبحث عن مداخل أخرى خاصة أن الجزائر أمضت طلب قروض مع صندوق النقد الدولي ما أثر على جميع القطاعات بالانخفاض هذه الفترة.
- الآلات و السلع الرأسمالية نلاحظ أنها حققت أعلى نسبة في الفترة ما بين 1974-1982 بعد أن كان القطاع العام هو المسيطر في تلك الفترة و كان التوجه لإنشاء مؤسسات عمومية . النسبة تنخفض

الفصل الثالث: واقع القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري

تدرجيا الى 24.04 % و 13.45 % ثم تعود للارتفاع في الفترة 2001-2014 لظهور برامج تطوير القطاع الخاص و الاهتمام بترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال وكالات مخصصة .

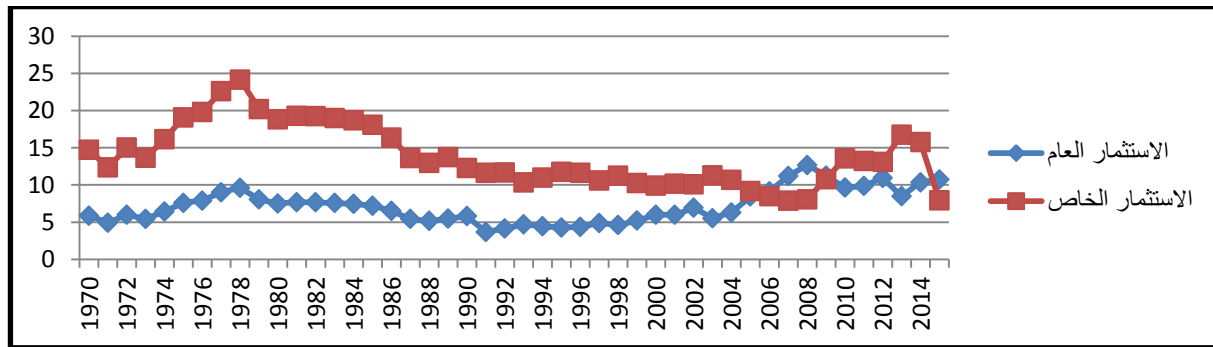
- معدات النقل يمكن القول أنها ثابتة على كل الفترات باستثناء الفترة 1994-2001 أين انخفضت الى 4.83%.
- قطاع الغابات و الثروة الحيوانية يتذيل الترتيب بنسبة لا تتجاوز 1%.
- قطاع الخدمات أعطى له قانون الاستثمار 2001 نفس جديد أين يحقق نسبة استثنائية 32.75 و هذا نظرا لاستحداث خدمات جديدة و تطور هذا القطاع وزيادة الاهتمام به.

ما يثير الإنتباه أن الأنشطة العلمية غير مدرجة في التوزيع و هذا ما تطرق اليه (Bouyacoub, 2012) أين بين ان هذا القطاع يصل الى حدود 10 % في بعض الدول كفرنسا و دول متقدمة أين يخصص لها جهات فاعلة باستراتيجية مختلفة من أجل تدريب الموارد البشرية بالاعتماد على النفقات المخصصة للتعليم والبحث العلمي.

4.2.2.3 تطور الاستثمار العام و الخاص في الجزائر:

يوضح الشكل أن معدل الاستثمار الخاص في الاقتصاد مرتفع مقارنةً بالاستثمار العام بين عامي 1970 و 2015 باستثناء الفترة 2005-2008 ، التي شهدت تطورات اقتصادية متقلبة في العالم خاصة الأزمة العالمية التي ظهرت سنة 2008. إبتداء من سنة 1978 يلاحظ انخفاض تدريجي سواء بالنسبة للاستثمار العام أو الخاص الى غاية 1997 وهذا يعطينا تأكيد لانخفاض معدل الاستثمار الكلي الذي ناقشناه سابقا و يظهر أن الاستثمار الخاص له وزن كبير مقارنة بالاستثمار العام في هذا الانخفاض خاصة الفترة 1978-1993 أين شهدت نهاية هذه الفترة ظهور قانون استثمار جديد أعطى للقطاع الخاص أهمية، يمكن القول الى غاية 2005 كان هناك نوع من الاستقرار ، بعد سنة 2008 ارتفاع في معدل الاستثمار الخاص من 8.06% إلى غاية 16.75% سنة 2013 الى أن سرعان ما عاد للانخفاض بسبب انهيار أسعار النفط منتصف 2014.

الشكل رقم (3-5): تطور الاستثمار العام و الخاص في الجزائر



من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات صندوق النقد الدولي.

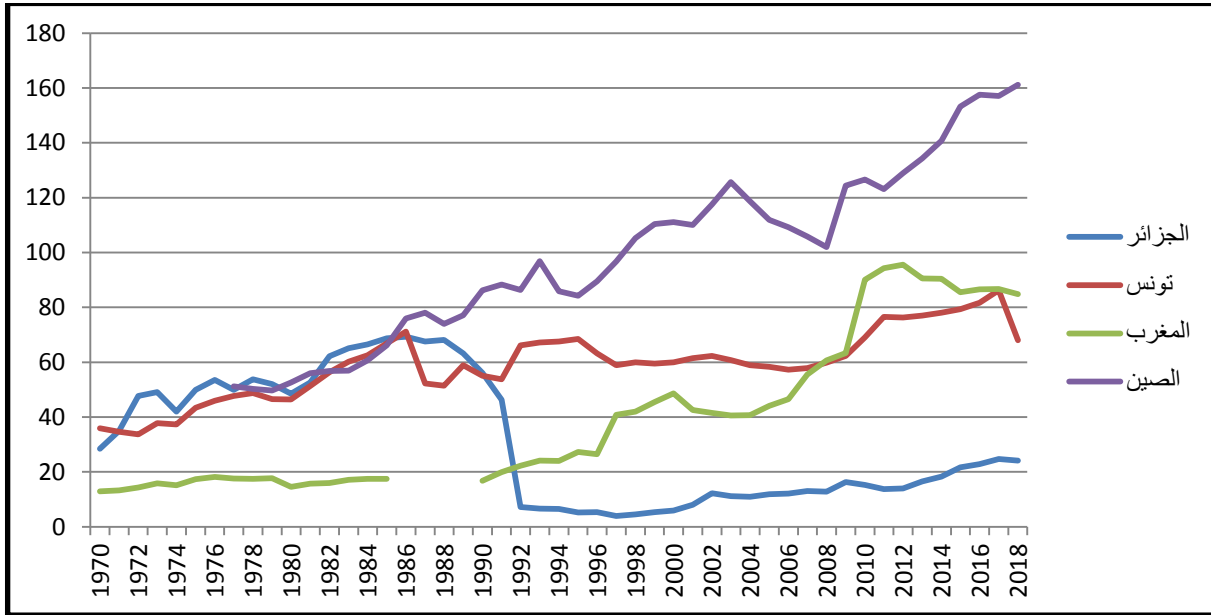
الفصل الثالث: واقع القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري

بينت دراسة (مفتاح وساسي، 2014) أن الاستثمار الخاص يتأثر ب حجم النفقات العمومية¹. إضافة أنه يعاني من مشكل العقار الصناعي².

5.2.2.3 القروض الموجهة للقطاع الخاص:

تمثل نسبة القروض المقدمة للقطاع الخاص كنسبة للنتائج المحلي الاجمالي متغيرا أساسيا في دراسة اتجاهات الاستثمار والاستثمار الخاص بصفة وهذا على حساب نوعية الوساطة المالية في الاقتصاد وكفاءة الجهاز المصرفي.

الشكل رقم (3-6): مقارنة القروض الموجهة للقطاع الخاص في الجزائر مع تونس ، المغرب والصين.



من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

يمثل الشكل تطور حجم الإئتمان المقدم للقطاع الخاص نسبة للنتائج المحلي الإجمالي. بالنسبة للجزائر نوع من الاختلاف يظهر ما بين توجهات الدولة نحو اقتصاد السوق و التغير في نسبة القروض للنتائج المحلي الاحمالي، أين يظهر الشكل أن الجزائر ابتداء من انتاجها اقتصاد السوق النسبة انخفضت من 56% سنة 1990 الى 7.25 % سنة 1992 ثم 6% سنة 1993 أين بلغت 3.90% سنة 1997 ثم ارتفعت تدريجيا حتى بلغت 24.77% سنة 2017 كأقصى حد . نعلم أن حجم الناتج المحلي الاجمالي ارتفع لكن لا يخفى علينا أن حجم الاقتصاد و عدد السكان اضافة الى عدد المستثمرين ارتفع أيضا و لم ينعكس على نسبة القروض للنتائج المحلي الاجمالي. حسب دراسة (عريس & بوزر ب، 2019) فإن القطاع العام

¹ مفتاح ص، ساسي ف(2014)، أثر نمو العرض النقدي على نمو القطاع الخاص-دراسة تحليلية لحالة الجزائر، مجلة معارف العدد17، ص 297.

ساسبي ف، سعودي ع (2017)، القطاع الخاص كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، اقتصاديات العمل و التجارة العدد²الثالث، ص97.

الفصل الثالث: واقع القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري

المصرفي يساهم بنسبة حوالي 86% من نسبة القروض الموجهة للقطاع الخاص ما يعني أن القطاع الخاص المصرفي يتجنب هذا التمويل¹. كما أن الاستثمار الأجنبي المباشر يشمل أيضا القطاع المصرفي أين نجد في حالة الجزائر 14 بنك خارجي إلا أن الاحتكار بقي لدى القطاع العمومي².

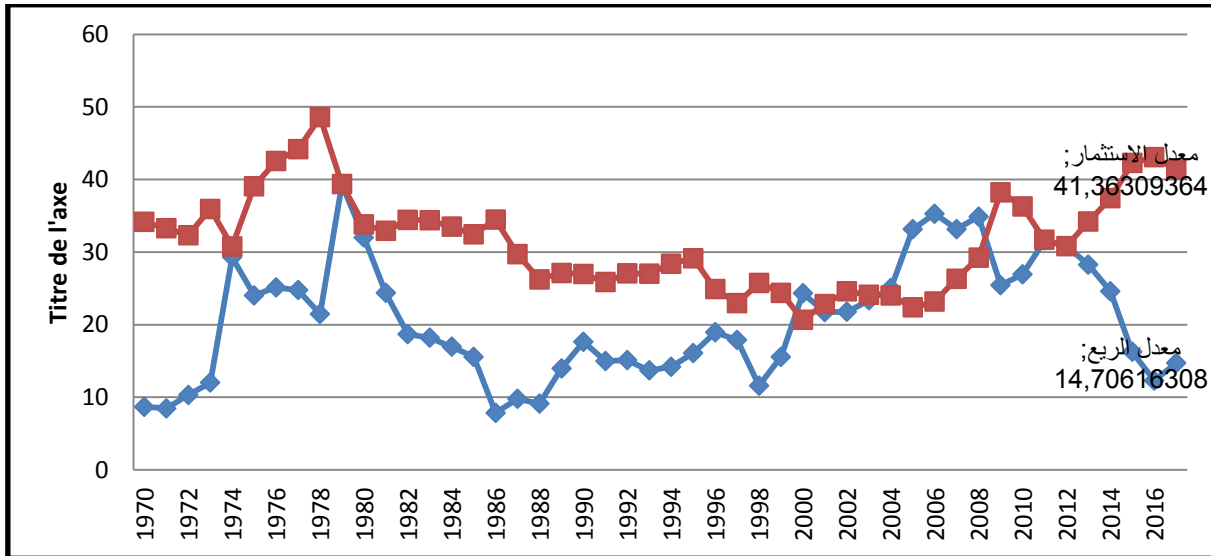
عند مقارنة الجزائر مع دولتين جارتين ناميتين كتونس و المغرب يلاحظ الفرق ، فالمغرب رغم أن النسبة كانت منخفضة سنة 1970 إلا أنها ارتفعت تدريجيا رغم أن كانت هناك بعض السنوات قد انخفضت فيها إلا أنه أخضت شكل تصاعدي أين بلغت سنة 2012 نسبة 95.50% ، نفس الشيء بالنسبة لتونس أين بلغت نسبة 86.23% سنة 2017. فيما يخص الصين بلغت نسبة 157% سنة 2017 رغم أن الناتج المحلي الاجمالي لها لا يقارن مع الدول الثلاث.

في مرحلة اقتصاد السوق الجزائر لم تتجاوز نسبة 25% يبقى الاشكال في هل النظام المصرفي ذو كفاءة منخفضة أو أن طبيعة الاقتصاد الجزائري لا يتطلب قروض مصرفية بشكل كبير ، تبقى الفرضيتين متداخلتين لحد كبير.

6.2.2.3 تأثير الاستثمار بإيجار الطاقة:

الفائدة من الشكل الموالي هو معرفة ما إذا كان معدل الاستثمار يتطور بنفس معدل الإيجار الطاقوي بمعنى أن هذا الأخير له تأثير على النفقات الرأسمالية.

الشكل رقم (3-7) : مقارنة معدل الاستثمار ومعدل الإيجار في الجزائر.



من اعداد الطالب بالاعتماد على بيانات البنك الدولي.

¹ عريس ع ، بوزر ب. خ (2019) ، تقييم مساهمة القطاع المالي في تمويل القطاع الخاص في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2010-2017 ، مجلة المقاربة للدراسات الاقتصادية العدد الرابع ص 51

² بالعبيدي عائدة عبير (2017) ، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي للإقتصاديات الإنتقالية -دراسة حالة الجزائر الفترة (2004-2012) ، مجلة العلوم الإنسانية - جامعة محمد خيضر بسكرة العدد 47 ص 200.

من خلال الشكل يتضح أن:

- وجود أربعة فترات كانت للاستثمارات ممولّة من موارد مالية أخرى كمدخرات وطنية أو الدين الخارجي في فترة ابرام اتفاقيات مع صندوق النقد الدولي ، تشمل هذه الفترات الفترة 1970-1999 ، 2003-2001 ، 2012-2009 ، 2017-2011.
- الفترات التي لم تشمل ما ذكرناه سابقا كان من خلالها معدل الاستثمار أقل من معدل الإيجارات أين كان سعر النفط مرتفعا و قدرة تحويلها الى سلع رأسمالية محدودة.
- حسب (Bouyacoub, 2012) من خلال دراسة للسلسلتان في الفترة 1970-2010 هناك علاقة قوية بين السلسلتان من 1970 إلى 2010 أين بلغت (R = 0.81) و هذا ما يمكننا ملاحظته من الشكل لتطور معدل الاستثمار و معدل الإيجار.

3.2.3 تحليل مناخ الاستثمار في الجزائر:

1.3.2.3 مؤشر سهولة أداء الأعمال (Doing Business Index)¹:

هو عبارة عن تقرير سنوي يصدر عن البنك الدولي منذ سنة 2004، يقيس هذا المؤشر جوانب تنظيم الأعمال للمؤسسات المحلية . يقدم تقرير ممارسة أنشطة الأعمال مؤشرات كمية عن تنظيم الأعمال التجارية وكذلك حماية حقوق الملكية لـ 190 اقتصادا.

يقيس تقرير ممارسة أنشطة الأعمال اللوائح في إثنتا عشر مجالا، تتكون قاعدة البيانات لبيئة الأعمال من عشرة مجالات على الشكل التالي بالترتيب: بدء عمل تجاري ، الحصول على تصريح بناء ، توصيل الكهرباء ، نقل الممتلكات ، الحصول على القروض ، الحماية المستثمرين من الأقليات ، ودفع الضرائب ، والتجارة عبر الحدود ، وتنفيذ العقود وتسوية الإعسار. إضافة الى تنظيم سوق العمل والمشتريات العامة إلا أنها ليست من مضمون مؤشر سهولة ممارسة أنشطة الأعمال .

يتم حساب القيمة التي تحققها الاقتصاديات من خلال متوسط القيمة لعشرة المكونات الفرعية له ويتم تصنيف و ترتيب الدول على هذا الأساس.

واقع الجزائر في هذا المؤشر:

¹ Doing Business (2015), Going Beyond Efficiency, The World Bank.

الفصل الثالث: واقع القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري

الجدول رقم (3-4): ترتيب الجزائر في مؤشر ممارسة أنشطة الأعمال مقارنة مع تونس المغرب فرنسا ألمانيا الصين.

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	
190	/189	189	189	185	183	183	183	181	178	175	155	
156	163	154	153	152	148	136	136	132	125	116	128	الجزائر
77	74	60	51	50	46	55	69	73	88	80	58	تونس
68	75	71	87	97	94	114	128	128	129	115	102	المغرب
29	27	31	38	34	29	26	31	31	31	35	44	فرنسا
17	15	14	21	20	19	22	25	25	20	21	19	ألمانيا
78	84	90	96	91	91	79	89	83	83	93	91	الصين

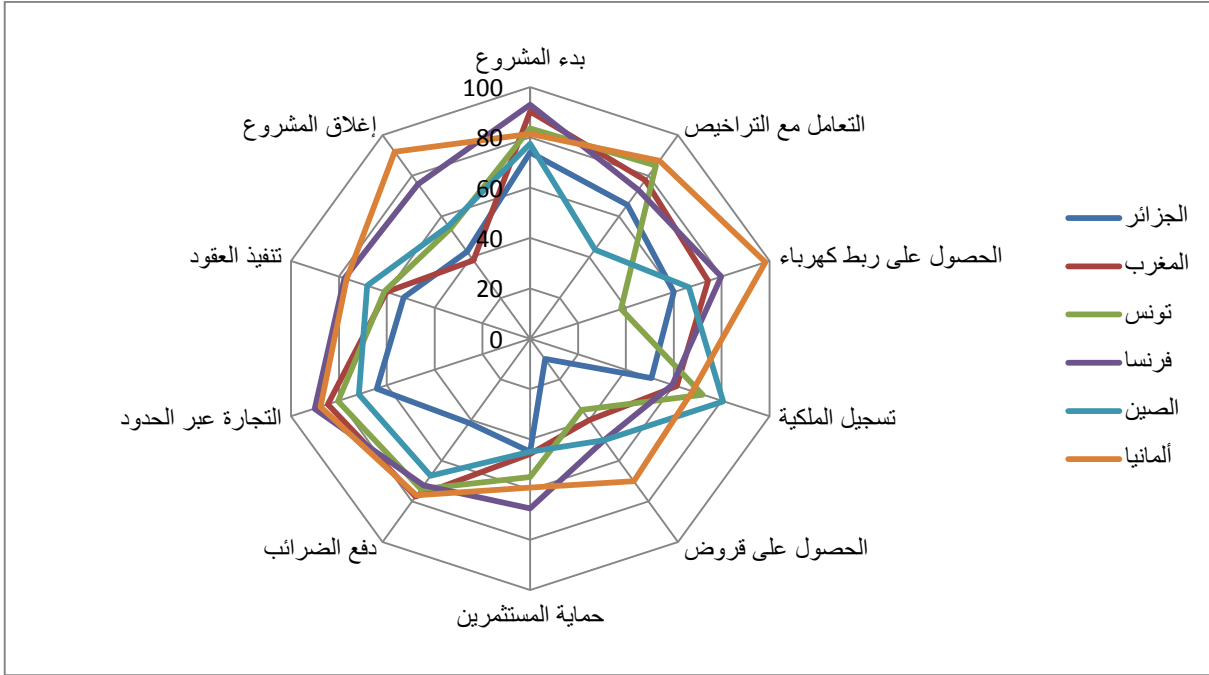
من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير البنك الدولي.

من خلال الجدول ما يثير الإنتباه أن الجزائر تحتل المرتبة الأخيرة مقارنة مع الدول الأخرى فرغم أنها انتقلت من المرتبة 128 من بين 155 دولة سنة 2006 إلى 116 من بين 175 دولة سنة 2007 إلا أنها منذ تلك السنة نلاحظ تراجع ترتيبها في مؤشر بيئة ممارسة أنشطة الأعمال أين وصلت سنة 2016 المرتبة 163 و 156 سنة 2017 ما يعبر عن وضعية مناخ استثمار صعب في جذب الاستثمار المحلي أو الأجنبي. بمقارنة نتائج الترتيب مع دولتين ناميتين مثل المغرب وتونس نلاحظ فرق واضح في مسعى تحسين بيئة ممارسة أنشطة الأعمال فبالرغم أن تونس كانت تحتل المرتبة 58 سنة 2006 إلا أن عامل إضافة اقتصادات جديدة في الترتيب أخرها و لو قليلا إلا أننا نلاحظ أنه سنة 2011، 2013، 2012 حققت مراتب متقدمة لتتخلف بعدها بسبب ظروف سياسية إلى المرتبة 77 سنة 2017. في ما يخص المغرب سنة 2007 كانت متقدمة على الجزائر برتبة واحدة ثم نلاحظ تحسين موقعها تدريجيا لتبلغ المرتبة 68 سنة 2017 في التصنيف. فرنسا و ألمانيا يعملان جاهدتان على المحافظة على مرتبتهما في التصنيف إلا أننا نلاحظ أن ألمانيا حسنت من مرتبتها و لو قليلا. الصين مرتبتها في التصنيف تتراوح ما بين 78 و 96 لكنها تعمل جاهدة على تحسينها أين بلغت 78 سنة 2017.

لتوضيح المقارنة بشكل أوضح سنعمد على دراسة المكونات الفرعية لهذه البلدان لسنة 2015 من خلال الشكل الموالي:

الفصل الثالث: واقع القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري

الشكل رقم (3-8): المؤشرات الفرعية لمؤشر ممارسة أنشطة الأعمال للجزائر مقارنة مع المغرب، تونس، فرنسا، الصين وألمانيا سنة 2015.



من اعداد الباحث بالاعتماد على تقرير البنك الدولي doing business سنة 2015.

يظهر الشكل انكماش الشكل مقارنة مع الدول الأخرى بحيث أنه كل ما كان يقترب من 100 كان المؤشر الفرعي جيد خلاف بحالة الجزائر التي يلاحظ تدني في جميع المستويات، من خلال الشكل يتبين لنا أن الجزائر تعاني بصفة أساسية سنة 2015 من مشكل التمويل رغم توفير وكالات تسمح لها من إنشاء مؤسسات غير و متوسطة هذا المشكل المتضمن صعوبة الحصول على قروض يعوق تنمية روح المبادر وجبر المؤسسات نحو التحول واللجوء بشكل رئيسي إلى التمويل الذاتي. من خلال التصنيف الذي ذكرناه سابقا بطبيعة الحال فان الاقتصاديات التي أضفناها بهدف المقارنة فهي تحقق مستويات إما متساوية أو أعلى من الجزائر في مؤشرات الفرعية لممارسة أنشطة الأعمال باستثناء تونس من جانب الحصول على ربط الكهرباء لعدم توفر ثروات باطنية مثل الجزائر، الصين من جانب الحصول على التراخيص لحجم الإقتصاد المادي و البشري، أو المغرب بنسبة قليلة ينخفض من جانب إغلاق المشاريع.

2.3.2.3 مؤشر الحرية الاقتصادية¹:

يتم اصدار هذا المؤشر من طرف معهد التراث منذ العام 1995 الذي يستخدم لقياس درجة التضييق التي تمارسها الحكومات على الحرية الاقتصادية، بناء على 12 عاملاً من العوامل الكمية والنوعية في آخر اصداراته (ابتداء من 2017) بعدما كان يعتمد على 10 عوامل فقط ، مقسمة إلى أربع فئات تشمل:

¹ [www .heritage foundation .com](http://www.heritage foundation .com)

الفصل الثالث: واقع القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري

- سيادة القانون (حقوق الملكية ، نزاهة الحكومة ، الفعالية القضائية)
- حجم الحكومة (الإنفاق الحكومي ، العبء الضريبي ، الصحة المالية)
- الكفاءة التنظيمية (حرية العمل ، حرية العمل ، الحرية النقدية)
- الأسواق المفتوحة (حرية التجارة ، حرية الاستثمار ، الحرية المالية)

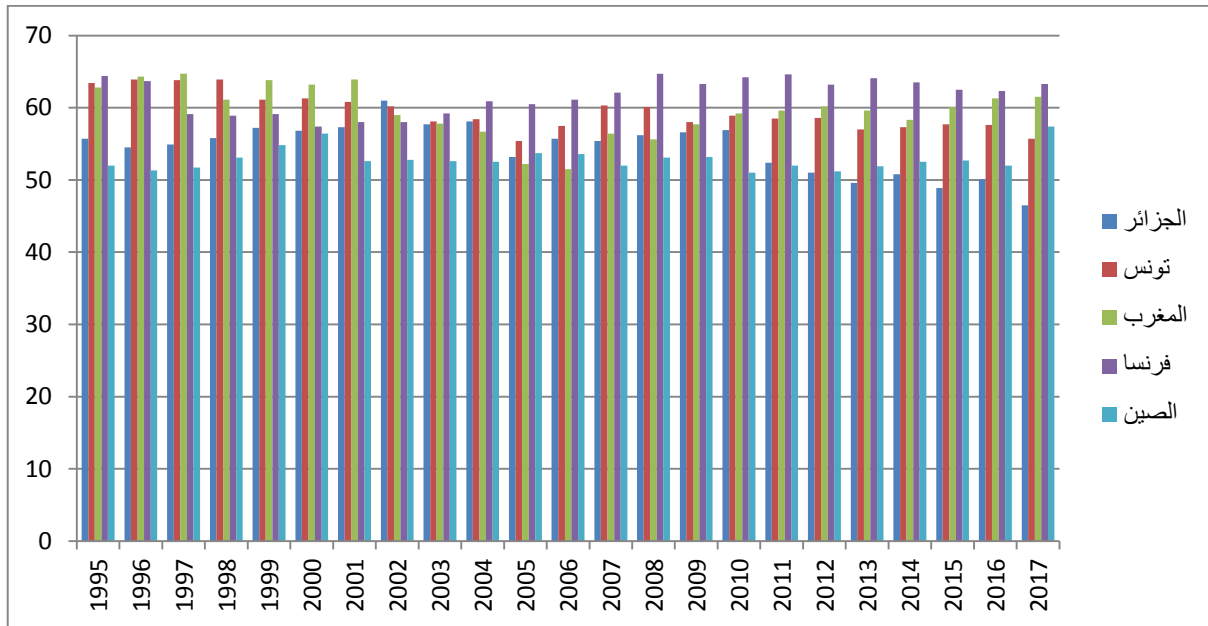
يتم تصنيف كل من الحريات الاقتصادية الاثنتي عشر ضمن هذه الفئات على مقياس من 0 إلى 100. يتم الحصول على الدرجة الإجمالية للبلد عن طريق حساب متوسط هذه الحريات الاقتصادية الاثني عشر ، مع إعطاء وزن متساوٍ لكل منها.

وتتراوح قيمة مؤشر الحرية الاقتصادية من 0 إلى 100 في خمسة مجالات أساسية:

- المجال 100-80: حرية اقتصادية كاملة .
- المجال 79.9-70: حرية اقتصادية شبه كاملة
- المجال 69.9-60: حرة الى حد ما.
- المجال 59.9-50: حرية اقتصادية ضعيفة.
- المجال 49.9-0: انعدام الحرية الاقتصادية.

حاولنا مقارنة التنقيط الذي تتصل عليه الجزائر مع دولتين ناميتين و دولتين متقدمتين و دولة ناشئة ما يوضحه الشكل الموالي:

الشكل رقم (3-9): مقارنة الجزائر في مؤشر الحرية الاقتصادية.



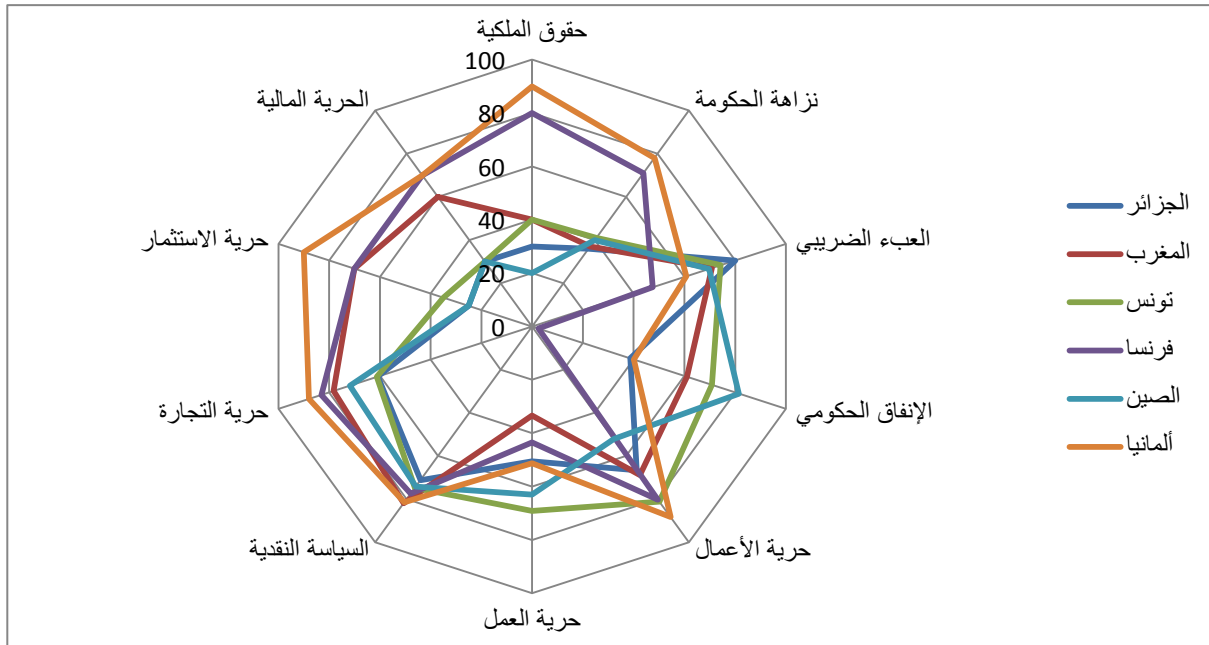
من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات معهد التراث سنة 2015.

الفصل الثالث: واقع القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري

يوضح الشكل أن الجزائر ابتداء من سنة 2013 متأخرة الترتيب عن الاقتصاديات الأخرى فبالرغم أنها في البداية كانت تحاول أن تحسن من تنقيطها إلا أنها كانت محصورة في المجال 50-59.5 ما يعني حرية اقتصادية ضعيفة باستثناء سنة 2002 أين حققت 61 نقطة من مئة إلا أن السنوات 2017، 2015، 2013 صنفت في المجال انعدام الحرية الاقتصادية . الجزائر تعاني الى حد كبير من المكونات التالية للمؤشر: الحرية المالية ، حرية الاستثمار نزاهة الحكومة ، حقوق الملكية أين لم تتجاوز في أغلب الأحيان القيمة 50 من المئة. المغرب و تونس و فرنسا أرقامها ما بين حرية اقتصادية ضعيفة إلى حرة إلى حد ما . المغرب أرقامها معتدلة باستثناء أنها تعاني من نزاهة الحكومة و حرية اليد العاملة، تونس مؤخرا ابتداء من 2004 تعاني من حرية الاستثمار و الحرية المالية و بشكل أقل حقوق الملكية، فرنسا ما يعيها في الترتيب هو الانفاق الحكومي بحيث أعلى قيمة حققتها 18.9 سنة كما تسجل قيم متوسطة من حيث حرية اليد العاملة والعبء الضريبي. فيما يخص الصين أهم معيقاتها في تحسين حريتها الاقتصادية المكونات التالية: الحرية المالية، حرية الاستثمار، حقوق الملكية و نزاهة الحكومة.

يقدم الشكل الموالي تلخيصا لما ذكرناه سابقا بحيث يوضح نقاط القوة و الضعف للفئات التي يتضمنها مؤشر الحرية الاقتصادية لسنة 2015.

الشكل رقم (3-10): مقارنة المكونات الفرعية لمؤشر الحرية الاقتصادية للجزائر مع المغرب، تونس، فرنسا، الصين.



من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات معهد التراث.

3.3.2.3 المؤشر العالمي للبيئة التنافسية: ترتبط البيئة التنافسية حسب التقارير السنوية لهذا المؤشر التي تحدد مستوى إنتاجية الاقتصاد بمجموعة من المؤسسات والسياسات والعوامل حسب تعريفه لها ،

الفصل الثالث: واقع القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري

انطلاقاً من ما ذكرناه يشمل المؤشر العالمي للبيئة التنافسية (GCI) 114 عنصر بحيث ابتداءً من سنة 2005 تم الاعتماد على التصنيف الذي طوره Xavier Sala-i-Martin بالتعاون مع المنتدى الاقتصادي العالمي و تعود الفكرة الأصلية ل Klaus Schwab's سنة 1979. المؤشر يحتوي ثلاثة مؤشرات فرعية تمنح أوزاناً مختلفة في حساب المؤشر العام ، اعتماداً على مرحلة تطور كل اقتصاد ، نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي وحصص الصادرات التي تمثلها المواد الخام تحتوي بدورها ركائز في المجموع 12 ركيزة حسب ما يلي:

1. المتطلبات الأساسية

تشمل المؤسسات ، البنية التحتية البيئة الاقتصادية الكلية، الصحة والتعليم الابتدائي .

2. معززات الكفاءة :

تشمل التعليم العالي والتدريب، كفاءة سوق السلع، كفاءة سوق العمل تطوير السوق المالية ، الاستعداد التكنولوجي ، حجم السوق .

3. عوامل الابتكار والتطور :

تطور الأعمال، الابتكار.

الجدول رقم (3-5): تطور مؤشر التنافسية العالمي للجزائر مقارنة بتونس المغرب، فرنسا والصين.

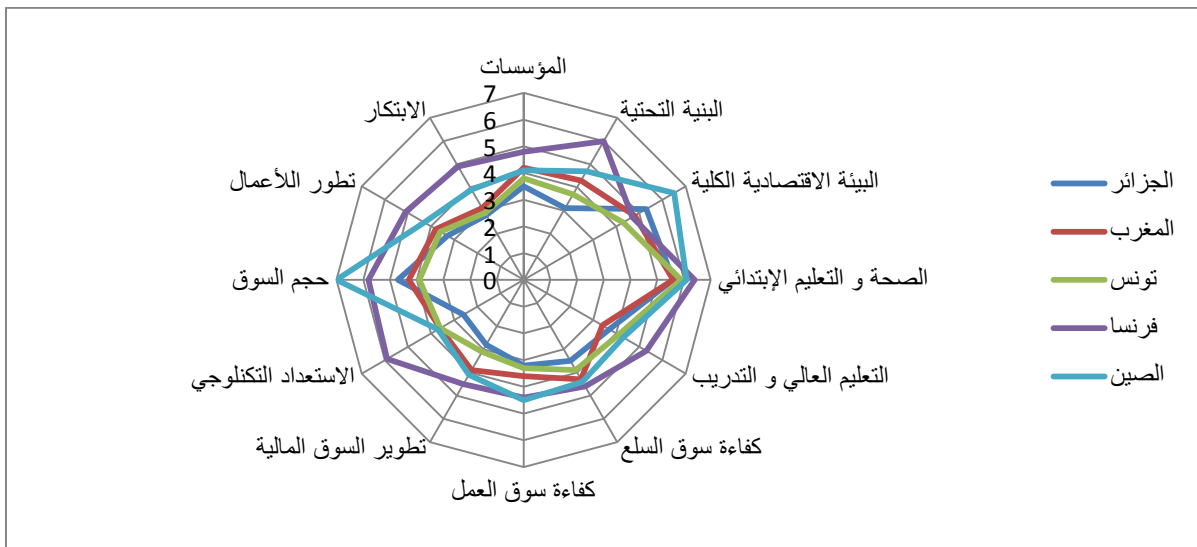
الدولة	المؤشر و الترتيب	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الجزائر	المؤشر	3.8	3.9	3.91	3.71	3.95	3.96	3.96	3.7	3.8	4.1	4.0	4.0	4.0	4.1
	الترتيب	82	76	81	99	83	86	87	110	100	79	87	87	87	86
تونس	المؤشر	4.5	4.7	4.59	4.58	4.50	4.65	4.47	غير مصنفة	4.1	4.0	3.9	3.9	3.9	3.9
	الترتيب	37	30	32	36	40	32	40		83	87	92	95	95	95
المغرب	المؤشر	3.8	4.0	4.08	4.08	4.03	4.08	4.16	4.1	4.1	4.2	4.2	4.2	4.2	4.2
	الترتيب	76	70	64	73	73	75	73	70	77	72	72	72	70	71
فرنسا	المؤشر	5.4	5.3	5.18	5.22	5.13	5.13	5.14	5.1	5.1	5.1	5.1	5.1	5.2	5.2
	الترتيب	12	18	18	16	16	15	18	21	23	23	23	22	21	22
الصين	المؤشر	4.3	4.2	4.57	4.70	4.74	4.84	4.90	4.8	4.8	4.9	4.9	4.9	5.0	5.0
	الترتيب	48	54	34	30	29	27	26	29	29	28	28	28	28	27

من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي

يظهر الجدول تطور مؤشر التنافسية العالمي للجزائر مقارنة بين دولتين ناميتين، دولة ناشئة و دولة متقدمة انطلاقا من سنة 2005 الى غاية سنة 2017 ، نفس الشيء الملاحظ أن الجزائر تعاني من تصنيفها الدولي في العديد من المؤشرات بالنسبة لمؤشر التنافسية العالمي لم تستطع أن تتجاوز 4.1 نقطة من 7 نقاط لمدة 10 سنوات تحسن المؤشر ب 0.3 نقطة وعدم وجود استقرار من حيث التصنيف، بالنسبة لتونس تظهر بوادر الأزمة السياسية عليها ابتداء من سنة 2012 ثم تراجع لهذا المؤشر مقارنة مما كان عليه الا أنه يقارب تنقيط الجزائر حتى بعد الأزمة، المغرب نفس التعليق بالنسبة للجزائر تحسن ضئيل جدا، فرنسا يلاحظ تذبذب تنقيطها في مجال ضيق و انخفاض رتبة تصنيفها الا أنها تحصل تنقيط أكثر من 5 على 7 ، الصين تحاول جاهدة لتدارك تأخرها وهذا ما يتضح من انتقال تنقيطها 0.7 نقطة من سنة 2005 إلى غاية 2017 وهذا ما يبرر تقدم ترتيبها.

يلاحظ أن مناخ الاستثمار للجزائر من خلال هذا المؤشر متأخر نوعا ما حتى مقارنة مع دول نامية مجاورة وحتى تتضح الصورة أكثر من خلال الشكل الموالي الذي يظهر تنقيط الركائز الأساسية للمؤشر فالجزائر متأخرة في جميع الفروع باستثناء حجم السوق والبيئة الاقتصادية الكلية ما يستوجب إعادة النظر في السياسات العامة حتى تصبح قطب للاستثمار وخاصة الاستثمار الخاص الذي يتطلب جودة عالية للمؤسسات و بيئة تطور الأعمال جيدة إضافة الى عنصر الابتكار و الاستعداد التكنولوجي و تطوير العنصر البشري من حيث التعليم و التدريب إلا أن من خلال الشكل الموالي يتضح عكس ذلك و هذا ما يؤخر عملية النمو و التنمية في الجزائر.

الشكل رقم (3-11): مقرنة المكونات الفرعية لمؤشر البيئة التنافسية مع المغرب ، تونس،فرنسا ،الصين لسنة 2015.



من اعداد الباحث بالاعتماد على تقارير المنتدى الاقتصادي العالمي

3.3 أثار الهيئات الداعمة للقطاع الخاص على الإقتصاد الوطني:

1.3.3.1 التشريعات الخاصة بالهيئات الداعمة:

1.1.3.3 مفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القانون الجزائري:

تطور مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وفق القانونين 01-18 و 02-17 كما يلي: تعرف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية حسب القانون 02-17 الصادر في 10 جانفي 2017 الذي عدل القانون 01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 شكليا بأنها:

1. - مؤسسة إنتاج السلع والخدمات؛
2. - عدد الموظفين بين 01 و 250 شخصا ؛
3. - رقم أعمالها السنوي لا يتجاوز 04 مليار دينار.
4. - مجموع الحصيلة السنوية سنوية لا تتجاوز 1 مليار دينار.
5. - احترام معايير الاستقلالية: كل مؤسسة لا يمتلك رأسمالها بمقدار 25% من قبل مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى لا ينطبق عليها مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

الجدول رقم (3-6): تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب القانون 02-17

طبيعة المؤسسة	عدد العمال	رقم الأعمال	الميزانية السنوية
متوسطة	249-50	400 مليون-4 ملايين دينار	200 مليون-1 مليار دينار
صغيرة	49-10	أقل من 400 مليون دينار	أقل من 200 مليون دينار
صغيرة جدا	9-1	أقل من 40 مليون دينار	أقل من 20 مليون دينار

من إعداد الباحث بالاعتماد على الجريدة الرسمية رقم 02 سنة 2017 المادة 8،9،10.

2.1.3.3.2. الاطار القانوني للهيئات الداعمة :

إن إنشاء وكالات بغية دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تم عن طريق مراسيم قانونية لتوضيح طريقة عملها و المساعدات المالية التي تقدمها و شروط الاستفادة منها .

1.2.1.3.3 الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب:

أنشأت هذه الوكالة سنة 1996 بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 تطبيقاً لأحكام المادة 16 من الأمر رقم 96-14 المؤرخ 24 يونيو 1996 ، والذي يتضمن قانوناً مالياً إضافياً لعام 1996، ينص على :

الفصل الثالث: واقع القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري

الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب هي هيئة محددة ، توضع تحت سلطة رئيس الحكومة ، وتتمتع بشخصية قانونية واستقلال مالي أين يتم إدارة الوكالة من قبل مجلس توجيهي ، ويرأسها مدير إداري ولجنة إشرافية، تعمل على تشجيع إنشاء وتوسيع أنشطة السلع والخدمات من قبل المروجين الشباب. أين تقدم :

- الدعم وتقديم المشورة ومرافقة المروجين الشباب في إنشاء الأنشطة.
- إتاحة الفرصة للمروجين الشباب لجميع المعلومات الاقتصادية والتقنية والتشريعية والتنظيمية المتعلقة بأنشطتهم.
- مرافقة طالبي القرض في تجسيد مشاريعهم.
- تحديد الفرص الاستثمارية في مختلف القطاعات.
- الاستعانة بخبراء في دراسة المشاريع .

2.2.1.3.3 الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر ANJEM:

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04-14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 ، توضح الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة و يتولى الوزير المكلف بالتشغيل المتابعة العملية لمجمل نشاطات الوكالة وفقا لأحكام هذا المرسوم ، وتتمثل مهامها الأساسية في ¹ :

- دعم ، نصح و مرافقة المستفيدين من القرض المصغر في تنفيذ أنشطتهم.
- منح سلف بدون فوائد.
- إبلاغ المستفيدين ذوي المشاريع المؤهلة للجهاز بمختلف المساعدات و الحوافز التي تمنح لهم.
- ضمان متابعة الأنشطة التي ينجزها المستفيدون مع الحرص على احترام بنود دفاتر الشروط التي تربط هؤلاء المستفيدين بالوكالة بالإضافة الى مساعدتهم عند الحاجة لدى المؤسسات و الهيئات المعنية بتنفيذ مشاريعهم.
- تقديم الاستشارة و المساعدة للمستفيدين من جهاز القرض المصغر في مسار التركيب المالي و رصد القروض.

إن الوكالة ممثلة على المستوى المحلي من خلال 49 وكالة ولائية موزعة عبر كافة أرجاء الوطن منها وكالتين (02) بالجزائر العاصمة كما أن هذه الشبكة مدعمة بخلايا مرافقة متواجدة على مستوى الدوائر.

¹ www.anjem.dz

3.2.1.3.3 الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC¹:

تم إنشائها في عام 1994، بوصفها مؤسسة عامة للضمان الاجتماعي تتمثل مهمتها في "التخفيف من الآثار الاجتماعية الناجمة عن الفصل كخطة لتطبيق برنامج التكيف الهيكلي، مر هذا الصندوق بمراحل مختلفة منذ إنشائه في كل مرة تسند إليه مهام جديدة من طرف السلطات". أين يلاحظ صدور العديد من المراسيم بخصوصه، نذكر أهمها:

- المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 جويلية 1994 والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.
- المرسوم التنفيذي رقم 99-37 المؤرخ في 10 فيفري 1999 المتمم ل المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 جويلية 1994 والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
- المرسوم التنفيذي رقم 04-01 المؤرخ في 3 جانفي 2004 المتمم ل المرسوم التنفيذي رقم 94-188 المؤرخ في 6 جويلية 1994 والمتضمن القانون الأساسي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة
- القرار الصادر في 13 ماي 1996 المتعلق بالتنظيم الداخلي للصندوق الوطني للتأمين عن البطالة.

إلى غاية سنة 2004 تمثلت مهمته في المساعدة في البحث عن عمل مستقل التي يقدمها الموظفون المعينون خصيصا. في المراكز ذات الهياكل الأساسية والمعدات الموجهة لهذا الغرض. تطور عمل الصندوق كجزء من خطة دعم النمو الاقتصادي بعد سنة 2004 ليصبح آلية دعم إنشاء أنشطة للمقاولين العاطلين عن العمل الذين تتراوح أعمارهم بين 35 و 50 عاما.

بعد سنة 2010 تم تفعيله بمزايا جديدة تمثلت في :

- الفئة المستفيدة من 30 سنة إلى غاية 50 سنة.
- مبلغ الاستثمار الاجمالي في حدود 10 ملايين دينار الذي كان لا يتعدى 5 ملايين دينار جزائري.
- الاستفادة من توسيع النشاطات للمشاريع المجسدة سابقا.

4.2.1.3.3 الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI²:

أنشأت الوكالة في إطار الإصلاحات الأولى التي تم مباشرتها في الجزائر خلال التسعينيات و المكلفة بالاستثمار. عدلت هذه المؤسسة الحكومية التي كانت تدعى في الأصل وكالة ترقية و دعم و متابعة

¹ www.cnac.dz

² الأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 47.

الفصل الثالث: واقع القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري

الاستثمار من 1993 إلى 2000 إلى الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار عملا بالأمر 03-01 المؤرخ في 20 أوت 2001 اين أظهر أن مهامها تتمثل في :

- تأهيل المشاريع التي تمثل أهمية خاصة بالنسبة للاقتصاد الوطني، وتقييمها وإعداد اتفاقية الاستثمار التي تعرض على المجلس الوطني للاستثمار للموافقة عليها
 - تزويد المستثمرين بكل الوثائق الادارية الضرورية لانجاز الاستثمار.
 - تبليغ المستثمر بقرار منحه المزايا المطلوبة أو رفضه إياها.
- تم استحداث الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 09 أكتوبر 2006 الذي يوضح صلاحيات الوكالة أين تم تكليفها ب¹:

- مهمة الإعلام.
- مهمة التسهيل.
- ترقية الاستثمار.
- مهمة المساعدة
- المساعدة في تسيير العقار الصناعي.
- تسيير الامتيازات.
- مهمة المتابعة

تظهر المادة 24 من المرسوم التنفيذي انشاء الشباك الوحيد على مستوى الولاية أين يسجل ممثل الوكالة التصريحات بالمشاريع الاستثمارية وطلبات منح المزايا ويظهر مهام الممثلين المحليين للوكالة الممثلين في ممثل عن كل من المركز الوطني للسجل التجاري، الضرائب، أملاك الدولة، الجمارك، التعمير، تهيئة الإقليم والبيئة والعمل، مأمور المجلس الشعبي البلدي.

12.2.3.3 إ إطار التحليلي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية:

1. واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:

وفقا للبيانات الإحصائية لوزارة الصناعة والمناجم، فإن عدد الشركات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر يبلغ 1 236 074 مؤسسة، تتألف غالبيتها من مؤسسات خاصة ونسبة 97 % مؤسسات مصغرة توظف أقل من 10 عمال. هذه الفئة تسيطر على النشاط الاقتصادي في حين تنقسم هذه المؤسسات الخاصة إلى شخص معنوي بنسبة 56.71 % و بنسبة 43.27 % للشخص الطبيعي المتكون من مهن حرة و حرف بنسبة على التوالي 20.71 % و 22.55 % من المجموع الكلي للمؤسسات الخاصة، أما بالنسبة للمؤسسات

¹ المرسوم تنفيذي رقم 06-356 المؤرخ في 9 أكتوبر سنة 2006 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار وتنظيمها وسيرها. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 64.

الفصل الثالث: واقع القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري

الصغيرة و المتوسطة العامة هي في انخفاض مقارنة بالسنوات الماضية حيث تبلغ 267 مؤسسة بنسبة 0.02 و هذا يعود لعمليات الخوصصة التي اتبعتها الجزائر إضافة إلى النهج الاقتصادي المعتمد المتمثل في اقتصاد السوق الذي يبتعد نوعا ما عن هذه المؤسسات.

الجدول رقم(3-7): يبين عدد PME في الجزائر حسب إحصائيات 2017.

النسبة	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة			1
56.71	609 344	شخص معنوي	
43.27	464 892	شخص طبيعي	
20.71	222 570	مهن حرة	
22.55	242 322	حرف	
100	1 074 236	المجموع 1	
المؤسسات الصغيرة و المتوسطة العامة			2
0.02	267	شخص معنوي	
0.02	267	المجموع 2	
100	1 074 503	المجموع	

المصدر : Bulletin d'information statistique de la PME n°32

1.1. نسبة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب الطبيعة:

الجدول رقم (3-8): نسبة PME حسب الطبيعة

% النسبة	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	طبيعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة
97	1 042 121	مؤسسة مصغرة
2.6	28 288	مؤسسة صغيرة
0.4	4 094	مؤسسة متوسطة
100	1 074 503	المجموع

المصدر : Bulletin d'information statistique de la PME n°31

يظهر الجدول أعلاه نسبة المؤسسات حسب الطبيعة ما يلاحظ بطريقة مباشرة أنه مركز بنسبة عالية في المؤسسات المصغرة ما يعني عدد العمال أقل من 10 و رقم أعمال أقل من 40 مليون دينار. إلا أن ما يمكننا قوله كما أشار إليه (KADI, 2013) إن العديد من البلدان لديها نفس الثقل للمؤسسات المصغرة في اقتصادها، ولاسيما في النمسا وبلجيكا وفرنسا واليونان وإيطاليا وإسبانيا. 92% في المتوسط سنة 2005 و ما بين 70% و 90% في جميع بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في عام 2000 لكن تختلف بطبيعة الحال من حيث رقم الأعمال. الاختلاف يظهر من حيث الأداء والقدرة التنافسية ما يجبرها

الفصل الثالث: واقع القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري

على الانتقال الى مستويات أعلى على مستوى تطوير أنشطتها. إلا أن ما يلاحظ في حالة الجزائر ارتفاع تكاليف المعاملات و مناخ استثمار ضعيف اضافة الى حرية اقتصادية مكبوحة و مؤشر تنافسي ضعيف كما تطرقنا اليها سابقا التي دفعت المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم إلى الحد من تنميتها و بالتالي تنمية الإقتصاد ككل.

2.1. تركيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة (الأشخاص معنويين) حسب المنطقة:

الجدول رقم (3-9): تركيز PME حسب المنطقة

المنطقة	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى غاية السداسي الأول سنة 2017	معدل التركيز %
الشمال	424 659	69.69
الهضاب العليا	133 177	21.86
الجنوب	51 508	8.45
المجموع	609 344	100

المصدر : Bulletin d'information statistique de la PME n°31

يوضح الشكل أن النشاط الاقتصادي في سنة 2017 موزع بشكل غير متساوي ، حيث يتركز في الشمال بنسبة 69.69%. تليه الهضاب العليا بنسبة 22% أما أقل نسبة تسجل ب منطقة الجنوب 9% ويفسر هذا التفاوت إلى انخفاض الكثافة الديمغرافية والافتقار إلى البنى التحتية التي تسمح بتنمية النشاط الاقتصادي في هذه المناطق مقارنة بالشمال إضافة إلى صعوبة المناخ الذي يؤثر على قرارات الاستثمار .

3.1. كثافة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الخاصة (الأشخاص معنويين) حسب المنطقة:

الجدول رقم (3-10): كثافة PME الخاصة حسب المنطقة

المنطقة	عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إلى غاية السداسي الأول سنة 2017	مجموع السكان حسب إحصائيات 2008	الكثافة
الشمال	424 659	21 075 874	20
الهضاب العليا	133 177	9 765 202	14
الجنوب	51 508	3 238 954	16
المجموع	609 344	34 080 030	18

المصدر : Bulletin d'information statistique de la PME n°31

يشير الديوان الوطني للإحصاء أن الكثافة السكانية حسب إحصائيات جانفي 2017 قدرت ب 41.3 مليون نسمة ما يعني 26 مؤسسة صغيرة و متوسطة لكل 1000 نسمة و تنخفض إلى 18 مؤسسة صغيرة و متوسطة إذا أخذنا في الاعتبار المؤسسات ذات طبيعة معنوية ، هذه النسبة منخفضة جدا إذا قارناها مع هيكل طبيعة المؤسسات في الجزائر الذي يغلب عليه طابع المؤسسات الصغيرة .

3.3. تحليل أثر الهيئات الداعمة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الاقتصاد الجزائري:

1.3.3 طبيعة القطاعات الممولة و حجم الاستثمارات:

يبين الجدول الموالي الدور الذي تلعبه الهيئات التي أنشأتها الدولة الممثلة في Ansej، Anjem، Cnac، Andi في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، واعتمادها مبدأ التنوع الاقتصادي لتحقيق التنمية الاقتصادية . كما يظهر الجدول أيضا تفوق قطاعات الزراعة ، الصناعة الخدمات ، البناء و النقل من خلال العدد و حجم الاستثمارات المخصصة لها كما تشمل القطاعات الأخرى كالحرف، الهيدروليك ، الصيانة، الصيد، مهن حرة، التجارة، السياحة، الاتصالات، الصحة.

كما أن لهذه الهيئات تفاوت في نوع القطاعات الممولة فمثلا نجد أن قطاع الصحة و الاتصالات و السياحة تختص به (ANDI) فقط نتيجة التفاوت بين القدرات للهيئات من حيث حجم التمويل في حين أن التجارة تختص به (ANDI) و (ANJEM) أو حسب الغاية التي من إنشاء هذه الهيئة فمثلا نجد أن الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب أصبحت تميل للقطاعات المنتجة بحصة أكبر حيث أنها أوقفت عملية تمويل النقل في جويلية 2012 وهذا نظرا لكثرة المشاريع التي مولتها في الفترة التي سبقتها. كما أصبحت هذه الهيئات تعتمد دراسة حقيقية للمشاريع حسب الأولويات التي يتطلبها الاقتصاد و تشجع بصفة كبيرة المقاولاتية التي أصبحت موضوع الساعة في الوقت الحالي وذلك لتخفيض الضغط من حيث البطالة وتحقيق نمو اقتصادي.

الفصل الثالث: واقع القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري

ANDI(2002-2016)			CNAC (Cumul au 31/12/2016)			ANJEM (Cumul au 30/06/2017)			ANSEJ (Cumul au 30/06/2017)			القطاع
قيمة الاستثمار (مليون دينار)	مناصب عمل	المشاريع الممولة	قيمة الاستثمار (مليون دينار)	مناصب عمل	المشاريع الممولة	قيمة الاستثمار دينار جزائري	مناصب عمل	المشاريع الممولة	قيمة الاستثمار دينار جزائري	مناصب عمل	المشاريع الممولة	
260 750	55 240	1342	75 489 707 364	45 986	19 061	7 146 448 181.37		115 161	199 774 172 502	129 177	54 803	الزراعة
			39 609 639 324	33 001	12 586	7 272 241 066		138 815	109 802 763 592	125 696	42 715	الحرف
1 331 679	242 428	11031	32 873 935 583	26 417	8 233	551 001 174.72		70 294	124 569 035 981	95 736	32 832	BTPH
			2 329 295 239	1138	331				3 198 085 710	2021	544	الهيدروليك
8 373 763	538 558	12 698	49 929 004 276	32 284	11 083	15 416 114 119		322 708	115 381 773 070	73 210	25 257	الصناعة
			2 366 995 039	1967	818				24 849 436 125	22 021	9 537	الصيانة
			2 944 140 373	1551	432	96 816 962.57		788	7 499 507 851	5 549	1 131	الصيد
			3 487 568 207	2007	923				24 608 760 119	22 549	10 021	مهن حرة
1 169 895	116 476	6786	108 413 794 477	64 518	30 550	15 400 654 948		169 827	343 115 218 117,83	248 060	106 644	الخدمات
1 164 966	158 780	26 267							33 760 568 849	24 132	13 385	نقل المبرد
			118 381 750 829	69665	45847				179 324 312 370	120 369	69 915	نقل السلع
			28 851 001 133	18486	12 192				46 632 841 373	43 681	18 986	نقل المسافرين
10 914	4 100	2				837 398 705.86		3407				التجارة
1 228 830	77 158	1 266										السياحة
436 322	4 348	5										الإتصالات
221 383	25 968	1 093										الصحة
14 300 644	1 231 594	63 235	464 676 831 849	297 020	142 056	52 196 240 144	1 240 742	827 160	1 178 755 906 815,73	888 069	372 386	المجموع

الجدول رقم(3-11): تعداد PME حسب الهيئة الممولة و طبيعة النشاط و مساهمتها في العمالة و الاستثمار

من إعداد الباحث بالاعتماد على : Bulletin d'information statistique de la PME n°31

www.ANDI.dz

2.3.3 واقع المؤسسات المنشأة:

الجدول رقم(3-12): عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي أنشأت و التي تم وقفها في الفترة 2003-2017

2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	
31612	34541	27950	24835	24352	21018	18987	21244	المؤسسات الجديدة
7915	4442	3475	3176	3090	3488	3407	4789	المؤسسات المنوقفة
	2017	2016	2015(السداسي الأول)	2014	2013	2012	2011	
	73 317	108538	43887	76551	66584	55144	44390	
	34 972	34471	2362	9585	8791	8482	9189	

Bulletin d'information statistique de la PME : من إعداد الباحث بالاعتماد على : n°4,6,8,10,12,14,18,20,22,26,30

يبين الجدول عدد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تم إنشاؤها في الفترة 2003-2017 وكذلك التي تم توقيفها عن العمل ما يثير الإنتباه ان عدد هذه الأخيرة تمثل نسبة معتبرة من الأولى ما يطرح عدة فرضيات أولها سوء تسيير المشاريع و المنافسة وغير ذلك بتعداد 141634 مؤسسة ما يعادل حوالي 13.18% من إجمالي pme سنة 2017. كما يلاحظ أيضا ارتفاع الحصيلة بشكل كبير خاصة سنة 2016، 2017 نظرا لانخفاض النشاط الاقتصادي هذه الفترة بسبب انخفاض سعر النفط .

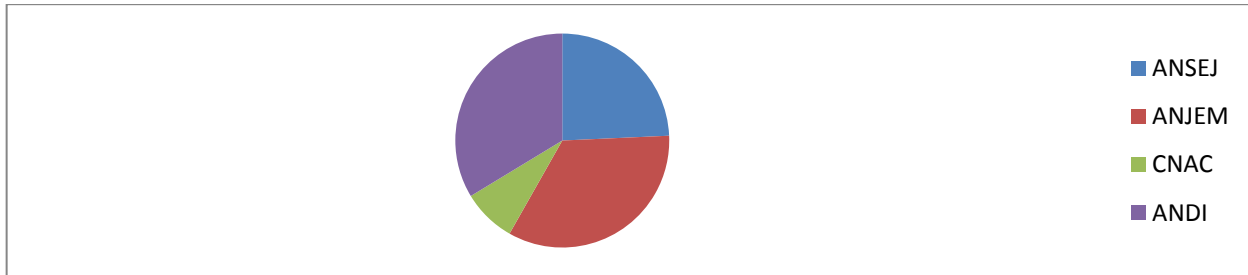
3.3.3 توفير العمالة:

يبين الجدول رقم (3-11) أن هذه الهيئات استطاعت من خلال المشاريع الممولة توفير حوالي 3 657 425 منصب عمل منذ إنشائها إلى غاية سنة 2017 ما يعادل حوالي ثلث الفئة النشطة سنة 2015 هذه القيمة تعد معتبرة في مساهمتها لخفض البطالة إذا أخذنا في الحسبان أن ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بدأت مع القانون 18-01 الصادر سنة 2001 إلى غاية سنة 2017 فإنها تساعد في توفير 215 142 منصب عمل سنويا. أين تحتل الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر (ANJEM) والوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار (ANDI) المرتبتين الأولتين في التوظيف بفارق قليل ما يعادل 1.24 و 1.231 مليون منصب عمل

الفصل الثالث: واقع القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري

على التوالي ثم الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب (ANSEJ) ثالثا ب 888 ألف منصب عمل و الصندوق الوطني للتأمين على البطالة (CNAC) ب 297 ألف منصب عمل كما هو موضح في الشكل الموالي . إلا أن الجزائر مازالت تعاني من معدل بطالة مرتفع حسب إحصائيات سبتمبر 2015 11.2% و في ارتفاع يقدر ب 0.6 % مقارنة ب سبتمبر 2014 كما تشير الإحصائيات أن خلال سنة 2017 عدد العمال في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يقدر ب 2 632 018 عامل في القطاع الخاص فما تشير إليه الإحصائيات هناك تناقض مع ما هو نظري و ما هو متوقع وحتى لو أخذنا في الحسبان هامش الخطأ و يرجع هذا نظرا لسوء تسيير المشاريع و عدم احترام مبدأ عدد العمال إضافة إلى حل العديد من المؤسسات المدعمة لفشلها. تشير الدراسات أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تمثل 90% من عدد المؤسسات و توفر بين 50-60 من فرص العمل¹.

الشكل رقم (3-12): عدد المناصب التي وفرتها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من خلال هيئات الدعم



المصدر: من اعداد الطالب بالإعتماد على الجدول رقم (3-11)

4.3 مساهمة القطاع الخاص في الإقتصاد الجزائري:

1.4.3 مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي:

إن دراستنا لتطور الناتج المحلي الاجمالي يلاحظ أنه في أغلب الأحيان يأخذ اتجاه تصاعدي باستثناء السنوات (2009، 2013، 2015) كما هو موضح في الشكل الموالي أين تضاعف حوالي 18 ضعف أثناء فترة الدراسة ، خاصة بعد سنة 2000 يلاحظ تطور كبير في قيمة الناتج المحلي الاجمالي 4213.5 مليار دينار إلى 18575.7 مليار دينار سنة 2017 تزامنت هذه الفترة مع سياسة دعم الانعاش الاقتصادي الذي خصصت له مبالغ معتبرة لدعم النمو الاقتصادي على النحو التالي²:

¹ مكيد ع ، خليفة أ، (2017)، واقع القطاع الخاص ومتطلبات تنميته لتنويع الاقتصاد الربيعي بالجزائر - دراسة تحليلية خلال الفترة 200-2015 - مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - العدد الاقتصادي 33 (2) ص 168 .

² صالح، ن، مخناش ف. (2012). واقع إستراتيجية النمو المحلية في الجزائر (2001-2014) وآفاق النمو الاقتصادي. مجلة رؤى اقتصادية المجلد 2 ، العدد 3، ص 169-175.

الفصل الثالث: واقع القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري

• برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (2001 - 2004): الذي خصص له 525 مليار دينار لتحسين جودة الهياكل القاعدية بمقدار 210.5 مليار دينار دعم التنمية المحلية والتنمية البشرية بمقدار 204.2، دعم قطاع الفلاحة و الصيد البحري بمقدار 65.4 مليار دينار إضافة إلى دعم الإصلاحات بمقدار 40.5 مليار دينار.

• البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005 – 2009): الذي خصص له نحو 4202.7 مليار دينار مقسم إلى:

1. برنامج تحسين ظروف معيشة السكان (1908.5 مليار دينار).
2. برنامج تطوير المنشآت الأساسية (1703.1 مليار دينار).
3. برنامج دعم التنمية الاقتصادية (337.2 مليار دينار).
4. تطوير الخدمة العمومية وتحديثها (203.9 مليار دينار).
5. برنامج التكنولوجيات الجديدة للاتصال (50 مليار دينار).

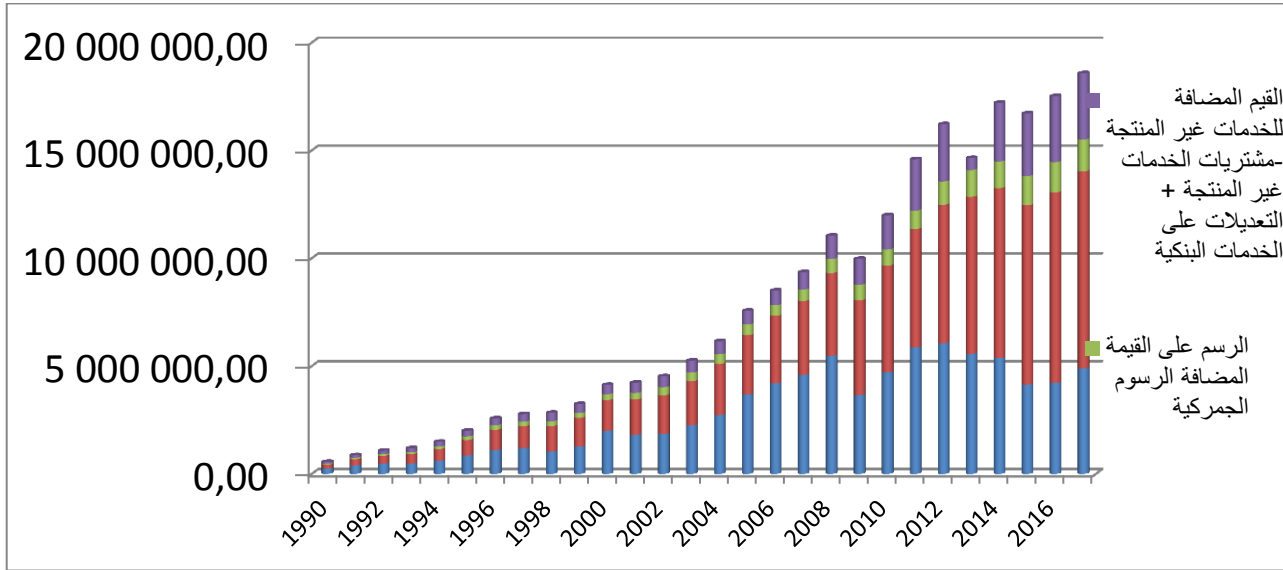
• برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2010 – 2014): بقيمة 20412 مقسم للمحاور التالية:

1. محور المتعلق بالتنمية البشرية (10122 مليار دينار).
2. محور المتعلق بالمنشآت الأساسية (6448 مليار دينار).
3. المحور المتعلق بتحسين الخدمة العمومية (1666 مليار دينار).
4. المحور الخاص بالتنمية الاقتصادية (1566 مليار دينار).
5. المحور المتعلق بمكافحة البطالة (360 مليار دينار).
6. المحور المتعلق بالبحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال (250 مليار دينار).

من خلال هذه البرامج أكد أن القطاع الخاص استفاد من حصوله على مشاريع خاصة فيما يتعلق بالهياكل القاعدية ، تحديث وانشاء مناطق صناعية ودعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وهذا ما يتضح من خلال تطور حجم القيمة المضافة في الناتج المحلي الإجمالي كما هو موضح في الشكل الموالي أين أصبحت تمثل 49.12% سنة 2017 . أين أصبح القطاع الخاص ذو أهمية اقتصادية من الناحية الاحصائية.

الفصل الثالث: واقع القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري

الشكل رقم (3-13): تطور مكونات الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر الفترة 1990-2017.



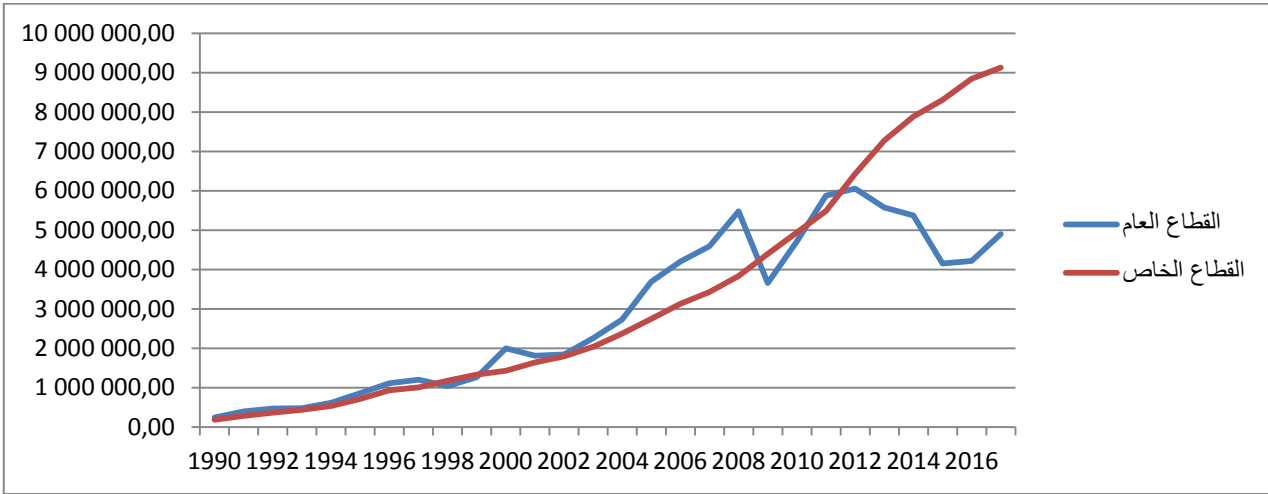
من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء

فيما يخص مساهمة القطاع العام و الخاص في القيمة المضافة، القطاع الخاص أظهر أهميته في الاقتصاد على المستوى المحلي مقارنة بالقطاع العام) الذي يعتمد بصورة كبيرة على قطاع المحروقات باعتباره قطاع استراتيجي معفى منه القطاع الخاص) كما هو موضح في الشكل الموالي نظرا للجهود التي تبناها في دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة بعد سنة 2001 أين تم ترقية الاستثمار ، هذا التاريخ يعتبر منعرجا في دعم النمو لهذا القطاع . لكن على المستوى الدولي الجزائر لم تحقق معدلات نمو مرتفعة مقارنة بدول ناشئة كذلك من حيث حجم الناتج المحلي الاجمالي الذي يتراوح بقيمة 198.41 مليار دولار سنة 2017 اين يعتبر هذا الرقم ضعيف امام ما تحققه دول ناشئة مثل الهند 2660.3 مليار دولار، تركيا 1206 مليار أو دول متقدمة مثل فرنسا 2875 مليار دولار ، ألمانيا 3878 مليار دولار. على الرغم من ما ذكرنا سابقا فإن القطاع الخاص يساهم بنسبة تفوق القطاع العام في تكوين فوائض مالية نظرا لنتيجة الاستغلال أين تعتبر كمصدر للدخار تساهم في تمويل معالم التنمية من الجانب النظري لكن على الواقع يبقى الاشكال في تحديد المعايير التي تحد من ذلك.

تعتبر السنتين 1998-1999 الأولتين التي تجاوز فيها القطاع الخاص القطاع العام في قيمة القيمة المضافة تليهما الفترة 2009-2017 باستثناء سنة 2011 كما هو موضح في الشكل الموالي.

الفصل الثالث: واقع القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري

الشكل رقم (3-14): تطور القيمة المضافة للقطاعين العام و الخاص في الجزائر في الفترة 1990-2017.



الوحدة مليون

من اعداد الطالب بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصاء.
دينار.

2.4.3 تركيبة القيمة المضافة للقطاع الخاص:

الغاية من هذا العنصر التعرف على أهم القطاعات التي يتموقع فيها القطاع الخاص بغية تقييمه و تفسير ذلك مع محاولة التعرف على الأسباب التي جعلت منه يختص في قطاعات معينة على أخرى. سنحاول تلخيص ذلك بالإعتماد على الجدول الموالي مع التركيز على أهم القطاعات:

الجدول رقم (3-13): تركيبة القيمة المضافة للقطاع الخاص في الفترة 1990 - 2017.

الجدول من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للاحصاء.

الفصل الثالث: واقع القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري

2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	القطاع
%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%	%
99.2	99.3	99.3	99.2	99.1	99.3	99.3	99.3	99.8	99.5	99.5	99.5	99.5	99.5	99.7	99.6	99.6	99.5	99.6	99.7	99.3	99.6	99.3	99.1	99.0	99.9	99.7	99.75	الزراعة
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	الماء والطاقة
10.2	10.2	12.29	11.6	9.4	9.04	5.9	7.85	8.42	5.56	6	9.1	9.49	8.03	7.94	7.31	4.33	4.54	5.03	4.4	3.86	3.51	0.43	0.37	0	0	0	0	المحروقات
0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	0	خدمات و أعمال الخاصة بالمحروقات
10.47	8.46	7.89	8.57	9.81	11.26	11.8	12.33	16.1	8.07	0.06	5.97	4.87	3.44	4.69	4.17	4.1	4.77	4.81	4.2	4.6	3.79	4.66	4.7	2.9	4.5	17.2	9.33	قطاع المناجم
8	7.24	6.67	7.35	7.48	7.8	8.1	8.34	8.16	10	10.8	11.9	9.97	9.70	9.37	10.1	9.03	7.9	7.92	8.4	9.08	7.46	7.28	6.25	5.08	4.62	5.1	7.0	ISMME
49	47.2	45.9	53	53.7	55.2	53.4	53.1	53.4	50.9	41.7	41.5	35.2	38.6	33.3	29.7	27.5	27.7	27.03	18.4	16.8	10.6	8.8	10.7	8.5	7.4	10.7	12.0	مواد البناء
83.3	83.1	82.2	83.1	88	87.3	86.4	86.2	87.1	86.6	80.9	80.2	79.8	77.4	75.8	75.2	80.5	67.9	68.0	64.2	61.5	58.3	57.5	60.6	60.6	58.8	59.6	45.8	BTPH
84.2	79.0	78.5	78.1	74.8	74.2	73	69.3	66.4	66.8	67.8	61.8	51.5	25.6	23.2	22.4	20	16.7	18.9	17.2	10.3	11.8	12.8	14.2	17.5	19.0	25.7	25.3	الصناعات الكيميائية و البلاستيك
87.6	87.2	86.75	87.3	87.2	87.2	86.1	87.1	86.3	85.1	84.8	83	82.1	79.2	75.3	69.9	68.4	61.7	55.9	52.4	47.9	40.1	40.8	37.4	41.2	44.3	54.6	48.1	الصناعات الغذائية
88.4	87.3	87.2	87.9	88	88.3	86.1	84.4	84	82.9	82.6	79.2	76.1	76.1	72.2	69	64.7	76.8	73.0	65.0	56.3	48.9	31.5	13.4	11.0	18.2	26.0	29.9	صناعة النسيج
87.7	86.4	84.4	89.1	88	89.3	90	88.4	88.3	86.9	87.1	86.3	84.7	82.9	81.9	82.3	75.9	61.4	57.5	48.4	89.5	43.2	24.8	29.7	30.0	27.4	29.7	32.7	صناعة الجلود و الأذية
50.1	50.2	48.5	46.8	46.5	46.8	45.5	50.6	50.4	49.7	48.3	42.6	42.4	41.9	43.2	41.5	43.9	39.9	38.3	31.4	28.2	23.3	24.9	21.4	15.1	22.9	25.7	28.6	صناعة الورق و الخشب و الفلين
5.34	5.78	6.43	5.07	4.85	4.43	4.38	4.59	4.21	4.61	4.3	36.7	3.45	3.52	3.2	3.12	3.22	3.96	3.99	3.86	3.7	1.43	3.14	5.6	5.1	8.5	31.9	27.2	صناعات مختلفة
83.6	82.6	82.8	83.5	83.9	82	82.1	81.1	80.7	80.3	79.9	77.5	72.1	72.1	71.1	77.3	75.9	71.4	72.8	68.3	66.9	66.0	56.8	53.8	56.2	55.3	49.1	49.0	النقل و المواصلات
93.9	94.1	94.1	94.5	94	94.1	93.9	94.1	93.6	93.2	93.3	94.1	94.1	93.4	93.1	77.3	93.8	93.7	93.3	92.6	92.9	89.8	88.2	84.1	84.7	72.0	80.9	76.9	التجارة
81.3	81.2	82.1	82.2	83.3	83.4	82.1	84	88.4	88.6	88	88	87.4	86.9	88	89.6	88.7	88.1	90.0	88.8	90.2	90.5	89.7	90.4	89.7	9.14	88.1	86.1	الفندقة المقاهي المطاعم
65.4	68.5	71.6	72.5	78.6	79.5	79.7	79.2	78.7	74	78.9	80.1	80	79.7	79.2	79.9	79.1	68.7	65.7	63.8	69.0	64.9	57.2	56.5	51.8	53.9	47.5	40.9	خدمات موجبة للمؤسسات
91.9	91.9	91.9	92	92.4	92.6	93.7	95.8	96.2	97.7	97.9	97.8	97.9	97.7	97.7	97.7	97.8	98.0	98.9	98.9	98.5	98.3	95.6	96.7	96.4	96.4	95.3	95.8	خدمات موجبة للعائلات

أهم ما يبينه الجدول:

- استحوذ القطاع الخاص على القطاع الفلاحي بنسبة تفوق 99 % من القيمة المضافة و ذلك نظرا لانسحاب الدولة الممثلة في القطاع العام من هذا المجال نظرا للتذبذب على مستوى النتائج لهذا القطاع.
- اعتبار قطاع المحروقات قطاع استراتيجي ما يحتم على القطاع الخاص عدم الخوض فيه إلا في حالات خاصة أو موافقة مسبقة جعل أثر على نسبة مساهمة القطاع الخاص في القيمة المضافة أين لا تتجاوز في أعلى نسبة لها 12.29% وانعكست أثارها على قطاع الأشغال وخدمات المحروقات أين تنعدم نسبة مساهمته ، نفس الشيء بالنسبة لقطاع الطاقة. أما فيما يخص القطاع المائي فتتكفل به الدولة نظرا لحجم التكاليف التي يتطلبها.
- قطاع الصناعات الثقيلة (ISMME) التي ينبغي أن تكون عنصر مهم في تكوين القيمة المضافة للقطاع الخاص يلاحظ أن نسبتها لا تتجاوز 12% عكس ما هو مركز عليه في الدول الناشئة و المتقدمة أين تعتبر نقطة ضعف الاقتصاد الجزائري بحيث حتى حجم قيمتها بجمع القطاعين ضئيلة نظرا لشموليتها على صناعات عديدة هذا ما يجعل الجزائر متأخرة من حيث النمو الاقتصادي. أما بالنسبة للقطاع الخاص فالأحرى أنه يرجع ذلك لمناخ الاستثمار الذي يزيد من تكاليف الإنتاج وضعف العنصر التكنولوجي ما يستوجب الاستفادة من تجارب دول التي شابهت هذه الحالة في اقتصادياتها من قبل و على سبيل المثال نجد الصين التي اعتمدت على الاستثمار الأجنبي المباشر، لكن نشير بالذكر أن لكل إقتصاد مزايا خاصة به.
- أهم القطاعات التي يستهدفا القطاع الخاص بشكل مباشر نجد:

- البناء و الأشغال العمومية أين كانت الغاية في البداية جعل حصص خاصة به في هذا القطاع إلا أنه مع مرور الزمن ازدادت نسبة مشاركته في هذا المجال نظرا لتوسع حجم هذا القطاع خاصة عند اعتماد سياسة الانعاش الاقتصادي و عدم قدرة القطاع العام على تلبية كل المشاريع ما جعل القطاع الخاص يغتنم الفرصة في ذلك و زيادة عدد المؤسسات الخاصة في هذا القطاع خاصة بعد ظهور هيئات دعم القطاع الخاص، إلا أن هذا القطاع لا يعتبر قطاع أساسي خاصة أنه يتعلق ببرامج الدولة.

الفصل الثالث: واقع القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري

- الصناعات الغذائية عرفت تزايد في نسبتها و هذا راجع للأولوية التي تتيحها الدولة لهذا القطاع أين تجاوزت بقليل نسبة 87% إلا أن هذا القطاع لم يحقق ما هو منسوب إليه عند تحليلنا لفاتورة الإستيراد.

- القطاع الخاص يتوجه أيضا بشكل كبير نحو نشاطات ربحية مثل النقل ،التجارة ،الخدمات، الإتصال والفندقة التي تعتبر ضرورية للنشاط الإقتصادي إلا أنه رغم النتائج التي يحققها القطاع الخاص في هذه النشاطات إلا أنها مازالت تعاني من حيث الجودة و التكلفة مقارنة مع دول مجاورة و بصفة خاصة الدول المتقدمة.

• الملاحظ أيضا من الجدول تضاعف مساهمة القطاعات الصناعية النسيجية، الأحذية، و المواد البلاستيكية من حوالي 30% إلى 88% إلا أن فاتورة الاستيراد تبين هشاشة هذه القطاعات.

فيما يخص قطاع مواد البناء ، صناعة الخشب و الورق تضاعفت مساهمتهما مع مرور الزمن في حدود 50% سنة 2017.

أما القطاع العام بقي أيضا مستحوذ على قطاع المناجم و الصناعات المختلفة إلا أن من حيث قيمتها ضعيفة جدا كما هو مبين في الجدول.(أفضلية القطاع الخاص ظاهرة بلون مغاير

3.4.3 مساهمة القطاع الخاص في التجارة الخارجية:

1- الصادرات:

يستدعي تحليل هذا العنصر الاستغناء عن القطاع القانوني واسنادها إلى ما هو تابع لقطاع المحروقات من عدمه لأن النتائج تشير إلى ضعف الإقتصاد الجزائري ككل في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات كما هو موضح في الجدول فالجزائر بكل دعمها للقطاع الخاص من هيئات دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة لم تستطع تجاوز 7% من صادرات خارج المحروقات مع العلم أن أغلب الأحيان هي في حدود 3% أو 4% كما أنها تزداد قليلا نظرا لإنخفاض أسعار النفط كمثال على ذلك السنوات 2017، 2016، 2015. أما من حيث قيمة هذه الصادرات أعلى قيمة حققتها الجزائر 82 مليار دولار حسب معطيات البنك الدولي سنة 2008 نظرا لإرتفاع أسعار النفط ومن هنا يتضح أن الإقتصاد الجزائري بصفة عامة و القطاع الخاص بصفة خاصة إما أن السلع و الخدمات موجهة للسوق المحلي فيما يخص القطاعات الإنتاجية أو أنها لم تستطع مواجهة تحديات العولمة و المنافسة العالمية ما يخفض قيمة الصادرات كما يمكن إضافة فرضية ثالثة أن النظام المؤسسي لم يسمح لها بجعل منتجاتها عالمية مثل ما يشير إليه مؤشر التنافسية العالمي. كما يطالب رؤساء المؤسسات بتوفير الحماية الجمركية نظرا لشدة المنافسة⁵⁶.

الجدول رقم (3-14): طبيعة الصادرات الجزائرية في الفترة 1992-2017

السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004
نسبة الصادرات من المحروقات	95.39	95.22	95.99	94.9	93.39	96.25	96.49	96.5	97.21	96.5	96.25	97.26	97.4
نسبة الصادرات خارج المحروقات	4.61	4.88	4.01	5.1	6.61	3.75	3.51	3.5	2.79	3.5	3.75	2.74	2.6
السنة	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017
نسبة الصادرات من المحروقات	98.05	97.9	97.78	97.54	97.68	97.38	97.2	97.19	96.94	95.77	94.54	93.84	94.54
نسبة الصادرات خارج المحروقات	1.95	2.1	2.22	2.46	2.32	2.62	2.9	2.81	3.06	4.23	5.64	6.16	5.46

من اعداد الباحث بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للإحصاء ونشريات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

⁵⁶ بن عبد العزيز س، بن عبد العزيز س (2018)، دعم وتنمية القطاع الخاص كخيار استراتيجي لترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلة 2 عدد (7)، ص 72

2. الواردات:

على عكس الصادرات فإن حصة القطاع الخاص مرتفعة من حيث الواردات كما هو موضح في الجدول الموالي ، النسبة تتراوح ما بين 65-78 أين يلاحظ إنخفاضها خاصة في السنوات الأخيرة نتيجة عزل بعض المواد من الإستيراد و بالتالي فإن قيمة هذه الواردات تظهر عجز الإقتصاد الجزائري تلبية متطلباته الأساسية ، فإذا أخذنا على سبيل المثال سنة 2014 أين بلغت قيمة الإستيراد 58.33 مليار دولار فإن الحصة الأكبر من عمليات الإستيراد خاصة بالمعدات الصناعية بنسبة 32.41% ما يمثل 18906 مليون دولار منها 12493 لمشغلي القطاع الخاص ، المرتبة الثانية المواد نصف المصنعة بـ 21.84% ما يمثل 12740 مليون دولار منها 7847 مليون دولار لمشغلي القطاع الخاص ، المرتبة الثالثة تأتي المواد الغذائية بنسبة 18.87% و المواد الاستهلاكية غير الغذائية بنسبة 17.46% بإجمالي الثنائيتين 21292 مليون دولار و نسبة 69% من العمليات خاصة بالقطاع الخاص.

في المراتب الأخيرة تأتي الطاقة (المتتمثلة أساسا في البنزين) و مواد التشحيم بنسبة 4.89% ما يمثل 2851 مليون دولار منها 16.03% خاصة بالقطاع الخاص تليها المواد الخام بنسبة 3.23% ما يعادل 1851 مليون دولار ، 97.75% استيراد القطاع الخاص و أخيرا المعدات الزراعية بنسبة 1.13% ما يمثل 657 مليون دولار 83.59% خاصة بالقطاع الخاص .

بالتالي فإن الإقتصاد الجزائري يعاني من تكلفة الإستيراد بشكل كبير خاصة أنه يعتمد على قطاع المحروقات بنسبة كبيرة في التصدير هذا ما يؤثر على الميزان التجاري بشكل مباشر الذي يليه ميزان المدفوعات ما يتطلب البحث عن لتنوع الإقتصاد لأن الإستمرار على هذه الحالة يعطي انطباع سلبي في المستقبل

الجدول رقم (3-15): تطور الإستيراد في الجزائر من الجانب القانوني.

2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	
1855	1462	1336	1378	1365	1316	1508	16009	1831	1020	827	عمليات القطاع العام
20383	20640	11830	11618	9749	8119	10276	7002	4784	4746	4740	قيمة واردات
34.94	37.63	25.28	25.01	24.24	20.76	27.01	25.52	22.78	24	26	النسبة
21056	19543	19056	19065	18921	18153	23901	21732	25302	28752	27536	عمليات القطاع الخاص
37947	34212	34971	34835	30463	30984	28580	20390	16221	15298	13459	قيمة واردات
65.06	62.37	74.72	74.99	75.76	79.24	72.99	74.31	78.22	76	74	النسبة

الوحدة مليون دولار أمريكي

من اعداد الباحث بالإعتماد على نشریات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

خاتمة الفصل:

حاولنا من خلال هذا الفصل تحليل واقع القطاع الخاص في الجزائر بإبراز أهم العقبات التي واجهها من جهة في فترة من الزمن كان مهمش بدرجة كبيرة نتيجة التوجه الإيديولوجي ، ومن جهة ثانية حاولنا الملمح الموضوع بأهم النقاط التي تمسه في الفترة التي اعتبر فيها أداة للتحويل نحو اقتصاد السوق وتحقيق نمو اقتصادي . كخلاصة يمكن القول أن القطاع الخاص يعاني بصفة كبيرة من الجهة المؤسساتية للاقتصاد رغم كل الجهود المبذولة من خلال وضع هيئات لدعمه إضافة إلى محدودية المساهمة في الاقتصاد الجزائري التي نعني بها جهة الحجم و ليس جهة النسبة مقارنة بالقطاع العام وهذا ما سوف نحاول تفسيره في الدراسة القياسية حيث أن هذا الأخير يوضح لنا فكرة موزونة في طريقة إجراء الدراسة القياسية التي من شأنها أن تظهر لنا العديد من النتائج في أثر مساهمة القطاع الخاص في النمو الإقتصادي.

الفصل الرابع: الدراسة القياسية

مقدمة الفصل:

سنحاول من هذا الفصل تحديد الوزن الفعلي للقطاع الخاص الذي يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة ما بين 1990-2017 أين شهد القطاع الخاص تحريرا نوعا ما من خلال قانون الاستثمار مع الرجوع أيضا للفترة الموسعة التي تمتد من سنة 1974-2017. ومحاولة اظهار ذلك من خلال نموذج اقتصادي أين سنحاول تحليل وتفسير هذه المساهمة من كل الجوانب حتى نعطي نظرة على حالة الإقتصاد الجزائري بعد انتهاء اقتصاد السوق والتعرف على أهم التغييرات التي حدثت على القطاعات الإقتصادية بعد والتعرف عن نقاط القوة والضعف التي يتسم بها هذا القطاع والعوامل التي تؤثر عن سلوكه في تحقيق مساهمة فعلية في النمو الإقتصادي .

1.4 منهجية الدراسة:

تهدف هذه الدراسة القياسية الى تحديد الوزن الفعلي للقطاع الخاص الذي يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة ما بين 1990-2017 أين شهد القطاع الخاص تحريرا نوعا ما من خلال قانون الاستثمار مع الرجوع أيضا للفترة الموسعة التي تمتد من سنة 1974-2017 وهذا لإبراز التطورات التي حدثت على هذا القطاع وإعطاء صورة واضحة في عملية التحليل، المتغيرات ككل تم استخراجها من الديوان الوطني للإحصاء¹.

الدراسة تعتمد على الناتج المحلي الإجمالي كمتغير تابع في فترتي الدراسة و المتغيرات التي تظهر الوزن الحقيقي التي تدخل في عملية النمو مع اضافة متغيرات تفسيرية تم الاعتماد عليها في الدراسات السابقة. تم الاعتماد على طريقة المربعات الصغرى العادية (OLS) لتقدير نموذج الانحدار المتعدد وذلك لتصغير مجموع مربعات الأخطاء الى أدنى حد ممكن عند دراسة العلاقات الاقتصادية.

1.1.4 تحديد متغيرات الدراسة:

المتغيرات كلها في شكل اللوغاريتم. كما هي موضحة في الجدول الموالي.

¹ مصدر البيانات تم الإعتماد على:

Retrospective des comptes économiques Collections Statistiques N° 197/2016 Série E : Statistiques Economiques N° 85. publication Ons, les comptes économiques N°861.

الجدول رقم (1-4): شرح المتغيرات

اسم المتغير	رمز المتغير
الناتج المحلي الإجمالي	LN_PIB
قيمة الصادرات	LN_EXPORTATION
قيمة الواردات	LN_IMPORTATION
القيمة المضافة لقطاع الزراعة (القطاع الخاص)	LN_AGRICULTURE_PRIVÉ
القيمة المضافة لقطاع الأشغال العمومية (القطاع الخاص)	LN_BTP_PRIVÉ
القيمة المضافة لقطاع الأشغال العمومية (القطاع العام)	LN_BTP_PUBLIC
القيمة المضافة لقطاع المحروقات (القطاع العام)	LN_HYDROCARBURES_PUBLIC
القيمة المضافة للصناعات الفولاذ الميكانيكية الالكترونية (القطاع الخاص)	LN_ISMME_PRIVÉ
القيمة المضافة للصناعات الفولاذ الميكانيكية الالكترونية (القطاع العام)	LN_ISMME_PUBLIC
القيمة المضافة للتجارة (القطاع الخاص)	LN_COMMERCES_PRIVÉ
القيمة المضافة للتجارة (القطاع العام)	LN_COMMERCES_PUBLIC
القيمة المضافة لصناعة الجلود والأحذية (القطاع الخاص)	LN_CUIRS_ET_CHAUSSURES_PRIVÉ
القيمة المضافة لصناعة الجلود والأحذية (القطاع العام)	LN_CUIRS_ET_CHAUSSURES_PUBLIC
القيمة المضافة للصناعات الغذائية (القطاع الخاص)	LN_INDUSTRIES_AGROALIMENTAIRES_PRIVÉ
القيمة المضافة للصناعات الغذائية (القطاع العام)	LN_INDUSTRIES_AGROALIMENTAIRES_PUBLIC
القيمة المضافة لقطاع الماء والطاقة (القطاع العام)	LN_EAU_ET_ENERGIE_PUBLIC
القيمة المضافة للخدمات الموجهة للمؤسسات (القطاع الخاص)	LN_SERVICES_FOURNIS_AUX_ENTREPRISES_PRIVÉ
القيمة المضافة للخدمات الموجهة للمؤسسات (القطاع العام)	LN_SERVICES_FOURNIS_AUX_ENTREPRISES_PUBLIC
القيمة المضافة للصناعات المختلفة (القطاع الخاص)	LN_INDUSTRIES_DIVERSES_PRIVÉ
القيمة المضافة لصناعة الخشب والورق (القطاع الخاص)	LN_BOIS_LIEGES_ET_PAPIERS_PRIVÉ
القيمة المضافة لصناعة الخشب والورق (القطاع العام)	LN_BOIS_LIEGES_ET_PAPIERS_PUBLIC
القيمة المضافة لقطاع الفنادق والمقاهي (القطاع الخاص)	LN_HOTELS_CAFES_RESTAURANTS_PRIVÉ
القيمة المضافة لقطاع الفنادق والمقاهي (القطاع العام)	LN_HOTELS_CAFES_RESTAURANTS_PUBLIC
القيمة المضافة للصناعات الكيماوية والبلاستيكية (القطاع الخاص)	LN_CHIMIE_CAOUTCHOUC_PLASTIQUE_PRIVÉ
القيمة المضافة للصناعات الكيماوية والبلاستيكية (القطاع العام)	LN_CHIMIE_CAOUTCHOUC_PLASTIQUE_PUBLIC
القيمة المضافة لقطاع النقل والاتصالات (القطاع الخاص)	LN_TRANSPORTS_ET_COMMUNICATIONS_PRIVÉ
القيمة المضافة لقطاع النقل والاتصالات (القطاع العام)	LN_TRANSPORTS_ET_COMMUNICATIONS_PUBLIC
القيمة المضافة للخدمات الموجهة للعائلات (القطاع الخاص)	LN_SERVICES_FOURNIS_AUX_MENAGE_PRIVÉ

الجدول من اعداد الباحث

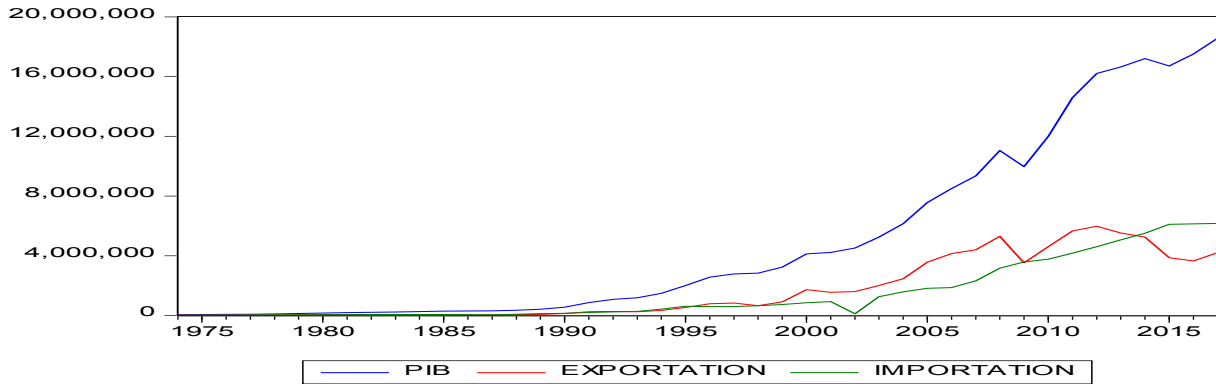
2.1.4 تطور متغيرات الدراسة :

للتعريف أكثر بمتغيرات الدراسة سنقوم بتقسيمها الى قطاعات إقتصادية حسب الإتجاه:

● التجارة الخارجية:

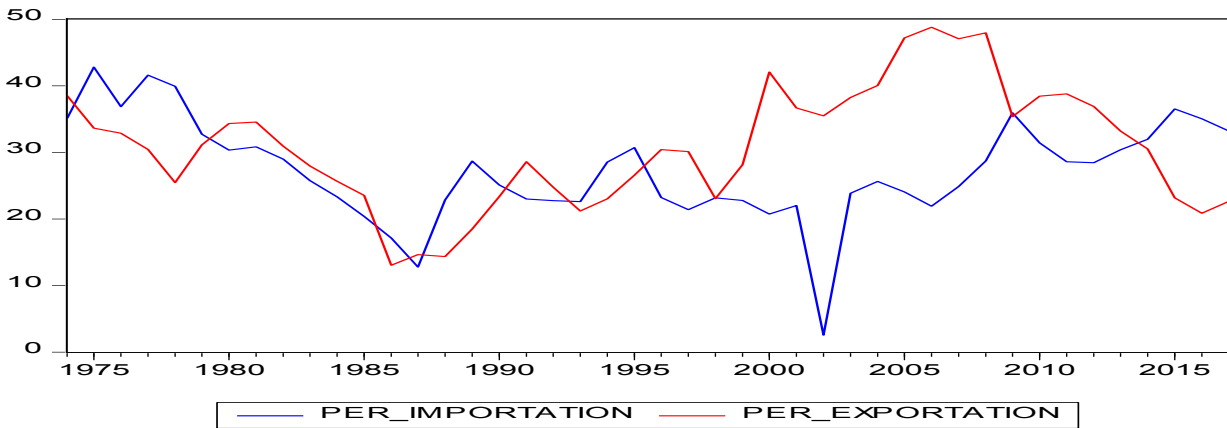
يتعلق الميزان التجاري بمتغيرين أساسيين في حسابه المتمثلين في الصادرات و الواردات اللتان تدخلان في حسابهما قيمة كافة السلع والخدمات المقدمة في حالة الصادرات والمستوردة في حالة الواردات من السلع، الشحن، التأمين، النقل، السفر، التأمين، رسوم التراخيص، خدمات الإتصالات، الإنشاءات، الخدمات المالية و المعلوماتية، والخدمات الشخصية والحكومية. وفيما يلي تطورهما في حالة الجزائر.

الشكل رقم (1-4):تطور الصادرات و الواردات مقارنة مع الناتج المحلي الإجمالي



من إعداد الباحث

الشكل رقم (2-4):نسبة الصادرات و الواردات للناتج المحلي الإجمالي.



من إعداد الباحث

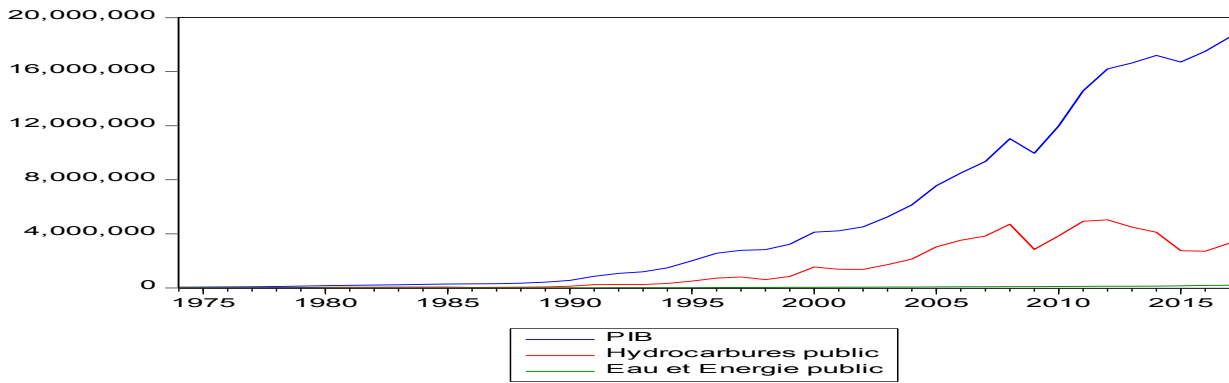
يلاحظ من خلال الشكلين السابقين أن قيمة الصادرات تتطور بشكل متناسق مع الناتج المحلي الإجمالي وهذا راجع إلى اعتماد الاقتصاد الجزائري بنسبة كبيرة على قطاع الحروقات الذي يعتبره قطاع استراتيجي مملوك للدولة وهذا ما يلاحظ من الشكل الثاني بحيث يصل قيمة الصادرات الى حوالي 49 من المئة من

الناتج المحلي الإجمالي سنة 2006 و تتراوح نسبة صادرات المحروقات في حدود 96% من الصادرات الكلية. فيما يخص الواردات يلاحظ ارتفاع تدريجي لها وهذا راجع إلى توفير حاجيات السوق المحلية بالسلع و الخدمات التي تحتاجها كما يلاحظ أن نسبة الواردات في الناتج المحلي الإجمالي لا تبتعد كثيرا عن نسبة الصادرات في الناتج المحلي الإجمالي سواء ايجابا او سلبا و هذا راجع الى أن صادرات المحروقات التي تشكل مجمل الصادرات الكلية أنها مصدر العملة الصعبة التي تمول الواردات.

● القطاعات الاستراتيجية:

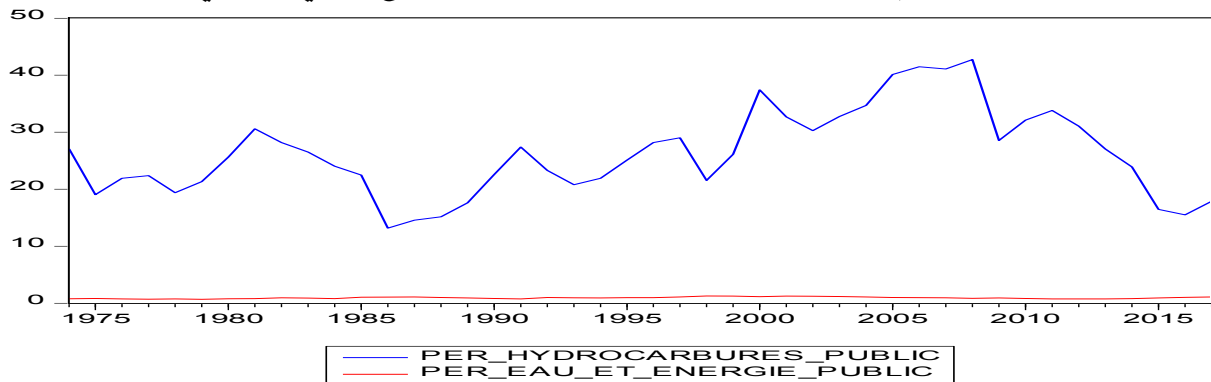
يشكل قانون الاستثمار الذي يؤثر و يوجه بنسبة كبيرة على سلوك الاستثمار في الجزائر مصدرا لتفسير توجهات الاقتصاد الجزائري فيما يخص القطاعات التي هي من مسؤولية الدولة ولا تسمح للقطاع الخاص المشاركة فيها وعلى هذا الأساس يلاحظ من خلال الشكلين المواليين تطور أهم القطاعات الاستراتيجية في الجزائر المتمثلين في قطاع المحروقات و قطاع الماء و الطاقة.

الشكل رقم (3-4): تطور القطاعات الاستراتيجية مع الناتج المحلي الإجمالي



من إعداد الباحث

الشكل رقم (4-4): نسبة القطاعات الاستراتيجية للناتج المحلي الإجمالي



من إعداد الباحث

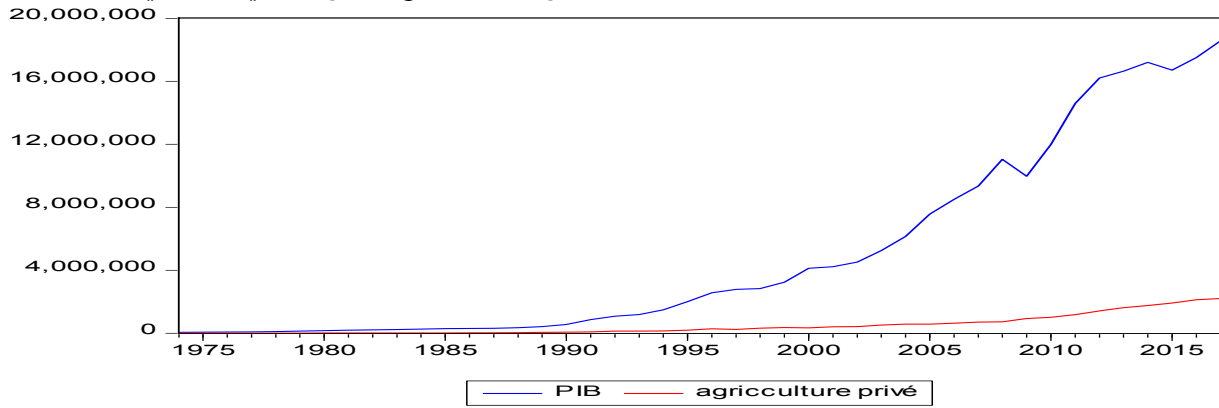
يلاحظ من الشكلين السابقين أن القيمة المضافة لقطاع المحروقات تتناسب مع الناتج المحلي الإجمالي أين تتجاوز نسبة 40% سنة 2008 ما ينبأ أن الاقتصاد الجزائري ضعيف جدا ويتعلق بنسبة كبيرة بأسعار

النفط وهذا ما يلاحظ من خلال الشكل الثاني بحيث إنهارت الأسعار سنة 1986 ما شكل أزمة اقتصادية في الجزائر و ما حدث حديثا تراجع في مداخيل النفط ابتداء من سنة 2013 و هذا ما يظهر واضحا في الشكلين السابقين. فيما يخص قطاع الماء و الطاقة هو عبارة عن قطاع مدعم ما يعني أننا لا ننتظر منه مساهمة كبيرة في الناتج المحلي الاجمالي لأنه مخصص للإقتصاد الوطني بشكل أساسي في حين أنه يعتبر مصدر دخل في دول أخرى ما يعني أن التوجه الذي يعاني منه الإقتصاد الجزائري يؤثر عليه بشكل مباشر.

● قطاع الزراعة:

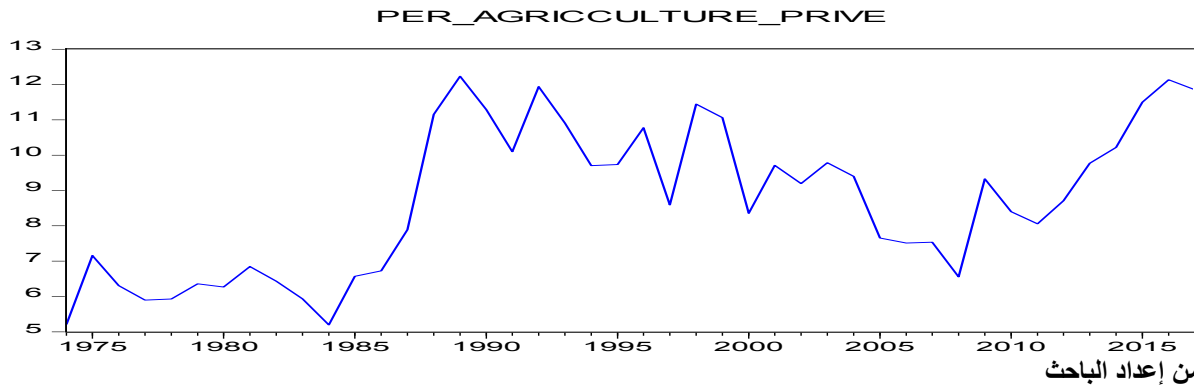
يشمل قطاع الزراعة بصفة أساسية القيمة المضافة لكل من زراعة المحاصيل و إنتاج الثروة الحيوانية إضافة الى الصيد و الصيد البحري، يعتبر هذا القطاع ضروريا في تحقيق الأمن الغذائي والإكتفاء الذاتي. و هذا ما سنحاول تفسير في حالة الجزائر من خلال الشكلين المواليين:

الشكل رقم (4-5): تطور القيمة المضافة لقطاع الزراعة مع الناتج المحلي الإجمالي



من إعداد الباحث

الشكل رقم (4-6): نسبة القيمة المضافة لقطاع الزراعة للناتج المحلي الإجمالي



من إعداد الباحث

يلاحظ من الشكلين السابقين أن مساهمة قطاع الزراعة تعاني ضعفا نوعا ما بحيث لا تتجاوز في أرقى الحالات 12% رغم أنها مصدر للغذاء والصناعات الغذائية . من خلال الشكل الثاني يمكن إعطاء ملاحظتين هامتين: الأولى ارتفاع مساهمة القطاع الفلاحي تزامنا مع انخفاض أسعار النفط و هيكلية المزارع

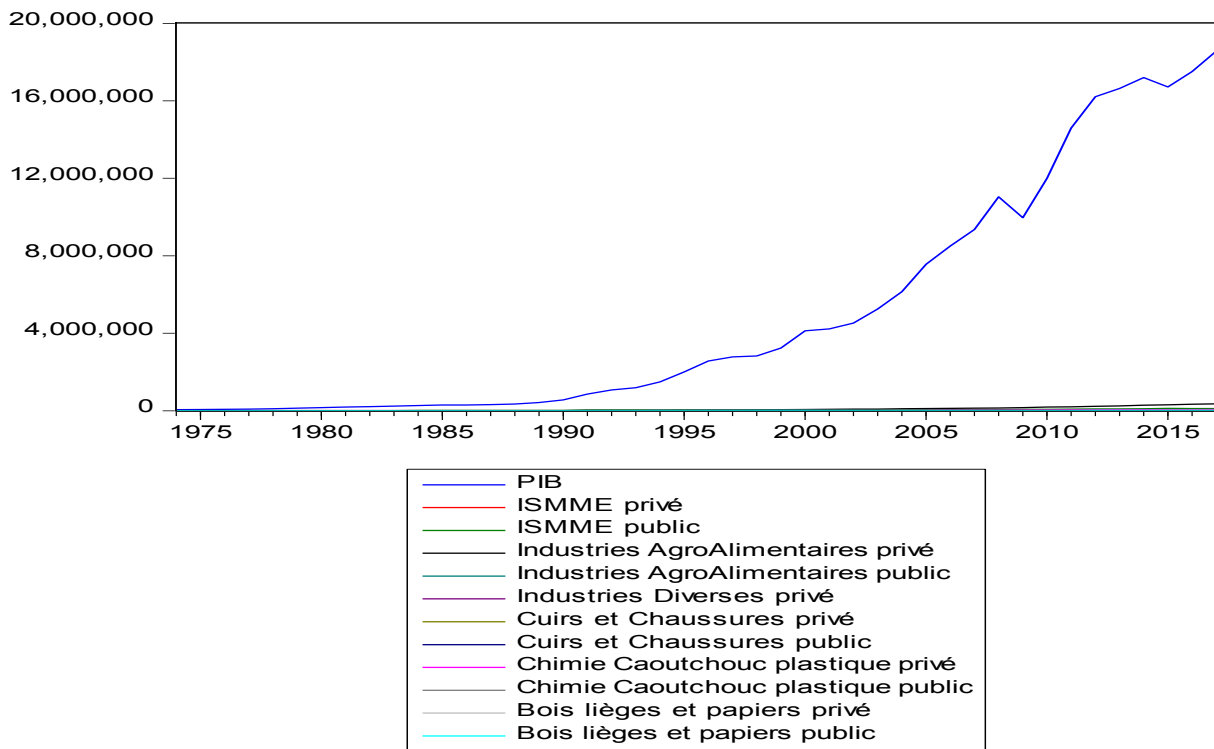
الفلاحية من سنة 1986 إلى سنة 1989 . الارتفاع الثاني حدث ابتداء من سنة 2011 تزامنا مع انخفاض أسعار النفط. هذا ما يوحي أن اثار المرض الهولندي ظاهرة على الإقتصاد الجزائري و هذا ما نخص به الفترة 1991—2011 أين يظهر تذبذب و تراجع للنسبة مساهمة القيمة المضافة لقطاع الزراعة في الناتج المحلي الإجمالي و بالتالي نسبة مساهمته في النمو الإقتصادي.

• قطاع الصناعة:

يندرج تحت هذا القطاع العديد من القطاعات الفرعية باعتبار أن الصناعة تشمل الصناعات التحويلية ، التعدين... الخ و بالاعتماد على معطيات الديوان الوطني للأحصاء نجد الصناعات الفولاذية ، المعدنية ، الميكانيكية والكهربائية (ISMME)، الصناعات الغذائية، صناعة الجلود و الأحذية، الصناعات الكيماوية و البلاستيكية، صناعات المختلفة الأخرى، الصناعات الكيماوية، المطاط والبلاستيك و أخيرا صناعة الخشب، الفلين والورق .

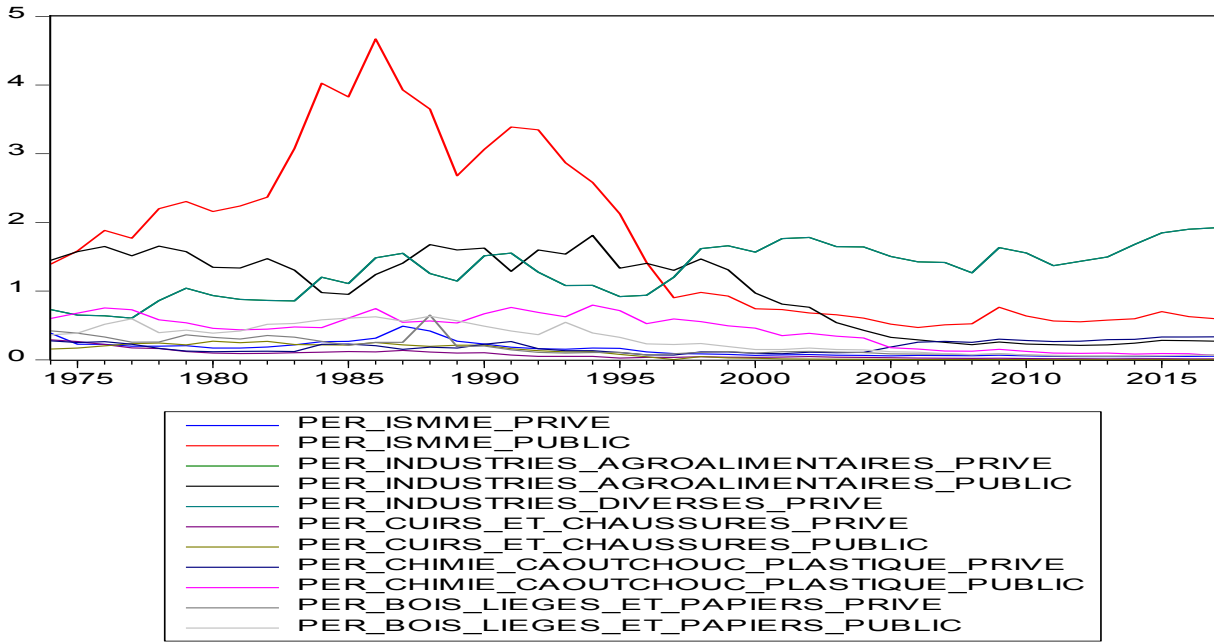
الشكل رقم (4-7): تطور القيمة المضافة للقطاعات الفرعية لقطاع الصناعة مع الناتج المحلي

الإجمالي



من إعداد الباحث

الشكل رقم (4-8): نسبة القيمة المضافة للقطاعات الفرعية لقطاع الصناعة للنتائج المحلي الإجمالي



من إعداد الباحث

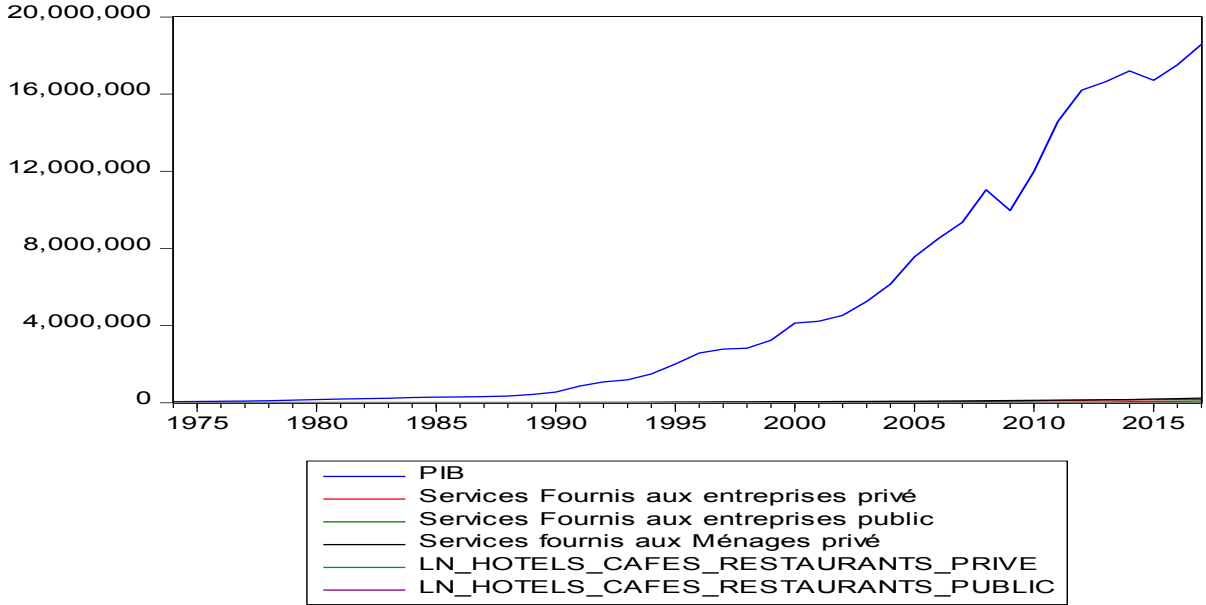
من خلال المنحنيين السابقين يظهر أن قطاع الصناعة ضعيف جدا و نسبة مساهمته تشكل نقطة استفهام في الاقتصاد الجزائري مقارنة مع كل الموارد التي تزرع بها الجزائر و هذا ما يبرر ارتفاع قيمة الواردات . فالإقتصاد الجزائري كما ذكرنا سابقا توجهه من الإقتصاد الوجه نحو اقتصاد السوق هذا ما جعل اختلالا في تطور قطاع الصناعة فاعتماده في بداية الأمر على الإقتصاد الموجه و سياسة الصناعات المصنعة أهمل جانب مساهمة القطاع الخاص وبعده عملية التحرير خاصة سنة 1990 نجد أن القطاع الخاص لم يتمكن من تعويض ذلك بحيث حسب الشكل الثاني يظهر أن كل الصناعات السابقة لم تتعدى نسبة 1% باستثناء الصناعات الفولاذية ، المعدنية ، الميكانيكية والكهربائية (ISMME) للقطاع العام ارتفعت الى حدود 4.7% سنة 1986 ثم انخفضت الى 0.9% سنة 1997 ولم تتجاوز 1% الى غاية 2017 ، الصناعات الغذائية التي شهدت ارتفاعا مع تذبذب يعني انخفاضها في بعض الأحيان لتصل سنة 2017 1.9% بالمقابل انخفاض الصناعات الغذائية للقطاع العام الى 1% سنة 2000 وزيادة في الانخفاض الى غاية 2017.

• قطاع الخدمات:

تشمل القيمة المضافة في تجارة الجملة والتجزئة ، الخدمات المقدمة في الفنادق المقاهي والمطاعم ، خدمات النقل و المواصلات ، الخدمات المصرفية و الخدمات الحكومية ، الخدمات العقارية ، الخدمات المقدمة للمؤسسات الخ.

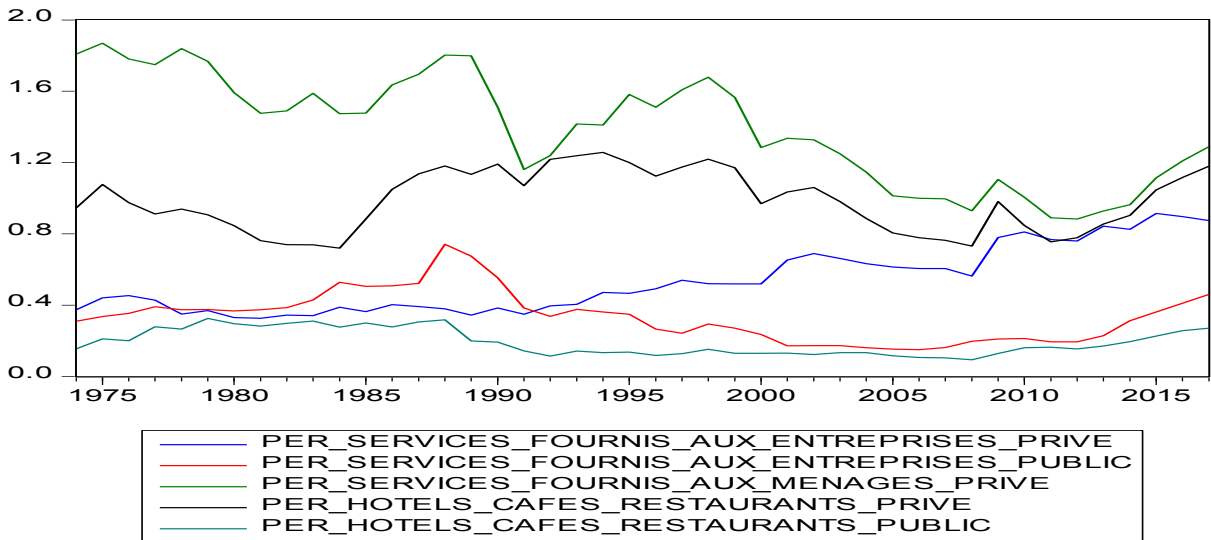
أ. الخدمات المقدمة في الفنادق المقاهي والمطاعم، الخدمات المقدمة للعائلات، الخدمات المقدمة للمؤسسات:

الشكل رقم (4-9): تطور القيمة المضافة للقطاعات الفرعية لقطاع الخدمات مع الناتج المحلي الإجمالي



من إعداد الباحث

الشكل رقم (4-10): نسبة القيمة المضافة للقطاعات الفرعية لقطاع الخدمات للناتج المحلي الإجمالي

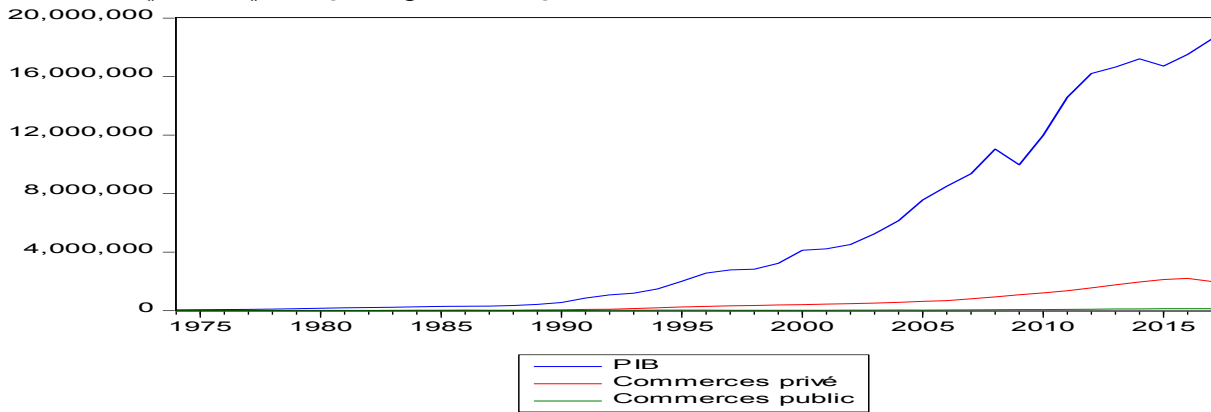


من إعداد الباحث

مع التطور الملحوظ لقطاع الخدمات في الدول الناشئة و المتقدمة مازال القطاع الخدماتي ضعيف في الجزائر بحيث لا يتجاوز نسبة 1.8 لكلا القيمة المضافة للقطاع الخاص و العام فيما يخص خدمات الفنادق، المقاهي والمطاعم و هذا يدل على ضعف قطاع السياحة في الجزائر الذي يعتبر مصدر دخل دول جوار مثل تونس، نفس الشيء بالنسبة للخدمات المقدمة للمؤسسات العامة الخاصة والعائلات .

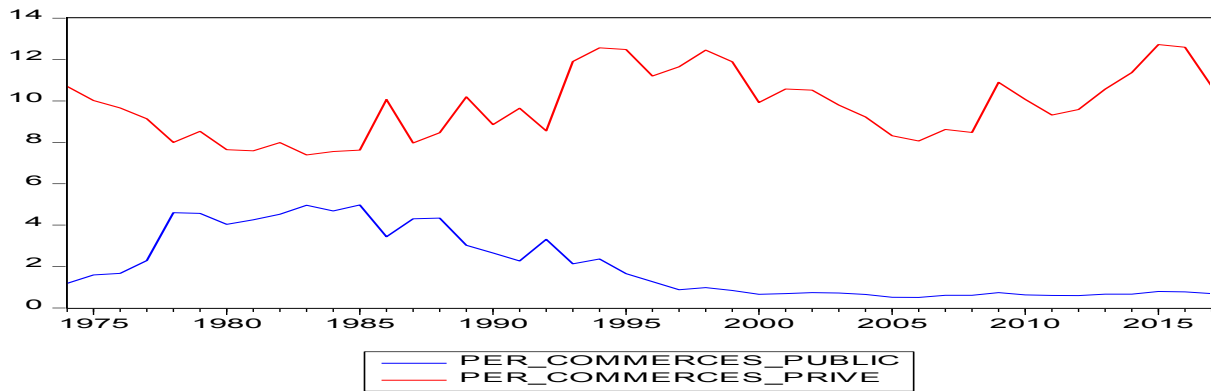
ب. قطاع التجارة:

الشكل رقم (4-11): تطور القيمة المضافة لقطاع التجارة مع الناتج المحلي الإجمالي



من إعداد الباحث

الشكل رقم (4-12): نسبة القيمة المضافة لقطاع التجارة للناتج المحلي الإجمالي



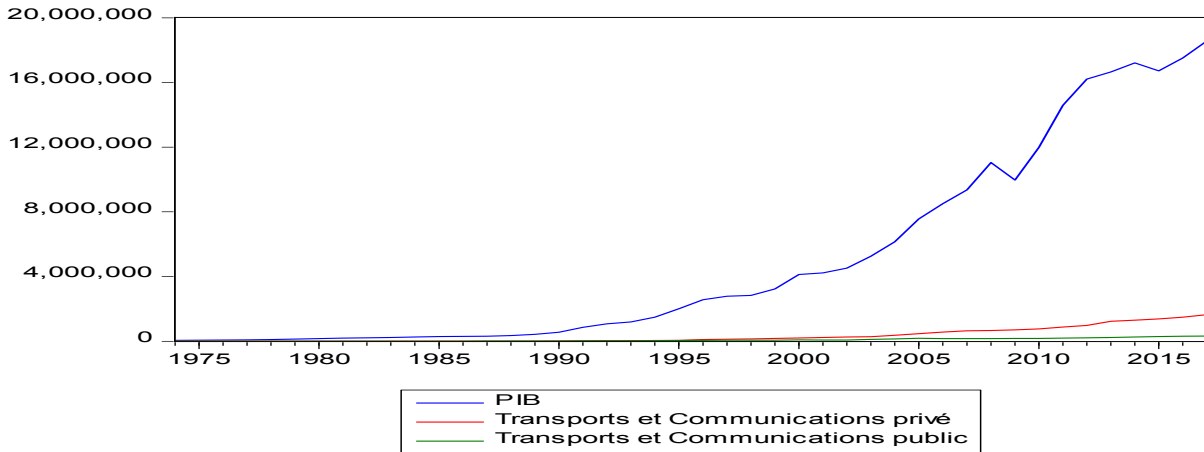
من إعداد الباحث

شهد قطاع التجارة الذي يتضمن تجارة الجملة و التجزئة رواجاً كبيراً خاصة في السنوات القليلة الماضية (الشكل الأول) بعد أن كانت قيمة السلع تحددها الدولة أصبحت تخضع الى قانون العرض و الطلب و احتكار هذا القطاع من طرف القطاع الخاص وهذا ما يظهر من خلال الشكل الثاني فالبرغم من أن التجارة في القطاع الخاص تتذبذب ما بين 8% و 12% بالمقابل انخفضها الى حدود 1% لدى القطاع

العام إلا أن هذا القطاع لا يصنف من بين القطاعات الانتاجية التي لها تأثير فعلي على الاقتصاد بل قطاع يعتمد على هامش الربح الا اننا لا يمكن الاستغناء عنه بطبيعة الحال.

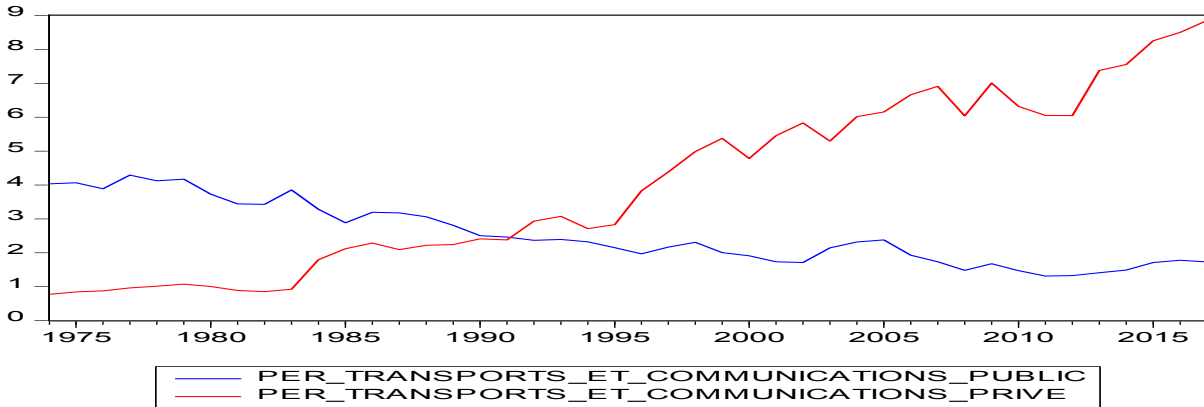
ج. قطاع النقل والمواصلات:

الشكل رقم (4-13): تطور القيمة المضافة لقطاع النقل والمواصلات مع الناتج المحلي الإجمالي



من إعداد الباحث

الشكل رقم (4-14): نسبة القيمة المضافة لقطاع النقل والمواصلات مع الناتج المحلي الإجمالي

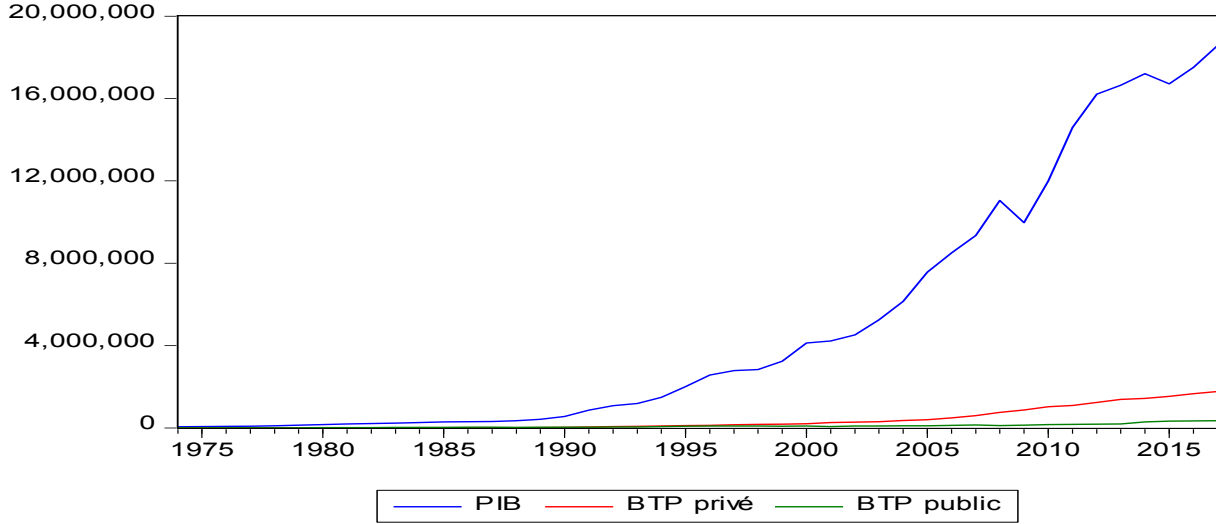


من إعداد الباحث

قطاع النقل في الجزائر مشترك ما بين قطاع استراتيجي و قطاع يمكن الولوج اليه من طرف القطاع الخاص بحيث أن النقل عبر السكك الحديدية ، النقل الجوي والبحري يعد قطاع استراتيجي في حين أن النقل البري مشترك بين القطاعين من خلال الشكلين يظهر ان هذا القطاع كان محتكر بصفة كبيرة من طرف القطاع العام الا أن مع بداية سنة 1990 وظهور عملية التحرير الاقتصادي لهذا القطاع ارتفعت مساهمة القطاع الخاص الى 9% فيما تبقى مساهمة القطاع العام في حدود 2% وهذا نظرا للقطاعات الاستراتيجية التي هي من اختصاص الدولة . يظهر هذا القطاع مساهمة لا بأس بها في الناتج المحلي الإجمالي.

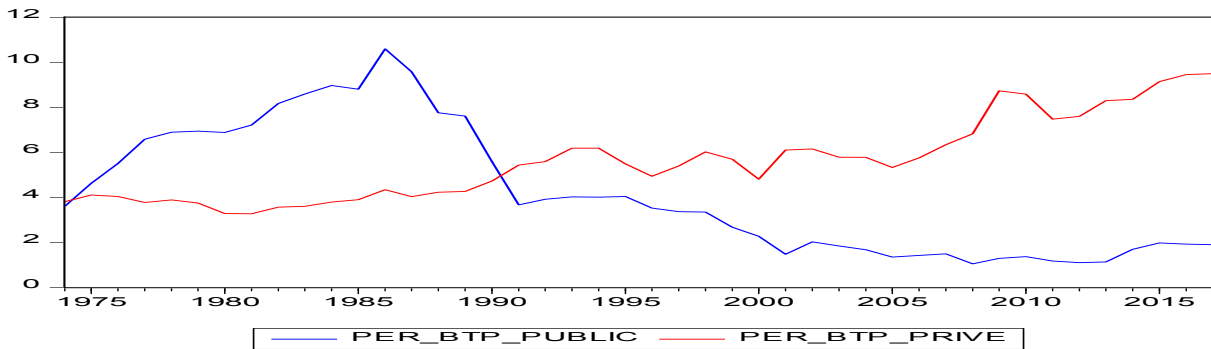
● قطاع الأشغال العمومية:

الشكل رقم (4-15): تطور القيمة المضافة لقطاع الأشغال العمومية مع الناتج المحلي الإجمالي



من إعداد الباحث

الشكل رقم (4-16): نسبة القيمة المضافة لقطاع الأشغال العمومية مع الناتج المحلي الإجمالي



من إعداد الباحث

ارتأينا أن نصنف هذا القطاع وحيدا نظرا للأهمية البالغة التي يحظى بها في الاقتصاد باعتباره يعبر عن مخططات الدولة في تشييد البنية التحتية ، من خلال الشكلين يظهر أن قطاع الأشغال العمومية يأخذ نفس التدرج مثل المتغيرات السابقة كالنقل والمواصلات .فعملية تحرير الاقتصاد من الاقتصاد الموجه ساعدت القطاع الخاص في التطور تزامنا مع السياسات التنموية التي يستفيد منها من خلال المشاريع الاستثمارية التي يشيدها إضافة الى تحسن مداخليل المحروقات و هذا ما يظهر من خلال الشكلين بحيث مساهمة القطاع الخاص ترتفع الى حدود 9% سنة 2017 و مساهمة القطاع العام في حدود 2%. تبقى مساهمة هذا القطاع لا بأس بها.

2.4 النموذج القياسي للفترة (1974-2017) :

تم الاعتماد على الدراسات السابقة في بناء النموذج فيما يخص القطاعات الاقتصادية نجد مثلا دراسة (Hussin & Yik, 2012) ، (Hussin, 2013) أما فيما يخص عنصر الصادرات و الواردات نجد مثلا (Khan & Reinhart, 1990).

1.2.4 صياغة النموذج القياسي للفترة (1974-2017) :

قمنا ببناء النموذج على الشكل التالي مع الأخذ بعين الاعتبار التحليل الاحصائي في الفصل السابق بحيث:

$$\begin{aligned}
 \text{LN_PIB} = & B_0 \text{LN_EXPORTATION} + B_1 \text{LN_IMPORTATION} + B_2 \\
 & \text{LN_AGRICULTURE_PRIVE} + B_3 \text{LN_BTP_PRIVE} + B_4 \text{LN_BTP_PUBLIC} + B_5 \\
 & \text{LN_HYDROCARBURES_PUBLIC} + B_6 \text{LN_ISMME_PRIVE} + B_7 \text{LN_ISMME_PUBLIC} + B_8 \\
 & \text{LN_COMMERCE_PRIVE} + B_9 \text{LN_COMMERCE_PUBLIC} + B_{10} \\
 & \text{LN_CUIRS_ET_CHAUSSURES_PRIVE} + B_{11} \\
 & \text{LN_INDUSTRIES_AGROALIMENTAIRES_PRIVE} + B_{12} \\
 & \text{LN_INDUSTRIES_AGROALIMENTAIRES_PUBLIC} + B_{13} \text{LN_EAU_ET_ENERGIE_PUBLIC} + \\
 & B_{14} \text{LN_SERVICES_FOURNIS_AUX_ENTREPRISES_PRIVE} + B_{15} \\
 & \text{LN_SERVICES_FOURNIS_AUX_ENTREPRISES_PUBLIC} + B_{16} \\
 & \text{LN_HOTELS_CAFES_RESTAURANTS_PRIVE} + B_{17} \\
 & \text{LN_HOTELS_CAFES_RESTAURANTS_PUBLIC} + B_{18} \\
 & \text{LN_CHIMIE_CAOUTCHOUC_PLASTIQUE_PRIVE} + B_{19} \\
 & \text{LN_CHIMIE_CAOUTCHOUC_PLASTIQUE_PUBLIC} + B_{20} \\
 & \text{LN_BOIS_LIEGES_ET_PAPIERS_PRIVE} + B_{21} \\
 & \text{LN_TRANSPORTS_ET_COMMUNICATIONS_PRIVE} + B_{22} \\
 & \text{LN_TRANSPORTS_ET_COMMUNICATIONS_PUBLIC} + B_{23} \\
 & \text{LN_SERVICES_FOURNIS_AUX_MENAGES_PRIVE} + \varepsilon_t
 \end{aligned}$$

أين تمثل $\beta_0, \beta_1, \beta_2, \dots, \beta_i$ معاملات النموذج.
 ε_t حد الخطأ العشوائي.

2.2.4 نتائج الإنحدار: (الملحق رقم 1، 2، 3)

الجدول رقم (2-4): نتائج الإنحدار للفترة 1974-2017

Dependent Variable: LN_PIB Method: Least Squares Sample: 1974 2017			
Variable	النموذج الأول	النموذج الثاني	النموذج الثالث
LN_EXPORTATION	-0.065886 (0.5651)	-0.060244 (0.5573)	
LN_IMPORTATION	7.16E-05 (0.9965)	0.021875 (0.1539)	
LN_AGRICULTURE_PRIVÉ	0.037901 (0.4794)	0.069080 (0.0679) *	0.077557 (0.0225) **
LN_BTP_PRIVÉ	-0.012551 (0.9244)	0.099015 (0.1718)	0.124899 (0.0348) **
LN_BTP_PUBLIC	0.002795 (0.9611)		
LN_HYDROCARBURES_PUBLIC	0.307985 (0.0088) ***	0.268607 (0.0077) ***	0.219099 (0.00) ***
LN_ISMME_PRIVÉ	0.019689 (0.6849)	0.042185 (0.1920)	0.067621 (0.0042) ***
LN_ISMME_PUBLIC	0.004933 (0.9308)		
LN_COMMERCE_PRIVÉ	0.170399 (0.0589) *	-0.003011 (0.9548)	
LN_COMMERCE_PUBLIC	0.057758 (0.1793)		
LN_CUIRS_ET_CHAUSSURES_PRIVÉ	-0.009684 (0.8615)	-0.148757 (0.0015) ***	-0.187582 (0.0000) ***
LN_INDUSTRIES_AGROALIMENTAIRES_PRIVÉ	0.011783 (0.8110)	0.105420 (0.0089) ***	0.116264 (0.0009) ***
LN_INDUSTRIES_AGROALIMENTAIRES_PUBLIC	-0.000584 (0.9905)		
LN_EAU_ET_ENERGIE_PUBLIC	0.037139 (0.5043)	0.073578 (0.1449)	0.071093 (0.0887) *
LN_SERVICES_FOURNIS_AUX_ENTREPRISES_PRIVÉ	0.117236 (0.2109)	0.263084 (0.0001) ***	0.232427 (0.0000) ***
LN_SERVICES_FOURNIS_AUX_ENTREPRISES_PUBLIC	-0.020687 (0.7303)		
LN_HOTELS_CAFES_RESTAURANTS_PRIVÉ	0.118113 (0.4220)		
LN_HOTELS_CAFES_RESTAURANTS_PUBLIC	0.052972 (0.3553)		
LN_CHIMIE_CAOUTCHOUC_PLASTIQUE_PRIVÉ	0.031709 (0.3962)		
LN_CHIMIE_CAOUTCHOUC_PLASTIQUE_PUBLIC	-0.044571 (0.2831)		
LN_BOIS_LIEGES_ET_PAPIERS_PRIVÉ	-0.022263 (0.4695)		
LN_TRANSPORTS_ET_COMMUNICATIONS_PRIVÉ	0.064583 (0.2260)	0.080540 (0.0647) *	0.088915 (0.0358) **
LN_TRANSPORTS_ET_COMMUNICATIONS_PUBLIC	0.081243 (0.1525)		
LN_SERVICES_FOURNIS_AUX_MENAGE_PRIVÉ	0.011064 (0.9317)		
C	3.809552 (0.0000) ***	4.898015 (0.0000) ***	4.967605 (0.0000) ***
R-squared	0.999921	0.999809	0.999788
Adjusted R-squared	0.999822	0.999727	0.999732
Durbin-Watson	2.371333	2.390936	2.179951
Prob(F-statistic)	0.00***	0.00***	0.000000
Included observations:	44	44	44

Notes: (*) significant at the 10%; (**) significant at the 5%; (***) significant at the 1%.

الجدول رقم (3-4) الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة.

3.2.4 الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة:

	Mean	Median	Maximum	Minimum	Std. Dev.	Skewness	Kurtosis	Jarque-Bera	Probability	Sum	Sum Sq. Dev.	Observations
LN_PIB	14.21429	14.63529	16.73737	10.92523	1.893238	-0.207956	1.639323	3.711444	0.156340	625.4289	154.1270	44
LN_EXPORTATION	12.98931	13.28728	15.60390	9.938570	2.014786	-0.110718	1.435865	4.575178	0.101511	571.5295	174.5526	44
LN_IMPORTATION	12.85375	13.12723	15.63529	9.878206	1.890820	0.053217	1.552194	3.863698	0.144880	565.5648	153.7336	44
LN_AGRICULTURE_PRIVÉ	11.74367	12.28263	14.60467	7.969980	2.048093	-0.308843	1.732735	3.643743	0.161723	516.7215	180.3714	44
LN_BTP_PRIVÉ	11.28830	11.68064	14.38342	7.657519	2.178932	-0.147093	1.625320	3.623201	0.163392	496.6853	204.1529	44
LN_BTP_PUBLIC	10.79873	11.17195	12.77372	7.602551	1.298675	-0.635147	2.753387	3.069852	0.215472	475.1439	72.52191	44
LN_HYDROCARBURES_PUBLIC	12.83545	13.22523	15.43207	9.369530	2.027178	-0.203020	1.537327	4.224516	0.120965	564.7596	176.7063	44
LN_ISMME_PRIVÉ	7.487171	7.838272	9.181859	4.941642	1.285937	-0.551939	2.096480	3.730642	0.154847	329.4355	71.10627	44
LN_ISMME_PUBLIC	9.896424	10.33262	11.67213	6.651184	1.366333	-0.804602	2.736165	4.875104	0.087374	435.4427	80.27524	44
LN_COMMERCE_PRIVÉ	11.87821	12.50045	14.60637	8.690188	1.969912	-0.210173	1.584026	3.999733	0.135353	522.6412	166.8637	44
LN_COMMERCE_PUBLIC	9.990288	10.22679	11.82052	6.489357	1.297968	-0.867314	3.507053	5.987730	0.050093	439.5727	72.44303	44
LN_CUIRS_ET_CHAUSSURES_PRIVÉ	6.630612	6.700684	7.845886	5.023881	1.049287	-0.260223	1.529000	4.463628	0.107334	291.7469	47.34316	44
LN_INDUSTRIES_AGROALIMENTAIRES_PRIVÉ	9.833076	9.958698	12.78614	5.993712	2.146755	-0.288267	1.771227	3.377505	0.184750	432.6553	198.1680	44
LN_INDUSTRIES_AGROALIMENTAIRES_PUBLIC	9.365598	10.10832	10.82460	6.691215	1.308936	-0.628605	1.863162	5.267122	0.071822	412.0863	73.67243	44
LN_EAU_ET_ENERGIE_PUBLIC	9.529952	9.998035	12.22231	6.050912	1.958794	-0.308833	1.662775	3.977751	0.136849	419.3179	164.9855	44
LN_SERVICES_FOURNIS_AUX_ENTREPRISES_PRIVÉ	8.932265	9.294399	11.99766	5.336095	2.186946	-0.088608	1.555525	3.882844	0.143500	393.0197	205.6575	44
LN_SERVICES_FOURNIS_AUX_ENTREPRISES_PUBLIC	8.432850	8.820018	11.35682	5.148076	1.670979	-0.223032	2.184320	1.584563	0.452811	371.0454	120.0634	44
LN_HOTELS_CAFES_RESTAURANTS_PRIVÉ	9.577759	10.17929	12.29745	6.264540	1.895511	-0.287993	1.660405	3.898170	0.142404	421.4214	154.4973	44
LN_HOTELS_CAFES_RESTAURANTS_PUBLIC	7.892528	7.964921	10.82482	4.453184	1.706320	-0.042124	2.078751	1.568962	0.456357	347.2712	125.1957	44
LN_CHIMIE_CAOUTCHOUC_PLASTIQUE_PRIVÉ	7.875455	7.623107	11.03507	5.029784	2.023013	0.158319	1.711868	3.225829	0.199306	346.5200	175.9811	44
LN_CHIMIE_CAOUTCHOUC_PLASTIQUE_PUBLIC	8.530478	9.384192	9.875140	5.812936	1.353416	-0.656842	1.793795	5.831280	0.054169	375.3410	78.76464	44
LN_BOIS_LIEGES_ET_PAPIERS_PRIVÉ	7.637047	7.705461	9.446147	5.410306	1.277782	-0.235514	1.715367	3.432275	0.179759	336.0301	70.20728	44
LN_TRANSPORTS_ET_COMMUNICATIONS_PRIVÉ	10.73389	11.22068	14.31297	6.063785	2.671537	-0.266866	1.654474	3.841403	0.146504	472.2913	306.8958	44
LN_TRANSPORTS_ET_COMMUNICATIONS_PUBLIC	10.47495	10.75144	12.67799	7.714677	1.556169	-0.184942	1.645033	3.616708	0.163924	460.8977	104.1315	44
LN_SERVICES_FOURNIS_AUX_MENAGES_PRIVÉ	9.914238	10.46556	12.38589	6.912842	1.705848	-0.251302	1.638414	3.861968	0.145005	436.2265	125.1264	44

الجدول رقم (4-4): دراسة الاستقرارية

4.2.4 دراسة الاستقرارية:

	At level								AT FIRST DIFFERENCE					
	with constant		With constant and trend		Without constant and trend		with constant		With constant and trend		Without constant and trend			
	t-statistic	prob	t-statistic	prob	t-statistic	prob	t-statistic	prob	t-statistic	prob	t-statistic	prob		
LN_PIB	-1.83	0.37 no	-0.93	0.94 no	4.12	0.99 no	-4.06	0.00***	-4.48	0.00***	-2.16	0.03**		
LN_EXPORTATION	-1.02	0.73 no	-1.04	0.92 no	2.95	0.99 no	-5.14	0.000***	-5.18	0.00***	-4.34	0.000***		
LN_IMPORTATION	-0.62	0.85no	-4.54	0.00***	2.26	0.99 no	-9.69	0.00***	-9.55	0.00***	-8.87	0.00***		
LN_AGRICULTURE_PRIVÉ	-2.03	0.26 no	-1.07	0.92 no	6.57	1.00 no	-6.87	0.00***	-7.14	0.00***	-0.97	0.28 no		
LN_BTP_PRIVÉ	-1.13	0.69 no	-1.40	0.84 no	2.43	0.99 no	-3.66	0.00***	-3.79	0.02**	-1.88	0.057*		
LN_BTP_PUBLIC	-3.10	0.033**	-3.64	0.037**	4.35	1.00 no	-5.94	0.00***	-6.30	0.00***	-4.39	0.00***		
LN_HYDROCARBURES_PUBLIC	-1.25	0.63 no	-0.94	0.94no	2.84	0.99no	-5.46	0.00***	-5.67	0.00***	-4.53	0.000***		
LN_ISMME_PRIVÉ	-1.95	0.30 no	-2.34	0.40no	2.25	0.99 no	-3.67	0.00***	-5.23	0.000***	-2.08	0.04**		
LN_ISMME_PUBLIC	-3.32	0.012**	-2.53	0.31 no	1.94	0.98 no	-4.40	0.00***	-4.83	0.00***	-3.55	0.0003***		
LN_COMMERCES_PRIVÉ	-1.30	0.61 no	-0.35	0.98 no	1.41	0.95 no	-4,14	0.000***	-4,39	0.00***	-1.44	0.00***		
LN_COMMERCES_PUBLIC	-3.49	0.013 **	-3.77	0.02**	3.11	0.99 no	-5.93	0.00***	-6.38	0.00***	-4.92	0.00***		
LN_CUIRS_ET_CHAUSSURES_PRIVÉ	-1.09	0.71no	-0.62	0.97no	2.77	0.99no	-8.18	0.000***	-8.23	0.00***	-1.37	0.15***		
LN_INDUSTRIES_AGROALIMENTAIRES_PRIVÉ	-1.76	0.39 no	-1.00	0.93 no	6.00	1.00 no	-5.26	0.00 no	-5.97	0.00***	-3.00	0.00***		
LN_INDUSTRIES_AGROALIMENTAIRES_PUBLIC	-1.47	0.53 no	-1.79	0.68 no	0.78	0.87 no	-2.06	0.26	-2.16	0.46	-1.84	0.06*		
LN_EAU_ET_ENERGIE_PUBLIC	-2.05	0.26 no	-0.47	0.98 no	3.08	0.99 no	-4.90	0.00***	-5.24	0.00***	-1.18	0.21 no		
LN_SERVICES_FOURNIS_AUX_ENTREPRISES_PRIVÉ	-0.89	0.77 no	-1,16	0.90 no	2,71	0.99 no	-4,32	0.001***	-4,37	0.00***	-2,38	0.01**		
LN_SERVICES_FOURNIS_AUX_ENTREPRISES_PUBLIC	-1,12	0.69 no	-2,24	0.45	6,90	1.00 no	-6,25	0.00***	-6,25	0.00***	-3,31	0.001***		
LN_HOTELS_CAFES_RESTAURANTS_PRIVÉ	-1.10	0.70no	-0.97	0.93 no	2.57	0.99 no	-3.81	0.0056***	-3.92	0.01**	-1.90	0.05*		
LN_HOTELS_CAFES_RESTAURANTS_PUBLIC	-1.39	0.57***	-3.49	0.054*	6.18	1.00 no	-7.31	0.000***	-7.26	0.00***	-1.95	0.045***		
LN_CHIMIE_CAOUTCHOUC_PLASTIQUE_PRIVÉ	-0.04	0.94 no	-3.35	0.07**	3.81	0.99 no	-5.49	0.00***	-5.46	0.00***	-4.23	0.00***		
LN_CHIMIE_CAOUTCHOUC_PLASTIQUE_PUBLIC	-2.65	0.09*	-0.16	0.99 no	2.33	0.99 no	-5.06	0.001***	-5.90	0.006***	-4.57	0.000**		
LN_BOIS_LIEGES_ET_PAPIERS_PRIVÉ	-1.09	0.71 no	-3.63	0.03 **	3.08	0.99 no	-10.12	0.00***	-10.08	0.00***	-8.52	0.00***		
LN_TRANSPORTS_ET_COMMUNICATIONS_PRIVÉ	-2.21	0.20 no	0.41	0.99 no	2.53	0.99 no	-4.37	0.00***	-5.39	0.00***	-2.44	0.015**		
LN_TRANSPORTS_ET_COMMUNICATIONS_PUBLIC	-1,58	0.48 no	-1,16	0.90 no	6,48	1.00 no	-4,85	0.00***	-5,02	0.001***	-2,95	0.004***		
LN_SERVICES_FOURNIS_AUX_MENAGES_PRIVÉ	-0.89	0.77 no	-1.16	0.99 no	2.71	0.99 no	-4.32	0.003***	-4.37	0.006***	-2.38	0.012**		

Notes: (*) significant at the 10%; (**) significant at the 5%; (***) significant at the 1%

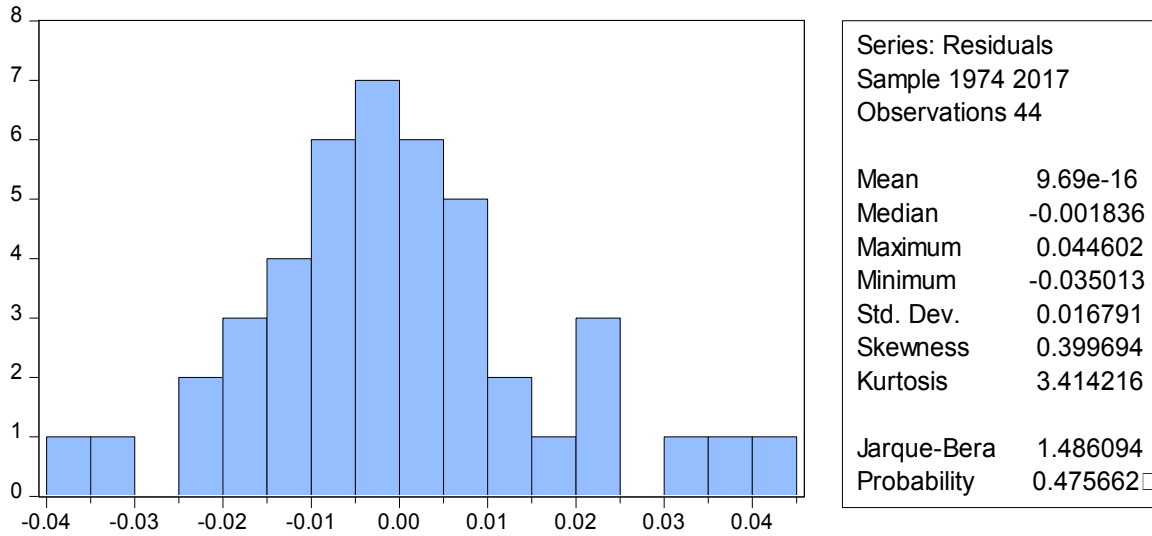
5.2.4 اختبار صلاحية النموذج:

• النموذج الأول:

اختبار التوزيع الطبيعي البواقي:

من أجل اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء نعتمد على اختبار Jarque-Bera مع أن يكون الإحتمال فوق 5%.

الشكل رقم (4-17): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج الأول



من الشكل يتضح أن قيمة احتمال احصائية Jarque-Bera أكبر من 5% ، $J-Bprob > 0.05$ ، معناه أن الأخطاء تتبع توزيع طبيعي.

مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء :

من خلال اختبار Breusch-Godfrey يتم التعرف عن مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء فإذا كان

احتمال R-squared أكبر من 5% فإننا نقبل الفرضية الصفرية.

H_0 : عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

H_1 : يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

الجدول رقم (4-5): اختبار مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الأول.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	2.611452	Prob. F(2,32)	0.1026
Obs*R-squared	10.34103	Prob. Chi-Square(2)	0.0057

يظهر اختبار 0.05 Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test أن $prob < 0.05$ ما يعني أن

الفرضية الصفرية غير محققة ، يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء. (الملحق رقم 4)

إختبار تجانس التباين :

من خلال اختبار Breusch-Pagan-Godfrey نكشف عن مشكلة ثبات التباين باختبار الفرضيتين:

H0 : ثبات تباين الحد العشوائي

H1 : عدم ثبات تباين الحد العشوائي

فإذا كان احتمال R-squared أكبر من 5 % فإننا نقبل الفرضية الصفرية.

الجدول رقم (4-6): إختبار تجانس التباين للنموذج الأول

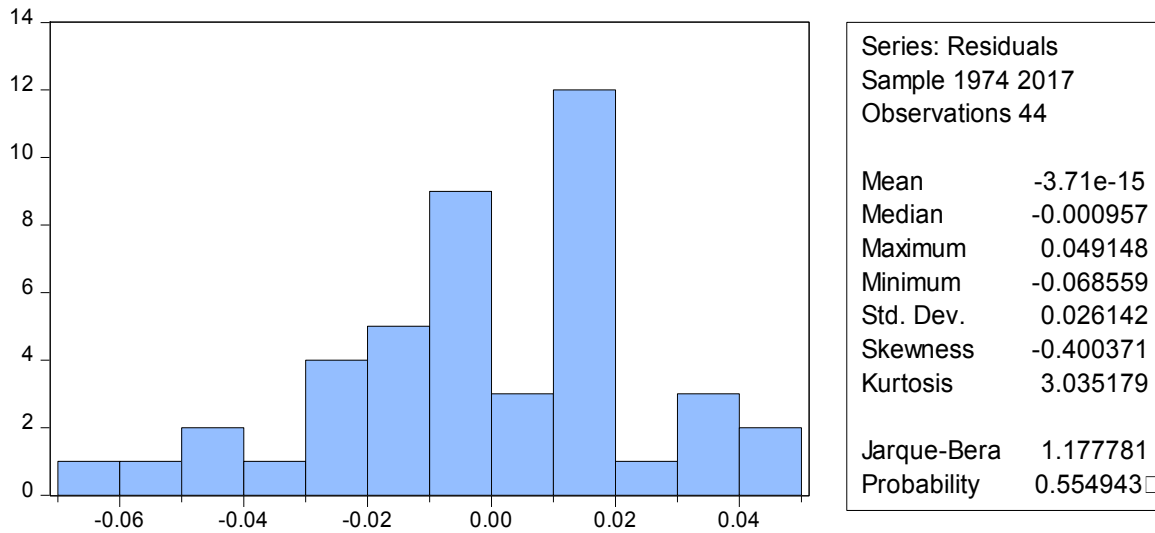
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	2.074983	Prob. F(10,33)	0.0543
Obs*R-squared	31.84877	Prob. Chi-Square(10)	0.1308
Scaled explained SS	7.168705	Prob. Chi-Square(10)	0.9996

من خلال الجدول تظهر أن احتمال Obs*R-squared أكبر من 0.05 ما يعني أنه لا توجد مشكلة تجانس التباين. (الملحق رقم 5).

• **النموذج الثاني:**

اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء:

الشكل رقم (4-18): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج الثاني



من الشكل يتضح أن قيمة احتمال احصائية Jarque-Bera أكبر من 5% ، $J\text{-Bprob} > 0.05$ ، معناه أن البواقي تتبع توزيع طبيعي.

مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

الجدول رقم (4-7): إختبار مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الثاني

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.313525	Prob. F(2,32)	0.2849
Obs*R-squared	3.774122	Prob. Chi-Square(2)	0.1515

H0: عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

H1 : يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

يظهر إختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test أن $prob > 0.05$ ما يعني أن الفرضية الصفرية محققة لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء. (الملحق رقم 6)

إختبار تجانس التباين :

الجدول رقم (4-8): إختبار تجانس التباين للنموذج الثاني

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.448138	Prob. F(10,33)	0.9365
Obs*R-squared	7.155039	Prob. Chi-Square(10)	0.8940
Scaled explained SS	3.384713	Prob. Chi-Square(10)	0.9962

H0 : ثبات تباين الحد العشوائي

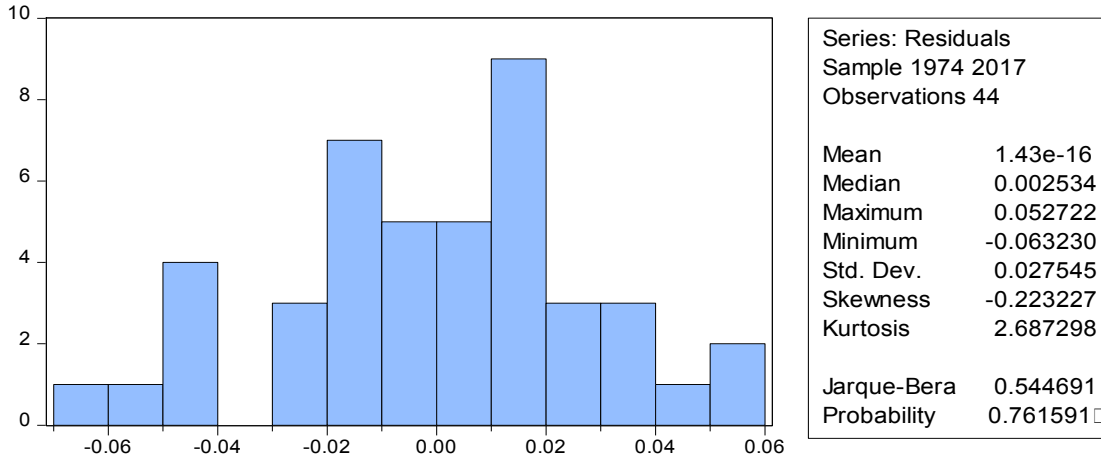
H1 : عدم ثبات تباين الحد العشوائي

من خلال الجدول تظهر أن احتمال Obs*R-squared أكبر من 0.05 ما يعني أنه لا توجد مشكلة تجانس التباين. (الملحق رقم 7)

• النموذج الثالث:

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

الشكل رقم (4-19): اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء للنموذج الثالث



من الشكل يتضح أن قيمة احتمال احصائية Jarque-Bera أكبر من 5% ، $J\text{-Bprob} > 0.05$ ، معناه أن الأخطاء تتبع توزيع طبيعي.

مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

الجدول رقم (4-9): اختبار مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الثالث

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	0.544856	Prob. F(2,32)	0.5852
Obs*R-squared	1.449010	Prob. Chi-Square(2)	0.4846

H0 : عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

H1 : يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

يظهر اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test أن $\text{prob} > 0.05$ ما يعني أن الفرضية الصفرية محققة لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء. (الملحق رقم 8)

إختبار تجانس التباين :

الجدول رقم (4-10): إختبار تجانس التباين للنموذج الثالث

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.673978	Prob. F(10,33)	0.7264
Obs*R-squared	6.661421	Prob. Chi-Square(10)	0.6723
Scaled explained SS	3.355685	Prob. Chi-Square(10)	0.9485

H0 : ثبات تباين الحد العشوائي

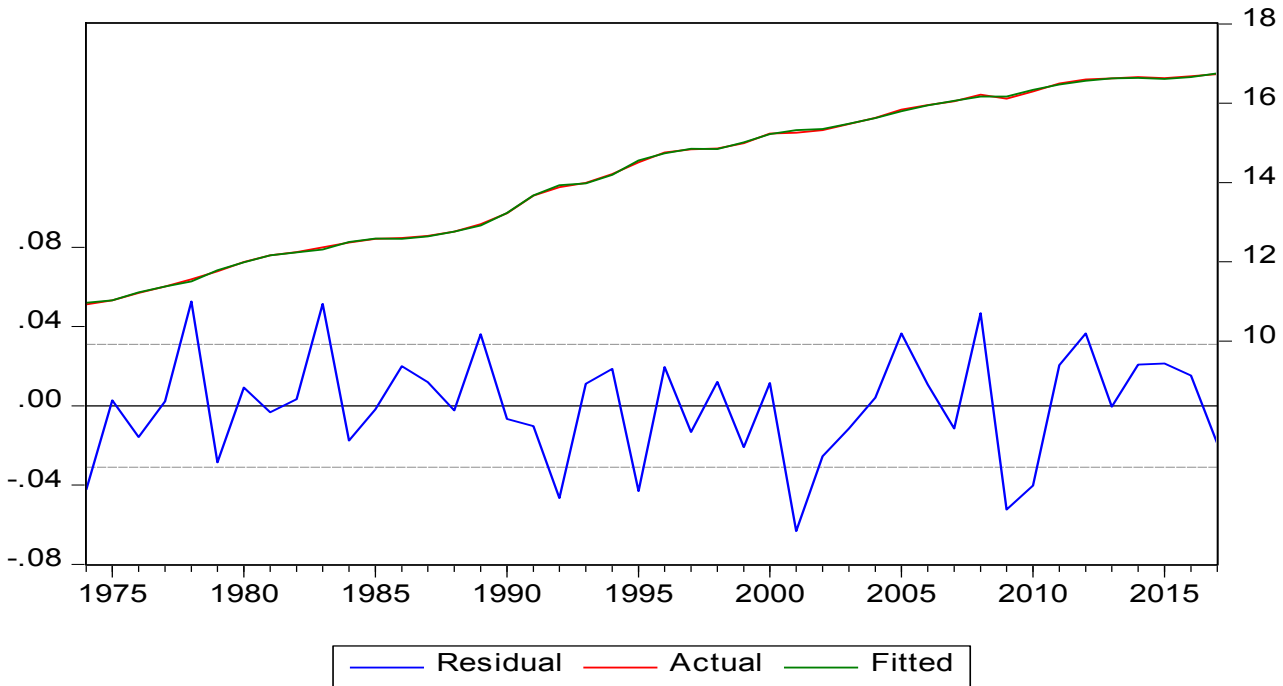
H1 : عدم ثبات تباين الحد العشوائي

من خلال الجدول تظهر أن احتمال Obs*R-squared أكبر من 0.05 ما يعني أنه لا توجد مشكلة تجانس التباين . (الملحق رقم 9)

النموذج الأمثل:

يظهر ان النموذج الأمثل هو النموذج الثالث لأن المتغيرات معنوية و النموذج صحيح من خلال الإختبارات.

الشكل (4-20): التمثيل البياني للقيم الحقيقية والمقدرة للنموذج الثالث.



يلاحظ تقارب للقيم الحقيقية والمقدرة وبالتالي النموذج صحيح.

6.2.4 التحليل الإقتصادي لنموذج الدراسة:

إن أهم النتائج التي أظهرها تقدير معلمات النموذج الثالث الخاص بالفترة 1974-2017 ما يلي:

- تأثير قطاع الزراعة (القطاع الخاص) موجب و معنوي عند حدود 5% بحيث زيادة نسبة 1% من القيمة المضافة لقطاع الزراعة (القطاع الخاص) سيزيد بنسبة 7.75% الناتج المحلي الإجمالي و بالتالي تأثير هذا القطاع إيجابي على النمو الإقتصادي وهذا يرجع للجهود التي بذلتها الدولة في عملية الإصلاح الزراعي و الدعم الحكومي لهذا القطاع الذي يعد قطاع حساس نظرا للأزمات التي تعرض لها الاقتصاد الجزائري في فترات سابقة.
- تأثير موجب و معنوي لقطاع الأشغال العمومية (القطاع الخاص) عند حدود 5% بحيث زيادة نسبة 1% من القيمة المضافة لقطاع الأشغال العمومية (القطاع الخاص) سيزيد بنسبة 12.48% من الناتج المحلي الإجمالي ، يظهر أن هذا القطاع يساهم بنسبة كبيرة في عملية النمو الإقتصادي خاصة من حيث توفير البنية التحتية التي تشكل ضرورة من حيث الناحية الإقتصادية . ما يعيب هذا القطاع أنه يعتمد بصفة كبيرة على برامج الدولة في توفير البنية التحتية على خلاف الدول المتقدمة التي يساهم فيها القطاع الخاص في توفيرها كاستثمار طويل الأجل مع مردودية طويلة الاجل . النقطة الأخيرة هي متعلقة بقانون الاستثمار في الجزائر هو من يحدد أن هذه المشاريع من مسؤوليات الدولة و القطاع الخاص مجرد مشيد لها مقابل قيمة المشروع.
- تأثير موجب و معنوي لقطاع المحروقات (القطاع العام) عند حدود 1% بحيث زيادة نسبة 1% من القيمة المضافة لهذا القطاع تزيد بنسبة 21.90% من الناتج المحلي الإجمالي ، ما لا يخفى لنا أن هذا القطاع الاستراتيجي يساهم بنسبة كبيرة في عملية النمو ذلك لأنه يعتبر المصدر الفعلي للعملة الصعبة في الجزائر، النسبة تبدو مرتفعة نوعا ما و ذلك لأن انعكاسات هذا القطاع على جميع القطاعات الأخرى من حيث توفير المواد الأولية المستوردة و غيرها حتى أنه مصدر الدعم الحكومي بنسبة كبيرة.
- تأثير موجب و معنوي لقطاع الصناعات الفولاذية، المعدنية، الميكانيكية و الإلكترونية (القطاع الخاص) عند حدود 1% بحيث زيادة القيم المضافة لهذا القطاع بنسبة 1% سيزيد من نسبة الناتج المحلي الإجمالي ب 6.76% . يعتبر هذا القطاع حساس في كل الاقتصادات نظرا لأنه يشمل مجموعة كبيرة من الصناعات الفرعية و التي تشكل أساس عملية التطوير، بالرغم من أن تأثيره إيجابي إلا أن التحليل الاحصائي يظهر هشاشة هذا القطاع أين تظهر أن مساهمته في

النتاج المحلي الإجمالي لا تتجاوز 1% ما يزيد تكلفة الواردات لتوفير احتياجات السوق . يمكننا تفسير ذلك بأن هذا القطاع لم يتمكن من مجارات التطورات في العالم نظرا في بداية الأمر التوجه الإقتصادي الذي جعل منه هامش في الاقتصاد أما بعد عملية تحرير الاقتصاد نرى أن الجزائر ذات بنية مؤسسية ضعيفة ما يؤثر عليه خاصة من حيث حماية حقوق الملكية ، الاستقرار السياسي ، مناخ الاستثمار الذي يشهد تدهورا تدريجيا هذا من جهة كما أن الجزائر لا تعد مصدرا لاستقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر الذي يعد مصدرا لعملية النمو في بعض البلدان مثل الصين التي أصبحت دولة ناشئة بامتياز فالتطورات الاقتصادية الجديدة جعلت من عملية البحث و التطوير تنافس عملية الإنتاج بل تتعدها و نظرا لضعف عملية البحث و التطوير في الجزائر فمن الأساس أن يتم الاعتماد على الاستثمار الأجنبي المباشر ، لكن ما يلاحظ أن الاقتصاد الجزائري يضيق عليه خاصة من القاعدة 49/51 الطبقة سنة 2009.

- تأثير معنوي و سلبى لقطاع صناعات الجلود و الأحذية (القطاع الخاص) عند حدود 1% بحيث زيادة نسبة 1% من القيمة المضافة لهذا القطاع يخفض عملية النمو بنسبة 18.75 % ، يمكن تفسير ذلك نظرا لحجم الواردات التي يستهلكها هذا القطاع ما يؤثر على احتياطات الصرف ، اضافة الى توجه المستهلكين نحو المنتجات المستوردة.
- تأثير معنوي و ايجابي لقطاع الصناعات الغذائية (القطاع الخاص) عند حدود 1% بحيث زيادة نسبة القيمة المضافة لهذا القطاع ب 1% يرفع نسبة الناتج المحلي الإجمالي ب 11.62% .يعتبر هذا القطاع حساس نظرا لأهميته في توفير ما يحتاجه الاقتصاد من الغذاء، يظهر أن هذا القطاع يشكل مصدرا لعملية النمو خاصة بعد تحرير الاقتصاد من التوجه كما ساعد هذا القطاع عملية الدعم التي وفرتها الدولة له إضافة الى سياسات الخصخصة للعديد من المؤسسات الحكومية بعد تدخل صندوق النقد الدولي .
- تأثير موجب و معنوي لقطاع الماء و الطاقة (القطاع العام) عند حدود 10% بحيث زيادة القيمة المضافة لهذا القطاع ب 1% يزيد من الناتج المحلي الإجمالي ب 7.1% . تسعى الحكومة جاهدة من تطوير هذا القطاع لأنه يعتبر أساسى لجل القطاعات الأخرى ، فبالرغم من الدعم الموجه له فإنه يحقق قيمة مضافة معتبرة و ذلك لتوسيع استثماراته و الاستفادة منه في عملية النمو الإقتصادي.
- تأثير موجب و معنوي لقطاع الخدمات الموجهة للمؤسسات (القطاع الخاص) عند حدود 1% بحيث زيادة نسبة القيمة المضافة لهذا القطاع ب 1% سيزيد من نسبة الناتج المحلي الإجمالي ب 23.24% . يظهر أن هذا القطاع يوفر الخدمات التي تحتاجها المؤسسات الاقتصادية والتي تساعد

من دفع عملية النمو الإقتصادي بالرغم من أن نسبة المساهمة ضعيفة نوعا ما نظرا لتشكيل المؤسسات في الاقتصاد الجزائري ما يؤثر على حجم القيمة المضافة إلا أنه تأثيره كبير في زيادة الناتج المحلي الإجمالي بفضل التسهيلات التي يوفرها لها.

- تأثير موجب ومعنوي لقطاع النقل و المواصلات (القطاع الخاص) عند حدود 5% بحيث زيادة نسبة القيمة المضافة لهذا القطاع ب 1% سيزيد من نسبة الناتج المحلي الإجمالي ب 8.89% يرجع الفضل بنسبة كبيرة إلى الاهتمام الذي أعطته الدولة لهذا القطاع و توفير له الدعم خاصة من خلال برامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و توفير مؤسسات خاصة بعملية الدعم، إضافة الى تطوير شبكة النقل التي سمحت ب زيادة عدد المتعاملين الاقتصاديين في هذا المجال و هذا ما يظهر من خلال نسبة التأثير على النمو الإقتصادي.

3.4 النموذج القياسي للفترة 1990-2017

1.3.4 صياغة النموذج القياسي للفترة 1990-2017:

قمنا ببناء النموذج على الشكل التالي مع الأخذ بعين الاعتبار التحليل الاحصائي في الفصل السابق بحيث:

$$\begin{aligned}
 \text{LN_PIB} &= B_0 \text{LN_EXPORTATION} + B_1 \text{LN_IMPORTATION} + B_2 \\
 &\text{LN_AGRICULTURE_PRIVE} + B_3 \text{LN_BTP_PRIVE} + B_4 \text{LN_BTP_PUBLIC} + B_5 \\
 &\text{LN_HYDROCARBURES_PUBLIC} + B_6 \text{LN_ISMME_PRIVE} + B_7 \text{LN_ISMME_PUBLIC} + B_8 \\
 &\text{LN_COMMERCE_PRIVE} + B_9 \text{LN_COMMERCE_PUBLIC} + B_{10} \\
 &\text{LN_INDUSTRIES_DIVERSES_PRIVE} + B_{11} \\
 &\text{LN_INDUSTRIES_AGROALIMENTAIRES_PRIVE} + B_{12} \\
 &\text{LN_INDUSTRIES_AGROALIMENTAIRES_PUBLIC} + B_{13} \text{LN_EAU_ET_ENERGIE_PUBLIC} + \\
 &B_{14} \text{LN_SERVICES_FOURNIS_AUX_ENTREPRISES_PRIVE} + B_{15} \\
 &\text{LN_SERVICES_FOURNIS_AUX_ENTREPRISES_PUBLIC} + B_{16} \\
 &\text{LN_HOTELS_CAFES_RESTAURANTS_PRIVE} + B_{17} \\
 &\text{LN_HOTELS_CAFES_RESTAURANTS_PUBLIC} + B_{18} \\
 &\text{LN_CHIMIE_CAOUTCHOUC_PLASTIQUE_PRIVE} + B_{19} \\
 &\text{LN_CHIMIE_CAOUTCHOUC_PLASTIQUE_PUBLIC} + B_{20} \\
 &\text{LN_BOIS_LIEGES_ET_PAPIERS_PRIVE} + B_{21} \text{LN_BOIS_LIEGES_ET_PAPIERS_PUBLIC} + B_{22} \\
 &\text{LN_TRANSPORTS_ET_COMMUNICATIONS_PRIVE} + B_{23} \\
 &\text{LN_TRANSPORTS_ET_COMMUNICATIONS_PUBLIC} + \varepsilon_t
 \end{aligned}$$

أين تمثل $\beta_0, \beta_1, \beta_2, \dots, \beta_i$ معاملات النموذج.

ε_t حد الخطأ العشوائي

2.3.4 نتائج الإنحدار: (الملحق رقم 10، 11، 12)

الجدول رقم (4-11): نتائج الانحدار

Dependent Variable: LN_PIB Method: Least Squares Sample: 1990 2017			
Variable	النموذج الأول	النموذج الثاني	النموذج الثالث
LN_EXPORTATION	-0.086240 (0.8882)	0.011644 (0.3234)	
LN_IMPORTATION	-0.025034 (0.3031)		
LN_AGRICULTURE_PRIVÉ	0.200517 (0.2660)	0.073407 (0.4027) *	0.124968 (0.0917) *
LN_BTP_PRIVÉ	-0.078889 (0.8015)	-0.029102 (0.7439)	
LN_BTP_PUBLIC	-0.080367 (0.2052)		
LN_HYDROCARBURES_PUBLIC	0.332380 (0.5062)	0.263649 (0.0000) *	0.272616 (0.0000)***
LN_ISMME_PRIVÉ	0.128365 (0.3911)	0.207667 (0.0336) **	0.160347 (0.0332) **
LN_ISMME_PUBLIC	-0.059144 (0.6345)		
LN_COMMERCE_PRIVÉ	0.268220 (0.0889) **	0.194414 (0.0071) ***	0.203159 (0.0001)***
LN_COMMERCE_PUBLIC	0.023977 (0.8158)	0.069963 (0.2472)	0.069490 (0.1518)
LN_INDUSTRIES_DIVERSES_PRIVÉ	0.050157 (0.4296)		
LN_INDUSTRIES_AGROALIMENTAIRES_PRIVÉ	0.017844 (0.9451)	0.224706 (0.0260) *	0.159098 (0.0178) **
LN_INDUSTRIES_AGROALIMENTAIRES_PUBLIC	-0.066425 (0.6282)		
LN_EAU_ET_ENERGIE_PUBLIC	0.339045 (0.1966)	0.061403 (0.3730)	
LN_SERVICES_FOURNIS_AUX_ENTREPRISES_PRIVÉ	0.206653 (0.5532)		
LN_SERVICES_FOURNIS_AUX_ENTREPRISES_PUBLIC	0.179027 (0.2646)		
LN_HOTELS_CAFES_RESTAURANTS_PRIVÉ	-0.242693 (0.4161)		
LN_HOTELS_CAFES_RESTAURANTS_PUBLIC	-0.015445 (0.9326)		
LN_CHIMIE_CAOUTCHOUC_PLASTIQUE_PRIVÉ	0.040848 (0.3859)		
LN_CHIMIE_CAOUTCHOUC_PLASTIQUE_PUBLIC	0.005632 (0.9405)		
LN_BOIS_LIEGES_ET_PAPIERS_PRIVÉ	-0.231328 (0.2181) *	-0.148324 (0.0758) **	-0.100673 (0.0995) *
LN_BOIS_LIEGES_ET_PAPIERS_PUBLIC	-0.038324 (0.6661)		
LN_TRANSPORTS_ET_COMMUNICATIONS_PRIVÉ	-0.061521 (0.5949)	0.100316 (0.1763) *	0.125946 (0.0265) **
LN_TRANSPORTS_ET_COMMUNICATIONS_PUBLIC	0.092100 (0.4216) **		
C	4.375126 (0.0356)	2.729823 (0.0000) ***	2.682717 (0.0000) ***
R-squared	0.999977	0.999692	0.999659
Adjusted R-squared	0.999790	0.999481	0.999516
Durbin-Watson	2.778505	2.377882	2.297942
Prob(F-statistic)	0.000004***	0.00***	0.00***
Included observations:	28	28	28

Notes: (*) significant at the 10%; (**) significant at the 5%; (***) significant at the 1%

الجدول رقم (4-12): الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة

3.3.4 الوصف الاحصائي لمتغيرات الدراسة:

	Mean	Median	Maximum	Minimum	Std. Dev.	Skewness	Kurtosis	Jarque-Bera	Probability	Sum	Sum Sq. Dev.	Observations
LN_PIB	15.45598	15.55300	16.73737	13.22562	1.036695	-0.482271	2.140642	1.946975	0.377763	432.7673	29.01786	28
LN_EXPORTATION	14.31141	14.61499	15.60390	11.77215	1.166593	-0.663070	2.137176	2.920296	0.232202	400.7195	36.74535	28
LN_IMPORTATION	14.04509	14.15650	15.63529	11.65417	1.238968	-0.323765	1.942509	1.793844	0.407823	393.2625	41.44609	28
LN_AGRICULTURE_PRIVÉ	13.10930	13.20864	14.60467	11.04411	0.999853	-0.263392	2.192326	1.084812	0.581348	367.0603	26.99206	28
LN_BTP_PRIVÉ	12.72034	12.70316	14.38342	10.17353	1.209289	-0.280275	2.027517	1.469931	0.479522	356.1695	39.48426	28
LN_BTP_PUBLIC	11.59503	11.50739	12.77372	10.34126	0.653484	0.031414	2.647465	0.149599	0.927929	324.6610	11.53011	28
LN_HYDROCARBURES_PUBLIC	14.17505	14.46562	15.43207	11.73762	1.103776	-0.669529	2.208128	2.823492	0.243717	396.9014	32.89467	28
LN_ISMME_PRIVÉ	8.308176	8.237139	9.181859	7.154459	0.590959	-0.191942	1.843401	1.732605	0.420504	232.6289	9.429267	28
LN_ISMME_PUBLIC	10.76290	10.56644	11.67213	9.740233	0.539264	0.345117	1.952674	1.835534	0.399410	301.3612	7.851743	28
LN_COMMERCES_PRIVÉ	13.18759	13.19976	14.60637	10.80176	1.040518	-0.501981	2.532224	1.431212	0.488896	369.2525	29.23228	28
LN_COMMERCES_PUBLIC	10.75721	10.55264	11.82052	9.597438	0.635093	0.295692	1.941228	1.715857	0.424040	301.2018	10.89028	28
LN_INDUSTRIES_DIVERSÉES_PRIVÉ	7.189569	7.344149	7.797291	5.850765	0.557247	-0.728421	2.427298	2.858772	0.239456	201.3079	8.384148	28
LN_INDUSTRIES_AGROALIMENTAIRES_PRIVÉ	11.23144	11.44509	12.78614	9.034736	1.142230	-0.426028	1.942501	2.151686	0.341010	314.4803	35.22659	28
LN_INDUSTRIES_AGROALIMENTAIRES_PUBLIC	10.27484	10.31406	10.82460	9.106967	0.407987	-1.162077	4.341819	8.402531	0.014977	287.6954	4.494240	28
LN_EAU_ET_ENERGIE_PUBLIC	10.81824	11.07770	12.22231	8.414961	1.022764	-0.784657	2.690616	2.984879	0.224823	302.9107	28.24327	28
LN_SERVICES_FOURNIS_AUX_ENTREPRISES_PRIVÉ	10.34807	10.51287	11.99766	7.663267	1.300104	-0.451183	2.129645	1.833748	0.399767	289.7459	45.63729	28
LN_SERVICES_FOURNIS_AUX_ENTREPRISES_PUBLIC	9.478288	9.190248	11.35682	8.028520	0.949948	0.431823	2.189264	1.637039	0.441084	265.3921	24.36485	28
LN_HOTELS_CAFES_RESTAURANTS_PRIVÉ	10.84765	10.87793	12.29745	8.795143	0.930914	-0.399066	2.445644	1.101713	0.576456	303.7341	23.39822	28
LN_HOTELS_CAFES_RESTAURANTS_PUBLIC	8.915192	8.931917	10.82482	6.969509	1.144344	0.004903	2.003945	1.157592	0.560573	249.6254	35.35711	28
LN_CHIMIE_CAOUTCHOUC_PLASTIQUE_PRIVÉ	9.115401	8.711061	11.03507	7.140057	1.391139	0.071566	1.362384	3.152653	0.206733	255.2312	52.25220	28
LN_CHIMIE_CAOUTCHOUC_PLASTIQUE_PUBLIC	9.482723	9.587778	9.875140	8.219892	0.362752	-1.972225	6.773657	34.76571	0.000000	265.5162	3.552894	28
LN_BOIS_LIEGES_ET_PAPIERS_PRIVÉ	8.423400	8.733335	9.446147	7.017954	0.783383	-0.638722	1.976567	3.125821	0.209525	235.8552	16.56961	28
LN_BOIS_LIEGES_ET_PAPIERS_PUBLIC	8.904832	8.994443	9.438448	7.907799	0.349717	-1.072470	4.036624	6.621251	0.036493	249.3353	3.302159	28
LN_TRANSPORTS_ET_COMMUNICATIONS_PRIVÉ	12.48859	12.67842	14.31297	9.499204	1.412867	-0.557126	2.185825	2.221844	0.329255	349.6806	53.89719	28
LN_TRANSPORTS_ET_COMMUNICATIONS_PUBLIC	11.48634	11.74912	12.67799	9.538075	0.882914	-0.518537	2.217572	1.968999	0.373626	321.6176	21.04752	28

الجدول رقم (4-13): دراسة الاستقرارية

4.3.4 دراسة الاستقرارية:

Variable	At Level						At first difference					
	with constant		With constant and trend		Without constant and trend		with constant		With constant and trend		Without constant and trend	
	t-statistic	prob	t-statistic	prob	t-statistic	prob	t-statistic	prob	t-statistic	prob	t-statistic	prob
pib	-4.07	0.0041***	-2.49	0.32 no	5.51	1.00 no	-4.57	0.00***	-5.30	0.00***	-3.10	0.03**
LN_IMPORTATION	-1.22	0.66 no	-4.52	0.066***	1.54	0.96 no	-7.88	0.00***	-7.75	0.00***	-7.45	0.00***
LN_EXPORTATION	-2.71	0.08*	1.49	0.99 no	2.35	0.99 no	-4.91	0.0005***	-5.92	0.00***	-4.37	0.00***
LN_AGRICULTURE_PRIVÉ	-1.20	0.56 no	-2.31	0.41 no	2.37	0.99 no	-3.07	0.04**	-3.19	0.01**	-3.52	0.03**
LN_BTP_PRIVÉ	-4.08	0.004***	-4.64	0.005***	6.96	1.00 no	-6.50	0.00***	-6.81	0.00***	-1.97	0.04**
LN_BTP_PUBLIC	-0.86	0.78 no	-2.24	0.44 no	2.71	0.99 no	-5.77	0.0001***	-5.66	0.00***	-4.48	0.00***
LN_HYDROCARBURES_PUBLIC	-2.65	0.09*	-1.43	0.83 no	2.10	0.98 no	-4.95	0.00***	-5.69	0.00***	-4.50	0.000***
LN_ISMME_PRIVÉ	-0.83	0.79 no	-3.09	0.12 no	1.94	0.98 no	-3.75	0.00***	-3.63	0.04**	-2.98	0.0***
LN_ISMME_PUBLIC	-1.15	0.67 no	-1.76	0.69 no	2.26	0.99 no	-4.91	0.00***	-4.84	0.00***	-4.75	0.00***
LN_COMMERCES_PRIVÉ	-2.65	0.09*	-1.43	0.82 no	2.10	0.98 no	-4.95	0.000***	-5.69	0.00***	-4.50	0.00***
LN_COMMERCES_PUBLIC	0.39	0.97 no	-2.24	0.448 no	1.77	0.97 no	-6.33	0.00***	-6.20	0.00***	-5.38	0.00***
LN_INDUSTRIES_DIVERSES_PRIVÉ	-1.38	0.56 no	-0.53	0.97 no	1.25	0.94 no	-7.58	0.00***	-3.22	0.0105**	-2.64	0.01**
LN_INDUSTRIES_AGROALIMENTAIRES_PRIVÉ	-2.48	0.13 no	-1.48	0.81 no	3.36	0.99 no	-5.25	0.00***	-5.26	0.00***	-1.29	0.04**
LN_INDUSTRIES_AGROALIMENTAIRES_PUBLIC	-1.80	0.36 no	-3.80	0.03*	0.54	0.82 no	-3.89	0.03**	-2.08	0.06*	-1.84	0.06*
LN_EAU_ET_ENERGIE_PUBLIC	-3.083443	0.04**	-4.137087	0.015**	2.14	0.99 no	-3.51	0.015**	-4.07	0.018**	-2.35	0.02**
LN_SERVICES_FOURNIS_AUX_ENTREPRISES_PRIVÉ	-2.69	0.08*	-1.19	0.89 no	1.81	0.98 no	-2.79	0.07*	-3.92	0.025**	-2.04	0.04**
LN_SERVICES_FOURNIS_AUX_ENTREPRISES_PUBLIC	0.91	0.99 no	-0.94	0.93 no	5.16	1.00 no	-5.03	0.00**	-5.18	0.001***	-1.57	0.0106**
LN_HOTELS_CAFES_RESTAURANTS_PRIVÉ	-4	0.004***	-5.87	0.0003***	7.45	1.00 no	-3.52	0.015**	-3.81	0.032**	-2.22	0.02**
LN_HOTELS_CAFES_RESTAURANTS_PUBLIC	-0.36	0.90 no	-2.19	0.47 no	6.72	1.00 no	-5.16	0.00***	-5.05	0.002***	-2.43	0.017**
LN_CHIMIE_CAOUTCHOUC_PLASTIQUE_PRIVÉ	-0.47	0.8812	-3	0.15 no	3.26	0.99 no	-4.87	0.00***	-4.87	0.003***	-3.99	0.00***
LN_CHIMIE_CAOUTCHOUC_PLASTIQUE_PUBLIC	-4.9	0.00***	-3.61	0.04**	0.96	0.90 no	-5.68	0.00***	-6.58	0.00***	-5.79	0.00***
LN_BOIS_LIEGES_ET_PAPIERS_PRIVÉ	-1.45	0.53 no	-1.20	0.88 no	1.40	0.95 no	-5.01	0.00***	-5.16	0.00***	-3.47	0.00***
LN_BOIS_LIEGES_ET_PAPIERS_PUBLIC	-2.9	0.04**	-4.4	0.0087	2.18	0.99 no	-6.31	0.00***	-6.36	0.00***	-5.49	0.00***
LN_TRANSPORTS_ET_COMMUNICATIONS_PRIVÉ	-4.42	0.00***	-2.28	0.42 no	2.07	0.98 no	-4.30	0.019**	-4.10	0.017**	-2.24	0.02**
LN_TRANSPORTS_ET_COMMUNICATIONS_PUBLIC	-3.07	0.0406**	-1.93	0.60 no	4.63	1.00 no	-4.42	0.0018***	-4.52	0.0068***	-3.29	0.002***

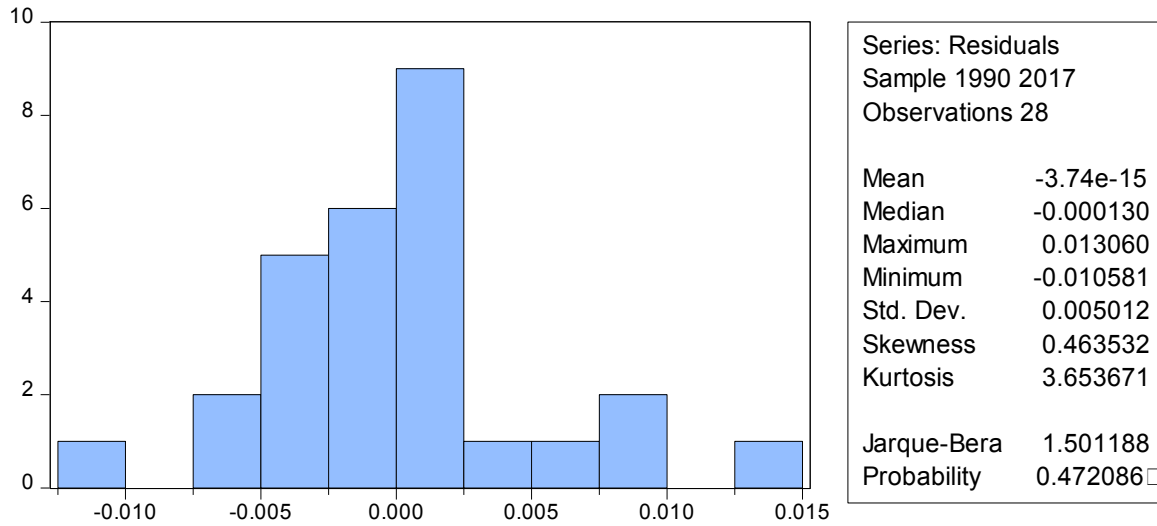
Notes: (*) significant at the 10%; (**) significant at the 5%; (***) significant at the 1%

5.3.4 اختبار صلاحية النموذج:

• النموذج الأول:

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي:

الشكل رقم (4-21): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج الأول



من الشكل يتضح أن قيمة احتمال احصائية Jarque-Bera أكبر من (5%) ، $J-B_{prob} > 0.05$ ، معناه أن البواقي تتبع توزيع طبيعي.

مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

الجدول رقم (4-14): اختبار مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الأول

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	61.19280	Prob. F(2,32)	0.0900
Obs*R-squared	27.77307	Prob. Chi-Square(2)	0.0000

H0 : عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

H1 : يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

يظهر اختبار 0.05 Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test أن $prob < 0.05$ ما يعني أن الفرضية الصفرية غير محققة يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء. (الملحق رقم 13)

إختبار تجانس التباين :

H0: ثبات تباين الحد العشوائي

H1: عدم ثبات تباين الحد العشوائي

الجدول رقم (4-15): إختبار تجانس التباين للنموذج الأول

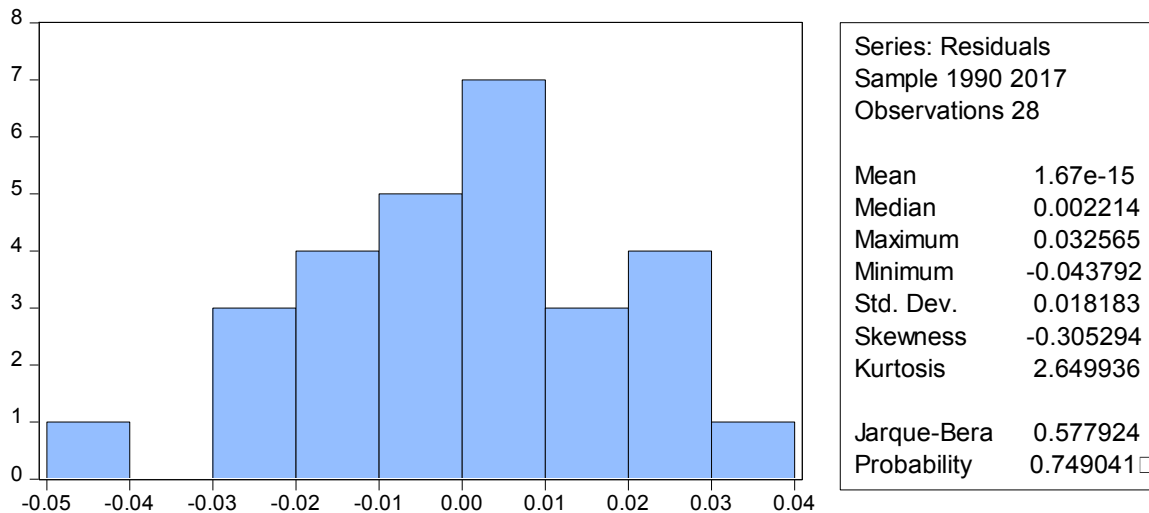
Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.426300	Prob. F(10,33)	0.9019
Obs*R-squared	21.65137	Prob. Chi-Square(10)	0.6001
Scaled explained SS	0.329783	Prob. Chi-Square(10)	1.0000

من خلال الجدول تظهر أن احتمال **Obs*R-squared** أكبر من 0.05 ما يعني أنه لا توجد مشكلة تجانس التباين . (الملحق رقم 14)

• النموذج الثاني:

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي :

الشكل رقم (4-22): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج الثاني



من الشكل يتضح أن قيمة احتمال احصائية Jarque-Bera أكبر من 5% ، $J-Bprob > 0.05$ ، معناه أن البواقي تتبع توزيع طبيعي.

مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

الجدول رقم (4-16): إختبار مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الثاني

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.824834	Prob. F(2,32)	0.1976
Obs*R-squared	5.789950	Prob. Chi-Square(2)	0.0553

H0 : عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

H1 : يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

يظهر اختبار 0.05 Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test أن $prob > 0.05$ ما يعني أن الفرضية الصفرية محققة لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء. (الملحق رقم 15)

إختبار تجانس التباين :

الجدول رقم (4-17): إختبار تجانس التباين للنموذج الثاني

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.674202	Prob. F(10,33)	0.7433
Obs*R-squared	8.867967	Prob. Chi-Square(10)	0.6341
Scaled explained SS	2.388830	Prob. Chi-Square(10)	0.9966

H0 : ثبات تباين الحد العشوائي

H1 : عدم ثبات تباين الحد العشوائي

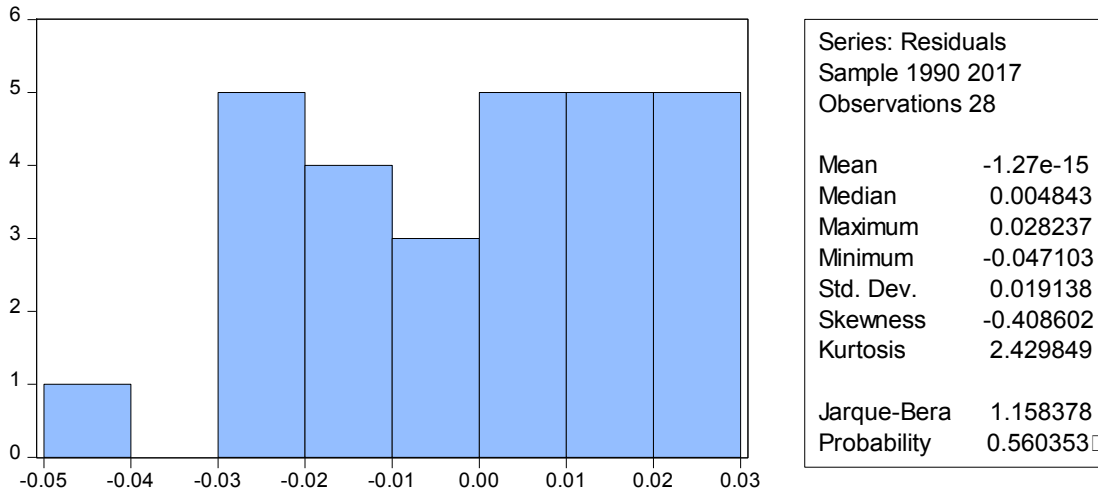
من خلال الجدول تظهر أن احتمال Obs*R-squared أكبر من 0.05 ما يعني أنه لا توجد مشكلة تجانس التباين . (الملحق رقم 16)

• النموذج الثالث:

اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي :

من الشكل يتضح أن قيمة احتمال احصائية Jarque-Bera أكبر من (5%) ، J-Prob ، > 0.05 ، معناه أن الأخطاء تتبع توزيع طبيعي.

الشكل رقم (4-23): اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي للنموذج الثالث



مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء:

الجدول رقم (4-18): اختبار مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الثالث

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
F-statistic	1.421831	Prob. F(2,32)	0.2686
Obs*R-squared	4.012493	Prob. Chi-Square(2)	0.1345

H0 : عدم وجود ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

H1 : يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء.

يظهر اختبار Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test أن $prob > 0.05$ ما يعني أن الفرضية

الصفيرية محققة لا يوجد ارتباط ذاتي بين الأخطاء. (الملحق رقم 17)

إختبار تجانس التباين :

الجدول رقم (4-19): إختبار تجانس التباين للنموذج الثالث

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F-statistic	0.221580	Prob. F(10,33)	0.9757
Obs*R-squared	2.015201	Prob. Chi-Square(10)	0.9590
Scaled explained SS	0.723369	Prob. Chi-Square(10)	0.9981

H0 : ثبات تباين الحد العشوائي

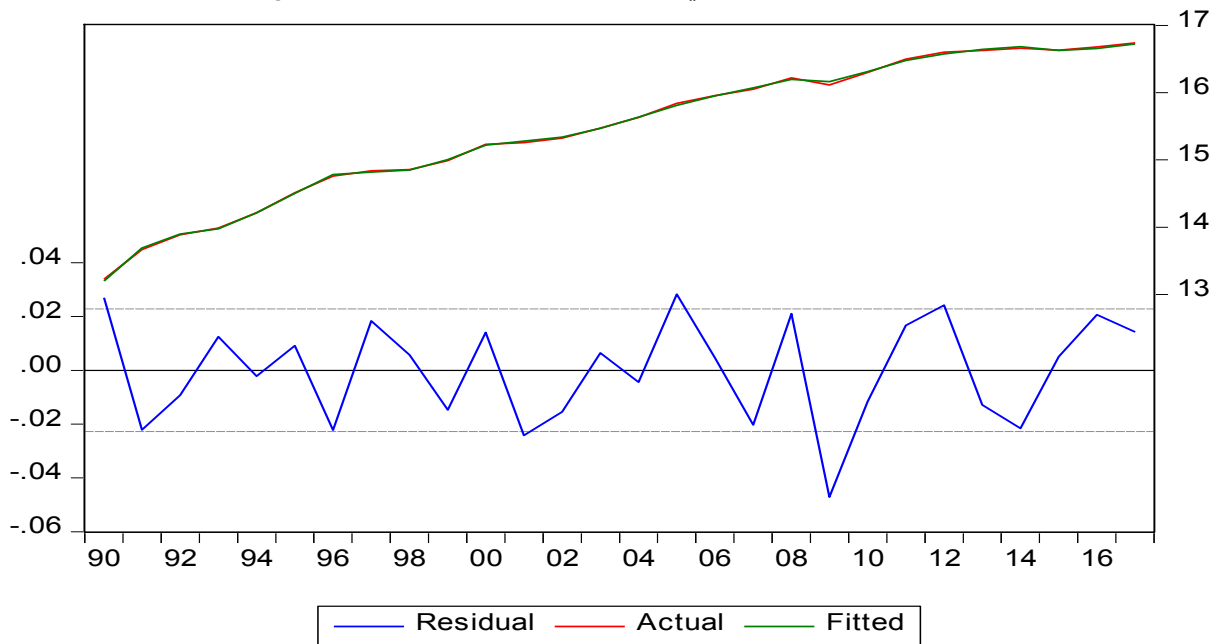
H1 : عدم ثبات تباين الحد العشوائي

من خلال الجدول تظهر أن احتمال $Obs^*R\text{-squared}$ أكبر من 0.05 ما يعني أنه لا توجد مشكلة تجانس التباين . (الملحق رقم 18)

النموذج الأمثل:

يظهر ان النموذج الأمثل هو النموذج الثالث لأن المتغيرات معنوية و النموذج صحيح من حيث الاختبارات

الشكل (4-24): التمثيل البياني للقيم الحقيقية والمقدرة للنموذج الثالث.



يلاحظ تقارب للقيم الحقيقية والمقدرة وبالتالي النموذج صحيح.

6.3.4 التحليل الإقتصادي لنموذج الدراسة:

فيما يخص النتائج التي أظهرها تقدير معلمات النموذج الثالث الخاص بالفترة 1990-2017 ما يلي:

- تأثير موجب ومعنوي لقطاع الزراعة (القطاع الخاص) عند حدود 10% بحيث زيادة نسبة 1% من القيمة المضافة لقطاع الزراعة (القطاع الخاص) سيزيد بنسبة 12.49% الناتج المحلي الإجمالي و بالتالي تأثير هذا القطاع إيجابي على النمو الإقتصادي وبالتالي اختصار الفترة التي شهدت عملية التحرير الإقتصادي أظهر جليا هذا التأثير. و ذلك نظرا كما ذكرنا سابقا الى جهود عملية الإصلاح الزراعي و الدعم الحكومي لهذا القطاع .
- تأثير موجب ومعنوي لقطاع المحروقات (القطاع العام) عند حدود 1% بحيث زيادة نسبة 1% من القيمة المضافة لهذا القطاع تزيد بنسبة 27.26% من الناتج المحلي الإجمالي ، يلاحظ ارتفاع

نسبة التأثير ب 5.36 % ما يعني أن الإعتماد على هذا القطاع الاستراتيجي مازال بنسبة كبيرة في عملية النمو. من الأثر السلبي لهذا القطاع أنه عملية التنوع الاقتصادي لم تشهد نموا كبيرا ما يمكننا أن نفسره بأثار المرض الهولندي الذي يعني نقمة الموارد الطبيعية و تأثيرها على الإقتصاد ككل.

- تأثير موجب و معنوي لقطاع الصناعات الفولاذية، المعدنية، الميكانيكية و الإلكترونية (القطاع الخاص) عند حدود 5% بحيث زيادة القيم المضافة لهذا القطاع بنسبة 1% سيزيد من نسبة الناتج المحلي الإجمالي ب 16.03 % . يلاحظ زيادة معتبرة في نسبة التأثير ب 9.27% هذا الزيادة تعبر عن التحولات التي حدثت على مستوى قانون الاستثمار الذي كان مثبتا لهذا القطاع الحساس. لكن عند مقارنته بالقيمة المضافة التي حققها نستنتج أن هذا القطاع مازال بعيدا عن التصورات المرجوة منه وهذا نظرا كما ذكرنا سابقا الى البنية المؤسساتية للجزائر و حساسية هذا القطاع منها إضافة الى ضعف عملية البحث و التطوير و أخيرا مشكل استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر .

- تأثير معنوي و سلبي لقطاع الخشب ، الفلين والورق (القطاع الخاص) عند حدود 10% بحيث زيادة نسبة 1% من القيمة المضافة لهذا القطاع يخفض عملية النمو بنسبة 10.06% ، يرجع التأثير السلبي لهذا القطاع نظرا لحجم الواردات التي يستهلكها هذا القطاع و علاقته بسعر الصرف .

- تأثير معنوي و ايجابي لقطاع الصناعات الغذائية (القطاع الخاص) عند حدود 5% بحيث زيادة نسبة القيمة المضافة لهذا القطاع ب 1% يرفع نسبة الناتج المحلي الإجمالي ب 15.90% . يلاحظ ارتفاع نسبة التأثير ب 4.28% ، يرجع ذلك كما ذكرنا سابقا عملية الخصخصة التي شهدتها الاقتصاد الجزائري إضافة الى الدعم الحكومي الذي يعتمد عليه الاقتصاد الجزائري كمحاولة لتوفير حاجيات المواطنين مع ما يتناسب مع القدرة الشرائية له كما أن عدد المنتجات تطورت في شتى المجالات ما ساعد على الرفع من هذه النسبة .

- تأثير موجب و معنوي لقطاع التجارة (القطاع الخاص) عند حدود 1% بحيث زيادة القيمة المضافة لهذا القطاع ب 1% يزيد من الناتج المحلي الإجمالي ب 20.31% . أصبحت التجارة في الجزائر منتعشة خاصة بعد رفع الدولة يدها من تحديد الأسعار و خضوعها للعرض و الطلب إضافة الى إنتعاش التجارة الخارجية و ارتفاع تكلفة الواردات (واردات السلع النهائية) ، و بالتالي أصبح هذا القطاع هام في تكوين القيمة المضافة لكن ما يعيبه أنه قطاع غير منتج ما يعني ربح

هامشي فقط فبالرغم من تأثيره الايجابي على النمو الإقتصادي يجب أن يستغل أحسن استغلال حتى يكون التأثير فعال فمثلا نذكر عنصر الادخار الذي يمكن للتجار أن يشكوا ادخار هام في المؤسسات المالية يوجه الى الاستثمار .

- تأثير موجب ومعنوي لقطاع النقل و المواصلات (القطاع الخاص) عند حدود 5% بحيث زيادة نسبة القيمة المضافة لهذا القطاع ب 1% سيزيد من نسبة الناتج المحلي الإجمالي ب 12.59% . يلاحظ ارتفاع بنسبة 3.7 % يرجع الفضل كما ذكرنا سابقا بنسبة كبيرة إلى الاهتمام الذي أعطته الدولة لهذا القطاع و توفير له الدعم خاصة من خلال برامج دعم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة إضافة الى تطوير شبكة النقل .

4.4 مناقشة نتائج الدراساتين :

الجدول(4-20): نتائج الدراساتين:

القطاع	الفترة ما بين (2017-1974)	الفترة ما بين (2017-1990)
قطاع الزراعة (القطاع الخاص).	0.077557 (0.0225) **	0.124968 (0.0917) *
قطاع البناء والأشغال العمومية(القطاع الخاص).	0.124899 (0.0348) **	غير معنوي
قطاع المحروقات (القطاع العام).	0.219099 (0.00) ***	0.272616 (0.0000)***
قطاع الصناعات الغذائية (القطاع الخاص).	0.116264 (0.0009) ***-	0.159098 (0.0178) **
قطاع الصناعات الفولاذية، المعدنية، الميكانيكية و الإلكترونية (القطاع الخاص).	0.067621 (0.0042) ***	0.160347 (0.0332) **
قطاع الماء والطاقة.	0.071093 (0.0887) *	غير معنوي
قطاع النقل و المواصلات (القطاع الخاص).	0.088915 (0.0358) **	0.125946 (0.0265) **
قطاع صناعة الجلود والأحذية (القطاع الخاص).	-0.187582 (0.0000) ***	غير معنوي
قطاع الخدمات المقدمة للمؤسسات (القطاع الخاص).	0.232427 (0.0000) ***	غير معنوي
قطاع التجارة (القطاع الخاص).	غير معنوي	0.203159 (0.0001)***
قطاع الخشب ، الفلين والورق (القطاع الخاص).	غير معنوي	-0.100673 (0.0995) *

من اعداد الباحث.

يظهر الجدول السابق تطور مساهمة القطاعات الاقتصادية في النمو الاقتصادي ،الجدول يظهر فترتين مختلفتين و ذلك لنقارن ما اذا كان السعي نحو التحرير الاقتصادي نحو اقتصاد السوق أظهر نتائج جديدة من حيث مساهمة القطاع الخاص أم لا. أهم النتائج تمثلت في:

قطاع الزراعة:

بالنسبة لقطاع الزراعة (القطاع الخاص)، أظهر هذا القطاع مساهمة موجبة في كلا الفترتين و باعتبار أن هذا القطاع يستحوذ على 99% من القيمة المضافة التي يحققها في قطاع الزراعة خاصة في الفترة (1990-2017)، تظهر سياسة الاصلاح الزراعي من خلال ارتفاع النسبة ب 4.74 %، فالفترة (1974-2017) تشمل الفترة التي تأثرت بسياسة التسيير الذاتي للقطاع الزراعي الى غاية 1972 أين أيضا أدخلت سياسة جديدة سميت بالثورة الزراعية ثم تبعتها سياسة هيكلية القطاع الزراعي في الفترة (1981-1990) أين همش القطاع الخاص بصفة خاصة نتيجة التوجه الايديولوجي للدولة. لكن سرعان ما تداركت الدولة الفشل الذي حققته في القطاع الزراعي لانتهاجها سياسة التحرير و ارجاع الممتلكات المؤمنة لأهلها من خلال قانون 25-90 لسنة 1990 و نهجها لسياسة اصلاح و استغلال جميع الأراضي الفلاحية ومواصلتها لهذا النهج في جميع الفترة التي تليها كالمخطط الوطني للتنمية الفلاحية و سياسة التجديد الفلاحي و الريفي. كما أن هذه الفترة شهدت في البداية اختلال في الاستقرار السياسي لمدة 10 سنوات ما أثر سلبا على هذا القطاع لكن ما لاحظناه من خلال الجدول أنها أعطت تأثير موجب. من خلال الدراسات السابقة نلاحظ أن القطاع الزراعي يساهم في النمو الاقتصادي أين تتوافق نتائجنا معها (Hussin, 2013)، دراسة (Hussin & Yik, 2012).

القطاعات الاستراتيجية:

من خلال قانون الاستثمار للاقتصاد الجزائري تحدد فيه الدولة القطاعات التي ليست من اختصاص القطاع الخاص أين يرمز لهذا النوع من السياسات ب التحرير الخاضع للسيطرة، فمن خلال الجدول يتضح أن قطاع المحروقات يساهم بنسبة كبيرة في عملية النمو الاقتصادي أين انتقل من نسبة 21.90% في الفترة (1974-2017) إلى 27.26% في الفترة (1990-2017)، فبالرغم من عملية التحرير الاقتصادي و انتهاج اقتصاد السوق مازال هذا القطاع يمثل القطاع الرئيسي في الاقتصاد و ما يلاحظ هو أن الاقتصاد الجزائري يتماشى مع أسعار البترول حيث أن انخفاض هذه الأسعار يحدث أزمة في الاقتصاد ولنا مثال انخفاض أسعار النفط منتصف سنة 2014 و نتائج الأزمة نعيشها ال يومنا هذا .

فيما يخص قطاع الماء والطاقة هو موجه بنسبة كبيرة للاقتصاد الجزائري أين يشهد دعم كبير في اطار التنمية المحلية للاقتصاد في الفترة (1974-2017) نلاحظ أنه موجب معنوي بنسبة 7.10% أما الفترة (1990-2017) فهو غير معنوي .

قطاع الصناعة:

يعتبر الإنتاج الصناعي محور النشوء الاقتصادي في العديد من الدول بحيث تعتبر مساهمته الموجبة في النمو عامل أساسي في تحقيق الاستقرار و التطور الاقتصادي ، بحيث أن العديد من الدراسات التجريبية بينت هذه المساهمة مثل (Hussin, 2013)، (Hussin & Yik, 2012). فباعتبار أن الجزائر شهدت تحولا في النهج الايديولوجي حاولنا تقسيم هذا القطاع الى قطاعات فرعية من حيث الصيغة القانونية و الاختصاص نتيجة توفر المعطيات خلال الفترتين (2017-1974) و (2017-1990) نتائج الدراسة تمثلت في :

- قطاع الصناعات الغذائية (القطاع الخاص) :

باعتبار أن هذا القطاع حساس بدرجة كبيرة فإن نتائجه كانت موجبة و معنوية خلال الفترتين مع أن الفترة (2017-1990) شهدت ارتفاع في المساهمة بنسبة 4.28 % . يرتبط هذا القطاع بدرجة كبيرة بالقطاع الزراعي و ما يلاحظ أن ارتفاع نسبة مساهمة القطاع الزراعي وافقته ارتفاع الصناعات الغذائية في الفترة (2017-1990) هذا من جهة إضافة الى عمليات التحرير الاقتصادي من خلال قانون الاستثمار 1988 الذي أعطى نفس جديد للقطاع الخاص بتحقيق استثمارات و تلتها عملية الخوصصة للشركات العمومية . إضافة الى أن الصناعة الغذائية في القطاع العام لم تشهد تطور ملحوظ ما جعلت من القطاع الخاص ينتمز الفرصة بعد المعناة منها في فترة السابقة و جهود الدولة حتى لا تتجدد الأزمة في اطار تحقيق الأمن الغذائي كما أن القطاع الخاص يبحث عن ما هو جديد لتحقيق التواجد فإنه يستعمل التكنولوجيا الحديثة لتوفير المنتجات الحديثة التي تشهدها هذه الصناعة.

- قطاع الصناعات الفولاذية، المعدنية، الميكانيكية و الإلكترونية (القطاع الخاص):

يتميز لهذا القطاع بالرمز (ismme) أين يعتبر هذا القطاع مصدر النمو لدى الدول الناشئة مثل الصين ، كان هذا القطاع في فترة من زمن يعتبر من القطاعات الاستراتيجية الخاصة بالقطاع العام نتيجة انتهاج سياسة الصناعات المصنعة و توفير ميزانية كبيرة لتشييد هذا القطاع لكن ظهور أوجه القصور في القطاع العام و ظهور أزمات اقتصادية في الجزائر في شتى المجالات كما ذكرنا سابقا وجهها للتخلي عن استراتيجياتها وحررته من أولوياتها من خلال قانون الاستثمار 1988 و ما يليه من قوانين و بفضل هذا نرى القفزة النوعية في المساهمة بنسبة 9.27% . لكن رغم ما حققته الفترة (2017-1990) فإن هذا القطاع ما زال بعيدا عن تحقيق نمو اقتصادي

فعال في الجزائر لأننا قد ربما نقول يعاني من سياسة تضيق نوعا ما خاصة في اطار تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر و احداث شراكة معه لأن هذا القطاع يتطلب تكنولوجيا متطورة و حديثة في نفس الوقت لمواكبة الاختلاف التكنولوجي بين البلدان فالاستثمار الأجنبي أصبح كما ذكرنا سابقا أداة للنشوء الاقتصادي كتجربة الصين مثلا لأن التطور التكنولوجي أصبح ينافس الانتاج ، كما لا ننسى المؤشرات المؤسساتية الخاصة بمناخ الاستثمار التي تظهر ضعفها ، فبتحليل احصائي لحجم القيمة المضافة يتضح ما شرحناه .

• قطاع صناعات الجلود و الأحذية (القطاع الخاص)، قطاع صناعة الخشب، الفلين و الورق (القطاع الخاص):

أظهر هذان القطاعان سلبيتهما في نسبة المساهمة بالنسب للقطاع الأول سنة (1974-2017) و الثاني (1990-2017) وعدم معنويتها في الفترتين الأخرتين . يلاحظ أن الاقتصاد الجزائري يعاني من الصناعات الخفيفة رغم توفير الاطار القانوني لها في قانون الاستثمار.

قطاع الخدمات:

أصبح قطاع الخدمات محور هام في النمو الاقتصادي نتيجة تطور حجم الخدمات المقدمة بفعل التطور التكنولوجي. هذا القطاع مثله مثل قطاع الصناعة نتيجة توفر المعطيات من حيث الصيغة القانونية و الاختصاص حاولنا تطبيقها في الدراسة، نتائج الدراسات تمثلت في:

• قطاع النقل و المواصلات (القطاع الخاص):

تتضح عملية التحرير الاقتصادي في قطاع النقل من خلال الارتفاع في نسبة مساهمة القطاع الخاص في الفترة (1990-2017) ب 3.7% هذا الارتفاع نتيجة استفادة هذا القطاع من الدعم في مجال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، إضافة الى توسع شبكة النقل و استفادتها من برامج الدولة كمشروع شرق-غرب الذي خصصت له الدولة ميزانية هامة هذا فيما يخص النقل البري ، أما فيما يخص النقل الجوي و البحري فممازال ضمن الاقطاعات الاستراتيجية التي لم يستطع القطاع الخاص الولوج اليها بسهولة.

• قطاع التجارة (القطاع الخاص):

أظهرت التجارة مساهمتها بعد عملية تحرير السوق من تحديد الأسعار أين أصبحت تشكل مساهمة بنسبة 20.31 % في الفترة (1990-2017) بعد ظهور عدم معنويتها في الفترة (1974-2017) ، تشغل

التجارة نسبة مهمة في الاقتصاد مثل جميع الدول إلا أننا ما يمكن أن نشير إليه أن في حالة الاقتصاد الجزائري هي تدعم البلدان التي نستورد منها المنتجات ، الاستفادة الوحيدة لهذا القطاع تتمثل في الضرائب و الرسوم التي تتحصل عليها الدولة من خلال العمليات التي تجريها عليها ، ما يتطلب بناء اقتصاد وطني فعال لخفض حجم استيراد .

• الخدمات المقدمة للمؤسسات (القطاع الخاص):

أظهرت هذه الخدمات معنويتها في الفترة (1974-2017) بنسبة 23.24 % حيث أنها تظهر الدور الذي يلعبه في هذا القطاع في الرفع من انتاجية المؤسسات و النمو الاقتصادي وتوفير بيئة استثمارية لها ، ما يثير التعجب أن القطاع الخاص في الفترة (1990-2017) لم تكن مساهمته معنوية .

قطاع البناء والأشغال العمومية(القطاع الخاص):

اشارت العديد من الدراسات الى دور النفقات الحكومية في الرفع من انتاجية القطاع الخاص و باعتبار أن حجم الاستثمارات المحققة في هذا المجال تفوق 40 % من حجم الاستثمارات الكلية فالقطاع الخاص بطبيعة الحال استفاد من مشاريع جعلته يحقق قيمة مضافة هامة لأن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد في اطار التشييد إضافة الى المشاريع الخاصة به. من خلال نتائج الجدول يتضح أن :

مساهمة قطاع البناء و الأشغال العمومية في النمو الاقتصادي من خلال الدراسة في الفترة (1974-2017) حوالي 12.48% إلا أن في فترة التحول نحو اقتصاد السوق أظهرت النتائج أنه غير معنوي ما يثير العديد من التساؤلات في شرح السياسات الاقتصادية المتبعة ، قد نذكر سبب من الأسباب أن المشاريع التي يستفيد منها هذا القطاع لا توجه نحو مشاريع ذات فعالية على النمو الاقتصادي ما يستدعي مراجعة التوجهات في النفقات العمومية.

خاتمة الفصل:

حاولنا من هذا الفصل تقديم دراسة اقتصادية ونمذجة الوزن الحقيقي للقطاع الخاص في النمو الاقتصادي في الجزائر بالاعتماد على فترتين حسب الاحصائيات التي تتوفر لدينا . الدراسة الأولى شملت الفترة (1974-2017) ، الدراسة الثانية شملت الفترة (1990-2017) بحيث أن هذه الفترة تمثل الفترة التي أعطت للقطاع الخاص دور أساسي في الرفع من معدلات النمو بعد التهميش الذي عانى منه مسبقا ، أين أظهرت النتائج تأثير معنوي فيما يخص : قطاع الزراعة (القطاع الخاص)، قطاع المحروقات (القطاع العام، قطاع الصناعات الغذائية (القطاع الخاص) ، قطاع النقل و المواصلات (القطاع الخاص)، قطاع الصناعات الفولاذ والميكانيكية والالكترونية (القطاع الخاص)، قطاع صناعة الخشب و الأوراق (القطاع الخاص)، قطاع التجارة (القطاع الخاص) . نفس النتائج كانت في الفترة (1974-2017) باستثناء عدم معنوية القطاعين الأخيرين ومعنوية قطاع البناء والأشغال العمومية (القطاع الخاص) ، قطاع صناعة الجلود و الأحذية (القطاع الخاص)، قطاع الخدمات الموجهة للمؤسسات (القطاع الخاص).

الخاتمة العامة

إن الأهمية الكبيرة التي أصبح يكتسبها القطاع الخاص في المجال الاقتصادي وخاصة في تجارب الدول الناشئة التي تحاول أن تواكب الدول المتقدمة باعتمادها على القطاع الخاص كأساس لدفع عجلة النمو الاقتصادي وتحقيق نتائج عالية المردودية أصبح من اللازم للدول النامية أن تحذو حذوها بما يتناسب مع طبيعة اقتصادياتها وعلى هذا الأساس ظهر مفهوم التحول الاقتصادي الذي جعل من هذه الدول أن تشرع في اصلاحات اقتصادية بما يتناسب معها من جهة و التطورات الاقتصادية العالمية من جهة أخرى.

الجزائر بانتهاجها لاقتصاد السوق الذي أصبح الملاذ الأخير لها بعدما أرهقت الديون الخزينة العمومية وانهيار أسعار النفط سنة 1986 أجبرها على إعادة صياغة السياسات الاقتصادية الخاصة بها بجعل من القطاع الخاص عنصر أساسي في الاقتصاد وكانت الانطلاقة بتحديث قانون الاستثمار لسنة 1988 الذي يتحدث بصفة صريحة على القطاع الخاص وسن القوانين الخاصة بالاستثمار الخاص وتهيئة الظروف المناسبة له في المجال القانوني، ويمكن القول أن الإنطلاقة الحقيقية له كانت ابتداءً من سنة 1990 التي حددنا بها مجال الدراسة القياسية إلى غاية سنة 2017.

من خلال هذه الأطروحة حاولنا وضع صورة لمساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي، فبعد أن عالجتنا الأطار النظري الذي أوضحنا فيه كيف للقطاع الخاص أن يساهم بصفة فعلية في النمو الاقتصادي إضافة إلى شرح ما يتطلبه القطاع الخاص لتحقيق مستويات عالية من النمو الاقتصادي وماهي المحددات التي تتحكم في عملية الاستثمار خاصة فيما يتعلق بالاستثمار الخاص استعنا بدراسات تجريبية تلخص المادة العلمية التي استعنا بها في شرح النمو الاقتصادي و علاقته بالقطاع الخاص.

على ها النحو قدمنا دراسة احصائية في الفصل الثالث أوضحنا فيها واقع القطاع الخاص في النمو الاقتصادي من جوانب عديدة وبالتالي من خلال دراسة احصائية أولية تبين أن القطاع الخاص الجزائري يعاني من العديد من نقاط الضعف رغم كل السياسات التي جسدت على قانون الاستثمار الخاص به، و هذا ما استدعانا أن نحاول التحليل أين تظهر القيمة المضافة للبحث وعلى هذا السياق يمكن لنا أن نلخص مجموعة من النتائج التي توصلنا إليها:

❖ القطاع الخاص يتمركز بصيغة كبيرة في مجال الزراعة ، التجارة ، الخدمات ، و قطاع الأشغال العمومية.

- ❖ القطاعات المذكورة سابقة هي القطاعات التي تحقق قيمة مضافة مرتفعة مقارنة بالنتائج المحلي الخام المحقق في الجزائر.
 - ❖ نصيب قطاع الصناعة ضعيف جدا لا يتجاوز 5% مقارنة بالقطاع العام الذي يمثل 95% من القيمة المضافة.
 - ❖ التطورات الاقتصادية تجعل من الاستثمار الأجنبي المباشر أداة لتحقيق النمو في الدول الناشئة بالرجوع لحالة الجزائري تحديث دوري له في قانون الاستثمار جعل من الملكية الأجنبية تثبط في الاقتصاد بالرغم من أنها تساعد على النقل التكنولوجي و المعارف التي تفتقر بها الدول النامية و يظهر هذا التأثير جليا في انخفاض تدفقات الاستثمار الأجنبي للجزائر سنة 2009 نتيجة للقاعدة 49/51 الشهيرة.
 - ❖ بالرجوع للجانب المؤسسي يتضح أن القطاع الخاص يتأثر بصفة كبيرة بهذه النقطة لأن النظرية الاقتصادية تبين عقلانية المستثمر الخاص في اتخاذ القرارات الاستثمارية ما يعني يبحث على أقل خطر ممكن ، بالرجوع لحالة الجزائر يلاحظ أن مناخ الاستثمار غير مواتي لعملية الاستثمار و هذا ما يتضح من خلال المؤشرات التي نذكر منها: مؤشر سهولة أداء الأعمال التي تحتل فيه الجزائر المرتبة 190/156 سنة 2017، ثانيا مؤشر الحرية الاقتصادية أيضا يظهر ضعف مؤسسي أين تتراوح بين 50-59.9، ثالثا أيضا نجد أن مؤشر البيئة التنافسية العالمي محدودية مرتبة الجزائر بحيث المرتبة 137/86.
 - ❖ يظهر الاقتصاد الجزائري أن معدل الاستثمار مرتفع حوالي 35% في المتوسط ، ارتفاع هذه النسبة لا يدل على قوة الاقتصاد لأن معدل النمو أيضا منخفض من حيث المعدل والحجم مقارنة باقتصاديات أخرى.
 - ❖ معدل الاستثمار مرتبط بصفة كبيرة بمعدل الاجار وهذا نتيجة لارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات الذي يشكل المصدر الأول للسلع الرأسمالية.
- من خلال الدراسة القياسية التي قارنا فيها الفترة (1974-2017) مع الفترة (1990-2017) اتضح لنا أن القطاع الخاص الجزائري استفاد من سياسة التحرير الاقتصادي بصفة كبيرة اين ارتفعت نسبة تأثير القطاعات الاقتصادية ، من أهم النتائج التي توصلنا اليها :
- ❖ ارتفاع تأثير مساهمة قطاع الزراعة (القطاع الخاص) في الفترة (1990-2017) ب 4.74 % ، تبين هذه النسبة أثر الاصلاح الزراعي و الجهود المبذولة لترقية هذا القطاع ابتداء من سنة 1990.

- ❖ ارتفاع مساهمة قطاع المحروقات في الجزائر بنسبة 5.36% الذي يعد مصدر النمو من حيث أنه يشغل حوالي 96% من مجمع الصادرات نحو الخارج ، فبالرغم من جهود التحرير الاقتصادي و محاولة التنوع الاقتصادي يبقى هذا القطاع ركيزة الاقتصاد الجزائري في التجارة الدولية.
- ❖ ارتفاع مساهمة قطاع الصناعات الغذائية (القطاع الخاص) بنسبة 4.28% اين تظهر سياسة بلوغ الأمن الغذائي بصفته قطاع حساس في الاقتصاد ما يستدعي توفير التسهيلات والدعم له كما أنه يستفيد أيضا مما حققه قطاع الزراعة (القطاع الخاص) في هذه الفترة.
- ❖ قفزة نوعية في مساهمة قطاع الصناعات الفولاذية، المعدنية، الميكانيكية و الإلكترونية (القطاع الخاص) بنسبة 9.27% نتيجة تخلي عن سياسة الاحتكار لهذا القطاع ، فلو يتيح له المناخ الاستثماري الفعال لكانت النتائج مرتفعة جدا
- ❖ ارتفاع في مساهمة قطاع النقل والمواصلات (القطاع الخاص) نتيجة دعم هذه المؤسسات و توسيع شبكة النقل.
- ❖ أظهر قطاع التجارة (القطاع الخاص) معنويته في الفترة (1990-2017) فقط و بنسبة 20.31% تتوافق النتائج القياسية مع النتائج الاحصائية له أين استفاد هذا القطاع كثيرا من التوجه نحو اقتصاد السوق.
- ❖ أظهر قطاع البناء و الأشغال العمومية (القطاع الخاص) معنويته في الفترة (1974-2017) بنسبة 12.48% وهذا بالرغم من استفاده هذا القطاع من حجم استثمارات تفوق 50%.
- ❖ قطاع الخدمات المقدمة للمؤسسات (القطاع الخاص) أيضا أظهر معنويته في الفترة (1974-2017) بنسبة 23.24%.

من أهم الصعوبات التي واجهناها في البحث صعوبة ايجاد دراسات ناقشت الفكرة بصفة مباشرة ، إضافة إلى مشكل المتغيرات الاقتصادية الخاصة بالقطاع الخاص أين نجد عدم توفر كل السنوات لها.

من خلال دراستنا لموضوع الأطروحة ومحاولة فهم لطبيعة المساهمة للقطاع الخاص في النمو الاقتصادي اتضح لنا الرؤية للكيفية التي تحسن من عملية تنمية القطاع الخاص بحكم أنه يعتبر حساس بدرجة كبيرة للتغيرات التي تطرأ على الاقتصاد وعليه يستوجب تحسين بيئة الأعمال من خلال جعل وضع تنظيمي يسمح بتطوير القطاع الخاص بإزالة العقبات البيروقراطية أمام القطاع الخاص، تحسين جودة الخدمات للمؤسسات المالية و المؤسسات المسؤولة عن تطوير الرأسمال البشري، تطوير عمل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد بعد ان اتضح أن نسبة كبيرة من المؤسسات الخاصة تأخذ

شكل المؤسسات المصغرة و الصغيرة و ذلك بتوفير الاليات المشجعة عليها ، التشجيع على الشراكة خاصة بين الاستثمار الأجنبي المباشر و المؤسسات الخاصة المحلية نظرا للتأثير الكبير عليها من خلال نقل التكنولوجيا و اكتساب المعارف. محاولة الوصول الى الأسواق الخارجية واكتساب حصة فيها عن طريق بناء الروابط الاقتصادية الدولية .

من بين أيضا النقاط التي يمكننا ذكرها هي امكانية مشاركة القطاع الخاص في تجسيد البنية التحتية التي لها دورين ،الأول يتمثل في أنها تساعد على توفير مناخ استثماري فعال يساعد على زيادة الاستثمار الخاص واستقطاب استثمارات أجنبية لأنها تخفض التكاليف أما النقطة الثانية مثل ما أشارت اليه منظمة التعاون والتنمية لتجسيد البنية التحتية اللازمة والاستفادة من الرسوم التي تطبق عليها.

في ما يخص الفرضيات التي طرحناها في الدراسة، إذن من خلال ما سبق يتضح أنها صحيحة وذلك نظرا لما ناقشناه سابقا أن القطاع الخاص حساس للعوامل الاقتصادية الكلية المحيطة به خاصة من الجانب المؤسسي و أبرز مثال على ذلك ترتيب الجزائر في مؤشر مناخ الاستثمار، مؤشر الحرية الاقتصادية و مؤشر البيئة التنافسية هذا من جهة إضافة الى التغير المستمر في قانون الاستثمار هذا ما يجعل ضعف استجابة القطاع الخاص للإصلاحات نتيجة تخوفه من نية صناع القرار في اصلاح المنظومة الاقتصادية والتي تتوافق في أغلب الأحيان مع انخفاض قيمة صادرات النفط ما يعني أنها حتمية و ليست استراتيجية طويلة الأجل من أجل الرفع من معدلات النمو الاقتصادي .

في الأخير نشير الى أن الدراسة يبقى المجال مفتوح أمامها لإضافة متغيرات أخرى مفسرة لمساهمة القطاع الخاص في النمو الاقتصادي و التي لم نستطع اضافتها نتيجة نقص في البيانات أو انعدامها كصادرات القطاع الخاص ما أجبرنا على التقييد بالمتغيرات المحددة في الدراسة.

قائمة المراجع

قائمة المراجع:

المراجع باللغة العربية:

بن عبد العزيز. سفيان، بن عبد العزيز. سمير (2018)، دعم وتنمية القطاع الخاص كخيار استراتيجي لترقية الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، مجلة الاقتصاد وإدارة الأعمال ، المجلة 2 عدد (7) .

قدي ع (2002)، الاصلاحات الاقتصادية في الجزائر محاولة تقييمية، Cahiers du CREAD n°61، 5-26.

عريس عمار ، بوزر ب خير الدين (2019) ، تقييم مساهمة القطاع المالي في تمويل القطاع الخاص في الجزائر دراسة تحليلية للفترة 2010-2017 ، مجلة المقاربة للدراسات الاقتصادية العدد الرابع. 37-55.

عبابو الطيب ، يوسف رشيد (2020) ، تقييم التوجه نحو الاستثمار الخاص في الجزائر ومساهمته في الاقتصاد الوطني، مجلة اقتصاديات شمال اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16 / العدد 23 ص 179-194.

مكيد. علي ، خليفة أحلام، (2017)، واقع القطاع الخاص ومتطلبات تنميته لتنوع الاقتصاد الريعي بالجزائر - دراسة تحليلية خلال الفترة 200-2015- مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية - العدد الاقتصادي 33 (2) ص 160-172 .

مفتاح صالح ، ساسي فاطمة (2014)، أثر نمو العرض النقدي على نمو القطاع الخاص-دراسة تحليلية لحالة الجزائر، مجلة معارف العدد 17 ، ص 275-300.

ساسبي فاطمة ، سعودي عبد الحفيظ (2017) ، القطاع الخاص كبديل تنموي للاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات ، اقتصاديات العمل و التجارة العدد الثالث، ص 84-101.

عيسى عبد الحفيظ (2015) ، مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد الجزائري -دراسة تحليلية- مجلة البديل الاقتصادي-العدد الثاني ، ص 160-190.

بونوة شعيب، مولاي لخضر عبد رزاق، العوامل المحددة لتنمية القطاع الخاص ، مجلة دراسات ، العدد 14 ، ص 77-109.

بالعبدي عايدة عبير (2017)، محددات الإستثمار الأجنبي المباشر في القطاع المصرفي للإقتصاديات الإنتقالية -دراسة حالة الجزائر الفترة (2004-2012) ، مجلة العلوم الإنسانية - جامعة محمد خيضر بسكرة العدد 47 ص 187-201 .

ليليا بن صوبلج (2012) ، قراءة تحليلية في مسار تطور تجربة القطاع الخاص بالجزائر .مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية العدد 08/2012 ، ص 66-91.

صالح، ن، مخناش ف. (2012). واقع إستراتيجية النمو المحلية في الجزائر (2001-2014) وآفاق النمو الاقتصادي. مجلة رؤى اقتصادية المجلد 2 ، العدد 3، ص 169-175

الجرائد الرسمية:

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ،الأمر رقم 66-284 المؤرخ في 15 سبتمبر 1966.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية .القانون رقم 82-11 المؤرخ في 21 أوت 1982

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية .القانون رقم 86-13 المؤرخ في 28 أوت 1982.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية .القانون رقم 88-25 المؤرخ في 12 جويلية 1988.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية .القانون رقم 90-10 المؤرخ في 14 أفريل 1990.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية .المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 5 أكتوبر 1993.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الأمر الرئاسي 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية ، الأمر الرئاسي 06-08 المؤرخ في 15 جويلية 2016.

الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية . القانون رقم 16-09 المؤرخ في 03 أوت 2016.

المرسوم التنفيذي رقم 96-296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 تطبيقًا لأحكام المادة 16 من الأمر رقم 96-14 المؤرخ 24 يونيو 1996. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 10.
الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001 المتعلق بتطوير الاستثمار. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 47.
المرسوم مرسوم تنفيذ تنفيذ رقم 06-356 المؤرخ في 9 أكتوبر سنة 2006 المتضمن صلاحيات الوكالة الوطنية لتطوير لتطوير لتطوير وتنظيمها وسيرها. الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 64.
المراجع باللغة الأجنبية:

Abbes Elhasbi ،Mohamed Barkaoui ،Otmame Bouksour ،Oulaid Kamach. (2017). Les déterminants de l'attractivité territoriale des entreprises manufacturières et logistiques étrangères : application à la ville de Tanger – Maroc. la revue gestion et organisation 9 (2017) ،25-36.

Aschauer, D. A. (1989). Is public expenditure productive?. Journal of monetary economics, 23(2), 177-200.

Ahmet, F. A., Nabli, K., & Marie-Ange, V. (2006). Governance and Private Investment in the Middle East and North Africa. CERDI, Etudes et Documents. .

Albouy Michel و ،Obeid Hassan. (2007). L'impact des privatisations sur la performance des entreprises françaises. Finance Contrôle Stratégie – Volume 10, n° 1 ،6-37.

Alchian, A. A., & Demsetz, H. (1972). Production, information costs, and economic organization. The American economic review, 62(5), 777-795.

Allègre Guillaume ،Cornilleau Gérard ،Laurent Éloi و ،Timbeau Xavier. (2015). NOUVELLE ÉCONOMIE RÉGIONALE ET RÉFORME TERRITORIALE. Revue de l'OFCE 2015/7 (N° 143)-5 ، .1

ALLEN, C. (2000). MEASURING CORE INFLATION. Social and Economic Studies, Vol. 49, No. 2/3, Special Monetary Studies Issue, 279-312.

Al-Sadig, A. (2013). The effects of foreign direct investment on private domestic investment: evidence from developing countries. Empirical Economics, 44(3), 1267-1275

Andreff, W. (2007). Économie de la transition: la transformation des économies planifiées en économie de marché. Editions Bréal.

Andreff, W. (2009). Réformes, libéralisation, privatisation en Algérie. Confluences Méditerranée, (4), 41-62.

Anthony, O., Jonathan, E. O., & Onyinye, I. A.-O. (2015). Financial Liberalization and Economic Growth in Nigeria: An Empirical Evidence. International Journal of Economics and Financial Issues, 663-672.

António, A., & Miguel, S. A. (2016). Economic Growth and Public and Private Investment Returns. WORKING PAPERS 14/2016/DE/UECE ISSN 2183-1815, 1-19.

Apostolov, M. (2016). The Role of Foreign Direct Investments in Southeastern Europe. Revue d'études comparatives Est-Ouest, 47(3), 45-82. doi:10.4074/S0338059916003028

Archibald, R. B., & Pereira, A. M. (2003). Effects of public and private R&D on private-sector performance in the United States. Public Finance Review, 31(4), 429-451.

- Aschauer, D. A. (1989). Is public expenditure productive? *Journal of monetary economics*, 23(2), 177-200.
- Barro, R. J. (1990). Government spending in a simple model of endogeneous growth. *Journal of political economy*, 98(5, Part 2), 103-125.
- Bouhou, K. (2009). L'Algérie des réformes économiques: un goût d'inachevé. *Politique étrangère*, (2), 323-335.
- Beke, E. T., & N'guessan, D. D. M. Climat d'Investissement et Performance Productive du Secteur Privé en Afrique de l'Ouest. TRUST AFRICA.
- BENBITOUR Ahmed, 2000, L'Algérie au troisième millénaire. Défis et potentialités, Alger, Éditions Marinoor
- Benjamin, C., & Weinstein, O. (2010). Les théories de la firme entre « contrats » et « compétences ». *Revue d'économie industrielle [En ligne]*, 129-130 | 1er et 2e trimestres 2010, document 4., 57-86.
- Besley, T., & Ghatak, M. (2010). Property Rights and Economic Development. In *Handbook of development economics vol 5*, 4525-4595.
- Bouyacoub, A. (2012). Quel développement économique depuis 50 ans? *Confluences Méditerranée*, (2), 83-102.
- Blanco, L. R., Gu, J., & Prieger, J. E. (2016). The impact of research and development on economic growth and productivity in the US states. *Southern Economic Journal*, 82(3), 914-934.
- Bom, P. R., & Ligthart, J. E. (2014). What have we learned from three decades of research on the productivity of public capital?. *Journal of economic surveys*, 28(5), 889-916.
- Bouadam, K. (2007). Le Climat Des IDE En Algérie: Tendances Et Perspectives. *Revue des Sciences Humaines -Université Mohamed Khider Biskra* .
- Bruno, T. (2004). QUE RESTE-T-IL DE LA CONTRIBUTION D'ALCHIAN ET DEMSETZ À LA THÉORIE DE L'ENTREPRISE ? *Cahiers d'économie Politique / Papers in Political Economy*, 67-89.
- CE. (2014, MAI 13). Communication: A Stronger Role of the Private Sector in Achieving Inclusive and Sustainable Growth in Developing Countries:. New EU Communication on the Private Sector MEMO/14/345. Bruxelles.
- Charles Oman. (2000). Policy Competition for foreign direct investement. paris: OECD Publications Service.
- Coissard, S. (2007). Perspectives. La nouvelle économie géographique de Paul KRUGMAN. Apports et limites. *Revue d'Économie Régionale & Urbaine* 2007/1 (mai), 111-125.
- Commander, Simon; Svejnar, Jan (2007) : Do institutions, ownership, exporting and competition explain firm performance? Evidence from 26 transition countries, IZA Discussion Papers, No. 2637, Institute for the Study of Labor (IZA).
- Danson, M., Ganesh, P. P., & Moses, P. (2012). impact of real exchange rate volatility on economic growth: Kenyan evidence. *BEH - Business and Economic Horizons* Volume 7, 59-75.
- Derras, O. (1997). Place du secteur privé industriel national dans l'économie algérienne. *Insaniyat/إنسانيات*. *Revue algérienne d'anthropologie et de sciences sociales*, (1), 174-156.

Delhaye, G., & Le Pape, L. (2004). Les transformations économiques en Algérie. Privatisation ou prédation de l'État?. *Journal des anthropologues*. Association française des anthropologues, (96-97), 177-194.

Doing Business (2015), *Going Beyond Efficiency*, The World Bank.

Driss Slim. (2007). L'ATTRACTIVITÉ DES INVESTISSEMENTS DIRECTS ÉTRANGERS INDUSTRIELS EN TUNISIE. *Région et Développement* n° 25-2007, 138-156.

DUNNING, J. H. (2001). The Eclectic (OLI) Paradigm of International Production: Past, Present and Future. *Int. J. of the Economics of Business*, Vol. 8, No. 2., 173-190.

Dunning, J. H., & Lundan, S. M. (2008). *Multinational Enterprises and the Global Economy*, second édition. Cheltenham: Edward Elgar Publishing Limited Glemsanda House.

Ehuitché, B. T., & Melagne, N. D.-D. (2013). CLIMAT D'INVESTISSEMENT ET PERFORMANCE PRODUCTIVE DU SECTEUR PRIVE EN AFRIQUE DE L'OUEST. DAKAR: rapport de recherche du FR-CIEA N°55/13.

Fakhri, I. (2010). Restructuration des Entreprises Publiques et Dynamique Boursière. *Revue congolaise d'économie* Volume 5, No. 1, 20-53.

FOUDA, E. (2005). LE ROLE DE L'INVESTISSEMENT DIRECT ETRANGER DANS LE RENFORCEMENT DES CAPACITES SCIENTIFIQUES ET TECHNOLOGIQUES DES PAYS EN DEVELOPPEMENT. Réunion d'experts sur l'incidence de l'investissement direct étranger sur le développement, (pp. 1-12). Genève.

Founanou, M. (2009). Méthodes de Privatisation des Entreprises Publiques en Afrique Sub-Saharienne : une analyse théorique. *Revue d'économie politique* 2009/6 (Vol. 119), 921-943.

Frédéric Marty. (2007). LA PRIVATISATION DES SERVICES PUBLICS : FONDEMENTS ET ENJEUX. *Regards croisés sur l'économie* 2007/2 (n° 2), 90-105.

Ghislain, D., & Christophe, I. (2008). *Histoire de la pensée économique*. Paris: Dunod.

Gilles, D., & Benjamin, V. (2009). Keynes et ses combats. *Idées économiques et sociales*, 64-76.

Ghura, Dhaneshwar, *Private Investment and Endogenous Growth: Evidence from Cameroon* (December 1997). IMF Working Paper, Vol. , pp. 1-31, 1997. Available at SSRN: <https://ssrn.com/abstract=883047>

Hadhek, Z., & Kefi, M. k. (2012). Interaction between political instability and investment. *Journal of Economics and International Finance* Vol. 4 (2), 49-54.

Hämäläinen, P., & Malinen, T. (2011). The relationship between regional value-added and public capital in Finland: what do the new panel econometric techniques tell us?. *Empirical Economics*, 40(1), 237-252

Hans Christiansen, Charles Oman و Andrew Charlton. (2003). *Incentives-based Competition for Foreign Direct Investment: The Case of Brazil*. OECD Working Papers on International Investment, 2003/01, OECD Publishing.

Hervé, A., & Gérard, C. (2004). L'EFFICACITÉ DES PRIVATISATIONS FRANÇAISES. Une vision dynamique à travers la théorie de la gouvernance. *Revue économique* 2004/4 (Vol. 55), 791-821.

Hill, P. J. (1999). PUBLIC CHOICE: A REVIEW. *Faith & Economics*— Number 34, 1-10.

- Huil, M. (2014). Critical view on Leibenstein's X-Efficiency Theory. Bachelor's thesis, University of Twente, 1-12.
- Hurlin, C. (1999). La contribution du capital public à la productivité des facteurs privés: une estimation sur panel sectoriel pour dix pays de l'OCDE. *Économie & prévision*, 137(1), 49-65.
- Hussin, F. (2013). The contribution of economic sectors to economic growth: The cases of Malaysia and China. *International Journal of Academic Research in Economics and Management Sciences*, 2(2), 36-48.
- Hussin, F., & Yik, S. Y. (2012). The contribution of economic sectors to economic growth: the cases of China and india. *Research in Applied Economics*, 4(4), 38-53.
- IMF (2003), Algeria: Staff Report for the 2002 Article IV Consultation, International Monetary Fund, January 22.
- Jamal Bouoiyour و Hicham Hanchane و Mouhoud El Mouhoub. (2009). Investissements directs étrangers et productivité: Quelles interactions dans le cas des pays du Moyen Orient et d'Afrique du Nord? *Revue économique*, Vol. 60, No. 1 (Jan., 2009) ,109-131.
- Jean-Louis, G., & Amina, L.-R. (2001). VOLATILITÉ DES CHANGES ET INVESTISSEMENT. *Economie internationale*, 5-22.
- Jensen, M. C., & Meckling, W. H. (1976). Theory of the firm: Managerial behavior, agency costs and ownership structure. *Journal of financial economics*, 3(4), 305-360.
- Jost, S. (2004). La théorie des coûts de transaction de Williamson et la surveillance des banques dans l'UE. Genève: europa Institut européen de l'Université de Genève.
- Kabaka, P. I. (2016). L'intervention de l'Etat dans l'economie : du laisser-faire a la regulation. HAL Id.
- KADI, M. (2013). Relation Entre PME et Emploi en Algérie : Quelle réalité. Colloque international :Evaluation des effets des programmes d'investissement public d'emploi 2001-2014 et leur retombé sur l'emploi , l'investissement et croissance économiques.
- kamel, w. (2017). L'internationalisation des PME algériennes : Un potentiel inexploité ? *Revue Algérienne d'Economie et du Management* Vol. 08, N° : 02 (2017), 93-103.
- Khan, M. S., & Reinhart, C. M. (1990). Private investment and economic growth in developing countries. *World development*, 18(1), 19-27.
- KATARZYNA, A. (2016). Keynes' Theory of the Interest Rate: A Critical Approach. 'Club of Economics in Miskolc' TMP Vol. 12., Nr. 1, 3-8.
- Kazeem, B. A., & Olukemi, L. (2012). Modelling the Long Run Determinants of Domestic Private Investment in Nigeria. *Canadian Center of Science and Education*, 139-154.
- Kemmerling, A., & Stephan, A. (2002). The contribution of local public infrastructure to private productivity and its political economy: Evidence from a panel of large German cities. *Public Choice*, 113(3-4), 403-424
- Keynes, J. M. (2016). General theory of employment, interest and money. Atlantic Publishers & Dist.
- Kilindo, A. A. (2015). Determinants of Private Investment in Tanzania: 1970-2015. *Tanzanian Economic Review*, Vol. 5 Nos. 1 & 2, 22-35.

- Kilponen, J., & Viren, M. (2010). Why do growth rates differ? Evidence from cross-country data on private sector production. *Empirica*, 37(3), 311-328.
- Kortelainen, M., & Leppänen, S. (2013). Public and private capital productivity in Russia: a non-parametric investigation. *Empirical Economics*, 45(1), 193-216
- Krugman, P. (1991). Increasing returns and economic geography. *Journal of political economy*, 99(3), 483-499.
- Labaronne, D. (2013). Performances des firmes publiques algériennes : une question de privatisation ou de gouvernance des firmes ?. *Management & Avenir*, 63(5), 33-53. doi:10.3917/mav.063.0033
- Lakhdari, H, Turkina, E et Ayad, A. «De la rente pétrolière à la diversification économique : un nouvel espoir pour l'économie Algérienne», *Revue "Repères et Perspectives Economiques" [En ligne]*, 02 / 2 ème semestre 2017, mis en ligne le 22 février 2018.
- LIABES, DJ. - Capital privé et patrons industriels en Algérie 1962/82. Alger : Ed. CREA, 1984.
- LEIBENSTEIN, H. (1966). Allocative efficiency vs. " X-efficiency". *The American Economic Review*, 392-415. *The American Economic Review*, 56(3), 392-415.
- LEIBENSTEIN, H. (1978). *General X-efficiency theory and economic development*. New York: OXFORD UNIVERSITY PRESS.
- Maame, E. E., George, A., & Emmanuel, B. (2014). *THE financial determinants of private*. Munich Personal RePEc Archive, 1-20.
- Makuyana, G., & Odhiambo, N. M. (2018). Public and Private Investment and Economic Growth: An Empirical Investigation. *Studia Universitatis Babes-Bolyai Oeconomica*, 63(2), 87-106
- Maximin Bertrand. (2003). Investissement direct étranger, dynamique industrielle et inégalité salariale en Asie. *Mondes en développement* 2003/2 (no122) ,85-105.
- Ménard, C. (2010). Oliver E. Williamson: Des organisations aux institutions. *Revue d'économie politique* 120(3), 421-439.
- Menna, K., & Mehibel, S. (2017). La problématique des ide en Algérie: paradoxes d'une économie attractive faiblement attrayante. *les cahiers du cread*, 119, 40-70.
- Michael, B., & Charles, W. (2014). Burda, M., & Wyplosz, C. (2014). *Macroéconomie: A european text*. De Boeck Supérieur. Boeck supérieur.
- Michel Ghertman. (2003). Oliver Williamson et la théorie des coûts de transaction. *Revue française de gestion* 2003/1 (no 142),, 43-63.
- Miguel-Ángel Galindo و María Teresa Méndez. (2014). Entrepreneurship, economic growth, and innovation: Are feedback effects at work? *Journal of Business Research* 67 (2014) ,825-829.
- Mikhailitchenko, S. (2018). Public Infrastructure and Private Sector Productivity, Tasmania 1990-2015. *Journal of Economic and Social Development*, 5(1), 19-28.
- Miraskari, S. R., Masouleh, M. S., & Alavi, S. A. (2014). Analyzing Impacts of Foreign Direct Investment on Private Sector in Economic Growth of Iran. *International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences*, 4(11), 2222-6990.

- Mohamed T, H. (2011). Privatisation des entreprises publiques en Algérie. *Géoéconomie* 2011/1 (n° 56), 133-157.
- Mohamed, C. (2010). L'Algérie otage de ses hydrocarbures : obligation de réformes, urgence d'une reconversion. *Cahiers de la Méditerranée*, 81 , 319-330.
- MOULOUD, A. (2012). De l'économie administrée à l'économie de marché. *Le Maghreb et l'indépendance de l'Algérie*, p 68
- Mouloud SADOUDI, L'INVESTISSEMENT PRIVE EN ALGERIE:des frustrations passées aux entraves présentes, *Les Cahiers du MECAS*, N° 2, Mars 2006, 82-65
- Mueller, D. (1976). Public Choice: A Survey. *Journal of Economic Literature*, 14(2), 395-433.
- N MAATALA ,M BENABDELLAH و ,P LEBAILLY. (2017). Les Partenariats Public-Privé: Fondement théorique et analyse économique. *Revue Marocaine des Sciences Agronomiques et Vétérinaires*, 5(2.(
- Naudé, W. (2008). Entrepreneurship in economic development. Research Paper, UNU-WIDER, United Nations University (UNU), No. 2008/20.
- Nguihé Kanté, P. (2002). Les contraintes de la privatisation des entreprises publiques et parapubliques au Cameroun. *Revue internationale de droit économique*, t. xvi, 4,(4), 603-625.
- Bosma, N., Sanders, M., & Stam, E. (2018). Institutions, entrepreneurship, and economic growth in Europe. *Small Business Economics*, 51(2), 483-499.
- Nikolina, F. (2008). The Sources of Entrepreneurial Opportunities: Individuals & the Environment. doctoral recherche paper.
- North, d. (1991). Institutions. *The Journal of Economic Perspectives*, Vol. 5, No. 1., 97-112.
- Nubukpo, K. (2007). DÉPENSES PUBLIQUES ET CROISSANCE DES PAYS DE L'UNION ÉCONOMIQUE ET MONÉTAIRE OUEST-AFRICAINE (UEMOA). *Afrique contemporaine* 2007/2 (n° 222),, 223-250.
- OCDE. (2005). Chapitre 1 : L'importance de l'investissement privé pour le développement. *Revue de l'OCDE sur le développement*, no 6(2), 19-23.
- Oman, C. (Ed.). (2000). Policy competition for foreign direct investment: A study of competition among governments to attract FDI. OECD Publishing.
- Oshikoya, T. W. (1994). Macroeconomic determinants of domestic private investment in Africa: An empirical analysis. *Economic development and cultural change*, 42(3), 573-596.
- Okey, M. K. (2015). 14 Institutional reforms, private sector and economic growth in Africa. *Growth and Institutions in African Development*, 329.
- Olivier Weinstein. (2012). Les théories de la firme. *Idées économiques et sociales* 2012/4 (N° 170) 6-15.
- Olowofeso, Emmanue, O., Abiola, O. A., & Udoji., A. O. (2015). Impact of Private Sector Credit on Economic growth in nigeria. *CBN Journal of Applied Statistics* Vol. 6 No. 2, 81-101.
- Ozturk, H. (2012). Foreign direct investment and private sector external financing: Do credit ratings matter. *Afro Eurasian Stud*, 1, 8-9
- Richard, L., & Hugh, S. (1997). Public choice. *Cambridge Journal of Economics*, Vol. 21, No. 3 , 409-430.

- Paul, KRUGMAN. (1998). L'économie auto-organisatrice. Bruxelles: De Boeck Univ.
- Peter J Buckley وNiron Hashai. (2009). Formalizing Internationalization in the Eclectic Paradigm. *Journal of International Business Studies*, Vol. 40, No. 1 (Jan., 2009) ,58-70.
- Poirot, J., & Gérardin, H. (2010). L'attractivité des territoires : un concept multidimensionnel. *Mondes en développement* 2010/1 (n° 149), 27-41.
- Regnault, H. (2013). Les pays en développement face aux investissements directs étrangers: de la substitution aux importations à l'intégration profonde. *Techniques financières et développement*, (1), 5-14
- R.H Coasse وXavier Gillis و Marc Bourreau. (1987). La nature de la firme. *Revue française d'économie*. Volume 2 N°1, ,133-163.
- Rodrik, d. (1991). Policy uncertainty and private investment in developing countries. *Journal of Development Economics* 36, 229-242.
- Roseline, N. M., & Esman, M. (2011). Financial development and private investment in Sub-Saharan Africa. *Journal of Economics and Business* vol 63, 139-151.
- Rosemary, S., & Dorcas, O. (2018). Investment Climate, Domestic Private Investment, And Economic Growth In Sub-Saharan Africa. *International Journal of Small Business and Entrepreneurship Research*. Vol.6, No.5, pp.31-42, September 2018
- Rozei, Z., Akhondzadeh, T., & Sameei, G. (2014). The study of the effective factors investment on private sector in Iran Iran (With emphasis on uncertainty). *International journal Industrial Mathematics* Vol. 6, No. 3,2014, 255-264.
- Sajawal, K., & Arshad, K. M. (2007). What Determines Private Investment?The Case of Pakistan. *PIDE Working Papers 2007:36 PAKISTAN INSTITUTE OF DEVELOPMENT ECONOMICS*, 1-22.
- Servén, L. (2003). Real-Exchange-Rate Uncertainty and Private Investment in LDCS. *The Review of Economics and Statistics*, Vol. 85, No. 1 (Feb., 2003), 212-218.
- Sissani, M., & Belkacem, Z. (2014). The impact of country risk components on Algeria attractiveness for foreign direct investments (1990-2012). *Applied Econometrics and International Development*, 14(1), 133-146.
- Shleifer, A. (1998). State versus private ownership. *journal of economic perspectives* volume 12,Number 4, 133-150.
- Slim, D. (2009). les investissements directs étrangers dans le secteur textile-habillement en Tunisie.de nouvelle perspectives. les localisations industrielles au Maghereb, 109-126.
- Songul, K. A., Ilhan, O., & Acaravci, A. (2009). Financial development and economic growth:literature survey and empirical evidence fromsub-Saharan African countries. *SAJEMS NS 12* (2009) No 1, 11-27.
- Stern, N. (2002). A strategy for drvelopment . Washington, D.C.: world bank.
- Tahar, H. M. (2011). Privatisation des entreprises publiques en Algérie. *Goeconomie*, (1), 133-157.
- TANZI, V., & ZEE, H. (1997). Fiscal Policy and Long-Run Growth. *IMF Staff Papers*,vol. 44, juin, 197-209.

Tchouassi, G. (2014). Private capital and investment climate for economic growth: Empirical lessons based on ARDL bound test technique. *European Journal of Sustainable Development*, 3(2), 17-32.

Tollison, R. D., & Buchanan, J. M. (1972). *Theory of Public Choice: Political Applications of Economics*. University of Michigan Press.

Toma, E. F. (2014). Public Choice and Public Policy: A Tribute to James Buchanan. *Southern Economic Association*, 892-897.

VEGANZONES, M. A., & CERDI, C. F. (2000). Infrastructures, investissement et croissance :un bilan de dix années de recherches. *Etudes et Documents du CERDI*, 7.

Vitola, A., & Šenfelde, M. (2015). The role of institutions in economic performance. *BUSINESS: THEORY AND PRACTICE* , 271-279.

Yaya, H. S., & Sanni, H. (2005). Les partenariats privé-public comme nouvelle forme de gouvernance et alternative au dirigisme étatique: ancrages théoriques et influences conceptuelles. *La Revue de l'innovation dans le secteur public*, 10(3), 1-17Zoltan, A., & Thomas, A. s. (2016). Public policy to promote entrepreneurship: a call to arms. *Small Bus Econ* (2016), 35-51.

Zegeye, A. A. (2000). US public infrastructure and its contribution to private sector productivity. US Department of Labor, Bureau of Labor Statistics, Office of Productivity and Technology

Žemgulienė, J. (2012). Public expenditure on capital formation and private sector productivity growth: Evidence from Lithuania and the Euro area. *Organizations and Markets in Emerging Economies*, 3(05), 20-31

Zouhour Karray و Sofiane Toumi. (2007). Investissement Direct Étranger et Attractivité:Appréciation et enjeux pour la Tunisie. *Revue d'Économie Régionale & Urbaine* 2007/3 (octobre) ,479-501.

Sources des statistiques:

Rétrospective des comptes économique Collections Statistiques N° 197/2016 Série E : Statistiques .Economiques N° 85

Publication Ons, les comptes économique N°861

Bulletin d'information statistique de la PME n°4

Bulletin d'information statistique de la PME n°6

Bulletin d'information statistique de la PME n°8

Bulletin d'information statistique de la PME n°10

Bulletin d'information statistique de la PME n°12

Bulletin d'information statistique de la PME n°14

Bulletin d'information statistique de la PME n°18

Bulletin d'information statistique de la PME n°20

Bulletin d'information statistique de la PME n°22

Bulletin d'information statistique de la PME n°26

Bulletin d'information statistique de la PME n°30

Bulletin d'information statistique de la PME n°31

Bulletin d'information statistique de la PME n°32

Sites internet :

www.heritage foundation .com

www.anjem.dz

www.cnac.dz

الملاحق

الملحق رقم 1: تقدير النموذج الأول للفترة 1974-2017.

Dependent Variable: LN_PIB
Method: Least Squares
Date: 12/22/20 Time: 20:16
Sample: 1974 2017
Included observations: 44

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN_EXPORTATION	-0.065886	0.112525	-0.585528	0.5651
LN_IMPORTATION	7.16E-05	0.016069	0.004454	0.9965
LN_AGRICULTURE_PRIVÉ	0.037901	0.052534	0.721457	0.4794
LN_BTP_PRIVÉ	-0.012551	0.130528	-0.096158	0.9244
LN_BTP_PUBLIC	0.002795	0.056501	0.049464	0.9611
LN_HYDROCARBURES_PUBLIC	0.307985	0.105413	2.921689	0.0088
LN_ISMME_PRIVÉ	0.019689	0.047776	0.412121	0.6849
LN_ISMME_PUBLIC	0.004933	0.056058	0.087992	0.9308
LN_COMMERCE_PRIVÉ	0.170399	0.084808	2.009242	0.0589
LN_COMMERCE_PUBLIC	0.057758	0.041421	1.394415	0.1793
LN_CUIRS_ET_CHAUSSURES_PRIVÉ	-0.009684	0.054768	-0.176815	0.8615
LN_INDUSTRIES_AGROALIMENTAIRES_PRIVÉ	0.011783	0.048606	0.242426	0.8110
LN_INDUSTRIES_AGROALIMENTAIRES_PUBLIC	-0.000584	0.048617	-0.012003	0.9905
LN_EAU_ET_ENERGIE_PUBLIC	0.037139	0.054561	0.680684	0.5043
LN_SERVICES_FOURNIS_AUX_ENTREPRISES_PRIVÉ	0.117236	0.090540	1.294859	0.2109
LN_SERVICES_FOURNIS_AUX_ENTREPRISES_PUBLIC	-0.020687	0.059135	-0.349830	0.7303
LN_HOTELS_CAFES_RESTAURANTS_PRIVÉ	0.118113	0.143930	0.820626	0.4220
LN_HOTELS_CAFES_RESTAURANTS_PUBLIC	0.052972	0.055906	0.947519	0.3553
LN_CHIMIE_CAOUTCHOUC_PLASTIQUE_PRIVÉ	0.031709	0.036529	0.868055	0.3962
LN_CHIMIE_CAOUTCHOUC_PLASTIQUE_PUBLIC	-0.044571	0.040349	-1.104658	0.2831
LN_BOIS_LIEGES_ET_PAPIERS_PRIVÉ	-0.022263	0.030166	-0.738031	0.4695
LN_TRANSPORTS_ET_COMMUNICATIONS_PRIVÉ	0.064583	0.051612	1.251318	0.2260
LN_TRANSPORTS_ET_COMMUNICATIONS_PUBLIC	0.081243	0.054506	1.490529	0.1525
LN_SERVICES_FOURNIS_AUX_MENAGES_PRIVÉ	0.011064	0.127336	0.086892	0.9317
LN_SERVICES_FOURNIS_AUX_MENAGES_PUBLIC	3.809552	0.450274	8.460527	0.0000
R-squared	0.999921	Mean dependent var	14.21429	
Adjusted R-squared	0.999822	S.D. dependent var	1.893238	
S.E. of regression	0.025261	Akaike info criterion	-4.222526	
Sum squared resid	0.012124	Schwarz criterion	-3.208782	
Log likelihood	117.8956	Hannan-Quinn criter.	-3.846580	
F-statistic	10063.40	Durbin-Watson stat	2.371333	
Prob(F-statistic)	0.000000			

قائمة الملاحق

الملحق رقم 2 : تقدير النموذج الثاني للفترة 1974-2017.

Dependent Variable: LN_PIB
 Method: Least Squares
 Date: 12/20/20 Time: 20:20
 Sample: 1974 2017
 Included observations: 44

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN_EXPORTATION	-0.060244	0.101515	-0.593454	0.5573
LN_IMPORTATION	0.021875	0.014955	1.462711	0.1539
LN_AGRICULTURE_PRIVÉ	0.069080	0.036475	1.893919	0.0679
LN_BTP_PRIVÉ	0.099015	0.070726	1.399979	0.1718
LN_HYDROCARBURES_PUBLIC	0.268607	0.094053	2.855920	0.0077
LN_INDUSTRIES_AGROALIMENTAIRES_PRIVÉ	0.105420	0.037699	2.796335	0.0089
LN_ISMME_PRIVÉ	0.042185	0.031606	1.334717	0.1920
LN_ISMME_PUBLIC	0.019705	0.029505	0.667864	0.5093
LN_COMMERCE_PRIVÉ	-0.003011	0.052677	-0.057160	0.9548
LN_CUIRS_ET_CHAUSSURES_PRIVÉ	-0.148757	0.042620	-3.490341	0.0015
LN_EAU_ET_ENERGIE_PUBLIC	0.073578	0.049157	1.496802	0.1449
LN_TRANSPORTS_ET_COMMUNICATIONS_PRIVÉ	0.080540	0.042002	1.917523	0.0647
LN_SERVICES_FOURNIS_AUX_ENTREPRISES_PRIVÉ	0.263084	0.057654	4.563174	0.0001
C	4.898015	0.287971	17.00870	0.0000
R-squared	0.999809	Mean dependent var	14.21429	
Adjusted R-squared	0.999727	S.D. dependent var	1.893238	
S.E. of regression	0.031298	Akaike info criterion	-3.837147	
Sum squared resid	0.029387	Schwarz criterion	-3.269451	
Log likelihood	98.41724	Hannan-Quinn criter.	-3.626618	
F-statistic	12100.87	Durbin-Watson stat	2.390936	
Prob(F-statistic)	0.000000			

قائمة الملاحق

الملحق رقم 3: تقدير النموذج الثالث للفترة 1974-2017.

Dependent Variable: LN_PIB
Method: Least Squares
Date: 12/26/20 Time: 20:18
Sample: 1974 2017
Included observations: 44

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN_AGRICULTURE_PRIVE	0.077557	0.032445	2.390387	0.0225
LN_BTP_PRIVE	0.124899	0.056811	2.198494	0.0348
LN_HYDROCARBURES_PUBLIC	0.219099	0.016322	13.42338	0.0000
LN_INDUSTRIES_AGROALIMENTAIRES_P RIVE	0.116264	0.032003	3.632892	0.0009
LN_ISMME_PRIVE	0.067621	0.022019	3.070989	0.0042
LN_EAU_ET_ENERGIE_PUBLIC	0.071093	0.040572	1.752281	0.0887
LN_TRANSPORTS_ET_COMMUNICATIONS _PRIVE	0.088915	0.040670	2.186223	0.0358
LN_CUIRS_ET_CHAUSSURES_PRIVE	-0.187582	0.032178	-5.829468	0.0000
LN_SERVICES_FOURNIS_AUX_ENTREPRI SES_PRIVE	0.232427	0.047389	4.904708	0.0000
C	4.967605	0.180235	27.56182	0.0000
R-squared	0.999788	Mean dependent var		14.21429
Adjusted R-squared	0.999732	S.D. dependent var		1.893238
S.E. of regression	0.030977	Akaike info criterion		-3.914414
Sum squared resid	0.032626	Schwarz criterion		-3.508916
Log likelihood	96.11711	Hannan-Quinn criter.		-3.764036
F-statistic	17842.67	Durbin-Watson stat		2.179951
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق رقم 4: إختبار مشكل الإرتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الأول للفترة 1974-2017.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	2.611452	Prob. F(2,17)	0.1026
Obs*R-squared	10.34103	Prob. Chi-Square(2)	0.0057

الملحق رقم 5: إختبار تجانس التباين للنموذج الأول للفترة 1974-2017.

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	2.074983	Prob. F(24,19)	0.0543
Obs*R-squared	31.84877	Prob. Chi-Square(24)	0.1308
Scaled explained SS	7.168705	Prob. Chi-Square(24)	0.9996

الملحق رقم 6: إختبار مشكل الإرتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الثاني للفترة 1974-2017.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.313525	Prob. F(2,28)	0.2849
Obs*R-squared	3.774122	Prob. Chi-Square(2)	0.1515

الملحق رقم 7: إختبار تجانس التباين للنموذج الثاني للفترة 1974-2017.

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.448138	Prob. F(13,30)	0.9365
Obs*R-squared	7.155039	Prob. Chi-Square(13)	0.8940
Scaled explained SS	3.384713	Prob. Chi-Square(13)	0.9962

الملحق رقم 8: إختبار مشكل الإرتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الثالث للفترة 1974-2017.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	0.544856	Prob. F(2,32)	0.5852
Obs*R-squared	1.449010	Prob. Chi-Square(2)	0.4846

الملحق رقم 9: إختبار تجانس التباين للنموذج الثالث للفترة 1974-2017.

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.673978	Prob. F(9,34)	0.7264
Obs*R-squared	6.661421	Prob. Chi-Square(9)	0.6723
Scaled explained SS	3.355685	Prob. Chi-Square(9)	0.9485

قائمة الملاحق

الملحق رقم 10: تقدير النموذج الأول للفترة 1990-2017.

Dependent Variable: LN_PIB
Method: Least Squares
Date: 12/22/20 Time: 21:11
Sample: 1990 2017
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN_EXPORTATION	-0.086240	0.564192	-0.152856	0.8882
LN_IMPORTATION	-0.025034	0.020186	-1.240122	0.3031
LN_AGRICULTURE_PRIVÉ	0.200517	0.147067	1.363440	0.2660
LN_BTP_PRIVÉ	-0.078889	0.287349	-0.274542	0.8015
LN_BTP_PUBLIC	-0.080367	0.049832	-1.612768	0.2052
LN_HYDROCARBURES_PUBLIC	0.332380	0.441472	0.752891	0.5062
LN_ISMME_PRIVÉ	0.128365	0.128409	0.999660	0.3911
LN_ISMME_PUBLIC	-0.059144	0.112165	-0.527300	0.6345
LN_COMMERCE_PRIVÉ	0.268220	0.107924	2.485259	0.0889
LN_COMMERCE_PUBLIC	0.023977	0.094363	0.254098	0.8158
LN_INDUSTRIES_DIVERSES_PRIVÉ	0.050157	0.055073	0.910747	0.4296
LN_INDUSTRIES_AGROALIMENTAIRES_PRIVÉ	0.017844	0.238712	0.074752	0.9451
LN_INDUSTRIES_AGROALIMENTAIRES_PUBLIC	-0.066425	0.123587	-0.537476	0.6282
LN_EAU_ET_ENERGIE_PUBLIC	0.339045	0.204899	1.654696	0.1966
LN_SERVICES_FOURNIS_AUX_ENTREPRISES_PRIVÉ	0.206653	0.310441	0.665675	0.5532
LN_SERVICES_FOURNIS_AUX_ENTREPRISES_PUBLIC	0.179027	0.130798	1.368731	0.2646
LN_HOTELS_CAFES_RESTAURANTS_PRIVÉ	-0.242693	0.257918	-0.940970	0.4161
LN_HOTELS_CAFES_RESTAURANTS_PUBLIC	-0.015445	0.168205	-0.091822	0.9326
LN_CHIMIE_CAOUTCHOUC_PLASTIQUE_PRIVÉ	0.040848	0.040345	1.012452	0.3859
LN_CHIMIE_CAOUTCHOUC_PLASTIQUE_PUBLIC	0.005632	0.069513	0.081027	0.9405
LN_BOIS_LIEGES_ET_PAPIERS_PRIVÉ	-0.231328	0.148894	-1.553640	0.2181
LN_BOIS_LIEGES_ET_PAPIERS_PUBLIC	-0.038324	0.080380	-0.476787	0.6661
LN_TRANSPORTS_ET_COMMUNICATIONS_PRIVÉ	-0.061521	0.103731	-0.593086	0.5949
LN_TRANSPORTS_ET_COMMUNICATIONS_PUBLIC	0.092100	0.099179	0.928616	0.4216
C	4.375126	1.200619	3.644058	0.0356
R-squared	0.999977	Mean dependent var	15.45598	
Adjusted R-squared	0.999790	S.D. dependent var	1.036695	
S.E. of regression	0.015037	Akaike info criterion	-6.004518	
Sum squared resid	0.000678	Schwarz criterion	-4.815050	
Log likelihood	109.0633	Hannan-Quinn criter.	-5.640886	
F-statistic	5347.323	Durbin-Watson stat	2.778505	
Prob(F-statistic)	0.000004			

قائمة الملاحق

الملحق رقم 11: تقدير النموذج الثاني للفترة 1990-2017.

Dependent Variable: LN_PIB
Method: Least Squares
Date: 12/29/20 Time: 16:32
Sample: 1990 2017
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN_IMPORTATION	0.011644	0.011428	1.018898	0.3234
LN_AGRICULTURE_PRIVE	0.073407	0.085394	0.859632	0.4027
LN_BTP_PRIVE	-0.029102	0.087566	-0.332348	0.7439
LN_HYDROCARBURES_PUBLIC	0.263649	0.025420	10.37191	0.0000
LN_COMMERCES_PRIVE	0.194414	0.063068	3.082592	0.0071
LN_COMMERCES_PUBLIC	0.069963	0.058248	1.201112	0.2472
LN_TRANSPORTS_ET_COMMUNICATIONS_PRIVE	0.100316	0.070911	1.414688	0.1763
LN_ISMME_PRIVE	0.207667	0.089369	2.323700	0.0336
LN_EAU_ET_ENERGIE_PUBLIC	0.061403	0.066991	0.916588	0.3730
LN_BOIS_LIÈGES_ET_PAPIERS_PRIVE	-0.148324	0.078110	-1.898918	0.0758
LN_INDUSTRIES_AGRÉALIMENTAIRES_PRIVE	0.224706	0.091603	2.453037	0.0260
C	2.729823	0.360085	7.581047	0.0000
R-squared	0.999692	Mean dependent var	15.45598	
Adjusted R-squared	0.999481	S.D. dependent var	1.036695	
S.E. of regression	0.023621	Akaike info criterion	-4.355833	
Sum squared resid	0.008927	Schwarz criterion	-3.784888	
Log likelihood	72.98166	Hannan-Quinn criter.	-4.181289	
F-statistic	4726.524	Durbin-Watson stat	2.377882	
Prob(F-statistic)	0.000000			

قائمة الملاحق

الملحق رقم 12: تقدير النموذج الثالث للفترة 1990-2017.

Dependent Variable: LN_PIB
Method: Least Squares
Date: 12/29/20 Time: 16:36
Sample: 1990 2017
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LN_AGRICULTURE_PRIVE	0.124968	0.070365	1.776010	0.0917
LN_HYDROCARBURES_PUBLIC	0.272616	0.023211	11.74523	0.0000
LN_COMMERCES_PRIVE	0.203159	0.041590	4.884846	0.0001
LN_ISMME_PRIVE	0.160347	0.069827	2.296333	0.0332
LN_TRANSPORTS_ET_COMMUNICATIONS_PRIVE	0.125946	0.052344	2.406111	0.0265
LN_BOIS_LIEGES_ET_PAPIERS_PRIVE	-0.100673	0.058128	-1.731915	0.0995
LN_INDUSTRIES_AGROALIMENTAIRES_P_RIVE	0.159098	0.061352	2.593189	0.0178
LN_COMMERCES_PUBLIC	0.069490	0.046534	1.493333	0.1518
C	2.682717	0.309080	8.679684	0.0000
R-squared	0.999659	Mean dependent var	15.45598	
Adjusted R-squared	0.999516	S.D. dependent var	1.036695	
S.E. of regression	0.022814	Akaike info criterion	-4.467779	
Sum squared resid	0.009889	Schwarz criterion	-4.039571	
Log likelihood	71.54891	Hannan-Quinn criter.	-4.336872	
F-statistic	6966.562	Durbin-Watson stat	2.297942	
Prob(F-statistic)	0.000000			

الملحق رقم 13: إختبار مشكل الإرتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الأول للفترة 1990-2017.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	61.19280	Prob. F(2,1)	0.0900
Obs*R-squared	27.77307	Prob. Chi-Square(2)	0.0000

الملحق رقم 14: إختبار تجانس التباين للنموذج الأول للفترة 1990-2017.

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.426300	Prob. F(24,3)	0.9019
Obs*R-squared	21.65137	Prob. Chi-Square(24)	0.6001
Scaled explained SS	0.329783	Prob. Chi-Square(24)	1.0000

الملحق رقم 15: إختبار مشكل الإرتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الثاني للفترة 1990-2017.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.824834	Prob. F(2,14)	0.1976
Obs*R-squared	5.789950	Prob. Chi-Square(2)	0.0553

الملحق رقم 16: إختبار تجانس التباين للنموذج الثاني للفترة 1990-2017.

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.674202	Prob. F(11,16)	0.7433
Obs*R-squared	8.867967	Prob. Chi-Square(11)	0.6341
Scaled explained SS	2.388830	Prob. Chi-Square(11)	0.9966

الملحق رقم 17: إختبار مشكل الإرتباط الذاتي بين الأخطاء للنموذج الثالث للفترة 1990-2017.

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

F-statistic	1.421831	Prob. F(2,17)	0.2686
Obs*R-squared	4.012493	Prob. Chi-Square(2)	0.1345

الملحق رقم 18: إختبار تجانس التباين للنموذج الثالث للفترة 1990-2017.

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

F-statistic	0.293365	Prob. F(8,19)	0.9596
Obs*R-squared	3.078370	Prob. Chi-Square(8)	0.9293
Scaled explained SS	1.013379	Prob. Chi-Square(8)	0.9982

الملخص:

تهدف هذه الدراسة الى تحديد أثر القطاع الخاص على النمو الاقتصادي في الجزائر في الفترة ما بين (1990-2017)، بعد سياسة التحرير التي تضمنها قانون الاستثمار ابتداء من سنة 1988. لتوضيح هذه الفكرة، ارتأينا أن نظهر ذلك من خلال فترتين المتمثلتين في: (1974-2017)، (1990-2017). باستعمال طريقة المربعات الصغرى (OLS) و هذا لإظهار نتائج التحول الاقتصادي نحو اقتصاد السوق في الجزائر.

نتائج الدراسة خلصت إلى أن الوزن الحقيقي لمساهمة القطاع الخاص في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر يشمل القطاعات التالية: قطاع الزراعة، قطاع الصناعات الغذائية، قطاع النقل و المواصلات، قطاع الصناعات الفولاذية، المعدنية، الميكانيكية و الالكترونية، قطاع صناعة الخشب و الأوراق، قطاع التجارة. نفس النتائج كانت في الفترة (1974-2017) باستثناء عدم معنوية القطاعين الأخيرين و معنوية قطاع البناء و الأشغال العمومية، قطاع صناعة الجلود و الأحذية، قطاع الخدمات الموجهة للمؤسسات. النتائج أيضا أظهرت ارتفاع تأثير القطاعات ذات دلالة احصائية معنوية التابعة للقطاع الخاص في الفترة (1990-2017) نتيجة سياسة التحرير، في حين يبقى النمو الاقتصادي أيضا محدد بدرجة كبيرة بمساهمة قطاع المحروقات الذي يعتبر قطاع استراتيجي مملوك للدولة.

الكلمات المفتاحية: القطاع الخاص، النمو الاقتصادي، الاستثمار الخاص، الجزائر، طريقة المربعات الصغرى (OLS).

التصنيف JEL: C13، E22، F43، O14، O47، P11.

Abstract:

This study aims to determine the impact of the private sector on the economic growth of Algeria in the period between (1990-2017), after the liberalization policy that was included in the investment law starting in 1988. To clarify this idea, we decided to show this through two periods represented in: (1974-2017), (1990-2017). Using the method of least squares (OLS) to show the results of the economic transformation towards a market economy in Algeria.

The results of the study concluded that the real weight of the private sector's contribution to economic growth in Algeria includes the following sectors: the agricultural sector, the Agro-food industry sector, the Transport and Communications sector, ISMME sector, the Wood and Paper industry sector, the Trade sector. The same results were in the period (1974-2017), with the exception of the insignificance of the last two sectors and the significance of the Construction sector and Public works, the Leather and Shoe industry, and the Services sector provided to businesses. The results also showed an increase in the influence of significant statistic valor sectors of the private sector in the period (1990-2017) as a result of the liberalization policy, while economic growth also remains largely limited by the contribution of the Hydrocarbon sector, which is considered a strategic sector owned by the state.

Key words: private sector, economic growth, private investment, Algeria, least squares method (OLS).

JEL Classification Codes: C13, E22, F43, O14, O47, P11.

Résumé:

Cette étude vise à déterminer l'impact du secteur privé sur la croissance économique en Algérie durant la période entre (1990-2017), après une politique de libéralisation inscrite dans la loi d'investissement à partir de 1988. Pour clarifier cette idée, nous avons décidé de la montrer à travers deux périodes, qui sont : (1974-2017) et (1990-2017). Utilisant la méthode des moindres carrés (OLS) pour montrer les résultats de la transformation économique vers l'économie de marché en Algérie.

Les résultats de l'étude ont conclu que le poids réel de la contribution du secteur privé à la croissance économique comprend les secteurs suivants: le secteur Agricole, le secteur de l'industrie Agro-alimentaire, le secteur des Transports et des Communications, les ISMME, l'industrie du Bois et le Papier, le secteur du Commerce. Les mêmes résultats ont été observés sur la période (1974-2017), à l'exception de l'insignification des deux derniers secteurs et la signification du secteur de la Construction et des Travaux publics, l'industrie du Cuir et des chaussures et le secteur des services fournis aux entreprises. Les résultats ont également montré une augmentation de l'influence des secteurs significatifs du secteur privé au cours de la période (1990-2017) du fait de la politique de libéralisation, tandis que la croissance économique reste également largement limitée par la contribution du secteur des Hydrocarbures, qui est considéré un secteur stratégique appartenant à l'État.

Mots clés: secteur privé, croissance économique, investissement privé, Algérie, méthode des moindres carrés (OLS).

Codes de Classification (JEL): C13, E22, F43, O14, O47, P11.